

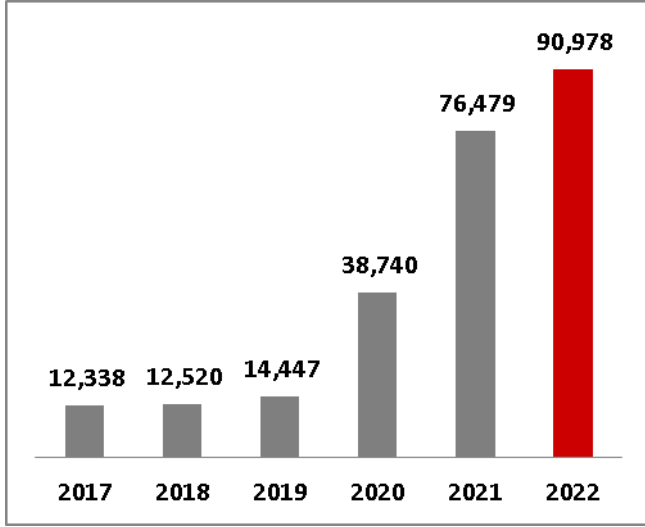
التقرير السنوي 2022



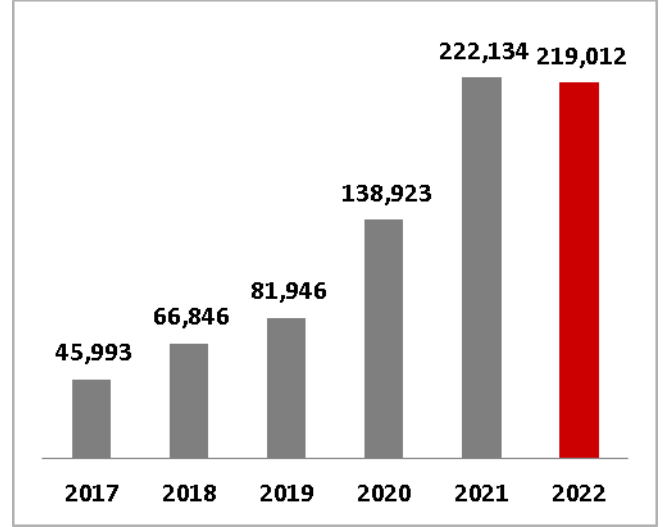
اخترنا أن يحمل التقرير السنوي لعام 2022، وإلى جانب العرض الوافي لنشاط المصرف كما هو الحال في كل سنة، عرضاً موجزاً لبعض الهياكل والمعابد التاريخية لصامدة التي تعكس المضمون البارز لحضارة الانسان في سورية خلال حقبات تاريخية قديمة ومتلاحقة تعود لما قبل القرن الثالث الميلادي.

مؤشرات الأداء المالي الرئيسية

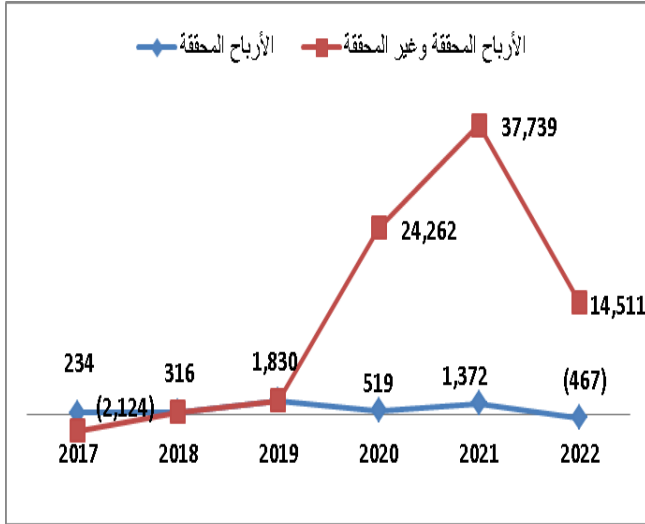
حقوق الملكية
مليار ل.س.



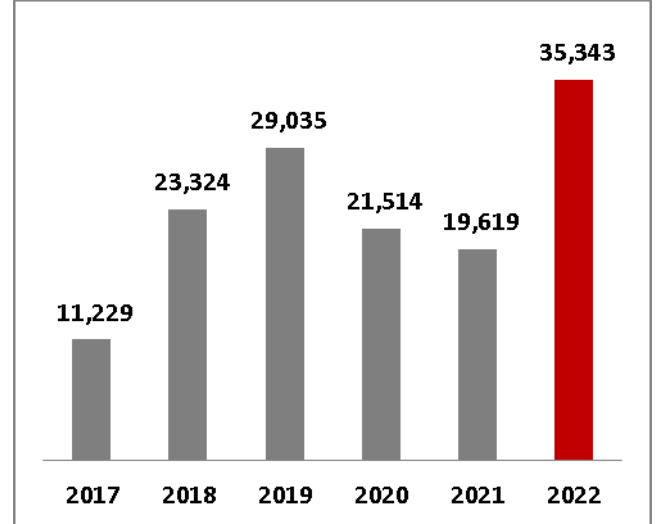
مجموع الموجودات
مليار ل.س.



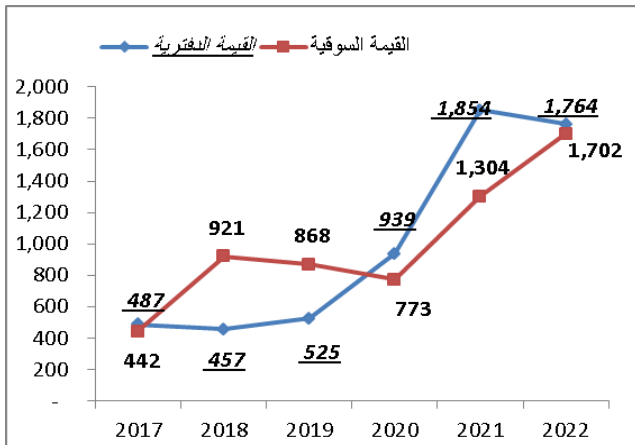
صافي الأرباح
مليار ل.س.



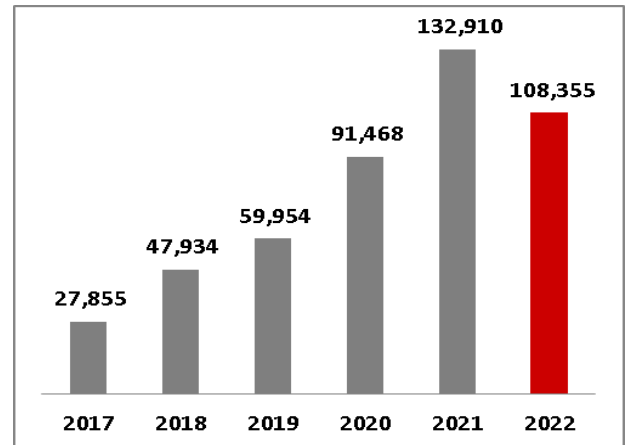
صافي التسهيلات الائتمانية
مليار ل.س.



سعر السهم
ل.س.



ودائع الزبائن
مليار ل.س.



الفهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة

1- حوكمة بنك الشرق

1.1 مجلس الإدارة

- تغييرات خلال السنة
- لمحة تعريفية عن الأعضاء
- نشاط مجلس الإدارة ولجانه خلال عام 2022
- فعالية مجلس الإدارة:
- إقرارات مجلس الإدارة

1.2 هيكلية رأس المال

1.3 الإدارة التنفيذية

- لمحة تعريفية عن الإدارة التنفيذية
- اللجان التنفيذية
- الهيكل التنظيمي لبنك الشرق

2- تطور الاقتصاد السوري بما فيه القطاع المصرفي عام 2022

3- القوانين والأنظمة التي أثرت على نشاط القطاع المصرفي عام 2022

4- نشاط المصرف وأدائه عام 2022

4.1 خدمات بنك الشرق الرئيسية

4.2 نشاط المصرف

- النشاط التجاري
- الدعم والضبط والرقابة الداخلية

4.3 ملخص عن الأداء المالي

5- خطة المصرف المستقبلية لعام 2023

6- تقرير مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية المنتهية 2022/12/31

7- عناوين بنك الشرق ش.م.س.



معبد بل التدمري

يعتبر معبد بل التدمري من أهم المعابد ليس في "تدمر" فحسب بل في الشرق كله لضخامته وكثافة الدلالات التاريخية فيه. شيد المعبد في القرن الأول الميلادي (32 م)، فوق تل ركامي قائم على أساسات معبد قديم مؤرخ على الألف الثالثة قبل الميلاد، وكرس بصورة أساسية لعبادة بل كبير الآلهة التدمرية، وكذلك الثالوث الذي يضم "بل" و"يرحبول" (رب الشمس) و"عجيبول" (رب القمر)، ومع انتشار المسيحية والاعتراف بها كدين رسمي في الامبراطورية البيزنطية، تم تحويل هيكل المعبد الوثني إلى كنيسة، ولا تزال آثار لوحات الفريسك التي تمثل الملائكة جبريل وميكائيل والقديس جورج باقية على الجدار الغربي للهيكل، وفي القرن 12م، تحول المعبد إلى حصن دفاعي والكنيسة إلى مسجد، وبقي قيد الاستخدام حتى العام 1930م، عندما قامت السلطات الادارية بإخلاء المنطقة الأثرية من السكان الذين تم نقلهم إلى المدينة المحدثه التي تم تشييدها خارج نطاق حرم مدينة تدمر الأثرية القديمة.

مهمة بنك الشرق

بنك الشرق هو مصرف سوري شاملٌ يتميز بمنتجاته وخدماته المصرفية والمالية في خدمة الاقتصاد السوري. نلتزم في بنك الشرق:

- ببناء علاقات ثقة مع عملائنا فنكون المساهم الحقيقي في طموحاتهم،
- بالعمل على تحقيق ربحية مستمرة للمساهمين،
- بالعمل على توفير بيئة عمل تحفز على التقدم والنمو الذاتي للموظفين وتأمين المستقبل الآمن لهم،
- بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في سورية

قيم بنك الشرق

المسؤولية

- نطبّق أفضل الممارسات والمعايير المهنية المتعارف عليها محلياً ودولياً.
- لا نهاب المقارنة مع منافسينا، ونقبّل محاسبتنا وفق نتائجنا.
- نشجّع المسؤولية الفردية لضمان المسؤولية الجماعية. نؤهل موظفينا ليتمكنوا من استباق المخاطر وإدارتها والالتزام بتعهداتهم وتحمل مسؤولية قراراتهم والحرص الدائم على جودة الخدمة والعمل بتفاعل مع بعضهم البعض وتقييم نتائج أفعالهم.

النزاهة

- نتميّز أفعالنا بالاستقامة والولاء والانضباط والشفافية.
- يحرص مصرفنا على سمعته كمصرف "جدير بالثقة".
- مهما تكن ظروف مبادرتنا والمشاريع التي ننتبها، فإننا لا نتساهل حول النزاهة والأخلاق وسلوكيات المهنة، ولا نتنازل عن مبادئنا الراسخة التي نفتخر بتطبيقها أينما كان وفي جميع الأحوال.

المهارات

- نستثمر باستمرار في تطوير معارف العاملين في مصرفنا وفي تأهيل كفاءاتهم ومهاراتهم من خلال رعايتهم وتدريبهم بغية الاستجابة لمتطلبات زبائننا وترقياتهم ولمواكبة تطورات الأسواق والتقنيات.

الإنسانية

- نحترم زبائننا ونخلص لهم وندعمهم في فترات الازدهار كما في الفترات الصعبة التي يمرّون بها.
- بالتوازي، تمثّل مواردنا البشرية رأسماً أساسياً لمصرفنا. نسهر على ارتباطها برويته وقيمه في جوّ من الاحترام والعدالة ممّا يساعد على تحفيزهم وتطويرهم وإشراقهم.
- نسعى إلى دعم احتياجات المجتمع والمحافظة على البيئة.

الالتزام

- نلتزم تجاه جميع أصحاب المصالح: مساهميننا، زبائننا، موظفينا، وبشكل أعمّ الاقتصاد السوري.
- نلتزم بدعم مشاريع زبائننا الكبيرة منها والصغيرة والتي تساهم جميعها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من إيماننا بقدرات سورية وثرواتها الطبيعية والبشرية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرة المساهمين الكرام،

أشركم باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة لحضوركم هذا الاجتماع السنوي لهيئتكم العامة بتاريخ اليوم الواقع في 30 نيسان 2023. نضع بين أيديكم جدول أعمال هذا الاجتماع لمناقشة بنوده واتخاذ القرارات المناسبة بشأن كل منها.

كما نضع بين أيديكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة لعام 2022 الذي نعرض فيه لحوكمة بنك الشرق ولنشاطه المهني وأدائه المالي، والذي يتضمن أيضاً تقرير مدقق الحسابات الخارجي السادة شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون عن بيانات المصرف المالية الموقوفة بتاريخ 2022/12/31.

وقد نشرنا هذه البيانات المالية مرفقة بالدعوة لحضور هذا الاجتماع لهيئتكم العامة الكريمة بتاريخ 2023/4/13 في كل من صحيفتي تشرين والوطن. كما أعدنا نشر هذه الدعوة للمرة الثانية في كل من الصحيفتين المذكورتين بتاريخ 2023/4/25.

سيداتي سادتي،

حافظ حجم ميزانية المصرف والمحتسب بالليرة السورية بنهاية عام 2022 نسبياً على ما كان عليه نهاية عام 2021 بالرغم من فروقات سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية خلال العام. ويعود ذلك إلى تراجع حجم الودائع بالعملات الأجنبية الذي نتج عن تراجع حجم أرصدة حسابات تسوية عمليات التجارة الخارجية دون أن يقابلها عمليات تمويل جديدة للتجارة الخارجية وذلك نتيجة ضوابط السلطات الرقابية موضوع عدد من القرارات الصادرة نهاية عام 2021 ودورياً خلال عام 2022 والتي حدّت بشكل ملحوظ قائمة المواد المستوردة المسموح تمويلها من خلال المصارف.

علماً أن حجم الودائع بالليرة السورية ارتفع بنسبة 21% بحيث ساهم بزيادة سيولة المصرف وبالتالي تفعيل نشاط التسليف وخاصة في الربع الرابع من السنة بحيث ارتفع حجم التسليف بنسبة 80% نهاية 2022 مقارنةً بنهاية 2021.

أما لما يعود لنتائج المصرف نهاية عام 2022:

- 1- سجل زيادة في صافي إيرادات الفوائد بنسبة 93% ناتج عن زيادة التسهيلات
 - 2- تراجع في صافي العمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى لاسيما إيرادات القطع بنسبة 26.4% ناتج عن تراجع في حجم تمويل بوالص الاستيراد
- مما أدى كل ذلك إلى تراجع صافي مجمل الإيرادات التشغيلية بنسبة حوالي 2.5%.

- 3- بالمقابل، نرى أن حجم التكاليف التشغيلية زاد بنسبة 24% نتج بشكل أساسي عن زيادة في حجم رواتب ومصاريف الموظفين بنسبة 70% حفاظاً عليهم ودعماً لمداخيلهم في مواجهة مفاعيل التضخم وتدني القوة الشرائية للعملة الوطنية، بالإضافة إلى زيادة بحوالي 70% في كلفة توليد الطاقة الكهربائية (مازوت).

في المحصلة، فاقت إجمالي المصاريف التشغيلية إجمالي صافي الإيرادات التشغيلية المحققة بنسبة 5%، بحيث سجل المصرف خسارة تشغيلية محققة بعد الضريبة بقيمة حوالي 465 مليون ل.س..

لدى احتساب الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي والبالغة عام 2022 حوالي 14.9 مليار ل.س.، تنعكس نتيجة السنة المالية الموقوفة في 2022/12/31 إلى ربح صافٍ بقيمة حوالي 14.5 مليار ل.س..

سيداتي سادتي،

سجل بنك الشرق نهاية عام 2022 معايير التقييم المصرفي التالية:

- 1- ملاءة مالية بنسبة 106%
- 2- سيولة بنسبة 36% بالليرة السورية وبنسبة 140% بكافة العملات.
- 3- ارتفع سعر سهم المصرف بنسبة 30.58%، إذ أغلق على سعر 1712.93 ل.س. نهاية عام 2022 مقابل 1304.14 ل.س. نهاية عام 2021. وقد سجلت حركة تداول على 979,727 سهماً.

أضف إلى أن مصرفكم قد تمكن من نقل الجزء من مركز قطعه البنيوي (حوالي 21 مليون د.أ.) الذي كان مودعاً في لبنان إلى أحد مصارف المجموعة في فرنسا، مما ساهم بخفض بشكل ملحوظ حجم المخاطر المتعلقة بمحفظة الأصول المالية وسيسمح خلال عام 2023 بالحد من الحاجة لتكوين مخصصات إضافية لقاء تعرضات مخاطر إيداعات مالية في لبنان.

يدعم كل ذلك من متانة وصلابة مصرفكم، الأمر الذي يسمح بتفعيل أوسع لنشاطه بهدف تعزيز وزيادة حصته من السوق المصرفي.

لجهة نشاط شبكة فروع المصرف، فقد زاد المصرف من نشاطه التسليفي في فرع حلب وفرع اللاذقية إضافة إلى نشاطه التسليفي المتنامي في فرعه في طرطوس وفي بقية الفروع في دمشق وريفها.

كما عملت إدارة شبكة الفروع بشكل مكثف على تطوير خدمات صيرفة إلكترونية وخدمات دفع إلكتروني، سيدعو المصرف زبائنه للاستفادة منها. ذلك ونبحث عن فرص مناسبة لشراء مقر فرع في حمص وفرع ثانٍ في حلب.

سيداتي سادتي،

بالرغم من الأوضاع الجارية في بلادنا والمتمثلة بحالة من الركود التضخمي، وتوازياً مع الجهود الوطنية المبذولة حالياً للعمل على تحفيز نمو اقتصادي اجتماعي من خلال تحفيز الاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، والحد من متطلبات تمويل الاستيراد، فقد قررنا تفعيل نشاط المصرف بهدف زيادة حجمه وذلك عن طريق زيادة حجم التسهيلات الائتمانية وتقديم منتجات وخدمات مصرفية تؤدي إلى تسهيل التبادلات النقدية والمالية.

سيداتي سادتي،

يبقى التقرير السنوي للمصرف الموضوع بتصرفكم المرجع الرئيسي والأساسي للاطلاع على تطور نشاط المصرف وإيجاد الإجابة على أية أسئلة أو استفسارات. ونشير إلى أنه عملاً بالتوجيهات الرقابية للحد من النفقات، فقد اكتفينا بطباعة فقط الجزء منه المتعلق بتقرير مجلس الإدارة بالإضافة إلى جزء من تقرير مدقق الحسابات الخارجي الخاص بالرأي والقوائم المالية. ويبقى التقرير الشامل بما فيه الإيضاحات الملحقه بتقرير مدقق الحسابات الخارجي والقوائم المالية متوفر على الموقع الإلكتروني للمصرف.

وأخيراً، نؤكد أن مصرفنا مستمر بأداء مهمته التي تقضي بالمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في سورية.

ولا بد لنا من أن نوجه إلى فريق العمل التنفيذي وإلى أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإلى أمانة السر الشكر والتقدير لنشاطهم وجهودهم الحثيثة بهدف إنجاح مهمة المصرف.

نكرر شكرنا لحضوركم هذا الاجتماع.

ناجي شاي

رئيس مجلس الإدارة



معبد الإله زيوس - الضمير

معبد روماني يتوسط مدينة الضمير القديمة شمال دمشق، شيد في عهد الإمبراطور فيليب العربي وكرس للإله زيوس، يؤرخ بناء المعبد على العام 254م، ويعتقد ان المعبد قد شيد على أنقاض معبد نبطي أقدم يؤرخ على العام 216م، لذلك فقد تباينت هندسة البناء، حيث تم العثور على محراب مخصص لعبادة الرب بعل شامين مما يؤكد وجود بناء نبطي ديني قبل المعبد الروماني. شيد البناء فوق قاعدة صلبه على شكل مصطبة، يتوسطها صحن المعبد المربع الشكل، وعلى يمين المدخل غرفة لها باب مفتوح على باحة المعبد، يوجد فيها دعامة مربعة الشكل نقش على وجهها الأول رأس الرب تيكة حامية المدينة، وعلى الوجه الآخر رأس باخوس إله الخمر.

حوكمة بنك الشرق

الالتزام بالحوكمة ومعايير الجودة

يجسد دليل الحوكمة الخاص ببنك الشرق التزام المصرف بقيمه واحترامه الدائم للقوانين والتشريعات المصرفية النافذة.

وتتجلى حوكمة بنك الشرق في منظومة إدارة المصرف وفي عمل مجلس إدارته من خلال:

- قيام مجلس الإدارة في رسم استراتيجيات المصرف ومتابعته الحثيثة لأداء الإدارة التنفيذية في تطبيق هذه الاستراتيجيات.
- المتابعة الدائمة للتعديلات الطارئة على الأداء الاقتصادي وعلى التشريعات الرقابية النافذة للعمل المصرفي، وتحليل أثرها على تطور نشاط المصرف والتحوط لها.
- الرعاية والحرص الدائمين لتوفير البيئة المناسبة التي تسمح للعاملين بالالتزام بمسؤولياتهم بكفاءة وموضوعية واستقلالية، وذلك من خلال دعم قنوات التواصل وتأمين الشفافية في الإفصاح وتبادل المعلومات.
- الإقرار بأن الحوكمة والإدارة السليمة تسمح بخلق القيم المضافة وتحفيز التنمية المستدامة لكافة أصحاب المصالح: مساهمي المصرف وزبائنه وموظفيه.
- خلق ثقافة مصرفية هدفها تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة وضوابط إدارة المخاطر المصرفية والالتزام بمعايير الرقابة والجودة في الأداء المصرفي. وتتبع هذه الثقافة في كافة السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والناظمة للعمل اليومي، كما تنعكس في نظام المصرف الأساسي وميثاق الأخلاق والنظام الداخلي للعاملين.

يؤكد مجلس الإدارة التزام المصرف بكافة مديرياته عام 2022 بتطبيق معايير الرقابة والجودة المعتمدة لقياس الأداء المصرفي المبينة في ما يلي:

- دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم 489/م.ن.ب/4 لعام 2009
- القرار 31 لعام 2008 الخاص بنظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
- القرار 110 لعام 2019 الخاص بنظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
- التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية وبشكل خاص تلك الصادرة عن مصرف سورية المركزي لجهة حوكمة المصرف وحسن إدارة نشاطه وعملياته
- أحكام بازل الدولية الخاصة بمتطلبات وقواعد الحوكمة السليمة للمصارف
- أحكام بازل 2 الدولية للإدارة المالية والسلامة المصرفية المعتمدة من السلطات الرقابية السورية
- معايير المحاسبة الدولية IFRS والمعتمدة من السلطات الرقابية السورية، بما فيها تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9، حيث تضمن هذه المعايير جودة الإجراءات والأنظمة الخاصة بالإدارة المالية والمحاسبية كما وشفافية الإفصاحات
- معايير التدقيق الدولية IAS والمعتمدة من السلطات الرقابية السورية، حيث تضمن هذه المعايير جودة إجراءات التدقيق على نظم الرقابة وعمليات المصرف.
- معايير الجودة الدولية ISO 27001 الخاص بإجراءات الضبط والرقابة على أنظمة المصرف المعلوماتية وISO 22301 الخاص بضوابط كفاية الخطط المعتمدة لتأمين استمرارية العمل عند الطوارئ.

تابع مجلس الإدارة خلال العام 2022 التزام أعضائه وسائر أقسام المصرف والأطراف ذات العلاقة بتطبيق قواعد الحوكمة المعتمدة من خلال:

1. تقارير مراقبة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الدورية حول التقيد بسياسات وإجراءات العمل.
2. تقرير لجنتي الحوكمة والتدقيق المنبثقين عنه حول نتائج التدقيق على ممارسات الحوكمة في المصرف وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي بيّنت التزام جيد في تطبيق ممارسات الحوكمة وكفاية مقبولة في أنظمة الرقابة عموماً
3. الإبلاغ الدائم وبموضوعية عن المخالفات والتجاوزات، ومتابعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأي انحراف عن تطبيق مبادئ المصرف وإجراءاته.

يمكن الاطلاع على دليل الحوكمة الخاص ببنك الشرق المعتمد من قبل مصرف سورية المركزي أصولاً من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف.

تنظيم حوكمة بنك الشرق

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المحافظة على أنظمة فعالة للإدارة السليمة للمصرف

آلية عمل مجلس الإدارة ونمط اتخاذ القرارات

- ← تقع مسؤولية إدارة المصرف وحمايته من الأعمال غير القانونية بشكل رئيسي على أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وبالتضامن.
- ← استقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية وتكريس مبدأ الفصل التام بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. توفير القنوات المناسبة لمراقبة حسن تطبيق الإدارة التنفيذية للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة.
- ← عقد مجلس الإدارة 6 اجتماعات خلال العام 2022، بما يلتزم مع المتطلبات الرقابية. تأمن النصاب القانوني لاجتماعات المجلس ولجانه المقررة في دمشق بالإضافة إلى ومشاركة الأعضاء عند الحاجة في هذه الاجتماعات من خلال منظومة التواصل الإلكتروني التي سمحت لهم بالتداول المباشر بالصوت والصورة بالمواضيع المطروحة.

- ← حضر الأعضاء المستقلون اجتماعات المجلس. كما التزم أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحضور اجتماعاتها السنوية المقررة.

- ← تتسم تداولات المجلس بالموضوعية، وبمشاركة كافة الأعضاء في النقاشات والتعبير بحرية عن رأيهم.

- ← يحرص رئيس مجلس الإدارة على توفير كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالمواضيع قيد البحث إلى أعضاء المجلس لتأمين اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- ← تقوم أمانة سر مجلس الإدارة بوظيفة أمانة سر كل من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- ← بشكل عام، يطلع الأعضاء الحاضرين كما الغائبين والمشاركين الآخرين (وفق الحالة) على محاضر اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه للمصادقة بالتوقيع على القرارات المتخذة أو تسجيل أي تحفظ (عند الحاجة).

- ← تقع على مجلس الإدارة مسؤولية الإفصاح بشفافية وبموضوعية عن البيانات المتعلقة بأنشطة المصرف وغيرها من المعلومات ذات الأثر، بشكل يسمح للمساهمين والعملاء والسلطات الرقابية وعامة أقطاب المجتمع دون تمييز الاطلاع عليها وتكوين رأي عن الأداء المالي والتشغيلي للمصرف وآفاق نموه.

مجلس الإدارة

مسؤول عن:

- تأمين قيادة لأعمال المصرف
- رسم الاستراتيجيات والأهداف العامة
- الإشراف والرقابة الدورية على نشاط المصرف
- الحرص على سلامة المصرف المالية
- تأمين إحلال لأعضاء مجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية بما يسمح باستمرار نشاط المصرف بمستوى مناسب
- اعتماد ميثاق أخلاق المصرف والنظام الداخلي للعاملين والحرص على الالتزام بهما
- التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
- التأكد من كفاية أنظمة وإجراءات تقييم المخاطر والتحوط لها
- التزام الحرص والإخلاص تجاه المساهمين
- أداء المصرف بشكل عام وتطور نشاطه بصورة مستدامة

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

- بتفويض من مجلس الإدارة، تتابع هذه اللجان فعالية وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وترفع التوصيات للمجلس في قرارات الاستثمار والتوظيف والتسليف ومواضيع التدقيق ومراقبة الالتزام، إدارة المخاطر، التوظيف، الرواتب والأجور والتعويضات والمخصصات، خطط الإحلال، الإفصاح، عضوية مجلس الإدارة وتنظيم أعماله، والحوكمة.
- يراجع مجلس الإدارة موثيق عمل اللجان المنبثقة عنه سنوياً، وحرص على قيام كافة اللجان بمسؤولياتها ومشاركة أعضائها خلال 2022

ثقافة المصرف

- نؤمن أن إرساء قواعد الثقافة المؤسسية تعزز تطور نشاط المصرف وحماية أصوله من المخاطر.
- نتجلى ثقافة مصرفنا في القيم والمبادئ الموثقة في بداية هذا التقرير وبالتفصيل في أحكام ميثاق الأخلاق وفي النظام الداخلي اللذان يشكلان إطاراً جوهرياً لتعاملاتنا مع الموظفين والعملاء وأصحاب المصالح الآخرين.
- نعتبر أن واجب الإبلاغ عن المخالفات أمراً أساسياً يهدف إلى تحسين جودة الخدمة والتأكد من احترام القوانين، ونؤمن بالتحقيق بمسؤولية بالمخالفات وحالات الاشتباه بها.
- نؤمن أن للمدراء التنفيذيين دور هام في ترسيخ هذه الثقافة وهذه القيم واتباع نهج القيادة النموذجية، فيكونوا قدوة بالتصرف.

توزع المسؤوليات

الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين أمانة سر مجلس الإدارة

إدارة شؤون مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه	متابعة دائمة لحقوق المساهمين
تقديم المؤازرة إلى رئيس وأعضاء المجلس بشؤون الحوكمة	المساهمة في تطوير استراتيجية المصرف ونشاطه
تأمين حصول مجلس الإدارة ولجانه على كافة المعلومات ذات الصلة بنشاط المصرف	مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والنقد البناء
تأمين الارتباط بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	لمدى التزامها بتطبيق الاستراتيجيات ومعالجة المخاطر
متابعة العلاقات مع المساهمين	
تحضير اجتماعات الهيئات العامة السنوية	
تأمين الاتصال بين المصرف وهيئات الأسواق المالية	
حفظ وإدارة سجلات المصرف القانونية والإدارية	

رئيس مجلس الإدارة

مسؤول عن قيادة المجلس والإشراف
الفعال على أعماله
يجتمع دورياً مع الإدارة التنفيذية للاطلاع
على آخر المستجدات وإعطاء التوجيهات
وفق قرارات مجلس الإدارة
يتأكد من إيصال المعلومات الكافية
للإدارة التنفيذية وللمساهمين
مسؤول عن إدارة وتنفيذ متطلبات الإفصاح



لجنة الحوكمة

وضع أسس الحوكمة والهيكلية الإدارية السليمة، والتأكد من تطبيقها

راجع الصفحة 33
أهداف ونشاط لجنة الحوكمة

لجنة الترشيحات والتعويضات

وضع سياسات تنظيم عضوية المجلس وتقييم أدائه، وتوظيف العاملين وتقييم أدائهم وتدريبهم. وضع سياسات الأجور والمكافآت والتعويضات والمنافع

راجع الصفحة 31
أهداف ونشاط لجنة الترشيحات والتعويضات

لجنة التسليف

إقرار المنتجات المصرفية والاستثمارات والتوظيفات الائتمانية المرتفعة المخاطر ومتابعة إجراءات تحصيل الديون غير المنتجة

راجع الصفحة 30
أهداف ونشاط لجنة التسليف

لجنة إدارة المخاطر

تقييم ملاءمة وكفاية سياسات وأنظمة إدارة المخاطر وفعاليتها بما فيها استقلالية مديرية إدارة المخاطر

راجع الصفحة 29
أهداف ونشاط لجنة إدارة المخاطر

لجنة التدقيق

تقييم ملاءمة وكفاية السياسات المحاسبية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وفعاليتها بما فيها أنشطة التدقيق الداخلي والخارجي ومراقبة الالتزام

راجع الصفحة 27
أهداف ونشاط لجنة التدقيق

اللجان الإدارية

لجنة الموجودات والمطلوبات

لجنة الموارد البشرية

لجان التسليف الإدارية

لجنة مراقبة الالتزام الإدارية

لجنة الأمن

راجع الصفحة 52-54 للاطلاع على مهام ومسؤوليات هذه اللجان

اللجنة التنفيذية

مسؤولة عن تطبيق استراتيجيات وأهداف المصرف المعتمدة وتحقيق أداء تجاري تنافسي وفقاً لضوابط إدارة المخاطر وسياسات الالتزام وأنظمة الرقابة الداخلية ومتطلبات الإفصاح

المدير العام التنفيذي

مسؤول عن قيادة النشاط التنفيذي وتطبيق استراتيجية المصرف يرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية وباقي اللجان الإدارية يتخذ الإجراءات لتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

مجلس الإدارة

قيادة متنوعة الخبرات، ترمي مبادئ الاستقلالية

السيد ناجي الشاوي	رئيس مجلس الإدارة
الدكتور سليم الشلاح	نائب رئيس مجلس إدارة
السيد فتحي انطاكي	عضو غير تنفيذي
السيد بشار الدبل	عضو مستقل
السيد غسان الكسم	عضو مستقل
السيد نجيب برازي	عضو غير تنفيذي
السيدة سلمى صبرا	عضو غير تنفيذي
السيدة فريال خليل	عضو مستقل
السيد جمال الدين منصور	عضو غير تنفيذي
مكتب سركيس للمحاماة	مستشار قانوني خارجي
شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون ليلي السمان	مدقق حسابات خارجي

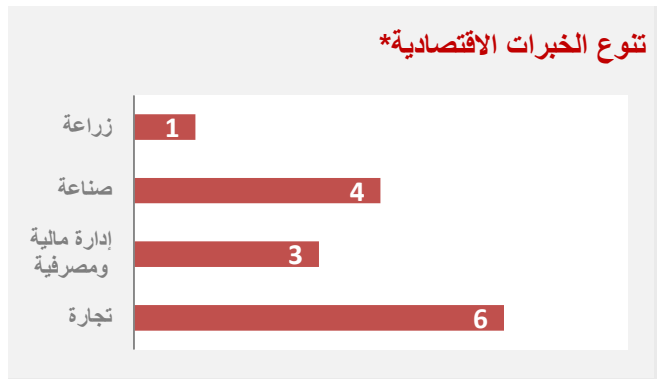
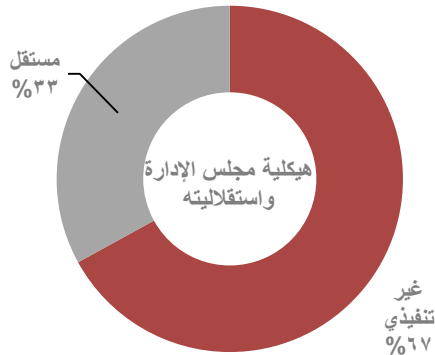
يتولى إدارة بنك الشرق مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء، ثلثهم من الأعضاء المستقلين التزاماً بمتطلبات الحوكمة مما يخفف من احتمالات نشوء حالات تضارب المصالح لدى اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويضمن وجود رقابة كافية لحماية مصالح المصرف ومصالح المساهمين.

يتمتع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بصوت واحد في المجلس أسوة بباقي الأعضاء، فيتحملون جميعاً متضامين كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات المساهمين والمودعين الدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن إدارة المصرف تتم بشكل سليم وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف. ويتابع مجلس الإدارة سنوياً أداء الأعضاء المستقلين وبخاصة احترامهم معايير ضمان استقلاليته المعتمدة في دليل الحوكمة، حيث لم يسجل أي تجاوز خلال العام 2022.

تغيرات على عضوية مجلس الإدارة خلال العام 2022

لم يسجل أي تعديل على عضوية مجلس الإدارة المنتخب ولجانه خلال العام 2022.

هيكلية مجلس الإدارة



* لبعض الأعضاء نشاطات في قطاعات مختلفة

يظهر الجدول التالي التزام المجلس ولجانه بدورية الاجتماعات وفق متطلبات الحوكمة. وقد عقدت لجنة التدقيق اجتماعات إضافية عن الحد الأدنى المطلوب خلال العام 2022، بهدف تخصيص الوقت الكافي لاستكمال البحث في المواضيع التي كانت مطروحة على جدول أعمالها.

اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه 2022							
شباط	آذار	نيسان	حزيران	تموز	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
نسبة بالحد الأدنى	نسبة بالحد الأدنى	نسبة بالحد الأدنى	نسبة بالحد الأدنى	نسبة بالحد الأدنى	نسبة بالحد الأدنى	نسبة بالحد الأدنى	نسبة بالحد الأدنى
مجلس الإدارة	*	*	*	*	*	*	*
لجنة التدقيق	*	*	*	*	*	*	*
لجنة إدارة المخاطر	*	*	*	*	*	*	*
لجنة الترشيحات والتعويضات	*	*	*	*	*	*	*
لجنة الحوكمة	*	*	*	*	*	*	*
لجنة التسليف	*	*	*	*	*	*	*

ويبين الجدول التالي التزام أعضاء مجلس الإدارة في المشاركة في حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه. حيث أن إشارة (-) تشير إلى عدم مشاركة العضو المعني باجتماعات اللجنة كونه ليس عضواً فيها.

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه 2022							
مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الترشيحات والتعويضات	لجنة الحوكمة	لجنة التسليف	نسبة التزام الأعضاء بالحضور	نسبة التزام الأعضاء بالحضور
رئيس مجلس الإدارة							
السيد ناجي الشاوي ¹	6/6	4/4	2/2	2/2	2/2	157%	2/2
الأعضاء المستقلين							
السيدة فريال خليل	6/6	4/4	-	-	-	100%	-
السيد غسان الكسم	6/6	4/6	-	2/2	2/2	87.5%	-
السيد بشار الدبل	6/6	-	-	2/2	-	100%	-
الأعضاء غير التنفيذيين							
السيد فتحي انطاكي	5/6	-	2/2	-	-	87.5%	-
السيد نجيب برازي	5/6	3/4	-	-	-	81.25%	-
الدكتور سليم الشلاح	6/6	-	-	2/2	-	100%	-
السيد جمال الدين منصور ²	6/6	4/4	2/2	2/2	2/2	220%	2/2
السيدة سلمى صبرا ³	6/6	4/4	2/2	2/2	2/2	275%	2/2
المشاركة نسبة	96.3%	95%	100%	100%	100%	100%	100%

¹ شارك رئيس مجلس الإدارة في اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات ولجنة التدقيق بالإضافة إلى عضويته في اللجان الأخرى

² شارك السيد منصور في اجتماعات مختلف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإضافة إلى عضويته في لجنة إدارة المخاطر ولجنة التسليف لمجلس الإدارة بموجب تفويضه بالإشراف على أداء الإدارة التنفيذية

³ شاركت السيدة صبرا في اجتماعات مختلف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإضافة إلى عضويتها في لجنة التسليف لمجلس الإدارة بموجب تعيينها أمين سر مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

فيما يلي النبذة التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة المنتخب والتي تشير إلى تنوع المهارات المهنية والخبرات العملية لأعضاء مجلس إدارة بنك الشرق.

لمحة تعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد ناجي الشاوي



سوري الجنسية، مواليد سنة 1949.

- رئيس مجلس إدارة بنك الشرق منذ 2014/10/30. أعيد انتخابه لرئاسة المجلس في 2021/6/24
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ كانون الأول 2008، وأعيد انتخابه لدورة خامسة في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- رئيس لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- رئيس لجنة الحوكمة
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر
- حائز على شهادة في التجارة من مدرسة لندن للتجارة الخارجية في بريطانيا.

الخبرات المهنية

تعاطى السيد شاوي في الشؤون المصرفية منذ فترة طويلة، بحيث أصبح متابعاً بفعالية لمتطلبات العمل المصرفي. فهو من مؤسسي بنك الشرق، حيث كان له دور ريادي كعضو في لجنة المصرف التأسيسية بين العام 2004 و2008. وقد شارك بعدها في عضوية عدد من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة منذ العام 2010 لتاريخه. وقد اثبت السيد ناجي الشاوي خلال ممارسته لمهامه كرئيس مجلس إدارة مقدرته على متابعة متطلبات العمل المصرفي على مستوى مجلس الإدارة بما فيها المتطلبات والضوابط الصادرة عن السلطات الرقابية على المصارف في سورية.

ويعمل السيد ناجي الشاوي في مجال التجارة والصناعة منذ عام 1974، حيث هو شريك ورئيس مجلس إدارة لعدة شركات منها شركة شاوي للاستثمار م.م. والشركة السورية الفنلندية للألبان م.م.. هو أيضاً شريك ومدير عام الشركة السورية للورق م.م. وشركة العناية للأغذية والأدوية والأجهزة الطبية والصيدلانية م.م. وشريك ورئيس مجلس المديرين في شركة شاوي وشركاه م.م..

مناصب واهتمامات أخرى

- رئيس غرفة التجارة الدولية – سورية
- نائب رئيس جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية
- عضو مجلس إدارة في عدة مؤسسات خيرية ومؤسسات مسؤولة عن الأيتام والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، نذكر منها "دير مار بولس على السور" و "السفينة".
- الفحصل الفخري لإيرلندا وهو حائز على ميدالية الورد البيضاء الفنلندية.

الدكتور سليم الشلاح



سوري الجنسية، مواليد سنة 1939

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الشرق منذ 2018/4/30. وقد أعيد انتخابه كنائب رئيس في 2021/6/24
- عضو مجلس إدارة في بنك الشرق منذ نيسان 2011. أعيد انتخابه لدورة رابعة في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة الحوكمة
- حائز على ماجستير ودكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة ولاية أوكلاهوما في الولايات المتحدة

الخبرات المهنية

عمل الدكتور سليم الشلاح في مجال التجارة والزراعة والاستثمار العقاري في سورية منذ العام 1970، حيث أسس وعمل كمدير تنفيذي لعدد من الشركات منها شركة "بار كود وير" (Barcode wire) المتخصصة بالاستشارات والدعم التقني لشركات محلية وإقليمية في سورية والجوار، والشركة المتحدة للتجارة (United Trading Company) المتخصصة بالتجارة والصناعة، وشركة الشلاح المتخصصة بالمشروعات العقارية. وللدكتور الشلاح عدد من المؤلفات والدراسات حول الشؤون الاقتصادية في سورية منذ العام 1980 لتاريخه. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة سوق دمشق المالي بين العام 2012 و 2015 ومنصب نائب رئيس لهذه السوق بين العام 2015 و 2019. ويتمتع بعلاقات جيدة مع الهيئات الاقتصادية المختلفة في سورية. وإن الدكتور الشلاح مطلع على متطلبات العمل المصرفي حيث سعى إلى مواكبة المصرف حاجات السوق وتطوير المنتجات المصرفية بما يخدم هذه الحاجات، كما أثبت عن قدرة في متابعة علاقات المصرف مع هيئات اقتصادية مختلفة وبصورة خاصة مع سوق دمشق للأوراق المالية ووزارة المالية ومصرف سورية المركزي.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس الإنماء الدولي لـ"أطباء من أجل السلام" منذ العام 1986 لتاريخه
- عضو مجلس الإدارة الدولي مركز أبحاث سرطان الأطفال سانت جود للشرق الأوسط منذ 1999
- رئيس مجلس اللجنة السورية للمساعدة الطبية منذ العام 1995
- شغل مناصب إدارية عدة بجمعيات خيرية واجتماعية شملت الاسعاف الخيري التعليمي والهلال الأحمر السوري ومكافحة السل ومكافحة السرطان والرعاية الاجتماعية

السيد فتحي انطاكي



سوري الجنسية، مواليد سنة 1979

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ 2018/4/30. أعيد انتخابه لدورة ثانية في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة الترشيحات والتعويضات
- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان

الخبرات المهنية

يعمل السيد فتحي انطاكي في مجال التجارة والصناعة منذ العام 2001، ويحوز على خبرات عملية في قطاعات إنتاجية أساسية مختلفة في سورية لاسيما في تجارة وصناعة الورق والكرتون ومشتقاته، في قطاع التعبئة والتغليف، في قطاع الأغذية، في قطاع الاستثمار العقاري. وهو مؤسس ومدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة لعدد من الشركات في سورية والخارج منها شركة NanoReality Games وشركة ميريام شاوي وأولادها وشركة Omnipap. ويتمتع السيد انطاكي بعلاقات جيدة وثيقة في سورية وخاصة في مدينة حلب.

السيد غسان الكسم



سوري الجنسية، مواليد عام 1961

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- رئيس (مستقل) لجنة الترشيحات والتعويضات
- عضو مستقل في لجنة الحوكمة
- عضو مستقل في لجنة التدقيق
- حائز على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة Saint Mary's University في كندا

الخبرات المهنية

يعمل السيد الكسم في قطاع التجارة والصناعة في سورية منذ العام 1983، حيث أسس عدد من الشركات الصناعية في سورية في قطاعات الصناعات الهندسية والإلكترونية. وهو مؤسس لمجموعة الكسم لصناعة الغسالات والأفران الكهربائية والمجمدات ومؤسس لشركة الكسم للصناعات الإلكترونية (كيترون)، ومؤسس لشركة رامكو لصناعة التكييف والتبريد ومؤسس لشركة رامكو لصناعة الأدوات المنزلية الكهربائية، ومؤسس لشركة ميراكو لاستيراد الإلكترونيات. كما ينشط السيد الكسم ل في قطاع تعهدات البناء والتطوير العقاري في الخارج. ويتمتع بسمعة جيدة في عالم الأعمال وبعلاقات مميزة مع مختلف الهيئات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، حيث كان شغل منصب عضو مجلس إدارة هيئة الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء ممثلاً لغرفة الصناعة ومنصب عضو مؤسس وأمين سر اتحاد المصدرين ومنصب نائب رئيس مجلس رجال الأعمال السوري، وممثل لاتحاد غرف الصناعة لدى مديرية الجمارك والتسعير ووزارة الاقتصاد ووزارة الكهرباء.

السيد بشار الدبل



سوري الجنسية، مواليد سنة 1971

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو مستقل في لجنة الترشيحات والتعويضات
- حائز على إجازة في الهندسة الميكانيكية / تصميم وإنتاج من جامعة دمشق في سورية

الخبرات المهنية

يعمل السيد الدبل في مجال التجارة والصناعة في سورية منذ العام 1994. وهو من رجال الأعمال الشباب في سورية، مؤسس وشريك ومدير تنفيذي لعدة شركات إنتاجية في قطاع صناعة وتجارة مواد البناء الأساسية في سورية، لاسيما مؤسس وشريك في شرك الدبل - حمصي (معمل بتر) لصناعة خزانات المياه البلاستيكية ومؤسس وشريك في شركة أبناء إلياس الدبل للاستيراد والتصدير المتخصصة في تجارة المواد الصحية، ومؤسس والمدير التنفيذي للإنتاج الصناعي وتصريف المنتجات لمعامل بتر لتصنيع القرميد الإسمنتي والملون ومواد البناء الباطونية. ويتمتع السيد دبل بسمعة جيدة وبعلاقات ومعارف في عالم الأعمال في سورية وخارجها. وقد لعب دوراً ناشطاً في استقطاب عملاء جدد للمصرف ولاسيما شركات صناعية وتجارية متوسطة الحجم التي هي في صلب نشاط المصرف الائتماني.

السيد نجيب البرازي



- سوري الجنسية، مواليد سنة 1966
- عضو مجلس إدارة منذ كانون الأول 2008. أعيد انتخابه لدورة خامسة في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة الترشيحات والتعويضات
- عضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر
- حائز على إجازة في إدارة الأعمال وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيوستن في الولايات المتحدة

الخبرات المهنية

السيد نجيب البرازي مدير عام لشركة الوكالات السورية للصناعة والآليات (سيما) الناشطة في تمثيل كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال المعدات الثقيلة والإنشائية - محركات الديزل ومجموعات التوليد - ضواغط الهواء - المعدات المقلعية والمنجمية والآلات الطرقية والزراعية. وهو أيضاً مساهم ونائب رئيس مجلس إدارة شركة غدير لحفر الآبار ومساهم في الشركة الوطنية للعلوم والتنمية وهي الشركة المؤسسة للجامعة الوطنية الخاصة بحماه. وإن السيد برازي مطلع على متطلبات العمل المصرفي حيث سعى خلال فترات عضويته السابقة في مجلس إدارة بنك الشرق متابعة تطور نشاط المصرف وكفاية أنظمة الرقابة على عملياته.

السيدة سلمى صبرا



- لبنانية الجنسية، مواليد عام 1971
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ 2018/4/30. أعيد انتخابها لدورة ثانية في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويتها بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- أمين سر مجلس الإدارة وكافة اللجان المنبثقة عنه منذ العام 2010 لتاريخه
- حائزة على إجازة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ESA/HEC في لبنان وفرنسا
- حائزة على إجازة ماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان

الخبرات المهنية

تعمل السيدة صبرا في مجال قطاع الخدمات المالية والمصرفية منذ العام 1998. وهي تحوز على خبرة في التدقيق الخارجي والاستشارات المالية والإدارية في نشاطات مختلفة: تجارية، صناعية، خدماتية ومالية. كما تحوز السيدة صبرا على خبرة في العمل المصرفي تفوق 23 سنة، منها 17 عاماً لدى مجموعة البنك اللبناني الفرنسي حيث تابعت عدد من المشاريع الإنمائية ضمن المجموعة، منها إدارة مشروع تأسيس بنك الشرق في سورية منذ العام 2006، وكانت قد شغلت منصب الأمين العام للمصرف منذ تأسيسه ولغاية العام 2014. وللسيدة صبرا اطلاع كامل ومعرفة وثيقة بكافة نشاطات بنك الشرق ومتطلبات إدارة المصرف وعلاقاته بالسلطات الرقابية، كما تحوز على معرفة وثيقة بمتطلبات الحوكمة وبآليات الملائمة لتوفر وتحقيق هذه المتطلبات. وتتمتع بعلاقات جيدة مع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس إدارة مجاز (Certified Corporate Director) من مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation).

السيدة فريال خليل



لبنانية الجنسية، مواليد عام 1950

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ تموز 2019. أعيد انتخابها لدورة ثانية في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويتها بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- رئيس (مستقل) للجنة إدارة المخاطر
- رئيس (مستقل) للجنة التدقيق
- حائزة على بكالوريوس في التجارة وإدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان

الخبرات المهنية

تحوز السيدة خليل على خبرة مصرفية تفوق 32 سنة، عملت خلالها لدى بنك بيروت والبلاد العربية في قطاعات مختلفة، وبشكل خاص كمدير رئيسي للتسليف وإدارة المخاطر الائتمانية ومعالجة الديون المتعثرة. كما تابعت شؤون إدارة الخزينة وعمليات الفروع والبيع بالتجزئة.

وهي محاضرة ومدرسة معتمدة منذ 27 عاماً لتاريخه لدى جمعية المصارف في لبنان واتحاد المصارف العربية والمعهد العالي للدراسات المصرفية في جامعة القديس يوسف - لبنان.

السيد جمال الدين منصور



لبناني الجنسية، مواليد سنة 1940

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ أيار 2015. أعيد انتخابه لدورة ثالثة في 2021/5/27
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2024
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر
- عضو غير تنفيذي في لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- حائز على شهادة في علوم الإحصاء والاقتصاد من المعهد الوطني للإحصاء والعلوم الاقتصادية (فرنسا) وشهادة في الدراسات المعمقة في اقتصاد ومالية المؤسسات من جامعة بوردو (فرنسا)

الخبرات المهنية

للسيد منصور خبرات مصرفية منها 45 سنة لدى البنك اللبناني الفرنسي، حيث انضم منذ العام 1978 إلى هذا المصرف فعمل أولاً كمدير فرع لغاية عام 1988 ومن ثم كمدير إقليمي خلال الفترة ما بين 1988-1991 وأخيراً كنائب مدير عام منذ العام 1991 لتاريخه. وللسيد منصور معرفة وثيقة بنشاط بنك الشرق ومتطلبات إدارة هذا النشاط إذ شغل منصب المدير العام لبنك الشرق في سورية منذ العام ٢٠٠٩ ولغاية انتخابه عضواً لمجلس إدارة المصرف في 2015/5/13 بموافقة مصرف سورية المركزي. ويحوز على سمعة طيبة في عالم المصارف والأعمال.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس إدارة في بنك SBA - فرنسا
- عضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان (ممثلاً البنك اللبناني الفرنسي)

نشاط مجلس الإدارة خلال العام 2022

تركزت اهتمامات مجلس الإدارة خلال العام 2022 حول ما يلي:

1. تجارياً:

أ. زيادة حجم التسليف قدر المستطاع، وفق ما تسمح به ضوابط التسليف الرقابية وكفاءات الموارد البشرية المتوفرة خدمةً لذلك بموازاة الحفاظ على جودة وسلامة محفظة التسليف، من خلال توجيه الإدارة بما يلي:

- تكيف استراتيجية التسليف بما يتوافق مع أحكام القرارات الرقابية بشأن سماحيات التسليف رقم 4774 و 433
- استقطاب عملاء تسليف جدد من جميع المناطق الآمنة وتوجيه خدمات التسليف لتشمل عدد أوسع من القطاعات الإنتاجية لاسيما الأنشطة الصناعية والزراعية والعقارية والاستشفائية والتربوية ومشروعات الطاقة البديلة.
- المشاركة في برامج دعم قروض الفوائد كافة المستحقة خلال عام 2022:
- 1. توقيع اتفاق إطاري مع مع وزارة الاقتصاد (ممثلة بمديرية برنامج هيئة دعم وترويج الصادرات والإنتاج المحلي) لدعم فوائد القروض للمشاريع في القطاع الزراعي والصناعي
- 2. توقيع اتفاق إطاري بين وزارة الكهرباء (ممثلة بصندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة) والمصرف غايته دعم سعر الفائدة على القروض للمشاريع (أفراد ومؤسسات) التي تهدف الاستفادة من مصادر طاقة بديلة
- 3. برامج مؤسسة ضمان مخاطر القروض لضمان مخاطر القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- زيادة عدد الكفاءات العاملة في مديرية التسليف ودعمها بموظفين من أصحاب المهارات التجارية والخبرات المصرفية في التسليف.

ب. الحرص على جودة التسليف لجهة:

- اعتماد سياسة ائتمانية متحفظة لاحتمالات السداد والحرص على التعامل مع عملاء مليونيين
- اتخاذ ضمانات كافية ومقبولة تغطي على الأقل كامل قيمة التسهيلات الممنوحة وخفض نسبة التسهيلات الممنوحة دون ضمانات، ما سمح بخفض نسب الخسائر الائتمانية المتوقعة والحد من المؤنات المطلوب تكوينها لقاء مخاطر محفظة التسليف.
- الالتزام بمراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف بشكل ربعي وتكوين المخصصات المناسبة لقاءها بما يتوافق مع أحكام المعيار المحاسبي رقم 9 والتعليمات الرقابية بهذا الشأن ودون تأخر.
- متابعة كفاية إجراءات تحصيل الديون المتعثرة بما فيها إجراءات الملاحقة القضائية وعمليات التفاوض المرن مع العملاء المتعثرين لتحفيزهم على سداد مديونيتهم. وأكد المجلس على التزامه بسياسة عدم شطب أصل أي دين متعثر مهما تدنت قيمة هذا الدين.

ج. الحفاظ على مصادر تمويل متنوعة ومستقرة بكلفة مقبولة وضبط مخاطر السيولة من خلال:

- التأكيد على تنوع وتوسيع قاعدة ودائع المصرف بالليرة السورية والعملات الأجنبية ورفع نسبة العملاء من صغار المودعين الذين يؤمنون استقراراً في مصادر التمويل بما يسمح بمنح تسهيلات ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- السعي المستمر لاستقطاب قدر المستطاع حسابات المنظمات الدولية بهدف تأمين مصادر قطع بالعملات الأجنبية تدعم نشاط عمليات تمويل التجارة الخارجية.
- خفض كلف الودائع من خلال تشجيع زيادة الإيداعات في الحسابات الجارية الغير مكلفة للفوائد.

د. رفع حجم العوائد المالية الناتجة عن توظيف فوائض السيولة بالليرات السورية والعملات الأجنبية في استثمارات مالية مجدية، وذلك مع الحرص على التوفيق بين المخاطر الناتجة عن هذه الاستثمارات من جهة والأعباء المتعلقة بها من جهة أخرى.

2. تطوير خدمات المصرف الإلكترونية. قد تابع مجلس الإدارة مواكبة مساعي الإدارة في:

- أ. انجاز الربط مع شركة بيزنيساتكس المحلية لخدمات الدفع الإلكتروني وشبكة المصارف المربوطة بها، ما سمح بدءاً من تموز 2022 بنقل إدارة خدمات البطاقات المصرفية المحلية الصادرة عن بنك الشرق وتشغيل وإدارة أجهزة الصراف الآلي الخاصة به من خلال هذه الشركة والاستغناء عن خدمات شركة CTM التابعة لمجموعة الشريك الاستراتيجي بهذا الشأن. (راجع ص. 78 للتفاصيل).
- ب. إطلاق خدمات الإنترنت المصرفي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: حيث حصل المصرف نهاية 2022 على اعتمادية الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة وموافقة مصرف سورية المركزي لإطلاق هاتين الخدمتين (راجع ص. 78 للتفاصيل).
- ج. تطوير خدمات وأقنية دفع إلكتروني جديدة (بطاقات دفع مسبقة، خدمة نقاط البيع الإلكترونية POS للسحب النقدي و/أو التسوق).

3. خفض تعرضات المخاطر المتعلقة بأصول المصرف المالية:

تابع المجلس اعتماد سياسة متحفظة في مقارنته تعرضات مخاطر أصوله المالية ومراجعة سقوف التعامل مع المصارف في سورية والخارج، ملتزماً بأحكام المعيار المحاسبي رقم 9 وتوجيهات مصرف سورية المركزي في تصنيف هذه المخاطر واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنشأ عنها. بحيث:

- أ. نجح، بموافقة مصرف سورية المركزي، بنقل من لبنان الأرصدة الخاصة بجزء من مركز القطع البنوي للمصرف (حوالي 21 مليون د.أ.) والتي كانت تشكل الجزء الأكبر من أرصدة الحسابات المودعة لدى البنك اللبناني الفرنسي، ما نتج عنه التالي:

- تحسين سلامة الأصول المالية للمصرف من خلال تحقيق انخفاض ملحوظ في المخاطر المتعلقة بهذا المركز وانحسار الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاءه وفق أحكام المعيار المحاسبي رقم 9
- انحسار غالبية تعرضات المخاطر المتبقية في الحسابات مع البنك اللبناني الفرنسي في لبنان بأرصدة هي بطبيعتها غير مقيدة
- وفرت المخصصات التي كان المصرف اقتطعها خلال السنوات السابقة لقاء تعرضات المخاطر الائتمانية هذه، تغطيةً بنسبة 100% لتعرضات المخاطر المتبقية مع البنك اللبناني الفرنسي في لبنان في الحسابات التي تعتبر مقيدة، وتغطية بنسبة 62% للأرصدة غير المقيدة.
- استثمار الأرصدة المحولة خارج لبنان في توظيفات مالية مجدية ذات مخاطر منخفضة، تساهم في دعم إيرادات المصرف
- إلغاء التحفظ الذي كان سجله مدقق الحسابات الخارجي حول كفاية المخصصات المكونة لقاء التوظيفات المالية في لبنان

ب. استمر بالاحتفاظ بمخصصات مالية بكامل قيمة الاستثمار السابق في سندات سيادية لبنانية كانت استحققت منتصف عام 2020 ولم تسدد بقيمة 329 ألف د.أ..

4. إدارة عقارات المصرف:

الحصول على موافقة إدارة منطقة عدرا الصناعية في تجديد رخصة البناء الممنوحة على عقار المصرف في منطقة عدرا الصناعية لمدة سنة إضافية تسمح بتقييم جدوى المنشأة المطلوب بناءها على ضوء تطور الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة وحاجاتها الحالية.

5. متابعة أداء المصرف المالي والتأكد من صحة الإفصاح بهذا الشأن

- أ. اعتماد خطط العمل والموازنة السنوية ومراجعتها دورياً عند كل اجتماع للمجلس
- ب. مراجعة التقارير الدورية عن وضع المصرف المالي وحجم عملياته والتقارير الخاصة بمتابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والإجراءات المتخذة لتداركها، وإقرار صحة الإفصاحات المالية وغير المالية الربعية والسنوية والاستثنائية بناءً عليه.
- ج. مراجعة التقارير الربعية لتطور أداء القطاع المصرفي السوري مقارنة بأداء المصرف
- د. متابعة متطلبات رأس مال المصرف وملاءته المالية بما في ذلك:
- التأكيد على أهمية المحافظة على مركز القطع البنوي وعدم المساس به ليشكل هذا المركز احتياطياً متيناً يمكن التأسيس عليه عند الحاجة. (راجع ص. 42 للتفاصيل)

- متابعة تنفيذ إجراءات زيادة رأس مال المصرف وفق قرار الهيئة العامة غير العادية للمساهمين في 2022/6/13 بقيمة 1,031,250,000 ل.س. إضافية والحصول على موافقة كافة السلطات الرقابية المعنية لذلك، بحيث تم تسجيل وإدراج أسهم الزيادة هذه أصولاً لدى كل من هيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق المالي في 2022/11/28 وشهر رأس مال المصرف بعد الزيادة بقيمة 5,165,250,000 ل.س. (خمسة مليارات ومئة وستة وخمسون مليون ومئتان وخمسون ألف ليرة سورية) في السجل التجاري للمصرف وتعديل النظام الأساسي للمصرف بناءً لذلك ونشره أصولاً.
- الالتزام بسياسة زيادة رأس مال المصرف تبعاً ووفقاً لحجم أرباحه الصافية المحققة ليصل إلى الحد الأدنى المطلوب والمحدد بعشرة مليار ل.س. تدريجياً.
- انطلاقاً من نتائج المصرف السلبية المسجلة نهاية عام 2022، قرر مجلس الإدارة رفع توصية إلى الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي الهادف لإقرار بيانات المصرف المالية الموقوفة في 2022/12/31، الاكتفاء بتدوير رصيد الخسائر المحققة كما في 2022/12/31 بعد اقتطاع الاحتياطات.

- هـ. مراجعة صحة ودقة الإفصاح الضريبي والتأكد من كفاية المؤونات المكونة خلال السنة لهذا الغرض. تركز اهتمام المجلس في:
- متابعة إجراءات الاعتراض على تكليف ضريبة دخل إضافي عن عام 2018. غير أن لجنة إعادة النظر ثبتت نتائج التكليف الضريبي عن هذا العام دون أي تعديل، ووافق المجلس على تسديد ضريبة دخل إضافية بحوالي 11,5 ل.س مليون ل.س..
 - متابعة تنفيذ استرداد مبلغ التكليف بضريبة الرواتب والأجور عن الدورة الثانية 2017 والدورتين الأولى والثانية 2018 بحوالي 2.5 مليون ل.س. نتيجة صدور قرار المحكمة الإدارية العليا بإلغاء هذا التكليف بكافة آثاره لمصلحة بنك الشرق.
 - الاعتراض على التكليف الإضافي بقيمة حوالي 896.6 مليون ل.س. على ضريبة رواتب وأجور العاملين في الإدارة العليا عن الفترة بين 2013 و 2020 ضمناً. حيث أظهرت نتائج مهمة التدقيق والمراجعة للبيانات الضريبة على الرواتب والأجور لدى بنك الشرق من قبل مستشار ضريبي تعاقده المجلس معه لهذا الشأن، التزام المصرف بكافة الضوابط والقوانين المرعية الاجراء وعدم تسجيل أي قصور وتوفر مستندات داعمة لذلك. ونتيجة قيام لجنة الطعن في وزارة المالية برد الاعتراضات التي كانت تقدم بها المصرف بهذا الشأن، قرر مجلس الإدارة بالتنسيق مع المستشار القانوني الخارجي رفع دعوى ضد هذه الوزارة أمام المحاكم المختصة. بموازاة ذلك، وعملاً بضوابط إجراءات الاعتراض القانونية بهذا الشأن، قام المصرف بسداد قيمة التكليف وقيده على أساس دفعة مسبقة لوزارة المالية، بانتظار تصفية هذه الدفع على ضوء صدور نتائج الدعوى.

6. توفّر أنظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من كفايتها

- أ. الاطلاع بشكل ربعي على تقارير إدارة المخاطر حول كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى التزامه بسقوف ومستويات المخاطر التي يمكن القبول بها.
- ب. الاطلاع بشكل ربعي على تقارير التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام ومتابعة التوصيات الصادرة عن مهامها بما فيها التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين حول كفاية إجراءات عمل الفروع والمديريات المركزية، ومدى التزام العاملين بضوابط الرقابة المعتمدة. كما الاطلاع على تقييم سنوي يقوم به التدقيق الداخلي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ككل، حيث يسجل المصرف كفاية مقبولة في هذه الأنظمة والرقابة عليها. وقد شدد مجلس الإدارة على أهمية التواصل الدوري بين الإدارة العامة ومختلف مدرء الأقسام لتقييم محاور الضعف ومعالجتها، كما شدد على تدريب الموظفين وتحميل مدرء الأقسام المسؤولية في حال تكرار الملاحظة و/أو التأخر في معالجة القصور المسجلة.
- ج. البحث في نتائج تقرير التدقيق الداخلي السنوي نواحي الالتزام بأنظمة وإجراءات مراقبة الالتزام وإدارة المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسجلاً كفاية مقبولة. كما البحث في نتائج التقرير نواحي الالتزام بأحكام الحوكمة المصرفية والتوصيات الصادرة عن لجنتي التدقيق والحوكمة بذلك، مسجلاً التزاماً جيداً.
- د. الاطلاع على التقرير السنوي الصادر عن مدقق الحسابات الخارجي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بما فيها كفاية الأنظمة المعلوماتية التي قد تؤثر على صحة الإفصاحات المالية، مسجلاً كفاية جيدة.

هـ. متابعة معالجة القصور التي كانت سجلت من قبل شركة طلال أبو غزالة للتدقيق المعلوماتي حول أنظمة المعلوماتية في المصرف وإدارتها وكفاية إجراءات الرقابة عليها، والتأكد من الالتزام بمعايير الجودة الدولية ISO 27001 بهذا الشأن و ISO 22301 الخاص بكفاية الخطط المعتمدة لتأمين استمرارية العمل عند الطوارئ. وسجل المجلس كفاية جيدة في خطط استمرارية العمل المعتمدة نتيجة نجاح اختبارات الجهد على الإجراءات والأنظمة المحددة للعمل من خلال مركز العمل البديل في طرطوس. وتم دعم الكادر العامل في المعلوماتية بكفاءات إضافية وإعادة تنظيم العمل بين مختلف أقسام المديرية لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات. ذلك وما يزال يسجل المجلس صعوبات تواجه الإدارة في توريد أنظمة معلوماتية بديلة لتحديث المنظومة المعلوماتية في المصرف نتيجة العقوبات الخارجية على سورية، وبالتالي استمرار طلب الدعم الفني من قبل مديرية المعلوماتية لدى الشريك الاستراتيجي في إيجاد حلول سمحت بتخطي عدد من الصعوبات ورفع مستوى الخدمات وضوابط الحماية المعلوماتية.

و. التأكد من كفاية أنظمة وسياسات مديريات الرقابة الداخلية لاسيما إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام، بما في ذلك:

- عمل كل من التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر باستقلالية عن الإدارة التنفيذية، وموضوعية التقارير الصادرة عنهم والمرفوعة إلى مجلس الإدارة.

- دعم هذه المديريات بالموارد البشرية وغيرها المطلوبة وفق توفرها للقيام بالمهام الموكلة إليها وتأمين التدريب المستمر لها.
- ز. التأكيد على أهمية متابعة شكاوى واقتراحات العملاء لما لها من دور إيجابي في تحسين جودة خدمات المصرف والحفاظ على سمعته، والطلب من الإدارة توجيه أقسام المصرف برفع الاقتراحات والشكاوى الواردة والإجابة عليها ضمن مهلة زمنية معقولة.

7. إدارياً:

أ. متابعة جهوزية المديرين الرئيسيين السوريين المرشحين لإحلال المدير العام: وقد اعتمد مجلس الإدارة برامج التدريب الإضافي لاستكمال تأهيلهما وإشراكهما في تحمل مسؤوليات ومهام الإدارة العامة والاطلاع على متطلبات مختلف جوانب الإدارة المصرفية والضوابط الرقابية عليها. وبناءً على نتائج تقييم أداء كل منهما منتصف العام 2022 ونهايته، تم اعلام مصرف سورية المركزي بجهوزية كل منهما لتحمل مسؤوليات إدارة المصرف وتعيين كل منهما بصفة مساعد للمدير العام. على أن يستكمل تدريبهما خلال عام 2023 لاتخاذ القرار المناسب بنهاية العام لتعيين أحدهما بصفة نائب للمدير العام.

ب. مواكبة جهود الإدارة في دعم الهيكلية الإدارية وملء حاجات التوظيف التي كانت ملحوظة لعام 2022 بما يعزز قدرة المصرف على زيادة حجم النشاط التجاري وتأمين كفاية مقبولة لإجراءات الرقابة. ولاسيما في ما يلي:

- دعم كوادر التسليف والبرمجة المعلوماتية والتدقيق بشكل خاص، بالإضافة إلى ملء الشواغر المستجدة نتيجة الاستقالات. غير أن المصرف واجه صعوبة في تعيين مدير أصيل لإدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة لندرة أصحاب الاختصاص والخبرة في سورية.
- تعيين من خارج المصرف مدير أصيل من أصحاب المهارات الفنية على رأس مديرية مراقبة الالتزام وطلب موافقة مجلس النقد والتسليف على هذا التعيين أصولاً، بعد أن كان تم التراجع عن المرشح المقترح عام 2021 من داخل المصرف لعدم استيفائه كافة شروط التعيين.
- تأمين إحلال الوظائف الإدارية والرئيسية بالاعتماد على التوظيف من الداخل وتطوير المسار المهني ومهارات العاملين الذين أثبتوا عن جدارة في تحمل المسؤوليات وتأهيلهم بما يعزز ولاهم للمصرف والحفاظ على استمرارية عملهم.
- استمرار الاستثمار في تأهيل وتدريب الموظفين في مختلف المديريات واعتماد خطط تدريب وموازنة سنوية لذلك، والحرص على التدريب في المواضيع ذات الصلة في الرقابة المصرفية (راجع ص. 89 للتفاصيل).
- توفير الدعم والمؤازرة الفنية والإشراف على جودة الأداء عند الحاجة لمختلف مديريات المصرف من قبل المديريات المختصة لدى الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي وفق حاجة وطلب الإدارة.

ج. تصحيح رواتب وأجور ومنافع وتعويضات العاملين في المصرف لتتناسب مع معدلات التضخم وغلاء المعيشة بما يؤمن لهم استقراراً مادياً واجتماعياً يسمح باستمرار عملهم في المصرف. ذلك مع تأكيد المجلس حرصه الحفاظ على قدرة المصرف على تحمل الأعباء الإضافية الناتجة عن ارتفاع كلف التشغيل.

عضوية اللجنة خلال العام 2022

رئيسها: السيدة فريال خليل، رئيساً مستقلاً، وتتمتع بخبرة مهنية طويلة في الإدارة المالية والمصرفية.

الأعضاء: السيد غسان الكسم عضواً مستقلاً، والسيد نجيب برازي عضواً غير تنفيذي.

تشترط عضوية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تكون مؤلفة من 3 أعضاء على الأقل وأن يكون ثلثي أعضائها من المستقلين بهدف تأمين الاستقلالية المرجوة للقيام بمسؤولياتها، بالإضافة إلى توفر الخبرات في المحاسبة والإدارة المالية والمصرفية.

وقد تأمن خلال العام 2022 الالتزام بشروط العضوية هذه، ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال العام 2022.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة التدقيق إلى مساعدة مجلس الإدارة بما يلي:

- مراجعة التقارير المالية وتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية بما فيها استقلالية التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وحسن أدائها ومراجعة التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين المعتمدين
- التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح القصور التي تمت الإشارة لها ضمن تقارير المهام الرقابية ومهام التدقيق.
- التأكد من التزام المصرف بالتطبيق السليم للقوانين والتعليمات النافذة الصادرة عن السلطات الرقابية، والسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- تحديد اطر عمل المدقق الخارجي وتنسيق مهامه وتقييم استقلاليته وعمله بموضوعية وقبول خطاب تعيينه وتحديد تعويضاته.

اجتماعات اللجنة

تعقد لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أربعة اجتماعات لها على الأقل خلال السنة بوتيرة اجتماع واحد كل ربع. ولها أن تعقد اجتماعات إضافية عند الحاجة. وقد عقدت لجنة التدقيق اجتماعاتها الربعية الدورية أصولاً بالإضافة إلى اجتماعين إضافيين خلال العام 2022، للسماح للجنة مرةً لمراجعة التعديلات الحاصلة على إفصاحات المصرف المالية ومرةً أخرى تخصيص وقتاً كافياً للاطلاع على تقرير مراقبة الالتزام وتوصياته. وعموماً، حرصت اللجنة على عقد اجتماعاتها ضمن مهلة يومية قبل انعقاد اجتماع مجلس الإدارة، فيعزز من فعالية التواصل مع المجلس واعتماد التوصيات الصادرة عنها بالسرعة المرجوة. ودعي لحضور اجتماعات اللجنة مدير التدقيق الداخلي ومدير مراقبة الالتزام في المصرف ومدقق الحسابات الخارجي. كما دعي المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة.

نشاط اللجنة خلال العام 2022

رفعت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2022:

1. صحة ودقة وشفافية البيانات المالية والإفصاح عنها، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات السلطات الرقابية بهذا الشأن، بما في ذلك تطبيق أحكام معايير المحاسبة الدولية رقم 9 IFRS9 الخاص بتصنيف مخاطر الأصول المالية.
2. مراجعة سياسات تصنيف وقياس مخاطر الأصول المالية عملاً بالمعيار رقم 9 والتأكيد على كفايتها، بما فيه آليات ومنهجيات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومعايرة احتمال التعثر التاريخي لقاء مخاطر التسليف ومخاطر الاستثمار المالي.
3. التأكد وبشكل ربعي، من خلال تقارير مدقق الحسابات الخارجي، من صحة النماذج والمنهجيات المعتمدة لتصنيف المخاطر الائتمانية، ومن دقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف ومخاطر الأصول المالية.

4. مقارنة أداء المصرف بنتائج المصارف المنافسة للتأكد من اعتماد التحفظ في إدارة هذه المخاطر .
5. الشؤون الضريبية والقضايا ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، لجهة:
 - أ. قبول قرارات لجنة إعادة النظر بالتكليف الضريبي النهائي على ضريبة دخل العام 2018 (وفق ما تمت الإشارة له أعلاه في تقرير مجلس الإدارة) وطي هذا الملف لعدم جدوى متابعة إجراءات الاعتراض.
 - ب. رفع دعوى أمام المحاكم المختصة للاعتراض على التكليف الإضافي على ضريبة رواتب وأجور الإدارة العليا بين 2013 و 2020 (وفق ما تمت الإشارة له أعلاه في تقرير مجلس الإدارة)
6. فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية والالتزام بالتطبيق السليم للقوانين النافذة وإجراءات المصرف بناء لنتائج تقارير التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام. وتابعت اللجنة دورياً نسب تقدم إدارة المصرف في معالجة القصور. وخلصت إلى توفر أنظمة ضبط داخلية جيدة على صعيد الفروع ومقبولة على صعيد المديريات المركزية.
7. كفاية الكوادر والكفاءات العاملة في مديرية التدقيق الداخلي وموضوعية تقاريرها واستقلاليتها. وأكدت اللجنة توفر نظام رقابة داخلي جيد نسبياً في المصرف نتيجة أداء فريق عمل التدقيق الداخلي مهام التدقيق الموكلة له بكفاءة جيدة.
8. كفاية نطاق عمل مديرية مراقبة الالتزام واستقلاليتها:
 - أ. اهتمت اللجنة خلال عام 2022 باستقطاب مرشح مؤهل من أصحاب الخبرة لإدارة مديرية مراقبة الالتزام يستوفي شروط الترشيح لهذا المنصب، ليكون بديل للمرشح المعين من داخل المصرف الذي تبين عدم استيفائه لهذه الشروط. وقد نجحت في تعيين مدير يتمتع بخبرة تتاهز 18 عاماً منها 13 عاماً خبرة في العمليات والشؤون القانونية المصرفية، وتم رفع طلب ترشيحه إلى مجلس النقد والتسليف للموافقة على هذا التعيين أصولاً. وبموازاة ذلك، سعت اللجنة تعزيز إحلال منصب مدير مراقبة الالتزام من خلال تكثيف تأهيل وتدريب المسؤولين من الصف الثاني داخل المصرف لتحمل هذه المسؤولية.
 - ب. خلصت اللجنة إلى كفاية السياسات الخاصة بمراقبة الالتزام بما فيها برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفر مستوى رقابة مقبول على تقيّد أقسام المصرف بها.
9. الوقوف عند التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والإقرار بتسجيل حالتين بنهاية العام 2022 (راجع ص. 35-37 للتفاصيل)
10. تحديد نطاق عمل مدقق الحسابات الخارجي وكفايته ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنه.
11. تقييم أداء مدقق الحسابات الخارجي المعتمد بناءً لمعايير اعتمدها مجلس الإدارة تم التأكيد من خلالها على موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي المعتمد علم 2022 وكفاية خبرات فريق عمله والالتزام بخطاب تعيينه. واعتمدت آلية التقييم على الحصول على ردود أعضاء لجنة التدقيق بالإضافة إلى ردود أعضاء الإدارة التنفيذية التي لها تعامل مستمر مع المدقق الخارجي.
12. تقييم أداء اللجنة عن العام 2022 بمستوى جيد ورفع مقترحات بشأن أي من الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

لجنة إدارة المخاطر

عضوية اللجنة

رئيسها: السيدة فريال خليل رئيساً مستقلاً. وتتمتع بخبرة مهنية طويلة في الإدارة المالية والمصرفية ولاسيما في إدارة المخاطر المصرفية.

الأعضاء: السيد ناجي شاوي عضو غير تنفيذي والسيد جمال منصور عضو غير تنفيذي، السيد نجيب برازي عضو غير تنفيذي

وتشترط عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً.

وقد تأمن خلال العام 2022 الالتزام بشروط العضوية هذه، ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال العام 2022.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى ما يلي:

- ترسيخ ثقافة إدارة مخاطر بكافة أشكالها على مختلف مستويات المصرف
- مساعدة مجلس الإدارة على وضع سياسة إدارة مخاطر المصرف بما ينسجم وقدرته ومدى قبوله على تحمل المخاطر
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة كافة المخاطر المصرفية من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها.
- تقييم خطط طوارئ لإدارة الأزمات التي يكون المصرف عرضة لها.
- التأكد من استقلالية مديرية إدارة المخاطر وضمان توافر الموارد البشرية والنظم الكافية لإدارتها.

اجتماعات اللجنة

التزاماً بمتطلبات الحوكمة وميثاق عملها المعتمد، عقدت لجنة إدارة المخاطر أربعة اجتماعات لها خلال العام 2022 بوتيرة اجتماع واحد كل ربع. وقد دعي لحضور اجتماعات اللجنة كل من مدير إدارة المخاطر والمدير العام.

نشاط اللجنة خلال العام 2022

- رفعت لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2022:
1. التأكيد على فعالية واستقلالية وظيفة إدارة المخاطر: أكدت اللجنة توفر رقابة جيدة جداً على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وقيام مديرية إدارة المخاطر بمتابعة بكفاءة جيدة جداً لهذه المخاطر من قبل مختلف وحداتها باستثناء وحدة إدارة المخاطر التشغيلية التي ما تزال تسجل نقصاً في فريق عملها. وقد تأمن إحلال جيد لمدير إدارة المخاطر ولوظائف إدارة المخاطر الائتمانية بعد نجاح خطة اللجنة في تأهيل مدير دائرة إدارة المخاطر الائتمانية ورئيس وحدة ضبط المخاطر الائتمانية وتعيينه بمنصب مساعد مدير إدارة مخاطر.
 2. مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر في المصرف بما يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي رقم 9 وتطور نشاط المصرف وكفايتها
 3. نتائج التقارير الدورية واختبارات الجهد حول تعرضات المصرف للمخاطر وحجمها، بما فيه سبل ترشيد توظيف سيولة المصرف ودعم الإيرادات
 4. كفاية المخصصات المكونة لقاء مخاطر التسليف من جهة، ومن جهة أخرى لقاء الأصول المالية الموظفة في لبنان.
 5. كفاية الإجراءات العلاجية المتخذة لقاء المخاطر التشغيلية التي يتعرض المصرف
 6. التزام المصرف بمستويات وحدود للمخاطر التي يمكن للمصرف القبول بها بالإضافة إلى الحدود الرقابية المفروضة من مصرف سورية المركزي.
 7. التزام المصرف بتطبيق أحكام بازل وفق متطلبات السلطات الرقابية والإدارة المصرفية السليمة، وتسجيل تقدم مستمر في إعداد منظومة التقارير لمتابعة مختلف المخاطر المصرفية.
 8. تقييم أداء اللجنة عن العام 2022 بمستوى جيد ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة

عضوية اللجنة

رئيسها: السيد ناجي شاوي رئيساً غير تنفيذي

الأعضاء: السيد جمال منصور عضواً غير تنفيذي، والسيدة سلمى صبرا عضواً غير تنفيذي.

تشترط عضوية اللجنة، وفق المعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وعملاً بالمسؤوليات الموكلة إليها بناءً لتعليمات السلطات الرقابية، أن تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل وأن يكون أعضاؤها من الأعضاء غير التنفيذيين وغير المشاركين في لجنة التدقيق لضمان الفصل بين المهام الرقابية، فضلاً عن إلزامية توفر الخبرات في إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية والمعرفة المعمقة في السوق المحلي. وقد تأمن الالتزام بشروط العضوية هذه، ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال العام 2022.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى اتخاذ قرارات التسليف التي تتضمن تعرضات مخاطر ائتمانية كبيرة ذات أثر جوهري يفوق مبلغها الصلاحيات الممنوحة لجنة التسليف الإدارية، بالإضافة إلى مراجعة قرارات التسليف المتخذة من قبل هذه اللجنة والتأكد من كفاية المخصصات المتخذة لقاء هذه المخاطر. كما تقوم بمتابعة الديون المتعثرة ولاسيما غير المنتجة منها وإجراءات تحصيلها ومراجعة شروط وضوابط المنتجات المصرفية التي تقترح الإدارة تسويقها والتأكد من كفايتها.

اجتماعات اللجنة

تعقد لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة اجتماعان لها خلال العام بوتيرة اجتماع واحد خلال النصف الأول من السنة واجتماع ثانٍ خلال النصف الثاني منه. ويدعى لحضور اجتماعات اللجنة المدير العام ومدير إدارة المخاطر. وقد التزمت اللجنة بعقد اجتماعاتها هذه خلال 2022.

نشاط اللجنة خلال العام 2022

بغرض تحقيق أهدافها، تلخص نشاط لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2022 بما يلي:

1. مراجعة ضوابط وصلاحيات منح التسهيلات الائتمانية المفوضة للجنة التسليف الإدارية وللجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة بما ينسجم مع المسؤوليات الموكلة لكل منها في تطبيق متطلبات متابعة المخاطر الائتمانية وفق المعيار المحاسبي 9 والتعليمات الرقابية.
2. مراجعة وضع محفظة التسليف ككل بما فيها قروض التجزئة الممنوحة من قبل المصرف.
3. تحديد نسبة من الأموال الخاصة لمنح قروض للعاملين في المصرف واعتماد شروط وضوابط منح هذه القروض على ضوء التعليمات المستجدة الصادرة عن المصرف المركزي بهذا الشأن.
4. الاطلاع والمصادقة على التسهيلات العادية المقبولة المصنفة ضمن فئة ديون المرحلة الأولى والممنوحة من لجنة التسليف الإدارية ضمن الصلاحيات المفوضة لها، ودراسة طلبات التسليف الجديدة بما يفوق تلك الصلاحيات وإقرار منحها.
5. مراجعة إجراءات تصنيف وإدارة الديون المصنفة ضمن فئة المرحلة الثانية والتأكد من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عنها وإقرار المخصصات المكونة لقاءها.
6. متابعة كفاية إجراءات تحصيل الديون الغير منتجة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة والتأكد من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عنها وإقرار المخصصات المكونة لقاءها. ومتابعة التطورات في الإجراءات القضائية لهذا الغرض، وإقرار المبالغ المحصلة و/أو المشطوبة. وقد اتخذت اللجنة قرار بمشاركة المصرف بمزاد علني على عقار أحد العملاء المتعثرين وتملكه بهدف تعزيز عناصر تحصيل المديونية. كما قبلت اللجنة تنازل المصرف عن الإحالة القطعية لعقار عميل متعثر آخر مقابل التزامه بسداد كامل المديونية. وتم اغلاق الملف.
7. مراجعة سقف التعامل مع المصارف المعتمدة في سورية والخارج وإقرارها.
8. التأكد من الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أصولاً على التسهيلات الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة.
9. تقييم أداء اللجنة عن العام 2022 بمستوى جيد ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والتعويضات

عضوية اللجنة

رئيسها: السيد غسان الكسم رئيساً مستقلاً. ويتمتع بخبرة طويلة في إدارة الشركات التجارية والصناعية في سورية.

الأعضاء: السيد بشار الدبل عضواً مستقلاً، والسيد فتحي انطاكي عضواً غير تنفيذي.

تشترط عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، غالبية من الأعضاء المستقلين، وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً، بهدف ضمان استقلالية القرار وموضوعية الحوار عند تحديد سياسات التوظيف والرواتب والتعويضات لموظفي المصرف ولاسيما المدراء التنفيذيين منهم، كما وتحديد معايير تعيين أعضاء مجلس الإدارة وسياسة تعويضاتهم. وقد تأمن خلال العام 2022 الالتزام بشروط العضوية هذه. ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال هذا العام.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة الترشيحات والتعويضات إلى مساعدة مجلس الإدارة في:

1. مراقبة وضمان شفافية عمليات اختيار أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وتبديلهم وتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية أعضائه بشكل مستقل وضمان شفافية سياسات تعويضات ومكافآت أعضاء المجلس
2. مراجعة سياسة التوظيف المعتمدة في المصرف لضمان شفافية عملية اختيار المدير العام ونائبيه وتعيينهما وإقالتها بالإضافة إلى تعيين المدراء وتقييم أدائهم وتحديد تعويضاتهم بما ينسجم مع الأهداف العامة للمصرف.
3. مراقبة صلات القرابة المسجلة حتى الدرجة الرابعة بين الأطراف ذوي العلاقة بالمصرف، فيما بين الموظفين، وفيما بينهم وبين أعضاء مجلس إدارة المصرف، وصلات القرابة بين أعضاء مجلس الإدارة.
4. مراجعة سياسة الرواتب وسلم الرتب والرواتب وسياسة التدريب المعتمدة لضمان كفايتها وعدالتها بهدف استقطاب ذوي الكفاءات.
5. التأكد من وجود سياسة إحلال على كافة مستويات المصرف وخاصة على مستوى إدارة المصرف لضمان استمرارية العمل.

اجتماعات اللجنة

تعد لجنة الترشيحات والتعويضات اجتماعاً لها بوتيرة اجتماع واحد خلال النصف الأول من السنة واجتماع ثانٍ خلال النصف الثاني منه وفق متطلبات الحوكمة وميثاق عملها. وقد عقدت لجنة الترشيحات والتعويضات اجتماعاتها الدورية أصولاً. وقد شارك في هذه الاجتماعات المدير العام ومدير الموارد البشرية للتداول في كفاية سياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية في المصرف وفي استقطاب أصحاب الكفاءات.

نشاط اللجنة خلال العام 2022

رفعت لجنة إدارة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2022:

1. لجنة شؤون مجلس الإدارة:

- أ. التزام الأعضاء بحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه أصولاً وبتخصيص الوقت اللازم خلال عام 2022 لممارسة واجباتهم
- ب. الالتزام بصرف التعويضات المقررة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2022 وفق قرار الهيئة العامة بهذا الشأن
- ج. نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والأعضاء عن العام 2022 بمستوى جيد
- د. الالتزام بتعريف أعضاء مجلس الإدارة على مسؤولياتهم وواجباتهم وأحكام الحوكمة وإطلاعهم على القوانين الراعية لنشاط المصرف. والتوصية بإعداد ندوة لأعضاء المجلس حول المعايير الأساسية لتقييم الأداء المصرفي وتطوره.
- هـ. تقييم أداء اللجنة عن العام 2022 ورفع نتائج التقييم والمقترحات العلاجية بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

2. لجهة شؤون الموظفين:

أ. في تدريب العاملين، خلصت اللجنة إلى التزام المصرف بالتدريب المستمر للموظفين وباعتماد موازنة سنوية لذلك بما لا يقل عن 10% من إجمالي الرواتب. كما تم التأكيد على استمرار تقوية مهارات التحليل المالي والائتماني على مختلف مستويات المصرف ولاسيما الفروع بما يساهم في زيادة حجم الإنتاج التجاري.

ب. في التوظيف، تبقى سياسة التوظيف قائمة على الحفاظ على التوازن الأمثل بين ملء حاجات التوظيف الملحة والمطلوبة لزيادة حجم الإنتاج وتأمين متطلبات إحلال الوظائف الرئيسية والنتائج التشغيلية للمصرف وقدرته على تحمل الأعباء الإضافية. ويسجل كفاية مقبولة في الكوادر الإدارية وفرق العمل المساندة لها على صعيد مختلف الأنشطة في المصرف، باستثناء استمرار الحاجة الملحة لتعيين مدير متفرغ من أصحاب الخبرة لإدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة ومدير لإدارة شؤون الاعلام والاعلان.

ت. في سياسات وخطط إحلال الوظائف الأساسية:

- اعتماد خطة وبرامج تأهيل المديرين الرئيسيين المرشحين لإحلال المدير العام ومواكبة تنفيذ هذه الخطة وتقييم بشكل نصف سنوي تطور أداء كل منهما المهني والتقني وفق معايير التقييم التي تم اعتمادها لذلك، ومواكبة نسب انجاز أهداف العمل التي تم تحديدها لكل منهما بداية كل فترة. كما تأكدت اللجنة من اشراكهما في إدارة النشاط اليومي للمصرف وفي متابعة المشاريع الإنمائية. وخلصت اللجنة بنهاية العام إلى أهلية كل منهما لتولي منصب مساعد مدير عام بدءاً من عام 2023 واعلام مصرف سورية المركزي بذلك.

- لجهة تعيين نائب للمدير العام، وبسبب ندرة توفر أصحاب الكفاءات والخبرات المصرفية المطلوبة لهذا المنصب في سورية حالياً وصعوبة استقطابها من الخارج، تهدف اللجنة متابعة تأهيل وتدريب مساعدي المدير العام خلال 2023، ليصار بناءً على نتائج تقييم أداء كل منهما اقتراح تعيين أحدهما بهذا المنصب. وذلك بموجب خطة تأهيل يتم وضعها بداية عام 2023 واعلام مصرف سورية المركزي بها.

- التأكيد على وجود كفاية مقبولة نسبياً في إحلال الوظائف الرئيسية على صعيد مختلف أنشطة المصرف باستثناء نشاط الاعلام والاعلان. وتبقى سياسة إحلال الوظائف الرئيسية قائمة على إيلاء المسؤولية للموظفين الذين يتوفر لديهم مهارات يمكن الاتكال عليها وتنميتها وتطوير مساهمهم المهني ما يسمح بتعزيز الصف الإداري من المستوى الثاني وجهوزيته في إحلال الصف الإداري الأول.

ث. في معايير الأهلية المطلوبة لتعيين المدير العام وموظفي المصرف وتقييم أدائهم، خلصت اللجنة إلى كفاية السياسات بهذا الشأن وتوفر هيكلية إدارية متينة يمكن الاتكال عليها للقيام بالمهام والمسؤوليات المطلوبة بمستوى جيد نسبياً. وتؤكد اللجنة أن نتائج تقييم أداء المدير العام لسنة 2022 هي بمستوى جيد، وأوصت بتجديد التعاقد معه. وأوصت بزيادة راتبه بما يتناسب مع ما هو معمول به في السوق.

ج. في سياسة الرواتب والتعويضات، قضت سياسة المصرف بدعم القدرة الشرائية للعاملين بهدف التحوط دون المنافسة على استقطابهم من المصارف الأخرى ورفع قدرة المصرف على توظيف الكفاءات المصرفية والمحافظة عليها بما يدعم تطور الإنتاج. وقد تمثل ذلك بمراجعة جذرية للسنة الثانية على التوالي لسلم الرتب والرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور وتصحيح الرواتب بما يتناسب مع معدلات التضخم المرتفعة المسجلة عام 2022 وما هو معمول به في السوق ووفق ما تسمح به إيرادات المصرف.

لجنة الحوكمة

عضوية اللجنة

رئيسها: السيد ناجي شابي، بصفته رئيس مجلس الإدارة
الأعضاء: الدكتور سليم الشلاح عضواً غير تنفيذي، السيد غسان الكسم عضواً مستقلاً وهو عضو في لجنة التدقيق.

تشتتر عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، على أن تضم أحد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين وعلى أن يترأسها رئيس مجلس الإدارة. وقد تأمن الالتزام بشروط العضوية هذه. ولم يسجل أي تعديل على عضوية اللجنة خلال العام 2022.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة الحوكمة إلى وضع دليل الحوكمة وسياسة الإفصاح في المصرف وتعديلهما عند الضرورة، بما في ذلك مراجعة الهيكل التنظيمي الوظيفي للمصرف وإجراءات الإفصاح الإداري، وتبني دليل الإجراءات التنظيمية الداخلية، مراجعة ميثاق أخلاق المصرف ونظام السلوكيات الداخلي، والتأكد من الالتزام بدليل الحوكمة المعتمد وحسن تطبيقه. كما تحدد هذه اللجنة مهام أمين سر مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة

التزاماً بمتطلبات الحوكمة وميثاق عملها المعتمد، عقدت لجنة الحوكمة اجتماعين خلال العام 2022. وقد دعي لحضور الاجتماعات المدير العام بهدف عرض تقريره عن تنظيم الإدارة التنفيذية.

نشاط اللجنة خلال العام 2022

رفعت لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2022:

1. مراجعة وتحديث دليل حوكمة المصرف وموثيق عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
2. مراجعة سياسة الإفصاح في المصرف
3. كفاية مقبولة لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة مكافحة غسل الأموال والتزام جيد بأحكام الحوكمة بناءً لمخرجات مهام التدقيق الداخلي
4. مراجعة ميثاق الأخلاق. والتأكيد على التزام أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بأحكام هذا النظام وبأحكام النظام الداخلي.
5. اعتماد خطط توثيق واستكمال دليل إجراءات عمل المصرف ودليل التوصيف الوظيفي، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بالمصادقة على إجراءات العمل والتوصيفات الوظيفية المنجزة.
6. التغييرات الطارئة على سياسة وصلاحيات التوقيع عن المصرف وفق التعديلات المقررة على الهيكلية التنظيمية.
7. مراجعة الهيكل التنظيمي العام للمصرف والتراتبية الهرمية، حيث تؤكد اللجنة توفر هيكلية إدارية متينة يمكن الاتكال عليها للقيام بالمهام والمسؤوليات المطلوبة. وتشدد على أولوية ملء الشواغر من بين الكفاءات التي أثبتت عن جدارة في عملها داخل المصرف ومتابعة تأهيلها بالإضافة إلى استقطاب أصحاب الاختصاص من خارج المصرف بما يعزز خبرات فرق العمل لديه. وتبقى الحاجة إلى ملء الشاغر في إدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة وفي إدارة الاعلام والاعلان وأهمية ذلك في تعزيز دور الفروع في زيادة الإنتاج وجودة الخدمة، بالإضافة إلى دعم كادر التسليف في المحافظات خارج دمشق وريفها بهدف زيادة نشاط التسليف.
8. أهمية خدمات الدعم الفني المقدمة من قبل الشريك الاستراتيجي خلال عام 2022 وكفايتها لاسيما في إدارة شؤون المعلوماتية على طلب من إدارة المصرف لرفع مستوى الأداء. وتبقى هذه الخدمة مجانية ولا يتحمل بنك الشرق سوى تكاليف موفدي الشريك الاستراتيجي إلى سورية.
9. تقييم أداء اللجنة عن العام 2022 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

فعالية مجلس الإدارة

شروط ومعايير عضوية مجلس الإدارة

راجع مجلس الإدارة خلال العام 2022 المعايير والإجراءات المعتمدة سابقاً لتعيين أعضاء مجلس إدارة المصرف وأكد على دقتها وشفافيتها والتزامها بالقوانين المرعية الإجراء ولاسيما متطلبات الحوكمة قبل اعتمادها. بحيث تتم الموافقة على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بناء على الكفاءة والأهلية بهدف ضمان تعدد الخبرات المصرفية والمالية والإدارية والتجارية والمهارات الفنية فضلاً عن السمعة الحسنة وإمكانية تخصيص الوقت اللازم للقيام بالمسؤوليات المطلوبة من عضو مجلس الإدارة لما في ذلك من مصلحة للمصرف والمساهمين ككل. على أن يحصل مجلس الإدارة على موافقة مصرف سورية المركزي على المرشحين المنتخبين و/أو المعيّنين.

تقييم أداء وفعالية المجلس ولجانه وأعضائه

قام مجلس الإدارة بنهاية العام 2022 بتقييم كفاءاته وفعاليته كما وفعالية مشاركة أعضائه. كما قامت كافة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقييم أدائها وفعاليتها. ويهدف هذا التقييم السنوي تدارك القصور لتحسين أداء مجلس الإدارة وتعزيز تواصله مع الإدارة التنفيذية. وقد أظهرت نتائج التقييم التزام المجلس واللجان بممارسة مسؤولياتهم المناطة بهم بمستوى "جيد" خلال العام 2022 باستثناء لجنة الترشيحات والتعويضات بمستوى "مقبول" ولجنة الحوكمة بمستوى "جيد جداً". كما أظهرت نتائج التقييم التزام الأعضاء بالمشاركة الفعالة وتخصيص الوقت بشكل كافٍ للقيام بمسؤولياتهم في مجلس الإدارة ولجانه، مع الإشارة إلى انخراط مقبول لأعضاء مجلس الإدارة الجدد في التداولات في متطلبات إدارة المصرف ومخاطره.

ويجري التقييم وفقاً لمعايير موضوعية وضعتها لجنة الترشيحات والتعويضات ضمن استمارات تقييم خاصة لكل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه إضافة إلى معايير وضعت لتقييم مشاركة الأعضاء كل بمفرده. حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة واللجان بالإجابة على استمارات التقييم وإعادتها إلى أمانة سر مجلس الإدارة التي تقوم بتجميع النتائج وتعرضها على رئيس مجلس الإدارة الذي يناقشها مع المجلس مجتمعاً.

ويشمل التقييم مدى الاطلاع على نشاط المصرف وأهدافه واكتمال مصفوفة التقارير المرفوعة وإمكانية إبداء رأي مستقل وموضوعي خلال النقاشات. كما شملت عملية التقييم قيام لجنة التدقيق بتقييم أداء المدققين الخارجيين المعتمدين خلال العام 2022 بناءً لمعايير موضوعية واستمارة تقييم خاصة تم من خلالها أيضاً رصد رأي وملاحظات أعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم تواصل مهني مع المدققين الخارجيين خلال العام.

التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة بداية عام 2022 برنامج تدريبي لأعضاء مجلس الإدارة بمواضيع ذات صلة بمسؤولياتهم. غير أنه نتيجة ضيق الوقت، تعذر مشاركة الأعضاء في ندوات تدريب محددة خلال عام 2022. غير أنه، تأكد المجلس، ومن خلال أمانة السر وعمل مختلف اللجان المنبثقة عنه، توفير اطلاع الأعضاء على أهم القرارات والتشريعات النازمة للعمل المصرفي بما فيها اطلاعه على تلك الصادرة خلال العام 2022 ومدى تأثيرها على نشاط المصرف. ذلك بالإضافة إلى توفير بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية تواصل أعضاء مجلس الإدارة مع مختلف المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين ما سمح لهم التعرف عن قرب عن متطلبات العمل والمعوقات والمخاطر التشغيلية.

تعارض المصالح

تتشأ حالات تعارض المصالح حين يتأثر قرار الموظف أو عضو مجلس الإدارة وأدائه بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو تهم أحد أقربائه حتى الدرجة الرابعة. وقد شدد ميثاق أخلاق المصرف على التزام موظفي المصرف وأعضاء مجلس الإدارة بما يلي:

- عدم قبول المبالغ المالية والهدايا غير الرمزية والضيافة المفرطة من قبل أي طرف ثالث له تأثير على التعاملات التجارية الحالية والمستقبلية للمصرف.

- عدم القيام بأي نشاط تجاري من شأنه أن يؤثر على قدرة الفرد في تكريس الوقت اللازم والعناية المطلوبة للقيام بمسؤولياته. ولا يجوز للموظف التعاطي بالانفراد أو الاشتراك في أية مؤسسة تجارية أخرى، أو المشاركة في عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات. كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الجمع بين مسؤوليته في المجلس والمشاركة في عضوية مجالس إدارة إحدى الشركات الأخرى باستثناء ما تسمح بذلك القوانين المرعية الإجراء ودليل حوكمة المصرف.
- التأكد من أن الجوانب التقنية والتجارية والقانونية وغيرها واضحة وموضوعية لدى إدارة العلاقة مع الموردين والعملاء لتجنب حالات المحسوبية والانحياز.

يعتمد مجلس الإدارة عدد من السياسات والإجراءات الضابطة لحالات تعارض المصالح. تقوم كل من مديرية التدقيق الداخلي ومديرية إدارة المخاطر برفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن أي حالة تعارض للمصالح تسجل في المصرف. كما تقوم أمانة السر سنوياً بتحديث البيانات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة وبأعضاء مجلس الإدارة، ما يسمح لمجلس الإدارة الاطلاع على كافة التزامات ومسؤوليات أعضائه الشخصية والتأكد من عدم تعارضها مع مصالح المصرف ومسؤولياتهم في عضوية المجلس وفق أحكام الحوكمة والنظام الأساسي المعتمد والقوانين المرعية الإجراء. ويقع على أعضاء مجلس الإدارة واجب إبلاغ رئيس المجلس و/أو أمانة السر عند وجود أي تعارض في المصالح وتجنب المشاركة في النقاشات و/أو المشاركة في اتخاذ أي قرار بذلك.

يفيد مجلس الإدارة أنه لم تنشأ خلال العام 2022 أي حالة تعارض في المصالح، باستثناء استمرار نشوء عمليتين مع طرفين من ذوي العلاقة مع المصرف تم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي عليها أصولاً (راجع الفقرة الخاصة بذلك أدناه). وفيما عدا ذلك، فقد اقتصرَت التعاملات المسجلة في بيانات المصرف كما في 2022/12/31 مع كل من العملاء والموردين وممثلي السلطات الرقابية والمدققين الخارجيين ومصارف مجموعة الشريك الاستراتيجي على اعتباره بملك مصلحة مؤثرة في بنك الشرق بما يفوق 10% من رأس ماله، وأعضاء مجلس إدارة المصرف ومديره العام وأي موظف من موظفيه وأقرباء جميع المذكورين حتى الدرجة الرابعة، على التعاملات المصرفية العادية ضمن الضوابط بهذا الشأن الصادرة عن السلطات الرقابية ومبادئ ميثاق الأخلاقيات المعتمد في المصرف.

التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة

يشمل مفهوم الأطراف ذوي علاقة:

- أ. أعضاء في مجلس إدارة المصرف أو أيًا من المؤسسات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للمصرف، أو المدققين الخارجيين، أو مستشاري المصرف أو إدارته التنفيذية أو أي موظف يتبع مجلس الإدارة ويرفع إليه تقاريره بشكل مباشر، أو أقارب المذكورين من الزوج أو الزوجة والأولاد.
- ب. أي شخص طبيعي وأقاربه من الزوج أو الزوجة والأولاد، أو أي شخص اعتباري، يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحة مؤثرة بنسبة 10% أو أكثر في المصرف أو في الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة
- ج. المؤسسات الأم والشقيقة والتابعة والحليفة للمصرف، علماً أنه لا يوجد لبنك الشرق أية شركات تابعة أو شقيقة.

حرص مجلس الإدارة خلال العام 2022 على الالتزام بأن تكون تعاملاته مع الأطراف ذوي العلاقة ضمن الضوابط النازمة لذلك وفق أحكام الحوكمة وقواعد الإدارة السليمة للشركات والقوانين المرعية الإجراء.

وقد سجل المجلس نشوء التعاملات التالية الاستثنائية مع الأطراف ذوي العلاقة:

- 1- تجديد إصدار، على طلب من شركة "العناية للمواد الغذائية والدوائية" التابعة لرئيس مجلس الإدارة، كفالة حسن تنفيذ بقيمة 1.709 مليون يورو (أي ما يعادل 2.62 مليار ل.س.) لصالح المؤسسة العامة للتجارة لتوريد أدوية سرطانية. وقد وافق مصرف سورية المركزي أصولاً على

هذا التجديد لغاية نهاية شهر آب 2023 انطلاقاً من غاية الكفالة في تسهيل توريد أدوية سرطانية إلى سورية في ظل المعوقات التي تفرضها العقوبات الخارجية على سورية وللسماع للمؤسسة العامة للتجارة من رصد كامل قيمة الاعتماد المطلوب بالقطع الأجنبي لذلك.

2- التعاقد مع شركة "بيترا مونيكتس" التابعة للسيد غسان الشلاح، شقيق نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدكتور سليم الشلاح. حيث أن الغاية من العقد هو التزام بنك الشرق بمتطلبات مصرف سورية المركزي للتعاقد مع شركات سورية محلية لتوفير خدمات الدفع الإلكتروني وإصدار البطاقات المصرفية الخاصة ببنك الشرق. وقد حصل المصرف على موافقة مصرف سورية المركزي للتعاقد مع هذه الشركة أصولاً.

وانطلاقاً من أحكام المادة 151 و الفقرة 1 و 2 من المادة 152 من قانون الشركات لعام 2019 لجهة عدم جواز أن يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص الذين يقومون بتمثيل المصرف مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد معه أو لحسابه إلا إذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة، يجدد سنوياً، واستثناء من هذا الترخيص المقاولات أو التعهدات أو المناقصات العامة التي يفسح فيها المجال لجميع المتنافسين بالاشتراك بالعروض على قدم المساواة إذا كان عضو مجلس الإدارة أو الشخص المكلف بتمثيلها صاحب العرض الأنسب، يوصي مجلس الإدارة موافقة الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي للبحث في بيانات المصرف كما في 2022/12/31 بالموافقة على:

1- تجديد الكفالة المصرفية الممنوحة لشركة "العناية للمواد الغذائية والدوائية" التابعة لرئيس مجلس الإدارة وفق ما ورد أعلاه.

2- الترخيص للمصرف بالتعاقد مع شركة بيترامونيكتس لخدمات الدفع الإلكتروني، انطلاقاً من كونها أصبحت الشركة الوحيدة المرخصة التي يمكن التعامل معها في سورية للحصول على خدمات مماثلة.

كما يسجل المجلس في العام 2022:

- 1- ممارسة عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور أعمال مصرفية مشابهة لتلك التي يمارسها في بنك الشرق لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، فضلاً عن كونه عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. التي تعنى بضمان القروض في لبنان.
- 2- ممارسة السيدة سلمى صبرا أعمالاً مصرفية مشابهة للأعمال التي تمارسها في بنك الشرق، لدى البنك اللبناني الفرنسي.

وبالتالي يوصي المجلس بموافقة الهيئة العامة للمساهمين تجديد ترخيصها لكل منهما لممارسة هذه الأعمال عملاً بأحكام الفقرة 4 من المادة 152 من قانون الشركات التي قضت بعدم "جواز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا إذا حصلوا على ترخيص يجدد في كل سنة".

التعامل مع الموردين والامتيازات الحكومية

يفيد المجلس أن المصرف لم يتمتع بأي حماية أو امتياز حكومي خاص خلال العام 2022.

كما يفيد المصرف حرص الإدارة الدائم خلال العام 2022 على عدم الاعتماد على العملاء الرئيسيين في توفير الإيرادات، مما ساهم في المحافظة على نسب تركيز إجمالي إيرادات المصرف من هؤلاء العملاء دون السقف الرقابي المحدد بنسبة 10% من إجمالي الإيرادات.

أما لجهة التعامل مع الموردين، فقد سجّل تعامل بنسبة 16.6% من قيمة إجمالي مشتريات المصرف خلال العام 2022 مع شركة صقر للمقاولات، وذلك كون المصروفات لهذه الشركة شملت استكمال أعمال تأهيل وتجهيز المقر الجديد لفرع المصرف في المالكي بالإضافة إلى أعمال صيانة عدد من منشآت المصرف، وهي بطبيعتها مصاريف مرتفعة مقارنة بقيمة مشتريات المصرف الأخرى. وتنخفض نسبة التركيز هذه إلى ما دون السقف الرقابي المحدد بنسبة 10% في تعامل المصرف مع باقي مورديه.

التعاملات مع الشركة الحليفة وخدمات الدعم

تقتصر علاقات بنك الشرق بهذا الشأن بوجود تعاملات مصرفية مع كل من:

- 1- البنك اللبناني الفرنسي بصفته شريك استراتيجي، حيث يحتفظ بنك الشرق لدى هذا المصرف بحسابات جارية تسهيلاً لحركة حوالات عملائه من الخارج. علماً أن المصرف كان احتفظ لغاية النصف الأول من 2022 بتوظيف جزء من سيولته بالعملات الأجنبية لديه في حسابات مجدية للفوائد، قام بنقلها بعد ذلك إلى بنك SBA في باريس بغرض الحد من تعرضات المخاطر السيادية اللبنانية.
 - 2- الشركة العربية المصرفية (بنك SBA) في فرنسا بصفتها مصرف حليف، لبنك الشرق تعاملات مصرفية معه يقوم من خلالها بخدمة تحاويل عملائه من وإلى الخارج، بالإضافة إلى توظيف جزء من سيولته بالعملات الأجنبية في حسابات مجدية للفوائد تدعم إيرادات المصرف بالعملات الأجنبية.
- وبقيت كافة هذه التعاملات ضمن النشاطات الاعتيادية وباعتماد الفوائد والعمولات المعتادة بين المصارف.
- كما تشمل هذه التعاملات أيضاً خدمات الدعم الفني والتقني التي يقدمها الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي إلى بنك الشرق بناءً لطلب صريح من الإدارة العامة للمصرف. وقد تلخصت هذه الخدمات خلال العام 2022 على ما يلي:
- الإشراف على نشاطات مديريات التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر والموارد البشرية لدى بنك الشرق ومساندة فريق عملها وتدريبه فنياً بناءً لطلب محدد بذلك من إدارة بنك الشرق، دون أي مقابل، بقيام البنك اللبناني الفرنسي متابعة التزام بنك الشرق بضوابط الممارسات السليمة لإدارة المصرف وتحفيز عملية رقابة فعالة كافية وضمان الإشراف على المخاطر
 - وضع بعض موظفيه تحت تصرف بنك الشرق لتقديم الاستشارة والدعم التقني في إدارة شؤون المعلوماتية والإشراف المباشر على فريق عمل مديرية المعلوماتية ومديرية الأمن بشقيها المادي والمعلوماتي وتدريبه، وفي تأمين الأجهزة التقنية والبرمجيات المصرفية المتخصصة بالإضافة إلى خدمات الدعم في صيانة وتأهيل شبكة اتصالات المصرف دون أي مقابل. ذلك بالإضافة إلى إيفاد موظف من قبله إلى بنك الشرق وعلى طلب من إدارة هذا الأخير لتحديث عدد من أنظمة المصرف المعلوماتية التشغيلية وتطوير برمجياته والتأكد من سلامة إجراءات الأمن والحماية عليها. وتحمل المصرف عن الفترة الممتدة بين 2022/1/1 و 2022/12/31 مصاريف إنتقال وإقامة هذا الموظف الموفد بقيمة إجمالية بلغت حوالي 6,373 د.أ. و 13,246,000 ل.س. بالإضافة إلى بدل أتعاب بقيمة صافية 4,722 د.أ..
 - تقديم المساندة في عمليات تأهيل مقرات المصرف وصيانتها، وتلبية طلبات إدارة المصرف في إبداء الرأي والاستشارة حول التصاميم الهندسية والإنشائية للمقرات الجديدة المنوي تجهيزها، وذلك دون مقابل.
 - إيفاد موظفي مراقبة الالتزام والمعلوماتية في بنك الشرق للتدريب لدى نظرائهم في البنك اللبناني الفرنسي دون أي مقابل.
 - توفير بعض الخدمات الفنية المطلوبة لجهة منشورات ومطبوعات المصرف من قبل مديرية الإعلام والإعلان لدى الشريك الاستراتيجي دون أي مقابل.
 - يستعمل بنك الشرق على جميع وثائقه الشعار المعد خصيصاً له ضمن تسميته القانونية الذي يقع في ملكية الشريك الاستراتيجي، كما يستعمل بنك الشرق العلامات التجارية المسجلة كلها باسم البنك اللبناني الفرنسي في سورية دون أي مقابل. يتوقف هذا الاستعمال تلقائياً دون ترتب أي حقوق مكتسبة لبنك الشرق أو أي أجور أو تعويض من أي نوع كان، عندما لا يعود للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. صفة الشريك الاستراتيجي.
 - توفير ولغاية 2022/8/31 خدمة إصدار ومعالجة عمليات بنك الشرق الخاصة بالبطاقات المصرفية الإلكترونية من قبل شركة Centre de Traitement Monétique (CTM) التابعة للمجموعة المصرفية الخاصة بالشريك الاستراتيجي، وذلك بموجب فواتير مطالبة صادرة عن الشركة بلغت بين 2022/1/1 و 2022/8/31 قيمة إجمالية 7,289 د.أ. مقابل 9,929 د.أ. عام 2021. وقد تم بدءاً من 2022/9/1 إيقاف التعامل مع هذه الشركة نتيجة الربط مع شركة "بيترامونيتكس" في سورية لتوفير خدمات الدفع الإلكتروني للمصرف.

سياسة التعويضات المعتمدة

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

التزاماً بأحكام دليل الحوكمة، تحدد الهيئة العامة، وبناءً على اقتراح من مجلس الإدارة، المكافآت لأعضاء المجلس على أن لا تتعدى 5% من الأرباح السنوية الصافية، كما تحدد بدلات الحضور والتعويضات والمزايا الأخرى لهم على ضوء نشاطات المصرف.

وبناءً لقرار الهيئة العامة في اجتماعها تاريخ 2022/6/13، اعتمد مجلس الإدارة ما يلي:

- عدم صرف أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نشاطهم لعام 2021.
- صرف تعويض سنوي مقطوع بقيمة اثني عشرة مليون ليرة سورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويته في المجلس، كلّ بنسبة فترة عضويته في المجلس خلال العام 2022، بحيث تم صرف مبلغ إجمالي بقيمة 119,880,000 ل.س. بما فيها مصروف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.
- صرف مصاريف النقل والانتقال والإقامة بموجب فواتير محددة لبعض أعضاء مجلس الإدارة بقيمة حوالي 15.5 مليون ل.س. لحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه كون مكان إقامتهم يقع خارج مكان الاجتماع المحدد، وذلك تطبيقاً لسياسة تعويضات أعضاء المجلس المعتمدة عام 2022.

أيضاً، عملاً بأحكام هذه السياسة، استفاد بعض أعضاء مجلس الإدارة من شروط بوليصة التأمين الصحي المعتمدة لموظفي المصرف عن العام 2021 -2022، وذلك على نفقتهم الخاصة.

ويقترح مجلس الإدارة عرض على الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الناظر في المصادقة على بيانات المصرف المالية الموقوفة كما في 2022/12/31 بالموافقة على ما يلي:

- عدم تخصيص أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نشاطهم لعام 2022
- تخصيص تعويض بقيمة 100 مليون ل.س. صافية لعضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا لقيامها بمهام أمانة سر مجلس الإدارة ولجانه عام 2022 بتكليف من مجلس الإدارة.
- تخصيص تعويض سنوي مقطوع بقيمة ثلاثون مليون ليرة سورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويته في المجلس وتوليه مهامه خلال العام 2023، على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض. وتقويض مجلس الإدارة بصرف هذا التعويض.
- صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان. ويستفيد من تغطية لهذه المصاريف:
 - جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي المعتمد لهذه الاجتماعات في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.
 - الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق
- وتقويض مجلس الإدارة بتحديد سقف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.
- صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهام يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2023.

تعويضات الإدارة التنفيذية

عملاً بأحكام دليل حوكمة المصرف، يحدد مجلس الإدارة بناءً لتوصية من لجنة الترشيحات والتعويضات، كافة التعويضات والمستحقات للإدارة التنفيذية وفقاً لتقييم أدائها. وقد سدد المصرف خلال العام 2022 إجمالي تعويضات لأعضاء الإدارة التنفيذية والتي تشمل المدير العام ومساعديه وأعضاء الصف الإداري الأول (مدراء تنفيذيين وغير تنفيذيين) وصولاً إلى الصف الإداري الثالث (رؤساء وحدات) بقيمة إجمالية حوالي 1.69 مليار ل.س. مقابل 880.9 مليون ل.س. في العام 2021 شملت مجموع الرواتب والتعويضات والمكافآت.

تعويضات مدقق الحسابات الخارجي

بموجب قرار الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي تاريخ 2022/6/13 والذي انتخبت من خلاله " شركة السمان ومشاركوه" مدققاً لحسابات المصرف للسنة المالية 2022 ممثلة بالسيدة ليلى السمان، وفوضت مجلس الإدارة للتعاقد مع الشركة وتحديد أتعابها، فقد قام مجلس الإدارة بالتعاقد مع المدقق الخارجي السادة شركة السمان ومشاركوه كمدقق حسابات خارجي للمصرف وصرف مبلغ وقدره 75 مليون ل.س. فقط لا غير شمل التدقيق على بيانات المصرف المالية الربعية والسنوية بما يتوافق مع القوانين المرعية الإجراء للعام 2022، بالإضافة إلى التدقيق بكفاية أنظمة الضبط الداخلي في المصرف بما فيها التحقق من كفاية أنظمة الضبط المعلوماتي والتي تؤثر على صحة البيانات المالية، وكفاية أنظمة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدقيق بصحة التصاريح الضريبية ورفع تقارير بذلك إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

يقترح مجلس الإدارة على الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الناظر في المصادقة على بيانات المصرف المالية الموقوفة كما في 2022/12/31 بتجديد انتخاب شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون المدنية المهنية كمدقق حسابات خارجي للمصرف للعام 2023 وذلك انطلاقاً من خبرتهم واطلاعهم على أحدث القوانين والتشريعات المحاسبية والمالية وأداءهم المشهود له محلياً في تدقيق الحسابات المصرفية. على أن يشمل نطاق التكليف التدقيق على بيانات المصرف المالية الربعية والسنوية التزاماً بالقوانين المرعية الإجراء وإصدار التقارير بشأنها أصولاً باللغة العربية، والتدقيق بكفاية أنظمة الضبط الداخلي في المصرف بما فيها كفاية أنظمة المعلوماتية التي تؤثر على صحة البيانات المالية، وكفاية أنظمة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدقيق بصحة التصاريح الضريبية ورفع تقارير بذلك إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

العمليات غير المتكررة ذات الأثر المالي

لم يسجل المصرف خلال العام 2022 أية عمليات ذات طبيعة غير متكررة كان لها أثر مالي جوهري يؤثر على استمرار عمل المصرف.

الجزاء والعقوبات المقررة على المصرف

- أقرت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي فرض عقوبات مالية خلال العام 2022 على بنك الشرق بقيمة إجمالية 700 ألف ل.س. جراء وجود قصور في قيام مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات الآيلة الى التأكد ان الإدارة العامة في المصرف قد اتخذت كافة الاجراءات لتصحيح الخلل الذي قد أفصح عنه المراقب الداخلي لجهة اقتراض عدم قيام مجلس الإدارة بمتابعة التزام الإدارة بتنفيذ الإجراءات العلاجية تجاه الملاحظات التي كانت صدرت عن المدقق المعلوماتي الخارجي حول كفاية أنظمة المعلوماتي في المصرف. وقد اعترض مجلس الإدارة أمام المصرف المركزي على هذه العقوبة مبيناً متابعته الربعية خلال عامي 2021 و 2022 لنسب انجاز خطة العمل المعتمدة لهذا الغرض.
- أصدرت الهيئة العامة للضرائب والرسوم التابعة لمديرية مالية دمشق تكليف بحق بنك الشرق بقيمة 815,169,970 ل.س. تسديداً لفروقات ضريبية على ضريبية رواتب وأجور الإدارة العليا عن الفترة بين 2013 و 2020 ضمناً، علماً أنه لم يتم تزويد المصرف بأساس التكليف بشكل رسمي. كما تم تكليف المصرف بغرامة تأخير يوم واحد في تسديد هذا التكليف بقيمة 81,516,997 ل.س.، بحيث بلغت إجمالي قيمة التكليف 896,686,967 ل.س.. بالتنسيق مع المستشار الضريبي والمستشار القانوني الخارجي، تقدم المصرف بالاعتراض أمام لجنة الطعن ولجنة إعادة النظر على هذا التكليف. بموازاة ذلك، تم رفع دعوى أمام محكمة القضاء الإداري السادسة في دمشق تحت رقم 3296/ 2022 ضد وزارة المالية هيئة الضرائب والرسوم، هدفها إلغاء التكاليف الضريبية على دخل الرواتب والأجور من 2013 - 2020 والمطالبة باسترداد المبالغ المدفوعة، وذلك بناءً على عدم أحقية التكليف كون أساسه لم يستند على وثائق وحقائق مثبتة. ولحين اعداد هذا التقرير كانت ما تزال الدعوى قائمة وقد تأجلت لجواب وكيل المصرف على مذكرة وزارة المالية الجوابية رداً على الدعوى.

إقرارات مجلس الإدارة

يقرّ مجلس إدارة بنك الشرق ما يلي:

1. أن المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة 2022 هي صحيحة ودقيقة ومكتملة
2. انه قد اطلع على إعداد البيانات المالية المرفقة لبنك الشرق والمنتبهة بتاريخ 2022/12/31 ولا يوجد أي تحفظ صادر عن مدقق الحسابات الخارجي على هذه البيانات المالية
3. انه قد وضع أنظمة تؤمن الرقابة الفعالة على عمليات ونشاط المصرف
4. انه لا يوجد أي أمر جوهري قد يؤثر على استمرارية ونشاط بنك الشرق ش.م.م.ع.

هيكلية رأس المال

رأس المال المكتتب والمدفوع

تأسس بنك الشرق في العام 2008 برأسمال مدفوع بالكامل بلغ /2,500,000,000/ ل.س. موزع على /2,500,000/ سهماً بقيمة إسمية ألف ليرة سورية للسهم الواحد. وفي العام 2012، والتزاماً بمتطلبات أحكام المادة 91 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة أصولاً، تم تجزئة أسهم المصرف بواقع عشرة أسهم من فئة المئة ليرة سورية لكل سهم من فئة الألف ليرة سورية، بحيث عدلت القيمة الاسمية للسهم الواحد إلى 100 ل.س. وأصبح رأسمال المصرف موزعاً على خمس وعشرون مليون سهماً.

التزاماً بمتطلبات مصرف سورية المركزي بضرورة العمل على زيادة رأس مال المصرف إنفاذاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 والذي قضى بزيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف التقليدية العاملة في سورية ليصبح 10 مليارات ل.س.، فقد قام بنك الشرق بين الأعوام 2017 و2021، بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية لمساهمين المصرف وبموافقة السلطات الرقابية أصولاً، زيادة رأسماله عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة المدورة. ويلخص الجدول التالي عمليات زيادة رأس مال المصرف المسجلة لغاية 2021/12/31:

السنة المالية	تاريخ قرار الهيئة العامة غير العادية	رأس المال قبل الزيادة (مليار ل.س.)	الزيادة المقررة على رأس المال	آلية الزيادة	نسبة التوزيع	رأس المال بعد الزيادة (مليار ل.س.)	عدد الأسهم بعد الزيادة	مصاريف زيادة رأس المال منزلة من حقوق الملكية
2017/12/31	2018/4/30	2.500	250 مليون ل.س.	ضم جزء من الأرباح + جزء من الاحتياطي الخاص وتوزيع أسهم مجانية	10% (سهم مجاني واحد لكل عشرة أسهم)	2,750	27,500,000	3,075,088 ل.س..
2018/12/31	2019/5/9	2.750		لا تعديل في رأس مال المصرف				
2019/12/31	2020/7/8	2.750	1,375 مليار ل.س.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	50% (سهم مجاني لكل سهمين)	4,125	41,250,000	12,412,705 ل.س..
2020/12/31	2021/5/27	4.125		لا تعديل في رأس مال المصرف				
2021/12/31	2022/6/13	4.125	1,031,250 ل.س.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	25% (سهم مجاني مقابل أربع أسهم)	5,156.250	51,562,500	12,559,955 ل.س..

تابع المصرف التواصل مع المساهمين أصحاب كسور الأسهم الناتجة عن عمليات زيادة رأس المال لتوزيع المبالغ المستحقة لهم عن ناتج بيع هذه الكسور في سوق دمشق المالي وفق القوانين والإجراءات النافذة.

انطلاقاً من نتائج المصرف السلبية المحققة والمسجلة كما في 2022/12/31، يقترح مجلس الإدارة على الهيئة العامة للمساهمين تدوير رصيد الخسائر المحققة الناتجة في 2022/12/31 بعد اقتطاع الضريبة والاحتياطات القانونية والخاصة بقيمة 467,199,727 ل.س. إلى حساب الأرباح والخسائر المدورة المحققة، ليسجل رصيد هذا الحساب بنهاية العام 2022 خسارة إجمالية مدورة بقيمة 21,710,899 ل.س. فقط، مقابل أرباح إجمالية مدورة مسجلة بنهاية عام 2021 بقيمة 445,488,828 ل.س..

مركز القطع البنوي

مركز القطع البنوي لدى التأسيس

يشكل مركز القطع البنوي لدى بنك الشرق الجزء المدفوع بالدولار الأميركي من رأس مال المصرف. وقد بلغ هذا المركز لدى تأسيس المصرف 28,954,529/ دولار أميركي. إنفاذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، كان المصرف قد قام بتحويل بين العامين 2011 و 2012 مبلغاً إجماليّاً بقيمة 7,209,126/ دولار أميركي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأميركي إلى الليرة السورية، ثم أعاد ترميمه كاملاً خلال العام 2017 بموافقة مصرف سورية المركزي، ليعود ويرتفع مركز القطع البنوي إلى ما كان لدى التأسيس بقيمة 28,954,529/ دولار أميركي.

وفي العام 2021 وافق مجلس النقد والتسليف بموجب قراره 283/م ن تاريخ 2021/8/17 إضافة مبلغاً إجماليّاً بقيمة 884,894/ دولار أميركي إلى مركز القطع البنوي. وهي تمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين - التي تكونت خلال عمليات زيادة رأس المال التي أقرت من قبل الهيئة العامة بين عامي 2018 و 2020 - والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكنتاب برأس المال بالعملات الأجنبية. وقد قام المصرف بشراء القطع لتكوين هذه الزيادة على أساس أسعار القطع الرسمية بتاريخ صدور موافقة مصرف سورية المركزي بذلك، بحيث ارتفع هذا المركز بنهاية العام 2021 إلى 29,839,424/ د.أ..

التعديلات على مركز القطع البنوي

- نتج عن عملية الزيادة على رأس المال المنفذة عام 2022 مركز قطع إضافي بقيمة 181,441.17 دولار أميركي يمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكنتاب برأس المال بالعملات الأجنبية. ولحين تحضير هذا التقرير، كان المصرف ما يزال بانتظار الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على زيادة هذا المبلغ إلى رصيد حساب مركز القطع البنوي لترتفع قيمة هذا الحساب إلى ما يعادل 30,020,864 دولار أميركي.

يلخص الجدول التالي هيكلية رأسمال المصرف كما في 2022/12/31 بعد هذه الزيادة.

عدد الأسهم	القيمة بالدولار الأميركي	القيمة المعادلة التاريخية بالليرة السورية	
11,738,300	-	1,173,830,000	رأس المال المدفوع بالليرة السورية
13,261,700	28,954,529	1,326,170,000	رأس المال المدفوع بالدولار الأميركي
12,471,944	-	1,247,194,400	زيادات رأس المال
8,620,105	884,894	862,010,500	عمليات ترميم لمركز القطع البنوي
5,470,451	*181,441	547,045,100	ترميم زيادة رأس مال الأخيرة
51,526,500	30,020,864	5,156,250,000	المجموع

* تنفذ لدى صدور الموافقة على الترميم من المصرف المركزي

- قام المصرف في 2022/7/6 بعملية نقل جزء من مركز قطعه البنوي بقيمة 21,055,076 دولار أميركي والذي كان موظفاً في لبنان بعد تحويله إلى الدرهم الإماراتي (بما يعادل حوالي 77.29 مليون درهم إماراتي) إلى بنك SBA في فرنسا، وذلك بعد الحصول على كافة الموافقات المطلوبة أصولاً بما فيها موافقة مجلس النقد والتسليف التي صدرت بموجب قراره رقم 208/م.ن. تاريخ 3 تموز 2022.

وأكد مجلس الإدارة سياسته بالمحافظة على مركز القطع البنوي كاملاً وعدم بيعه، وذلك حفاظاً على أصول المصرف المالية وحقوق المساهمين وبما يتوافق مع الضوابط المقررة عن مصرف سورية المركزي.

ملكية الأسهم وحركة التداول على أسهم المصرف

التعديلات على ملكية أسهم المصرف

أسفرت عملية زيادة رأسمال المصرف خلال العام 2022 وتوزيع الأسهم الناتجة عنها كأسهم مجانية على المساهمين وفق ما تمت الإشارة إليه أعلاه، إلى تعديل ملكية مساهمي المصرف بواقع سهم مجاني واحد لكل أربعة أسهم كانوا يملكونها بتاريخ 2022/10/25، من بينهم تعديل ملكية أسهم المساهم الرئيسي للمصرف البنك اللبناني الفرنسي بحيث ارتفع عدد الأسهم التي يملكها إلى /25,265,625/ سهماً كما في 2022/12/31 مقابل /20,212,500/ سهماً في 2021/12/31، مع الإشارة إلى المحافظة على نسبة ملكيته من رأسمال المصرف دون تعديل بنسبة 49%. ذلك ونفيد أنه لا يملك أي مساهم آخر ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم المصرف.

ونشير إلى تأثر ملكية عدد من أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بالمصرف بهذه الزيادة حصراً دون أن تسجل أي عملية تداول على أسهمهم خلال العام 2022. ويخلص الجدول أدناه مقدار تملك الأطراف ذوي العلاقة لأسهم بنك الشرق كما في 2022/12/31، والتعديلات المسجلة في حجم ملكيتهم.

التغيير في ملكية أسهم بنك الشرق من الأطراف ذوي العلاقة 2021-2022

اسم الطرف ذات العلاقة	الصفة	رصيد الأسهم المملوكة كما في 2021/12/31	رصيد الأسهم المملوكة كما في 2022/12/31	التغير في عدد الأسهم
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل	مساهم رئيسي	20,212,500	25,265,625	5,053,125
فتحي جورج انطاكي	عضو مجلس إدارة	400,548	500,685	100,137
فدوى مردم بك	زوجة عضو مجلس إدارة	521,730	652,162	130,432
ناجي بطرس إميل الشاوي	عضو مجلس إدارة	247,507	309,383	61,876
نجيب محمد سمير الباكير البرازي	عضو مجلس إدارة	26,994	33,742	6,748
سليم بدر الدين الشلاح	عضو مجلس إدارة	24,750	30,937	6,187
غسان عرفان الكسم	عضو مجلس إدارة	15,515	19,393	3,878
بشار، إلياس الدبل	عضو مجلس إدارة	15,000	18,750	3,750
رنا غسان عويل	موظفة في المصرف	2,475	3,093	618
أشرف نبيل ديروان	موظف في المصرف	18	22	4

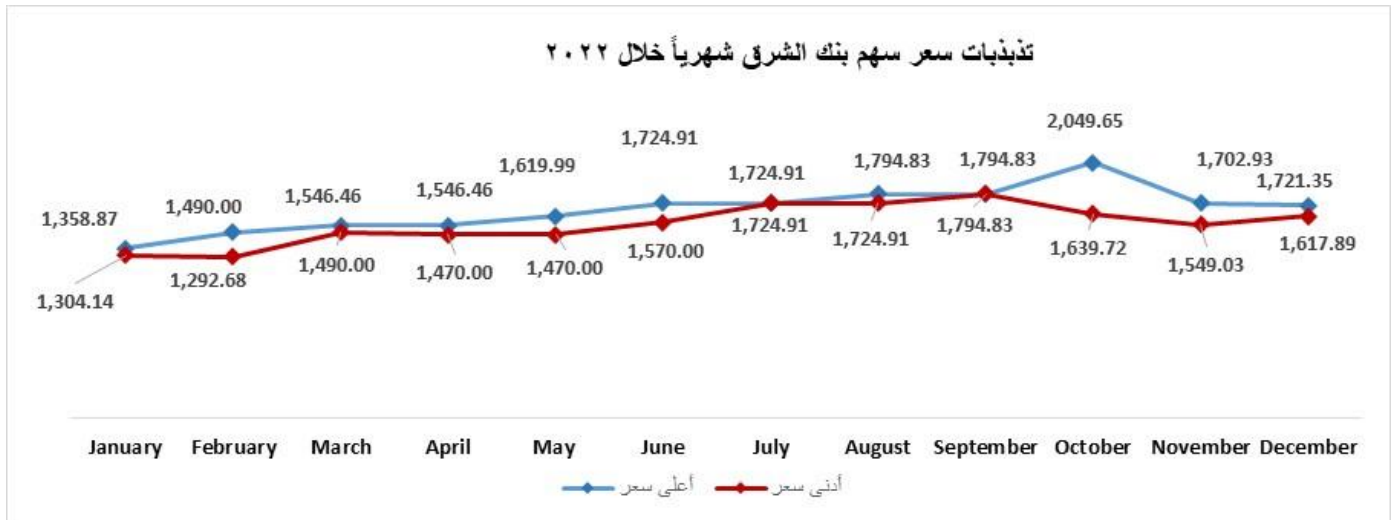
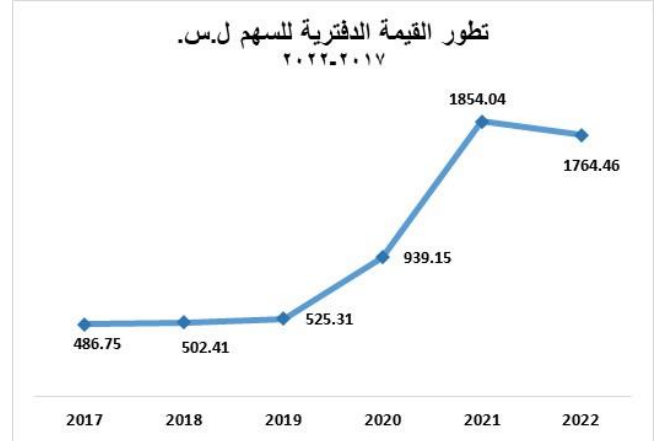
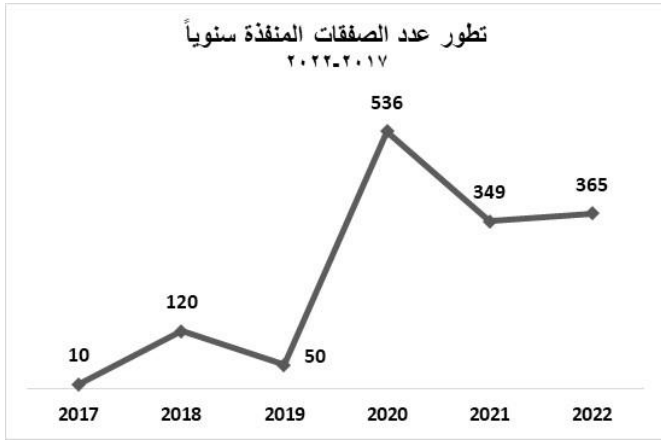
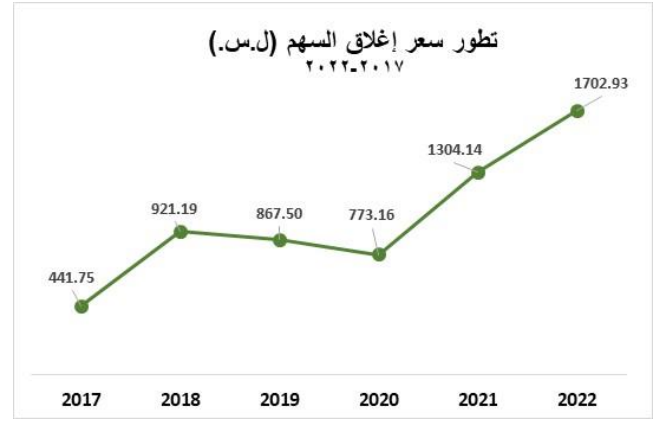
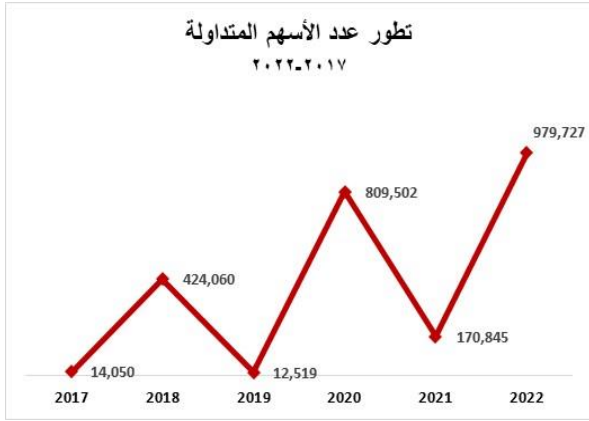
حركة التداول على أسهم المصرف

سجل بنك الشرق حركة تداول ضعيفة على أسهمه خلال العام 2022 مقارنةً مع المصارف الأخرى، إذ بلغت القيمة التراكمية للتداولات على أسهم بنك الشرق نهاية العام 2022 ما يقارب 1.42 مليار ل.س. نتجت عن تداول ما مجموعه 979,727 سهماً خلال عام 2022 مقابل تداول ما مجموعه 170,845 سهماً خلال العام 2021، نتجت بشكل أساسي عن عملية تداول ضخمة بقيمة 825 ألف سهم بالإضافة إلى عدد من عمليات الاستثمار والمضاربة.

وقد تراوح سعر سهم المصرف خلال العام 2022 بين حد أدنى بقيمة 1,292.68 ل.س. للسهم الواحد وكحد أعلى 2,049.65 ل.س. للسهم الواحد. وكان سعر السهم قد افتتح بداية العام على 1,304.14 ل.س. للسهم الواحد في 2022/1/1 وأقفل على 1,702.93 ل.س. للسهم الواحد بنهاية العام 2022 مسجلاً بالتالي ارتفاعاً سنوياً بنسبة 30.58%. وقد بلغت القيمة الدفترية لسهم بنك الشرق 1,854.04 ل.س. بنهاية العام 2021 مقابل 939.15 ل.س. بنهاية العام 2020.

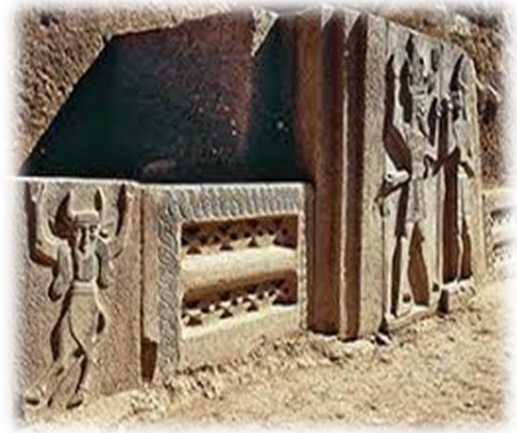
وتظهر البيانات أدناه تطور الحركة على سهم بنك الشرق للسنوات الخمسة السابقة (2017 إلى 2022)، بالإضافة إلى تذبذبات سعر سهم بنك الشرق خلال العام 2022.

حركة التداول على أسهم المصرف





التأثيرات والملاح الفنية الكاشية والآشورية والحثية



الرب حدد مرتدياً الخوذة ذات القرون التي ترمز للخصب

معبد الإله حدد في قلعة حلب

معبد سوري حثي يؤرخ على الألف التاسع قبل الميلاد، ويشكل جزء مهم من تاريخ حلب عاصمة مملكة يمحاض القديمة في الألف الثانية قبل الميلاد، وكذلك مركزاً رئيسياً للحج إلى معبد حدد السوري إله العاصفة والطقس والرعد والمطر وكبير الآلهة، الذي غالباً ما كان يصور راكباً على عربة ويحمل بيده سوطاً لضرب الغيوم لهطول المطر، ويقوم الثور بالصياح ليشكل الرعد. ويمثل الرب حدد مرتدياً الخوذة ذات القرون التي ترمز للخصب، وقد أدخل الإغريق عبادة حدد السوري إلى ديانتهم ودمجوها مع عبادة زيوس، وطابق الرومان حدد مع جوبيتر الذي استمرت عبادته في موقع معبد حدد الأرامي ومن ثم جوبيتر الروماني في دمشق. ويضم المعبد أكثر من أربع وثلاثين لوحة حجرية نافرة تضمنت أروع المشاهد لحيوانات عادية وأسطورية وآلهة وملوك فيها ملاح كاشية* وآشورية وحثية

الإدارة التنفيذية

الإدارة العامة

المدير العام التنفيذي

شريل فرام

المديريات التجارية

مديرية الخزينة

شادي نصرالله

مديرية التسليف

مجد سليمان

مديرية العمليات المركزية والعلاقة مع المصارف

ناديا الشعار

مديرية إدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة

ناديا الشعار

مديريات ووحدات الدعم

المديرية المالية

سليمان البري

مديرية الموارد البشرية

هوفيك سانوسيان

مديرية الشؤون القانونية

علاء الدين شمدن

مديرية التدقيق الداخلي

سماح الخصري

مديرية مراقبة الالتزام

يزن ديروان

مديرية إدارة المخاطر

ميشيل معماري

مديرية المعلوماتية

عبد القادر الصواف

وحدة الأمن المادي والمعلوماتي¹

فارس سمان

وحدة التنظيم والاجراءات

موسى جلوف

وحدة المشتريات والخدمات الإدارية

¹ لدى اعداد هذه التقرير، كان تقدم رئيس هذه الوحدة باستقالته من المصرف، وتأمين إحلال له من الموظفين الرئيسيين في هذه الوحدة لحين تعيين بديل من أصحاب الخبرات.

لمحة تعريفية عن الإدارة العليا

مواليد سنة 1974

السيد شربل فرام



• المدير العام منذ 2015/8/11 لتاريخه

• حائز على إجازة في علوم الإدارة تخصص مصارف وتمويل من جامعة سيدة اللويزة في لبنان.

• حائز على شهادة INSEAD Executive Certificate in Global Management من معهد INSEAD في فرنسا

الخبرة المهنية

يحوّل السيد شربل فرام على خبرة مصرفية تناهز 23 عاماً، منها 16 عاماً في سورية بما فيها 12 سنة في بنك الشرق، حيث شغل منصب مدير التسليف ومشرف على وحدة الخزينة ووحدة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بين العام 2011 و2014، ليتولى بعدها منصب مساعد المدير العام بين عام 2014 و2015.

قبل عمله في بنك الشرق، عمل السيد شربل فرام في مجال التسليف المصرفي في كل من لبنان وسورية بين العام 1999 و2011، حيث شغل المناصب التالية:

- بين العام 2007 و2011: منصب رئيس قسم التسليف لمحافظة دمشق لدى بنك بيلوس - سورية موفداً من بنك بيلوس - لبنان حيث عمل في هذا المصرف كمسؤول تسليف بين كانون الأول 2006 وتموز 2007.
- بين عام 2000 وعام 2006، عمل كمسؤول وحدة تسليف لدى بنك بيروت، لبنان. وساهم في تأسيس مكتب تمثيلي لهذا المصرف في مدينة لاغوس في نيجيريا.
- عام 1999 عمل في مديرية التسليف لدى المصرف التجاري للشرق الأدنى ش.م.ل-لبنان.

مواليد سنة 1984

السيدة ناديا الشعار



• مساعد المدير العام منذ 2023/1/1

• مدير العمليات المركزية بين 2016 - 2022

• مدير إدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بين 2018 و 2022

• حائزة على إجازة في الاقتصاد اختصاص المصارف والتأمين من جامعة دمشق - سورية عام 2006

• حائزة على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في سورية عام 2018

الخبرة المهنية

اكتسبت السيدة الشعار خبرة في الإدارة المصرفية تفوق 14 سنة وذلك منذ تاريخ التحاقها ببنك الشرق في مرحلة تأسيس المصرف في عام 2008 ولتاريخه، فساهمت في عملية إطلاق نشاط المصرف في سورية وتطور أعماله. وتتركز مهارات السيدة الشعار في إدارة العمليات المصرفية ولاسيما في إدارة عمليات التجارة الخارجية فضلاً عن عمليات التقاص والتحويلات والمدفوعات، إذ شغلت تبايعاً بين العام 2009 و2016 عدداً من المسؤوليات في إدارة العمليات المركزية في المصرف، لترفع إلى منصب مدير أصيل لمديرية العمليات المركزية ابتداءً من العام 2016 ولتاريخه. كما اكتسبت السيدة الشعار خبرة في إدارة شؤون وعمليات الفروع وتطوير المنتجات المصرفية وتسويقها خدمةً للعملاء. وتشغل منذ تشرين الأول 2017 منصب مدير إدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بالإضافة إلى مهامها كمدير لمديرية العمليات المركزية.

وقد تم ترفيع السيدة الشعار لمنصب مساعد مدير عام تعنى بشؤون إدارة الفروع والخزينة وإدارة العمليات المصرفية بدءاً من 2023 /1/1.

السيد سليمان البري



مواليد سنة 1974

- المدير المالي منذ الربع الأخير من عام 2020 لتاريخه
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق عام 1998
- حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في دمشق عام 2016

الخبرة المهنية

يحوز السيد بري على خبرة في الإدارة المالية تتأهز 22 عاماً، منها 15 عاماً في القطاع المصرفي السوري، حيث تولى تباعاً مسؤوليات في إدارة شؤون المحاسبة المالية والمصرفية والرقابة المصرفية الداخلية والإدارة المالية.

الشهادات العلمية الأخرى

يحوز السيد البري على شهادات علمية أخرى وهي:

- ماجستير مهني في المالية الإسلامية الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- دبلوم في التدقيق الداخلي من جامعة اليرموك الأردنية، بالتعاون مع شركة أصول للتدريب.
- شهادة محاسب قانوني سوري الصادرة عن وزارة المالية السورية.
- شهادة محاسب دولي عربي إداري معتمد الصادرة عن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
- شهادة محاسب قانوني عربي معتمد الصادرة عن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع جامعة كامبردج.

السيد ميشيل معماري



مواليد سنة 1983

- مدير إدارة المخاطر منذ عام 2016 لتاريخه
- حائز على إجازة في العلوم الإدارية اختصاص مالية ومصارف من المعهد العالي لإدارة الأعمال في دمشق عام 2008

الخبرة المهنية

يحوز السيد معماري على خبرة في إدارة المخاطر المصرفية تفوق 13 سنةً اكتسبها منذ تاريخ انضمامه إلى بنك الشرق في مرحلة تأسيس المصرف في العام 2008 لتاريخه.

وقد ساهم السيد معماري في عملية إطلاق نشاط المصرف في سورية، حيث تولى تباعاً عدد من المسؤوليات، فتدرج من مسؤول في إدارة ضبط الائتمان في العام 2009 إلى نائب مدير إدارة المخاطر المصرفية في العام 2014، ليعلن بصفة مدير أصيل لإدارة المخاطر لدى بنك الشرق في 2016/1/1.

وإلى جانب مهاراته في تحليل المخاطر المصرفية واعتماد الآليات والأنظمة المناسبة لإدارتها بما في ذلك القيام باختبارات الجهد على حساسية أصول المصرف لمختلف جوانب المخاطر، اكتسب السيد معماري مهارات في الإدارة المصرفية العامة من خلال إشرافه على مخاطر المصرف.

السيد عبد القادر الصوّاف



مواليد سنة 1981

- منسق شؤون مديرية المعلوماتية
- حائز على إجازة في تكنولوجيا المعلومات من الجامعة الافتراضية السورية – سورية عام 2005

الخبرة المهنية

اكتسب السيد الصوّاف خبرة عملية تفوق 20 سنة في مجال نقانة المعلومات وبرمجيتها، منها 17 سنة في شؤون المعلوماتية المصرفية. وقد تولى السيد صوّاف مسؤوليات عدة لدى بنك الشرق في إدارة المعلوماتية شملت عمله في وحدة البرمجة المعلوماتية بين عام 2013 و 2016، ليتولى بعد ذلك تبعاً لمسؤولية الإشراف على قسم العمليات وإدارة الشبكات بين العام 2016 و 2017، و ثم رئاسة وحدة إدارة قواعد البيانات والمعطيات المعلوماتية منذ العام 2017 حتى نهاية 2021، حين رُفّع لمنصب منسق شؤون مديرية المعلوماتية مطلع عام 2022.

الآنسة سماح الخضري



مواليد سنة 1983

- مدير التدقيق الداخلي
- حائزة على شهادة جامعية في الاقتصاد اختصاص المحاسبة من جامعة دمشق –سورية عام 2005
- حائزة على شهادة المدقق الداخلي CIA عام 2008

الخبرة المهنية

تحوز الآنسة الخضري على خبرة عملية تتجاوز 15 سنة في التدقيق الداخلي اكتسبتها في القطاع المصرفي السوري، من خلال تدرجها تبعاً من مشرف في إدارة التدقيق الداخلي بين العام 2007 و 2008، إلى مدير في إدارة التدقيق الداخلي بين عامي 2008 و 2010، ومن ثم توليها منصب مدير ادارة التدقيق الداخلي بين عامي 2010 و 2020. كما للآنسة الخضري اطلاع على مسؤوليات الإدارة المصرفية حيث عملت كمساعد الرئيس التنفيذي لإدارة الشؤون المالية بنهاية عام 2020 وبداية عام 2021. انضمت إلى فريق العمل في بنك الشرق بتاريخ 2021/5/9 بصفة مدير التدقيق الداخلي.

السيد شادي نصرالله



مواليد سنة 1982

- مدير الخزينة
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص اقتصاد من جامعة دمشق عام 2005
- حائز على دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الاقتصادية والدولية عام 2005

الخبرة المهنية

يحوز السيد نصرالله على خبرة عملية تفوق 14 سنة اكتسبها في القطاع المصرفي السوري في إدارة عمليات القطع وشؤون الخزينة المصرفية. منها ما يفوق 10 سنوات في إدارة شؤون خزينة بنك الشرق تدرج فيها من مسؤول رئيسي في الخزينة ليتولى بعدها منصب رئيس وحدة الخزينة في العام 2018، ومن ثم مديراً للخزينة.

مواليد سنة 1986 • قائم بمهام مدير التسليف • حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة عام 2009 الخبرة المهنية يحوز السيد سليمان على خبرة مهنية مصرفية تفوق 13 سنة في مجال خدمات التجزئة المصرفية والتسليف اكتسبها من خلال عمله في القطاع المصرفي السوري، متدرجاً من موظف خدمات تجزئة إلى مسؤول رئيسي في مديرية التسليف. وقد التحق عام 2019 ببنك الشرق بصفة رئيس وحدة التسليف في المنطقة الساحلية ليتولى بعدها منصب قائم بمهام مدير التسليف.	السيد مجد سليمان 
مواليد سنة 1982 • قائم بمهام مدير الموارد البشرية • حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة جامعة دمشق عام 2004 • حائز على شهادة محاسب قانوني سوري صادرة عن وزارة المالية عام 2021 • بصدد الحصول على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال اختصاص موارد بشرية الخبرة المهنية يحوز السيد سانوسيان على خبرة مصرفية تفوق 17 سنة منها 15 سنة في مراقبة عمليات في الفروع وإدارتها. وقد التحق عام 2016 ببنك الشرق كمدير فرع الرئيسي في الشعلان سمحت له التعرف على مختلف المستويات الإدارية في المصرف ومتطلباتها. وقد تم تعيينه عام 2021 بمنصب قائم بمهام مدير الموارد البشرية.	السيد هوفيك سانوسيان 
مواليد سنة 1983 • مدير الشؤون القانونية • حائز على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق عام 2005 الخبرة المهنية يحوز السيد علاء الدين شمددين على خبرة في مجال المحاماة لأكثر من 14 سنة. التحق في بنك الشرق عام 2016 تدرج فيها من موظف إلى رئيس وحدة التقارير والنقاضي ليتسلم بعدها مسؤولية إدارة الشؤون القانونية في المصرف بصفة قائم بمهام المدير القانوني ومن ثم مديراً للشؤون القانونية.	السيد علاء الدين شمددين 
مواليد سنة 1985 • رئيس وحدة المشتريات والخدمات الإدارية • حائز على إجازة في هندسة الميكانيك العام اختصاص هندسة القوى الميكانيكية جامعة دمشق عام 2010 • بصدد الحصول على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة HIBA الخبرة المهنية يحوز المهندس جلوف على خبرة عملية تفوق 12 سنة في مجال الصيانة والخدمات الفنية وإدارة المشاريع في شركات متخصصة. وانضم إلى بنك الشرق بداية شهر آذار 2023 ليتولى منصب رئيس وحدة إدارة المشتريات والخدمات الإدارية، فحلّ بديلاً للرئيس السابق لهذه الوحدة الذي تقدم باستقالته في شباط 2023.	السيد موسى جلوف 

مواليد 1993 • رئيس وحدة التنظيم والاجراءات • حائز على إجازة في إدارة الاعمال من جامعة البلمند عام 2014 الخبرة المهنية التحق السيد سمان ببنك الشرق عام 2014 تدرج من أمين صندوق في الفرع إلى موظف مبتدئ في قسم توثيق إجراءات العمل إلى موظف رئيسي فيه، ليتسلم بعدها بدءاً من عام 2021 مسؤولية الاشراف على قسم الإجراءات بالإضافة إلى مواكبة إدارة المشاريع التنظيمية في المصرف بصفة رئيس وحدة.	السيد فارس سمان 
مواليد سنة 1984 • مدير مراقبة الالتزام • حائز على إجازة في الحقوق جامعة دمشق عام 2005 الخبرة المهنية يحوز السيد ديروان بخبرة مهنية تتجاوز 18 عاماً، منها 11 عاماً خبرة مصرفية في كمدير شؤون قانونية في أحد المصارف السورية توليه مهام أمين سر مجلس الإدارة لديه، فضلاً عن عمله بصفة مستشار قانوني خارجي في عدد من مكاتب الاستشارات القانونية محلياً وفي الخارج. التحق السيد ديروان ببنك الشرق بنهاية عام 2022 كنائب مدير مراقبة الالتزام، وتم ترشيحه بصفة مدير مراقبة التزام في المصرف بداية عام 2023.	السيد يزن ديروان 

اللجان الإدارية

تعمل إدارة المصرف من خلال لجان إدارية تنفيذية تساهم في اتخاذ القرارات التنفيذية وتحقيق أداء منافساً ضمن الضوابط الرقابية وسقوف المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها. ولكل لجنة من هذه اللجان ميثاق يحدد عضويتها لجهة العدد والوظيفة كما يحدد مهامها وأهدافها ودوريتها اجتماعاتها.

اللجنة التنفيذية

تعنى اللجنة التنفيذية بوضع مقترحات استراتيجيات المصرف وخطط عمله السنوية ومتابعة نمو نشاطه التجاري وتطور وضعه المالي بالإضافة إلى إدارة شؤونه التنظيمية مقارنةً بالموازنة السنوية والأهداف المحددة من قبل مجلس الإدارة. تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء لاسيما المدراء التنفيذيين الرئيسيين برئاسة المدير العام وتجتمع كلما دعت الحاجة. وقد ركزت اللجنة جهودها خلال العام 2022 على ما يلي:

- تمويل مشاريع برامج دعم الفائدة وتهيئة كوادر ضمن مديرية التسليف مخصصة لمحفظه قروض المشاريع الصناعية والتي تتضمن المشاريع المشملة ببرامج الدعم.
- إدارة مركز القطع البنوي والعمل على نقل رصيد مركز القطع البنوي المودع لدى البنك اللبناني الفرنسي (BLF) إلى حساب بنك الشرق لدى بنك SBA فرنسا.
- الحصول على موافقة المصرف المركزي على تحويل عملة الأرصدة المذكورة من الدولار الأميركي إلى الدرهم الإماراتي وذلك تسهيلاً لعملية نقلها خارج لبنان إلى المصرف الأوروبي عملاً بضوابط الالتزام الدولي الناتجة عن العقوبات المفروضة على سورية.
- التكاليف الضريبي لأجور ورواتب الادارة العليا عن الأعوام من 2013 لغاية 2020.
- مراجعة صلاحيات التوقيع لدى الموظفين المسؤولين لدى المصرف.
- مراجعة البيانات المالية الختامية والمرحلية والشهرية.
- متابعة الصعوبات للانتهاء من مشروع الخدمات المصرفية الالكترونية E-Banking ومعالجة الملاحظات الناتجة عن إجراء اختبارات الاختراق الإلكتروني ومتابعة الحصول على موافقة الهيئة الناطمة للخدمات الالكترونية لإطلاق المنتج، ونذكر أن التطبيق الذي تم اعتماده تم تطويره بكل فخر من قبل شركة وطنية محلية بالتعاون مع المختصين بنك الشرق.
- متابعة جهود إدارة شبكة الفروع لاستكمال ربط كافة أجهزة الصراف الآلي مع شركة الدفع الالكتروني بترامونيتيكس.
- العمل على تنشيط عمليات المصرف ودراسة جدوى تجديد عقد أجار مكتب مرفأ اللاذقية.
- تطوير مستند ملف مخاطر المصرف Risk Appetite Statement بما يتوافق مع شهية مخاطر المصرف والحدود الرقابية الداخلية الموضوعية ومؤشرات الإنذار المبكر

لجنة الموجودات والمطالب

تعنى اللجنة بمراقبة تطور موجودات ومطالب المصرف وإدارة المخاطر المتعلقة بها الناتجة عن تغير أسعار الفائدة وتقلبات أسواق العملات ومخاطر السيولة.

تتألف هذه اللجنة من ستة أعضاء هم المدير العام ومدير الخزينة والمدير المالي ومدير العمليات المركزية ومدير التسليف ومدير إدارة المخاطر. وتجتمع بشكل شهري أو عند الحاجة وفق تطور نشاط المصرف برئاسة المدير العام. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2022 على ما يلي:

- إدارة سيولة المصرف، بحيث تتوفر القدرة على تأمين طلبات السحب والإيداع لدى فروع من جهة واتخاذ القرارات بتوظيف فوائض السيولة المتوفرة من جهة أخرى.
- متابعة وتعديل مصفوفة الفوائد على الودائع بالعملات (ليرة سورية، يورو والدولار الأميركي) وفقاً لتوجيهات السلطة الرقابية. ووضع سياسة عامة لقبول ودائع الزبائن بالليرة السورية والعملات الأجنبية تماشياً مع تعليمات مصرف سورية المركزي هدفت لتحرير الفوائد على الودائع بالليرة السورية ورفع الفوائد على الودائع بالعملات الأجنبية.

- البحث في بدائل فرص الاستثمار المالي المتاحة في الأسواق المالية المحلية والدولية واتخاذ القرار المناسب بشأن ترشيد التوظيف المالي على ضوء قرارات مصرف سورية المركزي ومتطلبات الإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بهذه الاستثمارات.
- تعديل لائحة الرسوم والعمولات الخاصة بالعمليات المصرفية لدى بنك الشرق

لجنة التسليف الإدارية

تعنى هذه اللجنة بدراسة واتخاذ القرارات بشأن مختلف المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ضمن منظومة الصلاحيات المعتمدة لها من قبل مجلس الإدارة. وقد تابعت خلال العام 2022 منح التسهيلات المباشرة والغير مباشرة للعملاء واعتماد سقف التعرضات الائتمانية التي يمكن للمصرف القبول بها تجاه المصارف والمؤسسات المالية والجهات السيادية التي يتعامل معها. كما قامت بمراجعة كفاية وجودة الضوابط الداخلية لعملية الائتمان بما في ذلك كفاءة نتائج نماذج التصنيف الائتماني الداخلي والموافقة على التصنيف الائتماني لكافة التعرضات الائتمانية ومراجعة المنهجيات والافتراضات لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصصات الكافية لقاء هذه الخسائر، كما تابعت هذه اللجنة إجراءات تحصيل الديون المتعثرة بما في ذلك إجراءات الملاحقة القانونية وعمليات التفاوض مع العملاء المتعثرين، والتوصية بقرارات تملك عقارات من خلال المزادات العلنية ضماناً لسداد الديون المتعثرة، ورفع تقارير بكل ذلك للجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أصبحت تجتمع لجنة التسليف الإدارية على الأقل مرتين شهرياً وعند الحاجة وفق متطلبات نشاط المصرف برئاسة المدير العام ومدراء تنفيذيين يشاركون كأعضاء يمتلكون حق التصويت بالإضافة لإلزامية حضور مدير إدارة المخاطر ورئيس وحدة تحليل المخاطر الائتمانية دون حق التصويت على القرارات. كما يدعى المسؤول عن الدائرة القانونية كلما دعت الحاجة وعند عرض ومتابعة ملفات التحصيل.

لجنة مراقبة الالتزام الإدارية

تهدف هذه اللجنة الى مناقشة قضايا مراقبة الالتزام وتوافق نماذج العمل الداخلية مع القوانين والقرارات النازمة للعمل المصرفي ومتابعة مخاطر عدم الالتزام والاشراف على تنفيذ توصيات مجلس الادارة فيما يخص ادارة مراقبة الالتزام في المصرف، من خلال:

- مناقشة أنظمة الضبط الداخلي وآليات العمل المقترحة من قبل مديرية مراقبة الالتزام واستيفاء المقترحات اللازمة قبل رفعها الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة.
- متابعة تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بأعمال مديرية مراقبة الالتزام.
- الاطلاع على التقارير الربعية لمديرية مراقبة الالتزام بشأن مخاطر عدم الالتزام التي قد يتعرض لها المصرف.
- الاطلاع ومناقشة التشريعات والضوابط الداخلية والدولية الجديدة وانعكاسها على سياسات واجراءات العمل في المصرف.
- الاطلاع على برامج العقوبات الدولية واقتراح ما يلزم الى كل من الادارة التنفيذية ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة بغرض التخفيف من مخاطر تعرض المصرف لآثار هذه العقوبات.

تتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء دائمين يرأسهم المدير العام بالإضافة إلى مدير مراقبة الالتزام بصفته عضو مراقب. تجتمع اللجنة بشكل ربعي أو عند الحاجة بناءً لطلب رئيس اللجنة أو مدير مراقبة الالتزام، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو عن طريق التصويت بأكثرية الأعضاء الدائمين الحاضرين، ماعدا كل من مدير مراقبة الالتزام ومدير إدارة المخاطر يكون دورهما استشاري في القرارات المتخذة ولا يتمتعان بحق التصويت على قرارات اللجنة.

نشاط اللجنة خلال العام 2022:

عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات في العام 2022، تمثلت أبرز أعمالها فيما يأتي:

- 1- تحديث ميثاق عمل اللجنة بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة في المصارف حيث تم التعديل على بعض مهام ومسؤوليات اللجنة، وعلى عضويتها حيث تم اضافة المدير المالي للأعضاء الدائمين في اللجنة، وتسمية مدير ادارة المخاطر /عضو مراقب/.
- 2- تعديل اجراءات العمل الخاصة بإعداد واعتماد نماذج العمل المعتمدة في المصرف بما يضمن مراجعتها بشكل دوري على التوازي مع مراجعة اجراءات العمل الخاصة بها متابعة تنفيذ قرارات مجلس الادارة فيما يتعلق بعمل مديرية مراقبة الالتزام.

- 3- اجراء التعديلات المطلوبة على اجراءات العمل بما يضمن توثيق موافقة العميل الدورية على تجديد صلاحية الوكالة، وتحديد تاريخ صلاحية للوكالات في المصرف.
- 4- تطوير نماذج الوكالات بما ينسجم مع مصلحة العملاء بحيث تتيح للعميل توكيل الغير لتحريك كافة الحسابات أو تحديد بحسابات محددة فقط.
- 5- متابعة وضعية الأنظمة الآلية التي تستخدمها مديرية مراقبة الالتزام في أداء مهامها.
- 6- مناقشة الاقتراحات والتوصيات الصادرة عن مديرية مراقبة الالتزام فيما يتعلق بنماذج وسياسات العمل في المصرف.

لجنة إدارة شؤون الموارد البشرية

تتألف لجنة الموارد البشرية من 5 أعضاء برئاسة المدير العام. تجتمع هذه اللجنة بشكل ربعي ووفق ما تدعو إليه الحاجة.

- تقترح لجنة إدارة الموارد البشرية على لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الادارة السياسات الخطط النازمة للموارد البشرية (توظيف، تقييم أداء، تدريب، تخصيص أجور وتعويضات، الخ). وقد تابعت خلال 2022 حسن تطبيق هذه السياسات مشددة على ما يلي:
- مراجعة الهياكل التنظيمية للأقسام والفروع لتحديد الشواغر وحاجات التوظيف الملحة والسعي لتأمين التوظيف وفق الأولويات وتوفير متطلبات خطط الإحلال للوظائف الرئيسية.
 - متابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية وأثرها السلبي على القدرة الشرائية لمداخل الموظفين واقتراح التعديلات على أجور ومكافآت وتعويضات ومناقص الموظفين في المصرف لتواكب ما هو معمول به بين المصارف والشركات المنافسة وبما يؤمن الحفاظ على الكفاءات في المصرف.
 - الاشراف على عملية تقييم الأداء السنوي للعاملين في المصرف.
 - وضع برامج تدريب الموظفين والسعي لتأمين مشاركة أكبر عدد ممكن من الموظفين ببرامج التدريب خلال عام 2022.
 - متابعة التزام العاملين في المصرف بأحكام ميثاق الأخلاق والنظام الداخلي للعاملين المعتمدين من قبل مجلس الإدارة واقتراح الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة عند الاقتضاء.
 - اتخاذ القرارات وفق الحاجة لتذليل معوقات إدارة شؤون العاملين اليومية.

لجنة الأمن

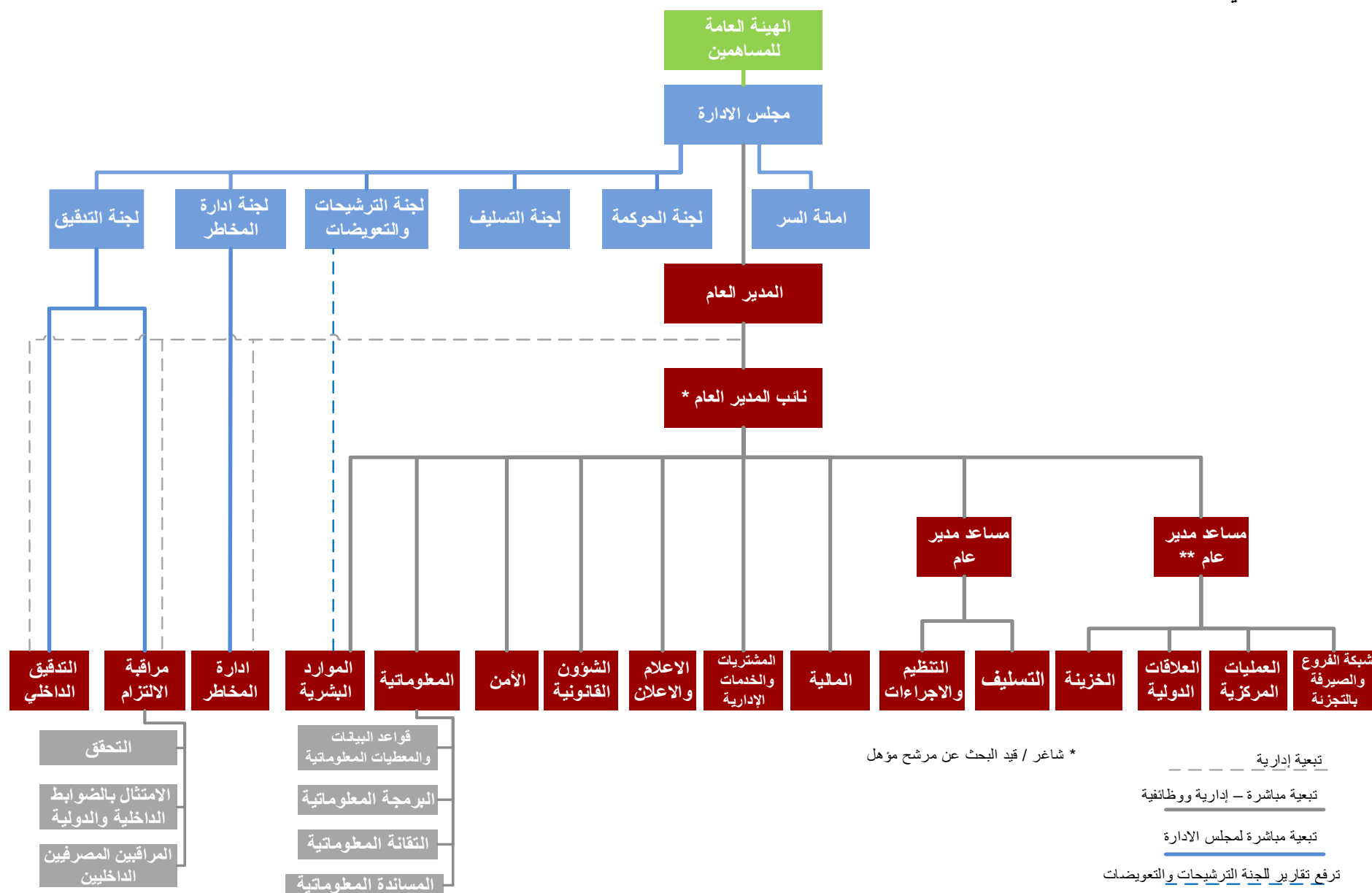
تقترح لجنة الأمن سياسات وضوابط المصرف لجهة حماية أمن المنشأة وصون أمن قواعد وأنظمة المعلومات لديه، وتتابع التزام المصرف بهذه الضوابط واتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة في القصور المسجلة بهذا الشأن بما فيها التوصيات الصادرة عن مهام التدقيق المعلوماتي الداخلي والخارجي. وتشرف اللجنة على كفاية خطط استمرارية العمل عند الطوارئ.

تتألف اللجنة من 10 أعضاء يرأسها المدير العام. وتجتمع بشكل ربعي ووفق الحاجة.

وقد تركز اهتمام هذه اللجنة في العام 2022 على متابعة نتائج تثبيت التطبيق الخاص بحماية وفلترة الرسائل الالكترونية الخارجية الصادرة من وإلى المصرف لرفع مستوى الحماية من الفيروسات، كما تابعت مراحل شراء وتثبيت نظام إدارة الصلاحيات، والفحوص الأمنية الشاملة لنظام الانترنت البنكي، كما تمت مراجعة العروض المقدمة من قبل الشركات المعتمدة من الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة فيما يتعلق بتطبيق القرار رقم (115) الصادر عن مصرف سورية المركزي. بالإضافة لمتابعة نتائج التقييم الشامل لحالة فروع المصرف وإصدار التوصيات القرارات اللازمة بهذا الخصوص.

إلى جانب ذلك قامت اللجنة بمراجعة السياسات والإجراءات المنشأة حديثاً الخاصة بالأمن المادي والمعلوماتي إضافة إلى إجراء اختبار للخطط البديلة للمصرف وتحديث خطط استمرارية العمل بناءً على نتائج هذا الاختبار مع الأخذ بعين الاعتبار العواقب والمخاطر الجديدة التي يمكن يتعرض لها المصرف كصعوبة توفر المحروقات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

الهيكل التنظيمي المعتمد للمصرف





المذبح المعبد في المراحل الأولى للبناء التي تمت في العام 115م

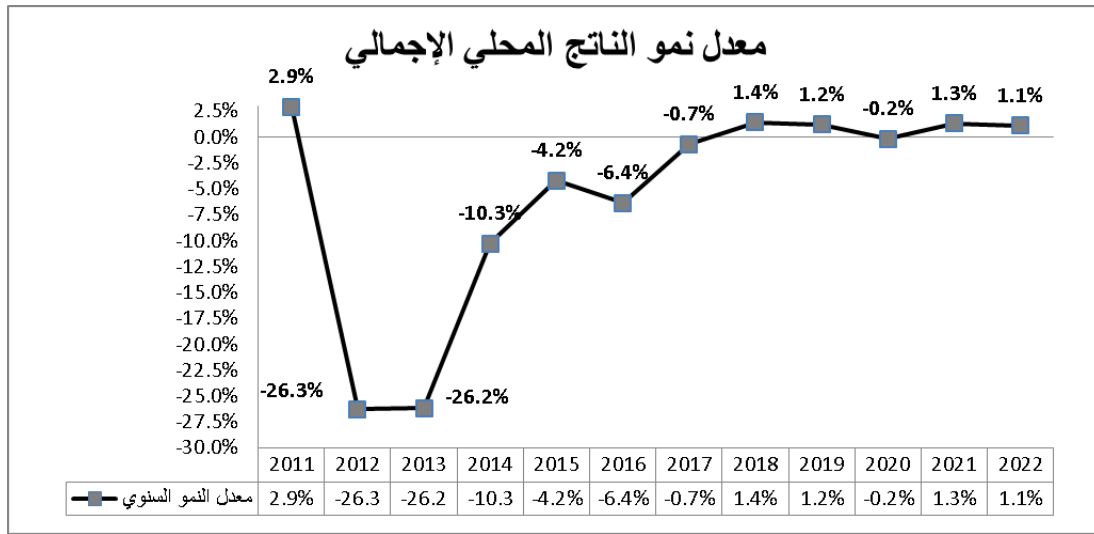
معبد بعل شامين - تدمير

بعل شامين وهو إله فينيقي، وهو سيد السماء واله الخصب عند التدمريين القدماء ويعادل الإله زيوس عند الإغريق، شيد المعبد إلى أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، على أنقاض معبد أقدم يعود إلى القرن الأول قبل الميلاد، حيث شيد المذبح المعبد في المراحل الأولى للبناء التي تمت في العام 115م، في عهد أذينة ملك تدمر، وكرس فيها المعبد لبعل شامين، واستكمل بناء الهيكل في العام 130م، بعد زيارة الامبراطور هادريان حيث شيدت الردهة المكونة من ستة أعمدة أمام قاعة الحرم ذات المحراب المركزي المحفوف بالأعمدة ذات التيجان الكورنثية*. ويوجد في المعبد باحتان تحيط بهما الأروقة، الشمالية أكبر من الجنوبية، وفي القرن الخامس الميلادي تحول المعبد إلى كنيسة، فتح باب لها في الجدار الغربي وأضيف للمدخل الجديد رواق أمامي ذو تسقيف حجري.

تطور الاقتصاد السوري في العام 2022

الأداء الاقتصادي

تأثر الاقتصاد السوري خلال عام 2022 بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، حيث أرخت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها الثقيلة على الاقتصاد العالمي، فظهرت أزمة طاقة بشكل خاص في أوروبا، ووصلت معدلات التضخم لمستويات ليس لها مثيل، اضطرت الفدرالي الأميركي في سبيل كبح جماح هذا الارتفاع إلى رفع معدلات الفائدة لديه بشكل مستمر، الأمر الذي يترتب عنه انعكاسات سلبية خطيرة على حركة نمو الاقتصاد العالمي، يضاف لما سبق أزمة الاقتصاد السوري المعروفة منذ عام 2011، واستمرار الحصار الاقتصادي على سورية وتطبيق قانون قيصر والعقوبات الدولية ومخاطر الأزمة المصرفية اللبنانية الطارئة وانعكاساتها على سورية من خسارة لقنوات مصرفية كان يتم الاعتماد عليها لتمويل الاستيراد إضافة لخسارة أرصدة العديد من الفعاليات الاقتصادية السورية في لبنان. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى استمرار حالة الركود التضخمي Stagflation على الاقتصاد السوري عام 2021 واستمرت خلال عام 2022. ولمواجهة ذلك قامت السلطات الاقتصادية العام الماضي باتباع سياسة انكماشية لاحتواء الآثار السلبية لحالة الركود التضخمي، كمرحلة أولى، ولتتم العمل على الانتقال لمرحلة الانتعاش الاقتصادي، حاولت السلطات الاقتصادية السورية خلال عام 2022 البدء بالانتقال لهذه المرحلة لكن ببطء شديد، حيث صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 433/م.ن تاريخ 2022/1/16 الذي أتاح إمكانية تمويل المشاريع الصناعية والائتمانية بدون سقف. بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي في 2022 شهد نمو طفيف بنسبة 1.1% عن العام الماضي الذي كان قد سجل أيضاً نمو عن العام الذي سبقه بنسبة 1.3% كما هو مبين بالجدول أدناه.



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - (2021) وتوقع عام 2022

لا يزال العمل جارٍ بخطة وزارة الاقتصاد لتطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات، كوسيلة لحماية الاقتصاد وتخفيفاً لفاتورة استيراد السلع التي يمكن إنتاجها محلياً وخلق نقاط قوة يتم الاعتماد عليها لاحقاً.

يهدف هذا البرنامج إلى تقليص الاعتماد على الاستيراد إلى أقصى حد ممكن، كون الاعتماد الكبير على الاستيراد هو أحد أهم نقاط ضعف الاقتصاد السوري، وبالتالي تخفيف الطلب على القطع الأجنبي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المواد بإنتاجها محلياً، وخلق فرص عمل وتشغيل وفرص للقطاع الخاص للاستثمار في بعض المواد أو القطاعات، بالإضافة إلى التحول مستقبلاً باتجاه تصدير بعض أنواع البدائل المنتجة محلياً والتي تتمتع بالميزة النسبية والجودة المطلوبة تبعاً لتوفر هذا التصدير.

من ناحية أخرى وصل عدد المشاريع التي تم منحها إجازة استثمار وفق القانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 إلى 51 مشروع في مجالات متعددة بتكلفة بلغت نحو 1.6 تريليون ليرة سورية، تؤمن 14 ألف فرصة عمل.

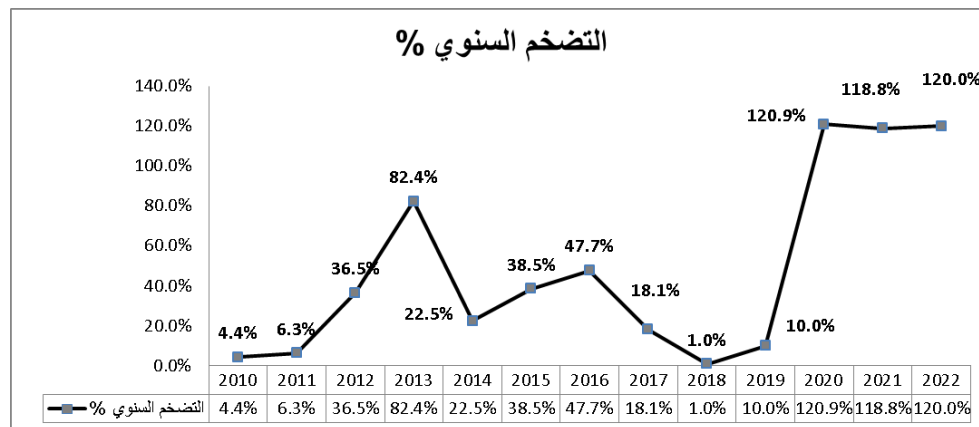
لاحقاً صدرت تعديلات على بعض أحكام قانون الاستثمار رقم (18) لعام 2021، بهدف إيجاد آلية مناسبة لتجنب القيود المؤسسية، وتبسيط إجراءات الاستثمار في مجال التطوير العقاري، والتركيز على تحديد المسؤوليات والأدوار بين الهياكل التنظيمية المختلفة المعنية بالاستثمار، للاستفادة من الإعفاءات والمزايا والتسهيلات التي يمنحها القانون رقم (18) بالشكل الأمثل.

علماً أن قانون الاستثمار رقم (18) أوجد مظلة واحدة للاستثمار في سورية، وعالج حالة التششت التي كانت في القوانين السابقة ووجد مرجعيتها في قانون موحد لاسيما بعد تضرر قطاع النقل جراء الحرب على سورية والذي يستدعي الاستفادة من مزايا وتسهيلات قانون الاستثمار رقم 18.

المستوى العام للأسعار

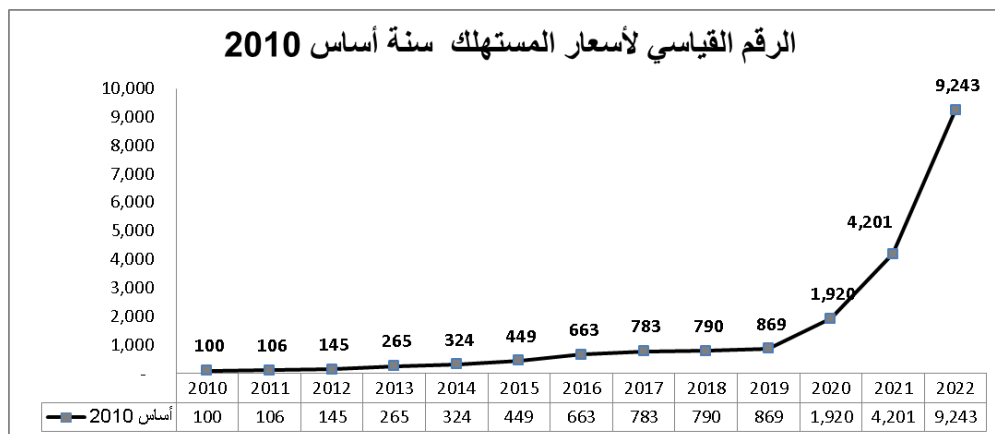
استمر ارتفاع الأسعار خلال عام 2022 متأثراً بونيرة التضخم إجمالاً، بما فيها ونيرة تراجع سعر صرف العملة الوطنية وارتفاع الأسعار العالمي الذي أصاب اقتصاديات غالبية دول العالم (كما ذكر أعلاه)، مع العلم أن الاقتصاد العالمي لم يتعاف بشكل كامل بعد من آثار جائحة كورونا.

فيما يلي بيانات معدل التضخم المسجل فعلياً لغاية عام 2021 والصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء مع توقع لعام 2022 صادر عن جهات غير الرسمية بهذا الخصوص، فلغاية إعداد هذا التقرير لم تصدر المجموعة الإحصائية الرسمية لعام 2022



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - (2021) وتوقع عام 2022

ونشير إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ 9,243 عام 2022 (غير رسمي) مقارنة مع 4,201 سعر المستهلك لعام 2021 (حسب المكتب الإحصائي) ذلك حسب سنة أساس أسعار عام 2010.



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - (2021) وتوقع عام 2022

حركة التجارة

استمرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال العام 2022 بتنفيذ خطتها وبرامج عملها التي تم إقرارها سابقاً من حيث العمل على حماية المنتج المحلي من خلال ترشيد المستوردات إضافة إلى دعم الصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عبر برامج تنفذها مؤسساتها مثل التجارة الخارجية وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمناطق الحرة والمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية وهيئة الاستثمار السورية.

فقامت الوزارة خلال عام 2022 بترشيد عمليات الاستيراد عبر إدارة منح الموافقات لإجازات الاستيراد ذلك من خلال منحها موافقات لمواد معينة ويتوقيت محدد، ذلك بهدف تعزيز بنية الإنتاج المحلي في سياق البرنامج المتكامل الذي تعمل عليه الحكومة لتشجيع إحلال بدائل محلية للسلع المستوردة.

الإجراءات السابقة، إضافة لاستمرار السلطات النقدية بإتباع سياساتها المتحفظة بتمويل المستوردات بغية الاحتفاظ بالقطع الأجنبي لتمويل السلع الأساسية وحوامل طاقة (تبلغ نسبة حوامل الطاقة 45% من إجمالي المستوردات بينما تبلغ نسبة القمح 10% منها)، ساهمت في ثبات حجم العجز التجاري في عام 2022 مقارنة بالعام الماضي. حيث، بلغ حجم الصادرات (حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء) لعام 2022 قيمة 1.8 مليار دولار بزيادة عن العام السابق بنسبة 1.2% التي بلغت نحو 1.8 مليار دولار، أما المستوردات في 2022 بلغت 6.1 مليار دولار أميركي بزيادة بحدود 0.5% عن عام 2021 التي بلغت 6.1 مليار دولار أميركي. وعليه يكون حجم العجز التجاري المتراكم نهاية عام 2022 حوالي 4.3 مليار دولار أميركي وهو يقارب عجز العام السابق الذي بلغ 4.3 مليار دولار أميركي، ما يعني أن السياسات المتبعة نجحت بتثبيت قيمة العجز التجاري على المدى القصير.

بخصوص الدول التي تم التصدير إليها، وحسب تقرير سابق صادر عن وزارة الاقتصاد، فقد تصدرت العراق المرتبة الأولى لتأتي بعدها السعودية ولبنان والإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر. ووفق التقرير فإن أهم المواد المصدرة إلى هذه الدول هي ألبسة وتوابعها، فواكه وخضار مشكلة، مصنوعات غذائية، أحذية، منظفات، قوارير زجاجية، زيت زيتون، مصنوعات مطاطية، مشروبات غازية، زهورات، ألبان وأجبان ومشنقاتها، أحجار بناء، فستق حليبي.

السياسة المالية العامة

لم تخرج الموازنة العامة لعام 2023 عن الاتجاه العام للموازنات الصادرة منذ عام 2011، فلا يزال تمويل الموازنة يتم بالعجز وهذا العجز يزداد بشكل مضطرد، حيث ارتفع العجز المتوقع عام 2023 بنسبة 19.6% عن العام السابق، مع التنويه إلى أن هذا الارتفاع لم يجاري معدلات التضخم المتوقعة للعام القادم، حيث أوضح وزير المالية الدكتور كنان ياغي² "من غير الممكن أن تكون موازنة عام 2023 قادرة على مجاراة معدلات التضخم المرتفعة، ولو تمت مجاراة التضخم لوجدنا أنفسنا أمام تقديرات للموازنة بأكثر من ثلاثة أضعاف الرقم الحالي، وبالتالي نقاوم للعجز".

من ناحية أخرى نلاحظ تحسن بسيط بنسبة تمويل النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات العامة، ما يعطي الانطباع بأنه يتم العمل على البدء بالتخلي عن السياسة الانكماشية المتبعة سابقاً.

بالنسبة لأهم أهداف السياسة المالية لموازنة عام 2023 حسب البيان المالي لمشروع موازنة هي:

- الاستمرار في توجيه الإنفاق العام بما يضمن فاعليته في الإنتاج والتنمية وتحسين المستوى المعيشي بدلاً من الإنفاق المتنامي على النشاط الإداري.
- استمرار العمل على إمكانية الانتقال لموازنة البرامج والأداء.
- استمرار الجهود لزيادة الموارد من دون التأثير على النشاط الإنتاجي والاستثماري والاقتصادي بما يضمن توفير المخصصات المالية اللازمة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية.

²مقابلة مع صحيفة الوطن المحلية مطلع تشرين الثاني.

- تفعيل دور السياسة الضريبية في جوانبها الثلاثة الرئيسية (التشريعات والإجراءات، العلاقة مع المالكين، الإدارة الضريبية)
- استمرار عمل لجنة إصلاح النظام الضريبي بإعداد مشروع الضريبة الموحدة على الدخل والضريبة على المبيعات في إطار إصلاح النظام الضريبي.

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة لعام 2023 إلى أن إجمالي الاعتمادات (النفقات العامة) قدرت بمبلغ 16,550 مليار ليرة سورية موزعة بين نفقات جارية 13,550 مليار ليرة سورية بنسبة 82% من النفقات العامة مقابل 85% للعام السابق، ونفقات استثمارية بمقدار 3,000 مليار ليرة سورية وبنسبة 18% مقابل 15% لعام 2022، فيما بلغت إجمالي الإيرادات العامة المتوقعة 11,690 مليار ليرة سورية موزعة بين 7,266 مليار ل.س إيرادات جارية و4,424 مليار ليرة سورية إيرادات استثمارية؛ وبذلك قدر إجمالي العجز لموازنة العام 2023 بمبلغ 4,860 مليار ل.س مقابل 4,118 مليار ليرة سورية للعام الماضي، مرتقب تغطيته (حسب البيان الوزاري) على الشكل التالي: 800 مليون ل.س أوراق حكومية، 4,059.41 مليار ل.س من الاحتياطي، 0.59 مليار ل.س موارد خارجية.

يبين الجدول التالي الموازنات العامة التقديرية للأعوام 2011 – 2023:

الموازنة العامة التقديرية للدولة للأعوام (2023 – 2011)													
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	مليارات الليرات السورية
11,690	9,207	6,016	2,545	2,937	2,378	1,918	1,339	980	866	634	779	649	الإيرادات العامة
7,266	4,397	3,507	1,430	1,881	1,540	1,100	739	351	318	189	278	407	الإيرادات الجارية
4,424	4,810	2,509	1,114	1,055	838	818	600	629	548	445	501	241	الإيرادات الاستثمارية
16,550	13,325	8,500	4,000	3,882	3,187	2,660	1,980	1,554	1,390	1,383	1,327	835	النفقات العامة
13,550	11,325	7,000	2,700	2,782	2,362	1,982	1,470	1,144	1,010	1,108	952	455	النفقات الجارية
3,000	2,000	1,500	1,300	1,100	825	678	510	410	380	275	375	380	النفقات الاستثمارية
(4,860)	(4,118)	(2,484)	(1,455)	(945)	(809)	(742)	(641)	(574)	(524)	(749)	(548)	(186)	إجمالي العجز العام

وارجع البيان أسباب زيادة الإيرادات الجارية بشكل أساسي إلى مجموعة نقاط أهمها التوقعات ببدء انتعاش الاقتصاد السوري، وعودة عجلة الإنتاج إلى بعض القطاعات الاقتصادية، وتحسن الظروف الاقتصادية. إضافة إلى تحسين مستوى أداء وكفاءة الإدارة الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي والكشف عن المطارح الضريبية المخفية، فالمتوقع دخول الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة بالقطاع الخاص حيز التنفيذ الفعلي خلال عام 2023، وبالتالي الانتقال إلى نظام ضريبي جديد الأمر الذي سوف يلزم المكلفين بتقديم بيانات ضريبية تعكس الواقع الفعلي لنشاط والالتزام الضريبي للمكلفين.

كذلك متوقع زيادة الإيرادات المقدرة من أجازات أملاك الدولة واستثماراتها إضافة لزيادة الإيرادات الجمركية.

أهم أسباب زيادة العجز في موازنة عام 2023 (حسب البيان المالي لمشروع موازنة عام 2023):

- التغير في تقدير سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية في الموازنة العامة.
- الدعم المقدم للمواد التموينية وحوامل الطاقة نتيجة البيع بالسعر الإداري.
- زيادة الرواتب والأجور مع الترفيعات الدورية.
- الإيرادات المتواضعة للوحدات الحسابية المستقلة.

مصادر تمويل العجز (حسب البيان المالي لمشروع موازنة عام 2023):

- الفوائض الاقتصادية للجهات ذات الطابع الاقتصادي، الإيرادات الضريبية.
- الأوراق المالية الحكومية، السندات المسحوبة من مصرف سورية المركزي.

المخاطر المالية لمشروع الموازنة لعام 2023:

- زيادة المديونية من المصرف المركزي والتي تحرص وزارة المالية على الحد منها.
- التغيير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل ل.س.
- التغيرات المحتملة في عجوزات شركة محروقات.
- عدم استقرار أسعار النفط العالمية.
- عدم كفاية ما يؤول للخزينة المركزية من تحصيلات ضريبية.

أداء القطاع المصرفي

شهد عام 2022 من الناحية الاقتصادية تأثراً بالحالة الاقتصادية التي يشهدها العالم (راجع فقرة تطور الاقتصاد السوري لعام 2022 أعلاه)، علماً أن السلطات الاقتصادية تعمل جاهدة للانتقال بالاقتصاد السوري من طور الانكماش الاقتصادي إلى مرحلة الانفراج الاقتصادي لكن ببطء بسبب وجود معوقات تواجه عملية الانتقال هذه، من استمرار تدني في سعر صرف الليرة السورية وزيادة بمعدلات التضخم وفق ما تم بيانه أعلاه. تحقيقاً للجهود المبذولة صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 433/م.ن تاريخ 2022/1/16 الذي سمح للمصارف العاملة ودون التقيد بسقوف الإقراض بمنح تسهيلات على شكل قروض/ تمويلات لتمويل المشاريع الصناعية (ضمن مجموعة خاصة من الضوابط تلتزم المصارف بتحقيقها) حسب قائمة بالمشاريع الصناعية ذات الأولوية للتمويل، فرصة مهمة جداً لنمو محافظ تسهيلات المصارف خلال عام 2022 عليه يعتبر هذا القرار من أهم القرارات الصادرة خلال العام.

تطبيق هذا القرار انعكس ايجاباً على قدرة القطاع المصرفي تطوير حجم نشاطه. إذ نلاحظ تحسن بقدرة المصارف على منح التسهيلات الائتمانية من جهة، مع جمود نشاط عمليات تمويل الاستيراد من جهة أخرى، حيث تساعد تشدد الجهات الرقابية لقيام المصارف بتمويل عمليات التجارة الخارجية ليقصرها على مادة واحدة فقط من مجموع المواد التي يتم استيرادها بشكل دائم. أضف إلى ذلك، أن القطاع المصرفي لم يسلم من صدور قرارات بتكاليف ضريبية إضافية بمبالغ مرتفعة نسبياً تخص سنوات سابقة على الرغم من أنها كانت قطعية التكاليف.

موجودات القطاع المصرفي

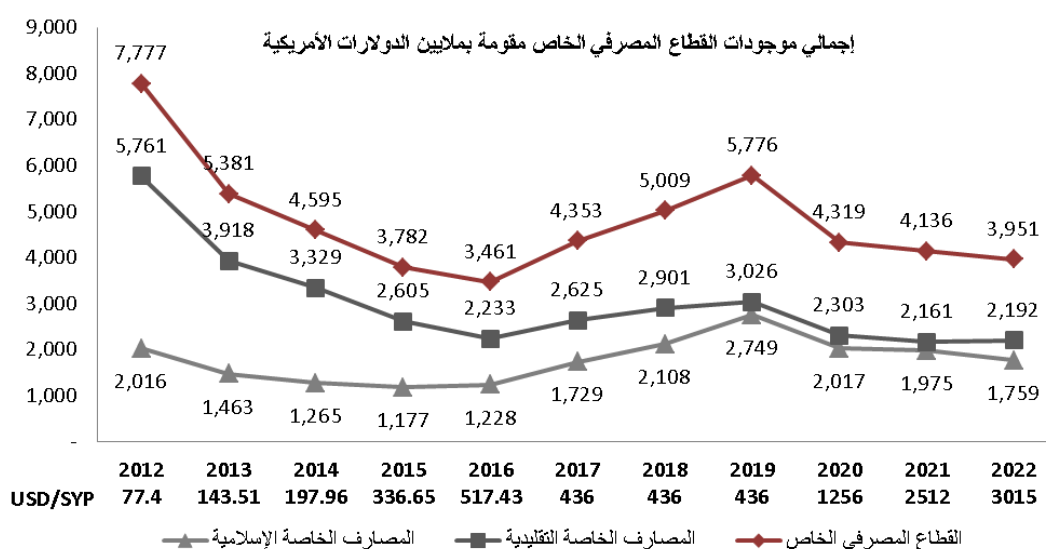
أظهرت النتائج الأولية لمصارف القطاع الخاص نمواً في حجم الموجودات المجمعة للمصارف الخاصة بنهاية العام 2022 والمحتسب بالليرات السورية فبلغ حوالي 11.9 تريليون ل.س مقابل حوالي 10.2 تريليون ل.س بنهاية العام 2021، أي بزيادة سنوية بنسبة 16.9%. ومن الجدير بالذكر أن هذه الزيادة ناتجة بشكل خاص عن تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي إلى ارتفاع القيمة المحتسبة بالليرات السورية لحجم موجودات وأصول المصارف بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع قيمة مراكز القطع البنوي المحتسبة بالليرات السورية. حيث أنه وفي حال تم احتساب تطور حجم الموجودات المجمعة للمصارف الخاصة بالدولار الأمريكي، يسجل تراجعاً بنسبة 4.5% بقيمتها لتبلغ حوالي 3.95 مليار د.أ. بنهاية العام 2022 مقابل حوالي 4.14 مليار د.أ. بنهاية العام 2021. علماً أن سعر الصرف تراجع بنسبة 20% في العام 2022. ويتصدر مصرفان إسلاميان قائمة المصارف الخاصة من حيث حجم الموجودات يليه مصرف تقليدي بالمرتبة الثالثة. أما بنك الشرق، فسجل تراجعاً بسيطاً في حجم موجوداته بنسبة 1.4% سنوياً فبلغت حوالي 219 مليار ل.س نهاية العام 2022 مقابل 222 مليار ل.س للعام السابق مسجلاً المرتبة 14 بين المصارف الخاصة من حيث حجم الموجودات.

وبشكل عام، سجلت معظم المصارف الخاصة خلال العام 2022 ارتفاعاً في إجمالي حجم ودائع عملائها المحتسب بالليرات السورية مقارنةً بالعام 2021 نتيجة تأثر الجزء بالعملات الأجنبية منها بتدني سعر صرف الليرة السورية.

أما لجهة التسليف، حققت كافة المصارف الخاصة زيادة في حجم صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة. (مقارنة بين نهاية عام 2021 ونهاية الربع الثالث من عام 2022) تراوحت هذه الزيادات بين زيادات استثنائية بنسبة ما يفوق 37% عن حجم هذه التسهيلات للعام السابق تم تسجيلها لدى خمسة مصارف، وزيادات بمستويات أدنى في حجم تسهيلات سائر المصارف الخاصة الأخرى. شهد القطاع المصرفي في نهاية الربع الثالث

من عام 2022 زيادة بنسبة 17.25% في حجم صافي التسهيلات الممنوحة مقارنة مع نهاية عام 2021، مقابل زيادة بنسبة 85% بالمقارنة بين نهاية عام 2021 و 2020.

هذا وقد احتل بنك الشرق المركز الرابع عشر من حيث حجم ودائع الزبائن بين المصارف الخاصة بإجمالي ودائع بقيمة 113.5 مليار ل.س. والمركز الرابع عشر من حيث حجم التسليف بإجمالي التسهيلات الائتمانية بقيمة حوالي 29.26 مليار ل.س. يوضح البيان أدناه حركة إجمالي موجودات القطاع المصرفي الخاص مقومة بملايين الدولارات الأمريكية للأعوام 2012 – 2022:



حقوق المساهمين

شهد القطاع المصرفي الخاص ككل في العام 2022 زيادة في حقوق المساهمين المحتسبة بالليرات السورية بنسبة 21.38% عن العام السابق نشأت بشكل أساسي عن تسجيل كافة المصارف أرباحاً غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي تأثراً بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وتحقيق أرباحاً محققة (من قبل أغلب المصارف) نتيجة أوضاع الأنشطة التشغيلية فيها. وكانت نسبة ارتفاع حقوق المساهمين لدى المصارف الإسلامية والتقليدية متقاربة حيث بلغت في زيادة حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية بنهاية العام 2022 نسبة 20.3%، وفي المصارف التقليدية زيادة بنسبة 21.7% مقارنة بنهاية العام 2021.

في ما يخص العائد على متوسط حقوق الملكية، فقد سجل نهاية عام 2022، بشكل عام، بين كافة المصارف التقليدية والإسلامية، انخفاضاً في هذا العائد مقارنة بنهاية عام 2021 (دون استبعاد أثر الأرباح غير المحققة). وقد تراوح العائد على متوسط حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية الخاصة بين 8.47% كحد أدنى و 29.96% كحد أقصى وبمعدل وسطي بلغ 18.1%، في حين تراوح هذا العائد لدى المصارف الإسلامية بين 16.6% كحد أدنى و 27.04% كحد أعلى. نلاحظ وجود تفاوت واضح بنسبة الحد الأدنى بين المصارف الإسلامية والتقليدية، سبب هذا التفاوت هو اضطراب البنوك التقليدية التي لديها أرصدة في البنوك اللبنانية إلى تحمل خسائر ائتمانية محتملة مقابل هذه الأرصدة وينسب مرتفعة لهذا العام، بالمقابل البنوك الإسلامية في سورية لم تتحمل هذا العبء كونه ليس لديها أرصدة لدى البنوك اللبنانية. أما بالنسبة لبنك الشرق فسجل عائد على متوسط إجمالي حقوق الملكية بنسبة 17.33% نهاية العام 2022 (بما فيه احتساب الأرباح غير المحققة).

ربحية القطاع المصرفي

سجلت المصارف الخاصة نهاية عام 2022 انخفاضاً في حجم مجموع أرباحها الصافية بنسبة 59% مقارنةً بالعام السابق، يعود هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة انخفاض الأرباح غير المحققة نتيجة الفروقات النسبية في تغيير سعر الصرف لدى إعادة تقييم مراكز القطع البنوي العائده لها،

حيث سجلت نهاية عام 2022 مبلغ وقدره 347.7 مليار ل.س مقارنة مع نهاية العام السابق التي سجلت 985.8 مليار ل.س، ما يشكل انخفاضاً بنسبة 64.7%.

بعد استبعاد الأرباح غير المحققة، نلاحظ تفاوتاً في صافي الأرباح المحققة بين المصارف الخاصة التقليدية منها والاسلامية. فقد سجلت المصارف الإسلامية أرباحاً محققة عام 2022 شكلت حوالي 64% من مجموع الأرباح المحققة لكافة المصارف، تراوحت أرباح المصارف الإسلامية بين 35 مليار ليرة سورية و 1.5 مليار ليرة سورية، بالمقابل انقسمت المصارف التقليدية لفئتين، الفئة الأولى عبارة عن 7 مصارف حققت أرباح محققة تراوحت بين حوالي 106 مليون ليرة سورية و 18 مليار ليرة سورية، والفئة الثانية عبارة عن 4 مصارف سجلت خسائر محققة تراوحت هذه الخسائر بين 255 مليون ليرة سورية و 13.3 مليار ليرة سورية، بالنسبة لبنك الشرق كان ترتيبه رقم 12 بين المصارف من ناحية الأرباح والخسائر المحققة بخسائر محققة بقيمة 465 مليون ليرة سورية.

تراجعت نسبة العائد على الموجودات نهاية عام 2022 عن العام السابق، حيث تراوح العائد بين معدل سلبي (2.8%) كحد أدنى ومعدل إيجابي 2.41% كحد أعلى وبمتوسط كافة المصارف 0.87%، بالنسبة لبنك الشرق كان العائد سلبي بنسبة (0.24%) نهاية عام 2022.

كما شهد القطاع المصرفي تراجعاً واضحاً بنسبة 35.3% في دخله التشغيلي في نهاية عام 2022 مقارنة بالعام السابق، إذ سجلت جميع المصارف تراجعاً في إيراداتها التشغيلية الصافية خلال العام 2022 - عدا مصرف واحد - مقارنة بالعام السابق، تراوحت نسب التراجع بين 58% و 1.58%. يمكن ارجاع سبب هذا التراجع لما يلي:

- تراجع الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مراكز القطع البنوية عن العام السابق، مع التوضيح أن هذه الأرباح ترتبط نسبياً بتغير نسبة سعر الصرف، فقد سجل عام 2022 تراجع بنسبة سعر الصرف بلغت 20% مقارنة مع العام السابق قبلت نسبة التراجع 100%.
- تخفيض الجهات الوصائية للتصنيف الائتماني الخاص بتعرضات المخاطر مع البنوك اللبنانية إلى المرحلة الثالثة (مرحلة الديون الغير منتجة) حسب متطلبات المعيار المحاسبي رقم 9 بدءاً من عام 2021 الأمر الذي نتج عنه حاجة مستمرة لتشكيل مخصصات إضافية لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة عن هذه المخاطر، هذا من جهة ومن جهة أخرى انخفاض سعر الصرف الذي أدى إلى ارتفاع قيمة هذه المخصصات المطلوب تشكيلها من جهة أخرى.
- ارتفاع ملحوظ في إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 54.2% مقارنة بالعام السابق (خاصة مصاريف أجور الموظفين ومصاريف إنتاج الطاقة)، فبلغ معدل الكلفة التشغيلية إلى مجمل الإيرادات وسطياً في القطاع المصرفي الخاص ككل نسبة 47.17%، متراوحاً بين 42.3% وسطياً لدى المصارف التقليدية و 56.6% وسطياً لدى المصارف الإسلامية. وسجل بنك الشرق كلفة تشغيلية إجمالية بنسبة 36.5%.

أما لجهة تطور صافي الدخل المحقق يظهر الجدول أدناه تطور إيرادات وأرباح القطاع المصرفي الخاص المحققة/ دون احتساب أثر إعادة تقييم القطع البنوي بين العام 2022 والعام 2021:

المصارف الخاصة التقليدية			المصارف الإسلامية			القطاع المصرفي ككل			البيان (القيم بالملايين ل.س)
2021	2022	%	2021	2022	%	2021	2022	%	
284,373	310,557	9.21%	172,708	274,968	59.21%	457,081	585,525	28.10%	إجمالي الدخل التشغيلي *
212,245	261,261	23.09%	73,179	178,914	144.49%	285,424	440,175	54.22%	إجمالي المصاريف التشغيلية
14,849	19,246	29.61%	67,661	70,739	4.55%	82,510	89,985	9.06%	صافي الدخل/الخسائر *

* دون الفروقات الناتجة عن إعادة تقييم القطع البنوي

التداول على أسهم المصارف في سوق دمشق المالي

توزعت المصارف إلى ثلاثة مجموعات من حيث حجم التداول على أسهمها خلال عام 2022:

1- المجموعة الأولى: شملت أربع مصارف، شهد كل منها حجم تداول مرتفع على أسهمه (10.6% و 9.8% و 6.3% و 5.6% من أسهم المصرف. وقد شكل حجم التداول على أسهم هذه المجموعة 65.7% من إجمالي أسهم المصارف التي تم التداول بها في سوق دمشق المالي خلال العام 2022.

2- المجموعة الثانية: شملت ستة مصارف، شهد كل منها حركة تداول متوسطة على أسهمه، إذ تراوحت نسبة تداول الأسهم بين 1.1% من إجمالي أسهم المصرف كحد أدنى و 5.6% من إجمالي أسهم المصرف كحد أقصى وتداول بنسبة 30.4% من إجمالي تداول كامل الأسهم.

3- المجموعة الثالثة: وهي مؤلفة من 4 مصارف، شهد كل منها حركة تداول ضعيفة على أسهمه، بنسبة تراوحت بين 0.5% من إجمالي أسهم المصرف كحد أدنى و 0.8% من إجمالي أسهم المصرف كحد أقصى، وتداول بنسبة 3.9% من إجمالي تداول كامل الأسهم.

هذا وقد سجلت كافة المصارف ارتفاعاً في القيمة السوقية لاسهمها تراوح بين 20% كحد أدنى و 210% كحد أقصى بمعدل ربح وسطي بنسبة 89%. سجل بنك الشرق تحسن في سعر سهمه بنهاية العام 2022 بنسبة 30,5% مقارنةً بنهاية العام 2021 وبمعدل دوران بلغ 2.4% من إجمالي أسهمه وتداول بنسبة 1.9% من إجمالي تداول كامل الأسهم.



معبد إسريره (إثريا)

شيد معبد إثريا الروماني الوثني المكرس لعبادة أبولو (أبولون) في الربع الأول من القرن الثالث الميلادي بالقرب من مدينة السعن الحالية على الطريق الرئيسي بين محافظتي حماه والرقه، في موقع مدينة سيريان (سيريانا) المدينة الرومانية القديمة على حدود البادية السورية، والتي فقدت أهميتها في العصر الاسلامي، وتهدمت غالبية أبنيتها بفعل الزمن، ولم يبق منها سوى بقايا قدس الأقداس في المعبد الروماني الوثني القديم، حيث كان ينصب تمثال أبولو، الذي تم العثور على نصبه مدفوناً في التراب شمال حجرة المعبد، والذي تميز بدقة مقاييسه وملامحه التشريحية التي تعكس جمالية النحت ومثالية النسب المعتمدة في المنحوتات الواقعية للجسم الإنساني خلال العصر الروماني.

موجز عن القوانين والقرارات التي أثرت على نشاط المصرف خلال العام 2022

أصدرت الجهات الوصائية الاقتصادية خلال عام 2022 العديد من القرارات التي كان لها تأثير على القطاع المصرفي والكثير منها له انعكاسه المباشر على الوضع الاقتصادي والتجاري. فيما يلي موجز بأهم القرارات والقوانين والتعاميم الصادرة خلال العام 2022 والتي عالجت تسعة مواضيع:

1. إدارة القطع الناتج عن تعهدات التصدير

خلال عام 2022 أصدر مصرف سورية المركزي عدة قرارات لتنظيم تعهدات التصدير بحيث يتم تبسيط عملية التصدير وتسريعها. أهم هذه القرارات:

- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 1/64/ص تاريخ 2022/3/13 والمتعلق بتنظيم تعهدات التصدير لصادرات المناطق الحرة، حيث استثنى القرار مجموعة عمليات من تنظيم تعهد التصدير وهي تصدير مواد البناء الأساسية والآلات والمعدات المصنوعة محلياً أو المكتسبة الصفة الوطنية بدفع الرسوم الجمركية، في حال استعمالها في المناطق الحرة لإقامة الأبنية والمنشآت الاستثمارية وتجهيزها، أما في حال إعادة تصديرها إلى الخارج فتخضع للأحكام العامة للتصدير سواءً من حيث المنع أو التقييد أو التعهد بإعادة القطع، إضافة لعمليات تصدير للمخصصات السنوية للمستثمرين في المناطق الحرة من المواد الأولية المحلية ومواد التعبئة والتغليف المحددة من قبل السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 1/65/ص تاريخ 2022/3/14 والمتعلق بآلية إلغاء جزء من تعهد إعادة قطع التصدير بسبب إعادة البضاعة المصدرة.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 1/65/ص تاريخ 2022/3/14 والذي وضع آلية إلغاء جزء من تعهد إعادة قطع التصدير بسبب إعادة البضاعة المصدرة.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 7/1521 تاريخ 2022/6/12 والذي قدم بعض الإيضاحات للقرار رقم 1071/ل.إ. تاريخ 2021/8/31 (الناظم لتعهد إعادة قطع التصدير والملزم للمصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير قبل القيام بعملية التصدير)، بما يتعلق بطلب مهلة تسديد تعهد التصدير حيث تمت إضافة إجراءات جديدة، بما يتعلق بمبالغ التأمين العائدة لتعهدات التصدير المطلوب تسديد مهلة تسديدها والإجراءات المطلوب من المصرف منظم التعهد القيام بها في حال تم الموافقة على طلب تمديد مهلة التسديد (أو لم يتم الموافقة على التمديد)، إضافة لإلزام المصرف المنظم لتعهد التصدير المسدد خلال مهلة الثلاثة أيام عمل التالية لانقضاء مهلة الثلاثة أشهر لخروج البضاعة من سورية وتحويل مبلغ التأمين العائد للتعهد إلى حساب "التأمين المحتجز على تعهدات التصدير"
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 9/19/ل.إ. تاريخ 2022/8/22 والذي يعتبر دليل الإجراءات الخاص بعمليات تعهدات التصدير حيث وضع من هو الملزم بتطبيق تعهد التصدير وكيفية إدارة حسابه مع المصارف والوثائق المطلوبة منه، والمهل الزمنية التي يجب أن يتقيد بها، وآلية تسديد التعهدات وعقوبات عدم الالتزام بالإجراءات والمهل الزمنية المحددة والتسويات الممكنة إضافة للإجراءات والبيانات الإحصائية المطلوبة من المصارف لدى تعاملها بتعهدات التصدير.

2. التسهيلات الائتمانية وضوابط منحها وآلية دعمها

تابع المصرف المركزي خلال عام 2022 عملية ضبط التسهيلات الممنوحة بحيث تكون موجهة لقطاعات منتجة وفعالة في تسريع سير وتيرة العجلة الاقتصادية. فيما يلي ملخص عن أهم ضوابط التسليف الصادرة عام 2022:

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 433/م.ن تاريخ 2022/1/16 وهو يعتبر من أهم القرارات الصادرة خلال العام حيث سمح للمصارف العاملة ودون التقيد بسقوف الإقراض بمنح تسهيلات على شكل قروض/تمويلات لتمويل المشاريع الصناعية مع إضافة مجموعة خاصة من الضوابط تلزم المصارف بتحقيقها لدى منح هذه النوع من التسهيلات الائتمانية، وأرفق قائمة بالمشاريع الصناعية ذات الأولوية للتمويل.

- تعميم مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم 16/1434/ص تاريخ 2022/3/22 والذي أكد من خلال على المصارف ضرورة الاستعلام عن كافة العملاء قبل منح أو تجديد التسهيلات.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/1444/ص تاريخ 2022/3/29 والذي صدر نتيجة إجراءات التحقق والاستقصاء التي أجراها مصرف سورية المركزي في متابعة شكاوى عملاء المصارف العاملة والتي تتركز حول ارتفاع الأعباء المالية التي يتحملها العميل من أجل الحصول على التسهيلات الائتمانية، حيث تبين قيام بعض الأشخاص بممارسة أعمال وساطة بين المصارف والعملاء عليه تم الطلب من المصارف تنظيم آلية التعامل مع الوسطاء في القطاع المصرفي، ذلك من خلال وضع سياسات وإجراءات خاصة بتنظيم آلية التعامل، وحصر تنفيذ وإجراء التعاملات المالية مع المصرف بالعمل مباشرة أو وكيله القانوني، والتحقق الدائم من وضوح التعليمات وتبسيط الإجراءات .
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/2188/ص تاريخ 2022/5/10 والمتعلق بالاستعلام الائتماني، حيث طلب المصرف المركزي من المصارف العاملة - بغرض تسهيل على المتعاملين والحد من الممارسات المصرفية غير السليمة - ما يلي : تأمين الكادر الكافي واللازم لتسريع عملية إرسال طلبات الاستعلام الائتماني، التأكيد على موظفي المصرف الالتزام التام بالسلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة، إضافة لعدم توجيه المتعاملين لمراجعة مصرف سورية المركزي للسؤال عن مآل معالجة طلبات الاستعلام الائتماني.
- قرار مجلس الوزراء رقم 28/م.و. تاريخ 2022/6/9 والذي نص على أن يقدم صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة دعمه لمشاريع الطاقة المتجددة من خلال تحمله لفوائد القروض الممنوحة مقابل هذه المشاريع حيث أرفق قائمة تتضمن تعداد لهذه المشاريع حيث شملت:
 - القطاع المنزلي منظومة كهروضوئية أو عنفات ريحية، السخان الشمسي المنزلي، العزل الحراري.
 - القطاع الزراعي منظومة كهروضوئية أو عنفات ريحية، الهاضم حيوي.
 - القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية منظومة كهروضوئية أو عنفات ريحية، تنفيذ فرص لتوفير حوامل الطاقة الناجمة عن
 - دراسات تدقيق طاقي، إنتاج الوقود من مصادر غير تقليدية.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 2583 / 8/ص تاريخ 2022/9/26 الذي سمح لجميع المصارف العاملة في القطر اصدار كفالات بالقطع الأجنبي، للشركات المتعاقدة لتوريد الأدوية مع المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، وفي حال طلب المؤسسة العامة للتجارة الخارجية تسهيل هذه الكفالة، فإن المصرف المركزي موافق، حيث أسست عملية التسهيل هذه من كافة القرارات الصادرة سابقاً والتي تمنع عملية التسهيل الكفالات.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/5859/ص تاريخ 2022/11/8 أتاح للمصارف العاملة باستئناف منح القروض للمؤسسات التعليمية لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية دون التقيد بأي سقف محددة وفق الآتي:
 - التقيد بالأسس والمعايير الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والضوابط والإجراءات الاحترازية التي تنظم عملية المنح ومتابعتها على النحو الأمثل.
 - التقيد بأن تكون إشارة الرهن لصالح المصرف على عقارات المؤسسة التعليمية المقدمة كضمانة هي من الدرجة الأولى، وإشارة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي من الدرجة الثانية على تلك العقارات.
 - مراعاة قوانين وأنظمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الخاصة بعمل المؤسسات التعليمية لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية.

3. تفعيل خدمات الدفع الإلكتروني وضوابطها

- تابعت الجهات الوصائية خلال عام 2022 عملية تنظيم وضبط منظومة الدفع الإلكتروني، بما في ذلك متابعة كافة المصارف لتطوير خدمات الدفع الإلكتروني لديها، ذلك استمراراً للتوجه العام للاعتماد على الدفع الإلكتروني بكافة التعاملات التجارية.
- أهم ما صدر خلال عام 2022:
 - تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/7452/ص تاريخ 2021/12/28 والذي حدد الحد الأدنى للمعلومات الواجب تضمينها للموقع الإلكتروني للمؤسسة المالية.

- تعميم نائب حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/53/ ص ت 2022/1/4 الذي أكد على ضرورة اتخاذ مجموعة إجراءات وحلول لحماية حسابات العملاء مثل: إرسال رسالة نصية للعميل (على هاتفه النقال) بشكل آلي قبل اتمام أي عملية على حسابه ليصار إلى التأكيد من قبله، حماية الشبكات المحلية واللاسلكية المتعلقة بمنظومات خدمات البطاقات، حماية وتوثيق بيانات البطاقات وحوكمة إدارتها.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/227/ ص ت 2022/1/12 والذي أكد من خلاله على عدم قبول الإيداعات والحوالات المالية الواردة من قبل وكلاء أو تجار الجملة المعتمدين من شركات الاتصالات إلا في حال كان التسديد نقداً بشكل مباشر في حساب الشركة أو بموجب حوالة نقدية من حساب مغذى نقداً، ذلك تطبيقاً لقرار لجنة إدارة المصرف المركزي رقم 554/ل.أ تاريخ 2021/4/228 المادة 2/- البند 2-11/ والذي ينص على "يتم تصميم الخدمة باعتبار الحساب الالكتروني حساب منفصل عن الحساب الخاص بالاتصالات (مسبق الدفع/لاحق الدفع) ولا يمكن استخدامه إلا بعد تعبئة الرصيد مسبقاً بشكل نقدي حصراً"
- تعميم نائب حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/353/ ص ت 2022/1/18 وهو توضيح لتعميم نائب الحاكم رقم 16/53 تاريخ 2022/1/4 حيث أتاح من خلال هذا التوضيح للمصارف في حال تعذر إرسال رسالة نصية قبل إجراء العملية أن يتم إرسال الرسالة بعد اتمام العملية على حساب العميل.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 15/70/ ص تاريخ 2023/1/20 الذي سمح بفتح حسابات العملاء بإجراءات مبسطة (Mini Kyc) من خلال مواقع الانترنت وتطبيقات الهاتف الجوال الرخصة وتمكين العملاء من تغذية حساباتهم المفتوحة بإجراءات مبسطة وضمن السقوف المحددة وذلك من خلال شركات الحوالات المالية الداخلية المرخصة (ذلك بموجب اتفاقيات مبرمة أصولاً وحاصلة على موافقة مسبقة من المصرف المركزي).
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 166/ل.إ تاريخ 2022/2/20 والذي تم فيه اعتماد ضوابط تقديم خدمات الدفع الالكتروني من خلال الهاتف المحمول.
- تعميم مصرف سورية المركزي مديرية الدفع الالكتروني رقم 15/195/ ص تاريخ 2022/3/7 والذي تم الطلب من المصارف العمل على تكثيف الجهود بما يكفل نشر خدمة نقاط البيع POS ضمن المحافظات السورية لدى مختلف القطاعات، وتزويد المديرية بجدول أسبوعي يبين عدد الأجهزة المفصلة وتوزيعها الجغرافي.
- تعميم مصرف سورية المركزي رقم 2/322/ ص تاريخ 2022/5/24 والذي بلغ من خلاله المصارف بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 115/ م ن لعام 2022 والذي أصدر فيه موافقته على الإطار المعياري لمهام التدقيق المعلوماتي الخارجي لدى المصارف والمؤسسات المالية في الجمهورية العربية السورية، احتوى الإطار المعياري على الأهداف المطلوب تحقيقها من التدقيق الخارجي لنظم المعلومات، والاجراءات التنظيمية والإدارية لعملية التدقيق المعلوماتي ونطاقها والمهل الزمنية المطلوب الالتزام بها.
- تعميم مديرية أنظمة الدفع لدى المصرف المركزي رقم 15/493/ ص تاريخ 2022/2/206 والذي أكد على المصارف عدم وضع نقطة بيع POS لدى تاجر لديه نقطة بيع POS لمصرف آخر.
- تعميم مصرف سورية المركزي رقم 15/646/ ص تاريخ 2022/8/16 الذي طلب من كافة المصارف اتخاذ الإجراءات اللازمة للربط مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية بالسرعة القصوى وتوفير جهوزية الأنظمة لدى المصارف بما يتوافق مع متطلبات الربط مع منظومة الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 15/669/ ص تاريخ 2022/8/25 والذي تم الطلب من كافة المصارف العاملة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنجاز عمليات الربط بين المبدلات العائدة للمصرف وشركة الدفع الإلكتروني أصولاً بما يكفل تنفيذ كافة عمليات الشراء والسحب للبطاقات المصرفية الصادرة عن نفس المصرف على أجهزة الصرافات الآلية ATM وأجهزة نقاط البيع POS، العائدة للمصارف الأخرى وذلك خلال مدة أقصاها نهاية العام 2022 تحت طائلة فرض عقوبات الجزاء الملزمة وفق أحكام القرارات النافذة.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 911/ل.إ تاريخ 2022/8/21 الذي تضمن تحديد عمولات الحركات المتبادلة للبطاقات المصرفية المصدرة من أي من المصارف العاملة في سورية على أجهزة الصرافات الآلية العائدة لأي من المصارف العاملة الأخرى ونسب توزيعها.

- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 15/894/ص تاريخ 2022/11/14 الذي عمم على المصارف ضرورة انتهاء عملية الربط مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية خلال مدة أقصاها 2023/5/15 مع إرسال تقرير شهري عن المحلة التي وصل إليها الربط.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 267/م.ن/ تاريخ 2022/12/22 تم من خلاله تمديد المهمة الممنوحة سابقاً لإجراء أول مهمة تدقيق معلوماتي خارجي وفقاً للإطار المعيار لمهام التدقيق المعلوماتي الخارجي وذلك لغاية 2023/7/1.

4. قرارات تمويل المستوردات

أنهى المصرف المركزي عام 2021 بصور قراراتين هامتين:

- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 7/3502 تاريخ 2021/12/29 والذي عدل قائمة المواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف العاملة بالقطر بالمواد التالية: القمح المتعاقد على شرائه من قبل المؤسسة العامة للحبوب، السكر الخام ومادة الرز للعقود الموقعة مع المؤسسة العامة للتجارة، عقود توريد الأدوية ومستلزماتها المبرمة مع وزارة الصحة والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية، عقود توريد الأدوية البيطرية والمبيدات الزراعية المبرمة مع مؤسسة التجارة الخارجية، حليب الأطفال الرضع، المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 7/3515 تاريخ 2021/12/30 لاحق لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 7/3502 تاريخ 2021/12/29 المتضمن تشميل عقود المستوردين المبرمة مع مؤسستي العامة للأعلاف والعامة للتجارة الخارجية لتوريد مادة العلف لصالحهما.

خلال عام 2022 أصدر المصرف المركزي قرارات خاصة بتمويل المستوردات التالية، كان لها أثر مباشر على حجم وحركة عمليات التجارة الخارجية:

- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 1/1/ص تاريخ 2022/1/3 لاحق للتعميم 7/3502 تاريخ 2021/12/29 المتعلق بالمواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف العاملة بالقطر، حيث وضح أن المواد المذكورة بالتعميمين 7/3502 تاريخ 2021/12/29 والتعميم 7/3515 تاريخ 2021/12/30 لها الأولوية بالتمويل من قبل المصارف وفق نشرة المصارف والصرافة، أما بقية المواد الغير مشمولة بالتعميمين المذكورين، فيتم تمويلها عن طريق شركات الصرافة وفق السعر المطبق لديها بتاريخ إتمام عملية التمويل.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 3/ل تاريخ 2022/1/4 والذي مدد من خلاله تعليق العمل بالبند 10 من 9 من القرار 1814/ل.أ تاريخ 2019/12/15 والذي ينص على " استيفاء تغطية بالليرات السورية (نقداً أو من حساب المستورد المفتوح بالليرات السورية) من المستورد"، لغاية 2022/6/30.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 7/241 تاريخ 2022/1/31 الذي نص على امكانية قبول تمويل الفواتير للمواد الأولية التي تدخل بصناعة الأدوية والمشتريات من قبل مديرية الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة والممهرة بختم الوزارة بما يفيد بأنها مواد أولية تدخل في صناعة الأدوية البشرية المحلية.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 258/ل.أ تاريخ 2022/3/15 والذي ألزم المصرف الممول بتحرير جزء من مبلغ التأمين بالليرات السورية المقابل لمبلغ القطع الأجنبي المباع للمستورد بعد أن يقوم المصرف بالتحقق من صحة الشهادة الجمركية المقدمة من قبله وبكامل قيمة المستندات.
- تعميم مصرف سورية المركزي رقم 15/239/ص تاريخ 2022/3/23 الذي عمم بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم 15/5 ب تاريخ 2022/2/21 وموضوعه الطلب إلى الجهات العامة والخاصة مخاطبة الهيئة النازمة للاتصالات والبريد عند إدخال أو استيراد أو تصنيع أو اعتماد النوع لكافة تجهيزات الاتصالات وأنظمة المعلومات بمختلف أنواعها.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 7/836 تاريخ 2022/3/30 والذي عدل قائمة المواد المسموح تمويلها من قبل المصارف وحصرها بالمواد التالية: القمح، السكر الخام، الرز، الأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية، الأدوية البشرية والمستلزمات الطبية، المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية، الأعلاف، حليب الأطفال الرضع.

- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 7/947 تاريخ 2022/4/10 والذي سمح من خلاله للبنوك باستكمال عمليات تمويل إجازات/موافقات الاستيراد الصادرة قبل تاريخ 2021/12/31 والتي تم البدء بتمويلها وحصرها للمواد التالية: الزيوت الخامة، السكر، الرز، الأعلاف، بذور فول الصويا.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 730/ل.إ تاريخ 2022/7/5 والذي عدل قرارها السابق رقم 3/ل.إ تاريخ 2022/1/4 (مذكور أعلاه)، حيث استمر تعليق العمل بالبند 10 من 9 من القرار 1814/ل.إ تاريخ 2019/12/15 والذي ينص على " استيفاء تغطية بالليرات السورية (نقداً أو من حساب المستورد المفتوح بالليرات السورية) من المستورد"، لغاية 2022/12/31.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 7/2369 تاريخ 2022/8/21 والذي حدد قائمة المواد المسموح تمويلها عن طريق المصارف العاملة في سورية لتصبح مقتصرة على القمح، الأدوية البشرية والمستلزمات الطبية، حليب الأطفال الرضع، المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية، إضافة لتمويل المستندات المقدمة بخصوص إجازات/ موافقات استيراد المواد المتعاقد على توريدها بموجب عقود أصولية (من ضمن المواد المسموح استيرادها) مبرمة قبل تاريخ سريان هذا التعميم.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 1356/ل.إ تاريخ 2022/11/21 عدل هذا القرار المهل المحددة لتقديم الشهادة الجمركية الأصلية/ بوالص الشحن الأصلية العائدة لعمليات التمويل المنفذة عن طريق المصارف العاملة في سورية.

5. قرارات تتعلق بالفوائد الممنوحة مقابل الودائع والفوائد المفوضة على التسهيلات

- تعميم نائب حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/459 ص تاريخ 2022/1/31 الذي عرض استمرار العمل ببرنامج دعم وتحفيز القطاع الخاص من خلال دعم أسعار الفائدة ذلك حسب موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء وتوصية اللجنة الاقتصادية.
- تعميم مصرف سورية المركزي رقم 2/238 ص تاريخ 2022/4/12 والذي بلغ المصارف قرار مجلس النقد والتسليف رقم 68/م ن لعام 2022 والذي عدل معدلات الفائدة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار بالليرة السورية لتصبح على الشكل التالي:
 - 0% على الحسابات الجارية الدائنة وودائع تحت الطلب.
 - 11% للودائع لأجل شهر، وهو الحد الأدنى لمعدل الفائدة على الودائع لبقية الآجال.
 - 11% على شهادات الاستثمار.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/1930 ص تاريخ 2022/4/19 والذي أعفى الودائع النقدية الجديدة والتي يتم قبولها كودائع لأجل، من سقف السحب النقدي اليومي.

6. قرارات تتعلق بضبط العمل المصرفي

- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/743 ص تاريخ 2022/2/14 الذي طلب من المصارف عدم اتخاذ أي قرار يقضي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وأتاح للمصارف بإمكانية توزيع هذه الأرباح كأسهم مجانية على المساهمين.
- القانون رقم 8 الصادر عن رئاسة الجمهورية والمتعلق بتأسيس مؤسسات التمويل الصغير، حدد القانون متطلبات تأسيس وآلية ضبط وسير عمل مؤسسات التمويل الصغير، ذلك في خطوة تدعم التوجه لتطوير هذه الفئة من المجتمع لتساهم بفعالية وحيوية بتنمية وتحسين الدورة الاقتصادية.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/920 ص تاريخ 2022/2/22 القاضي بتحديد سقف السحب النقدي اليومي من الحسابات المفتوحة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بمبلغ فقط خمسة ملايين ل.س. والبيع العقاري بسقف عشرة ملايين ل.س..
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 15/م.ن تاريخ 2022/2/22 الذي ألزم المصارف بتصنيف التعرضات الائتمانية المباشرة لدى المصارف في دولة لبنان ضمن المرحلة الثالثة باستثناء التعرضات الائتمانية المضمونة من الشريك الاستراتيجي المتمركز خارج أراضي دولة لبنان.
- تعميم مصرف سورية المركزي رقم: ص/16/1445 تاريخ 2022/3/23 والذي أعلم المصارف بصور مداولة مجلس النقد والتسليف رقم 2/129 ص تاريخ 2022/2/22 المتضمنة الطلب من المصارف اعتبار مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابل

للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (التعرضات المنتجة فقط) كنفقة مرفوضة ضريبياً واعتبار مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابل للتعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة كنفقة مقبولة ضريبياً، ومعالجة التقديرات الضريبية للسنوات السابقة الناجمة عما ذكر أعلاه ضمن التسويات الضريبية للعام 2021، وذلك ضمن البيانات المالية المعدة للنشر.

- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/1866/ص تاريخ 2022/4/18 اللاحق لصدور نشرة أسعار صرف خاصة بالمصارف (ارتفاع سعر الصرف الرسمي) حيث سمح المصرف المركزي من خلال هذا التعميم للبنوك بإدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة الناتجة عن تأثير ارتفاع سعر الصرف في احتساب صافي الأموال الخاصة وفق النموذج الخاص بها لأغراض تطبيق قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة، ذلك بعد مصادقة مدقق الحسابات الخارجي على هذه الأرباح.
- تعميم مصرف سورية المركزي رقم 2/257/ص تاريخ 2022/4/20 والذي بلغ خلاله المصارف بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 74/م ن لعام 2022 والذي أقر الضوابط الخاصة بزيادة رأسمال مؤسسة ضمان مخاطر القروض عند دخول مساهم جديد فيها.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 524 / ل إ تاريخ 2022/5/23 والذي ضبط حركة حسابات الجامعات بالقطع الأجنبي، حيث سمح للجامعات باعتماد حسابين على الأكثر من المصارف العاملة في سورية والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/4880/ص تاريخ 2022/9/25 اللاحق لصدور نشرة أسعار الصرف الخاصة بالمصارف تاريخ 2022/9/19 والتي حددت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بـ 3015 ليرة سورية، حيث سمح هذا التعميم للمصارف أن تدرج قيمة فروقات القطع البنوي غير المحققة والناتجة عن تأثير ارتفاع سعر الصرف في احتساب صافي الأموال الخاصة وفق النموذج الخاص بها لأغراض تطبيق قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة، ذلك بعد مصادقة مدقق الحسابات الخارجي على هذه الأرباح.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 263/م ن/ تاريخ 2022/11/14 والمتضمن الموافقة على اعتماد مجموعة معايير لاعتبار الاتفاقيات المبرمة من قبل المصرف مع الجهات الأخرى اتفاقيات دعم فني و/أو تقني و/أو إداري، حيث حدد القرار الحالات الواجب اعتبارها لدى اعتبار أي اتفاقية يبرمها المصرف من قبيل اتفاقيات الدعم الفني و/أو التقني و/أو الإداري.
- تعميم مصرف سورية المركزي رقم 16/6354/ص تاريخ 2022/12/7 الذي أكد على ضرورة استثناء أرصدة المؤسسات المالية في الخارج والمؤسسة الأم والشقيقة والتابعة والزميلة المقيمة أو التي لا يمكن تسجيلها وذلك لدى احتساب نسبة السيولة لأغراض القرار 588/م، ب/4.

7. إدارة الحوالات المصرفية وضوابطها والقطع الأجنبي

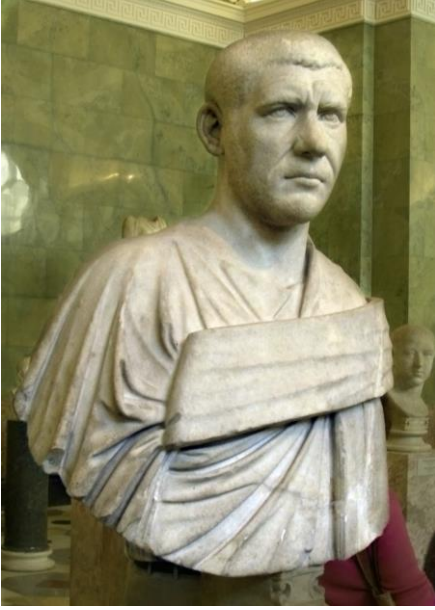
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 8/329/ص تاريخ 2022/2/6 أكد على الالتزام بآلية تحصيل موارد القطاع العام من ضرائب ورسوم وبدلات بالقطع الأجنبي إما نقداً أو بموجب حوالة من خارجية عن طريق حسابات يحددها المصرف المركزي.
- تعميم حاكم مصرف سورية المركزي رقم 7/522/ص تاريخ 2022/3/6 والذي يطلب من المصارف عدم قبول أي عملية تحصيل لمبالغ إيرادات المنشآت الفندقية بالقطع الأجنبي إلا نقداً حصراً، وبيع كامل قيمة إيرادات القطع الأجنبي المشتريات من منشآت المبيت السياحية إلى مصرف سورية المركزي (نقداً وحصراً بالدولار الأميركي).
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 744/ل.إ. تاريخ 2022/7/6 والذي سمح لمختلف المنظمات الانسانية بإيداع حوالاتها الواردة إلى حساباتها المفتوحة بالقطع الأجنبي بنسبة 100% بالقطع الأجنبي، بحيث يتم التصريف منه عند الحاجة وفقاً لمقتضيات عمل المنظمة ووفق نشرة الصرف بتاريخ تنفيذ العملية.
- قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 973/ل.إ. تاريخ 2022/8/29 والذي ألزم المصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي ببيع ما لا يقل عن 80% من حوالاتها الواردة من الخارج إلى مصرف سورية المركزي.

8. ضوابط شراء السيارات والعقارات

- تعميم نائب حاكم مصرف سورية المركزي رقم 16/784/ص تاريخ 2022/2/15 الذي بلغ من خلاله قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 7/م.و. تاريخ 2022/2/13 الذي عدل القرار المتعلق بالبيع العقارات السكنية والأراضي والمركبات رقم 28/م.و. تاريخ 2021/3/24 ليصبح على الشكل التالي:
 - بالنسبة لعمليات بيع العقارات السكنية والتجارية والأراضي سداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية بما يعادل نسبة 15% من القيمة الرائجة للوحدة العقارية المباعة المعتمدة بموجب أحكام القانون رقم 15/ لعام 2021
 - بالنسبة لعمليات بيع المركبات سداد مبلغ عبر الحسابات المصرفية تم تحديده حسب سنة الصنع
- كما نص على تجميد مبلغ 500 ألف ليرة سورية في كلا الحالتين السابقتين واستثنى القرار الجرارات والدراجات الآلية.

9. مزادات الاكتتاب بالأوراق المالية الحكومية

- صدر عن وزارة المالية إعلان المزاد رقم 1/ لعام 2022 للاشتراك بمزاد شراء سندات خزينة بتاريخ 2022/1/31 وكان النطاق المستهدف 200 مليار ليرة سورية بأجل 5 سنوات أي تاريخ الاستحقاق 2027/2/3، العارضون المؤهلون: المصارف العاملة، وعملاء المصارف الذين فوضوا مصارفهم بالاكتتاب.
- بتاريخ 2022/8/8 صدر عن وزارة المالية إعلان المزاد رقم 2/ لعام 2022 للاشتراك بمزاد شراء سندات خزينة وكان النطاق المستهدف 300 مليار ليرة سورية بأجل سنتين أي تاريخ الاستحقاق 2024/8/13، العارضون المؤهلون: المصارف العاملة، وعملاء المصارف الذين فوضوا مصارفهم بالاكتتاب وعملاء شركات الوساطة المالية الذين فوضوا شركة الوساطة المالية بالاكتتاب عنهم، وكان اللافت بهذا الاعلان هو السماح بتداول السندات بسوق دمشق للأوراق المالية.



الإمبراطور فيليب العربي (244-249م)



المعبد الامبراطوري في شهبأ شاهد على عظمة حضارة جنوب سوريه

المعبد الإمبراطوري في شهبأ

يقف المعبد الإمبراطوري الروماني في مدينة شهبأ التابعة لمحافظة السويداء شامخاً كنموذج لفنون العمارة القديمة حيث تحكي جدرانه تاريخاً يعود لآلاف السنين. ويمثل أحد الوحدات المعمارية الدينية الكبيرة المكرسة لسكن الآلهة وتمثيلها والمنتشرة حول الساحة الكبيرة المبلطة المتموضعة إلى الجنوب الغربي من الطريق الرومانية الرئيسة (ديكومانوس). وتضم مدينة شهبأ العديد من المعالم الأثرية المهمة التي ما تزال ماثلة إلى يومنا هذا ومن بينها المسرح الروماني والحمامات الأثرية الكبرى والمدفن (الفيلبيون) الذي بني كمعبد جنازي لأسرة الإمبراطور الروماني فيليب العربي (244-249م) إضافة إلى متحف شهبأ الذي يحتوي على العديد من لوحات الفسيفساء الرومانية النادرة.

خدمات بنك الشرق الرئيسية

بنك الشرق ش.م.م.ع هو مصرف شامل يهدف إلى المساهمة الفعالة في تعزيز القدرات الإنتاجية والنمو الاقتصادي في سورية. وعليه، يقدم بنك الشرق الخدمات المصرفية الأساسية التالية:

الخدمات المصرفية التجارية

توفر مديريات الخدمات التجارية في المصرف (مديرية شبكة الفروع، مديرية التسليف، مديرية الخزينة) مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية التجارية التي من شأنها مساعدة زبائن المصرف (الأفراد، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الكبرى، والمنظمات الإنسانية) في الإنتاج وفي نمو أعمالهم. ومن ضمن هذه الخدمات المتوفرة حالياً ما يلي:

• خدمات إدارة السيولة، ومنها:

- خدمات الحسابات المصرفية (سحب، إيداع، إصدار الشيكات وتحصيلها)
- التحويلات الداخلية والخارجية
- خدمات الاستعلام والمشورة لإدارة السيولة

• خدمات تمويل العمليات التجارية ورأس المال العامل، ومنها:

1. خطوط تمويل لرأس المال العامل
2. إصدار الاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد ومعالجة القبولات
3. تبليغ وتعزيز اعتمادات التصدير ومعالجة القبولات
4. إصدار ومعالجة الكفالات بمختلف أنواعها
5. تحصيل المستندات الناتجة عن الاستيراد والتصدير ودفعها
6. تحصيل و/أو حسم السندات التجارية

• خدمات تمويل الشركات والمشاريع الاستثمارية، ومنها:

- قروض وسلف وتسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل
- قروض مشتركة (Syndicated Loans)
- خدمات استشارية ومالية

يقدم بنك الشرق هذه الخدمات تبعاً للسياسات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة والضوابط المحددة من قبل مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى المتابعة الدؤوبة لحاجات العملاء من قبل مستشاري التسليف للحفاظ على مستوى خدمة متميز لكافة عملاء المصرف.

خدمات القطع

يوفر بنك الشرق للأفراد والشركات خدمات عمليات القطع الأجنبي وكذلك عمليات القطع بغرض تمويل المستوردات بما يتوافق مع المتطلبات والضوابط الموضوعية بهذا الشأن من قبل مصرف سورية المركزي.

الخدمات المصرفية بالتجزئة

يقدم المصرف حالياً باقة من الخدمات المصرفية بالتجزئة توفر للأفراد والشركات المساهمة في طموحاتهم ومنها:

- **الحسابات المصرفية:** حسابات جارية (دفاتر شيكات)، وحسابات ادخار (دفاتر توفير) تحت الطلب، وحسابات إيداع لأجل.
- **خدمات الدفع والتوطين:** توطين الرواتب، توطين ودفع الفواتير.
- **قروض تجزئة للأفراد:** سكن / استهلاكي / شخصي
- **خدمات الدفع الإلكتروني، ومنها:**
 - بطاقة صراف آلي (Cash Blue Card) وبطاقة صراف آلي (Cash Platinum Card) وذلك بسماحيات مختلفة. يمكن استعمال البطاقات الإلكترونية على الصرافات التابعة لبنك الشرق في سورية حصراً.
 - خدمة الصراف الآلي: تخول شبكة الصراف الإلكترونية الخاصة ببنك الشرق (9 محافظة دمشق، 1 محافظة طرطوس، 1 محافظة اللاذقية و 1 في محافظة حلب) حاملي البطاقات المصرفية إجراء سحبات نقدية وغيرها من العمليات المصرفية كالاطلاع على أرصدة حساباتهم وتغيير الرقم السري.
 - خدمة الرسائل القصيرة: تبلغ حاملي بطاقات بنك الشرق المصرفية رسالة على هواتفهم الخليوي لدى إجراء أية عملية على بطاقتهم.
 - خدمات المصرف الإلكتروني – EBanking
- **خدمة الصناديق الحديدية:** يقدم بنك الشرق لزبائنه خدمة الصناديق الحديدية والمخصصة لحفظ المقتنيات الثمينة بسرية كاملة. وهي متوفرة في جميع فروع المصرف.



معبد الربة ملقارت عمريت - طرطوس



الهيكل المركزي للربة ملقارت المشيد وسط بركة الماء المقدس -
القرن السادس قبل الميلاد



الهيكل المقدس للربة ملقارت ربة الشفاء

معبد الربة ملقارت في عمريت - طرطوس

يؤرخ معبد عمريت الذي كرس للربة ملقارت آلهة الشفاء على القرن السادس قبل الميلاد، ويتميز بتصميمه المعماري الخاص، المنحوت في المنحدر الصخري المطل على نهر عمريت. توضع الباب الرئيسي للمعبد في الجهة الشمالية في مقابل باب الهيكل المركزي للربة ملقارت المشيد وسط بركة الماء المقدس، والمسقف بشريحة حجرية ذات حواف مزدانة بتراكيب زخرفية فرعونية. ويتم تزويد البركة بالماء المقدس بواسطة قناة حجرية متصلة بالنبع من الجهة الجنوبية، في حين تتوضع قناة التصريف في الجهة الشمالية، ويحف بالبركة رواق حجري مسقف محمول على أعمدة مستطيلة تزينها مثلثات حجرية.

ملخص عن نشاط المصرف خلال العام 2022

1. النشاط التجاري

1.1. نشاط شبكة الفروع وصيرفة التجزئة خلال العام 2022

الوظيفة الأساسية لمديرية شبكة الفروع هي العمل على تنفيذ السياسة الموضوعية من قبل مجلس الإدارة فيما يخص دورها في نمو النشاط التجاري للمصرف. ويتم ذلك من خلال المتابعة والإشراف على تحقيق الأهداف السنوية لهذه المديرية من خلال الأهداف الموضوعية لكل فرع وخاصة لجهة الأهداف الإنتاجية والأهداف الإدارية للنشاط داخل الفروع ومراقبة تنفيذ العمليات اليومية للتأكد من حسن تنفيذها وفق الإجراءات والسياسات المقررة ودعم الفروع في استقطاب عملاء جدد وتطوير المسار المهني للموظفين وذلك من خلال توفير برامج تدريبية لدعم المهارات وتطويرها وتوفير منتجات تجزئة جديدة للفروع وإدارتها.

إدارة الفروع

بهدف تلبية متطلبات العملاء ومعالجة الأمور الطارئة الناتجة عن التعامل اليومي، تهتم إدارة شبكة الفروع بدعم الفروع في ما يلي:

• أهداف إدارية:

- مراجعة دورية لإجراءات العمل وتحديثها بما يتوافق مع تطور متطلبات العمل.
- تطوير الأنظمة المعلوماتية بالتعاون مع القسم التقني وبشكل مستمر بهدف تحسين أداء العمل.
- استخراج تقارير يومية، أسبوعية، شهرية لضمان صحة تنفيذ العمليات اليومية من قبل الفروع وخاصة لجهة اقتطاع العمولات والفوائد ومتابعة الودائع الجديدة والمتجددة ومعدلاتها وعمليات التعديل المنفذة عليها.
- متابعة تنفيذ خطة الإحلال في الفروع بين الموظفين ضماناً لاستمرارية العمل.
- تأمين برامج تدريبية مستمرة للموظفين بالتعاون مع قسم الموارد البشرية بهدف تطوير مهارات الموظفين.
- مراجعة دورية لملاحظات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية والعمل على تطبيق التوصيات ضماناً لحسن سير العمل.
- إعداد التعليمات التنفيذية للقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومتابعة حسن تنفيذها من قبل الفروع.

• أهداف إنتاجية:

- استقطاب عملاء جدد (سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو طالبي خدمات مصرفية أخرى) وذلك بهدف زيادة عدد العملاء وبالتالي دعم نمو النشاط التجاري وزيادة حجمه لدى المصرف.
- وضع استراتيجية لاستقطاب العملاء وودائعهم الذين يقصدون المصرف بغرض إنجاز معاملات البيوع العقارية ونقل الملكيات.
- استقطاب الودائع المستقرة نسبياً، وخاصة تلك غير المكلفة للفوائد فشكّلت بنهاية العام الإيداعات في الحسابات الجارية حوالي 70% من أرصدة ودائع المصرف مقابل 66% في العام السابق.
- ضبط كلفة الودائع ما سمح بخفض متوسط الكلفة الإجمالي على الودائع بالليرة السورية والعملات الأجنبية وزيادة هامش الإيراد المحقق من التوظيفات بهذه العملات. كما أدى إلى تأمين إدارة ملائمة لكلفة الودائع لأجل بالليرة السورية.
- استقطاب إيداعات المنظمات الدولية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات المهنية ما سمح بتوفير سيولة دائمة طويلة الأجل بكافة العملات لخدمة بوالص الاستيراد من جهة ومنح تسهيلات طويلة الأجل لخدمة المشاريع الإنتاجية من جهة أخرى.
- توفير عروض أسعار مميزة للخدمات التي من الممكن تقديمها للأفراد والشركات والمنظمات الدولية.
- تطوير مجموعة متنوعة من منتجات وخدمات التجزئة.
- متابعة تفعيل الحسابات الجامدة وإدارتها بطرق أكثر فاعلية
- متابعة الحسابات المكشوفة والتنسيق مع الفروع لتسويتها

- متابعة التزام الفروع بتطبيق قرارات لجنة إدارة الموجودات والمطالب
- المتابعة مع الفروع من أجل إغلاق الحسابات الراكدة أو إعادة تفعيلها قدر المستطاع، ومعالجة تلك الصدفة مدنية والتي هي بحاجة لتحديث بيانات ولم يتم التمكن من التواصل مع أصحابها

• خدمات الدفع الإلكتروني وإدارة الصراف الآلي وتطويرها

أنهى المصرف عملية الربط مع شركة الدفع الإلكتروني خلال عام 2022 بما يتعلق بإدارة الصرافات الآلية و البطاقات المصرفية، كما تم ضم بنك الشرق إلى شبكة شركة الدفع الإلكتروني والتي تتكون من المصارف التالية : (بنك بيمو السعودي الفرنسي - بنك بيبلس - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - البنك العربي - فرنسينك - بنك سورية والمهجر - بنك الأردن سورية - بنك قطر الوطني - المصرف العقاري - مصرف التوفير) بحيث يمكن استخدام بطاقة بنك الشرق على أي جهاز صراف تابع لهذه الشبكة و سيتم لاحقاً ربط هذه الشبكة مع شبكة الدفع الإلكتروني الأخرى (حسب قرار مصرف سورية المركزي رقم 15/669/ص تاريخ 2022/8/25) بحيث يتمكن كل عملاء المصارف من تنفيذ كافة عمليات الشراء والسحب على كامل أجهزة الصرافات الآلية وأجهزة نقاط البيع POS ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية.

بهدف نشر قنوات دفع الكترونية إضافية تساعد في تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني بدلاً من التسديد النقدي لدى الأسواق التجارية، تم توقيع اتفاقية مع شركة بترامونيتكس بغرض خدمة نقاط البيع. وتم مخاطبة مصرف سورية المركزي لطلب الموافقة على ترخيص القناة التي سيعتمدها المصرف، حيث سيتمكن عملاء البنك من الحصول على خدمة تسديد ثمن المشتريات باستخدام البطاقة عبر أجهزة نقاط البيع (بطاقات مسبقة الدفع / بطاقات مدنية). ويتم ذلك من خلال التحويل المالي من حساب العميل/ المنظمة إلى حساب التاجر لدى البنك بما لا يزيد عن السقف اليومي المحدد من قبل البنك للمستفيد الواحد.

• تطوير خدمات البنك الإلكتروني عبر الانترنت المصرفي والموبايل المصرفي

أنجز المصرف خلال عام 2022 بالتنسيق مع الشركة المختصة تطبيق الانترنت المصرفي والموبايل الخاص بنك الشرق "الشرق أون لاين" وتم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي لإطلاق الخدمة، حيث يمكن هذا التطبيق العملاء من إدارة حساباتهم ومعاملاتهم المصرفية عبر الإنترنت أو الموبايل بشكل آمن والتواصل مع حساباتهم بطريقة سهلة وآمنة على مدار الساعة من خلال أي جهاز حاسوب شخصي أو محمول متصل بخدمة الانترنت أو عن طريق أجهزة الهاتف المحمول.

بالنسبة للخدمات المتاحة لدى الشركة السورية للمدفوعات تم انتهاء مراحل الاختبارات مع الشركة السورية للمدفوعات ويتم تطوير الانظمة الالكترونية لإمكانية العملاء من تسديد الفواتير والرسوم المحلية وعلى الشكل التالي: وزارة كهرباء - وزارة مياه - وزارة اتصالات - الإدارة المحلية - وزارة التعليم العالي - جيولوجيا - وزارة الداخلية - الخدمات الحكومية - وزارة النقل - وزارة المالية.

يتم العمل على إطلاق خدمة رمز الاستجابة السريع QR عن طريق الانظمة الالكترونية تمكن عملاء البنك من تسديد ثمن المشتريات عن طريق تطبيق الموبايل المصرفي، حيث تمكن هذه الخدمة تسهيل عمليات شراء السلع بدون استخدام بطاقة الصرف الآلي.

وتنفيذاً لقرار مصرف سورية المركزي رقم 15/218/ص تاريخ 2021/3/23 الذي سمح للمصارف بفتح حسابات مصرفية الكترونية للعملاء بموجب اجراءات مبسطة عبر وسائل الدفع الالكترونية بسقف 5 مليون ليرة سورية يومياً، أتم المصرف عملية تطوير أنظمتها الالكترونية لتوفير هذه خدمات بحيث يتمكن عملائنا من تنفيذ معاملاتهم المصرفية عبر هذه الحسابات.

• تقديم خدمات التجزئة

استمرت الإدارة خلال عام 2022 بتوفير قروض تجزئة موجهة إلى الشرائح القادرة على الاستدانة بالليرات السورية وأهمها القروض الشخصية، السلف بضمانة الراتب والقروض السكنية، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار العاملين التاليين:

- توفر الخبرات القادرة على إدارة هذه الخدمات بأقل مخاطر ممكنة في المصرف
 - تراجع القوة الشرائية لدى المستهلكين.
- ولهذه الأسباب نرى أن حجم هذا النشاط المصرفي مازال محدوداً.
- يتم حالياً دراسة إمكانية تقديم مقترح مخصص للقروض للمنتسبين والموظفين لدى النقابات المهنية.

• التوسع والانتشار

أنجز المصرف عملية نقل فرع - المستأجر - بمنطقة المالكي مقابل السفارة البابوية إلى فرع جديد مملوك له في منطقة المالكي (شارع عبد المنعم رياض)، والذي فتح أبوابه لاستقبال العملاء من بداية شهر شباط 2022 لتقديم كافة الخدمات المصرفية المتاحة.

• خدمة المنظمات الدولية وكبار العملاء

بذلت وحدة المنظمات الدولية وكبار العملاء خلال عام 2022 العناية الواجبة بالمحافظة على كبار عملاء المصرف من منظمات دولية ومؤسسات غير ربحية، واستمرت في متابعة دورها في استقطاب كبار العملاء وفتح حسابات جارية لمنظمات دولية جديدة وتقديم الخدمات المصرفية المتاحة لدى المصرف بشكل كفء وفعال.

ويبذل المصرف جهوده في تطوير خدماته المصرفية الحالية وتحسين جودتها لتقديم أفضل الخدمات لعملائه الحاليين وعملائه المرتقبين وتعزيز ثقتهم خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة بين المصارف كافة. وفي هذا الإطار سعى المصرف تطوير أنشطة دفع الكتروني مع المنظمات الدولية لخدمة برامجها الإنسانية.

1.2. نشاط العمليات المركزية

يعنى قسم العمليات المركزية وبشكل يومي بما يلي:

- 1- تدقيق وتنفيذ جميع الحوالات الصادرة والواردة المحلية والخارجية من وإلى حسابات العملاء.
- 2- تنفيذ جميع عمليات الخزينة المنفذة مع البنوك المراسلة من شراء وبيع قطع أجنبي وتحويلات مصرفية مما يساهم في تأمين مراكز قطع تشغيلية كافية لتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- 3- إدارة وتنفيذ عمليات دفع قيمة الشيكات المسحوبة على العملاء وتحصيل قيم الشيكات المدفوعة لصالح العملاء من خلال غرف المقاصة
- 4- إدارة وتنفيذ عمليات دفع فواتير الهاتف الخليوي وتوطين الرواتب
- 5- إعداد جميع التقارير المطلوبة وتزويد جميع الجهات الرقابية بها
- 6- إدارة النقد المتوفر في الفروع وتلبية طلبات الفروع للسحوبات النقدية والفوائض النقدية كإدارة يومية
- 7- تنفيذ جميع نشرات أسعار الصرف للعملاء مقابل الليرة السورية ونشرة العملات الأجنبية المقابلة لليرة السورية على النظام البنكي.
- 8- إدراج جميع نماذج توافيق العملاء على النظام البنكي.
- 9- تنفيذ طلبات العملاء من دفاتر شيكات على النظام البنكي وإرساله إلى الشركة المعنية لطباعة هذه الدفاتر.
- 10- إدارة مخزون الشيكات المصرفية وإرسال المطلوب إلى فروع المصرف.
- 11- تسديد جميع مدفوعات المصرف عن طريق حوالة صادرة داخل سورية وخارجها.

إن آلية الربط التي تم اعتمادها بين النظام المعلوماتي المصرفي الخاص بالبنك ونظام التسويات الإجمالي السوري ساهم في زيادة عدد الحوالات المنفذة بالعملة المحلية لشبكة المصارف المحلية ضمن الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على عملاء المصرف من حيث تسهيل أوامر الدفع والسرعة والدقة في تنفيذ الحوالات كبديل عن التعامل النقدي بالإضافة إلى استمرار إعفاء العملاء من أية عمولات مرتبطة بالتحويل عن طريق نظام التسويات الإجمالي وذلك بناء على طلب مصرف سورية المركزي.

1.3. نشاط التسليف عام 2022

ازداد حجم صافي التسهيلات المباشرة المنتجة باليرة السورية بنسبة 80% فبلغ حوالي 35.3 مليار ليرة سورية نهاية العام 2022 مقابل 19.6 مليار ليرة سورية في نهاية العام 2021 نتيجة مجموعة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل إيجابي على نشاط التسليف في المصرف وأدت في نهاية العام لتحقيق هذه النتيجة الإيجابية وذلك على الرغم من استمرار حالة الأداء السلبي للاقتصاد نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد و نتيجة الصعوبات المستمرة في عمليات الاستيراد من جهة و صعوبة تأمين موارد الطاقة و الارتفاع الكبير جداً في تكاليفها خلال عام 2022 والذي جعل التحدي كبير جداً بزيادة محفظة التسهيلات خلال عام 2022 في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. وأهم هذه الأسباب الإيجابية التي ساهمت في هذه الزيادة ما يلي:

1- القرارات و التعاميم الصادرة عن السلطات الرقابية و التي ساعد بعضها في إمكانية منح قروض لمنشآت صناعية بدون سقف محددة وأهمها قرار مجلس النقد والتسليف رقم 433/م.ن تاريخ 2021/12/30 والمبّلع بموجب الكتاب رقم 2/22 ص، الصادر بتاريخ 2022/1/16 والذي استعاد المصرف من إصداره لمنح أكثر من منشأة صناعية قروض لتمويل التوسع في نشاطها الصناعي من خلال تمويل شراء خطوط إنتاج أو تمويل مواد أولية لزيادة الطاقات الإنتاجية و شملت هذه المنشآت الصناعية بشكل أساسي قطاعات الصناعات الدوائية و الصناعات الغذائية والتي هي أصلاً ضمن توجهات سياسة التسليف لدى مصرفنا.

2- البدء بحصد النتائج الإيجابية لحالة الاستقرار النسبي في مديرية التسليف مع استقرار وحدتي التسليف في دمشق ورفد فريقهما بكوادر جديدة، ووحدة التسليف في محافظة طرطوس والتي كان لها مساهمة هامة بإنتاجية عام 2022. كما نجحت إدارة التسليف في بناء وحدة تسليف جديدة في محافظة حلب وتعيين رئيس لهذه الوحدة من أصحاب الكفاءات والخبرات المصرفية الهامة والتي من المنتظر أن يكون لها تأثير واضح على نمو المحفظة الائتمانية للمصرف خلال عام 2023.

هذا وتلتزم إدارة المصرف بالسعي المستمر للمحافظة على حالة الاستقرار الوظيفي في مديرية التسليف والعمل على تعزيزها من خلال تعيين كوادر إضافية والعمل على تكوين وحدة تسليف في محافظة اللاذقية الأمر الذي سيساعد في دعم نشاط التسليف وزيادة حجمه على مستوى المصرف ككل.

على الرغم من الصعوبات الاقتصادية خلال عام 2022 واستمرار حالة الركود الاقتصادي مع وتيرة تضخمية متصاعدة، حافظ المصرف على توجهه لنمو سياسته التسليفية وبتركيز كبير نحو استقطاب عملاء جدد من كافة القطاعات الاقتصادية بما ينسجم مع القرارات والتعاميم الرقابية ذات الصلة واستهداف قطاعات أساسية أهمها القطاع الزراعي والصناعي والصحي والغذائي بالإضافة للعمل بما ينسجم مع التوجهات الحكومية لدعم مشاريع الطاقات البديلة والمشاريع المشمولة ببرامج دعم فوائد القروض الصادرة عن وزارة الاقتصاد ممثلة بهيئة دعم الصادرات والإنتاج المحلي والصادرة عن وزارة الكهرباء ممثلة بصندوق دعم الطاقات المتجددة إضافة لاستمراره بتقديم الخدمات لزمائنه في القطاعات الأخرى، عليه توزعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصرف بنهاية عام 2022 كما يلي: قطاع الصناعة 61.15%، قطاع الزراعة 13.7%، قطاع التجارة 7.42%، قطاع السياحة والخدمات 9.03%، و القطاع العقاري 8.7%.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من قرار الإدارة بالتوسع بالمنح خلال عام 2022 فقد استمر المصرف بالتزامه بضوابط متشددة نسبياً في منح التسهيلات بما يخفف احتمالية التعثر وعدم السداد للديون الجديدة واستمر بسياسة عدم التهاون بتغطية معظم الديون الممنوحة بضمانات عينية مقبولة وممتازة. فقد بلغت في نهاية عام 2022 نسبة تغطية المحفظة من الديون المنتجة بالضمانات العقارية حوالي 133% من إجمالي التسهيلات الممنوحة. وبقي حجم الديون المتعثرة محدود جداً بنهاية عام 2022 بقيمة حوالي 6.4 مليار ليرة سورية تم تغطيته بمخصصات لقاء المخاطر المتعلقة بها بنسبة 93.83% من إجمالي هذه الديون.

1.4. نشاط الخزينة عام 2022

تركز نشاط مديرية الخزينة خلال العام 2022 على ما يلي:

- تأمين خدمات القطع الأجنبي للمصرف وعملائه سواء مع المصارف المحلية أو الخارجية التي يتعامل معها وذلك من خلال إدارة مركز القطع التشغيلي الخاص بالمصرف.
- تأمين السيولة النقدية بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية المتعامل بها للمصرف وللعملاء على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية لجهة تحديد سقف السحب النقدي للعملاء بالليرة السورية ضمن السياسة التي ينتهجها المصرف المركزي لضبط حركة السيولة.

ومما لا شك فيه أن تضافر الجهود في بنك الشرق سواء من قبل المعنيين بإدارة السيولة النقدية والفروع كان له الدور الأكبر في ترك الأثر الإيجابي لدى العملاء في تأمين متطلباتهم ضمن السقوف المسموحة.

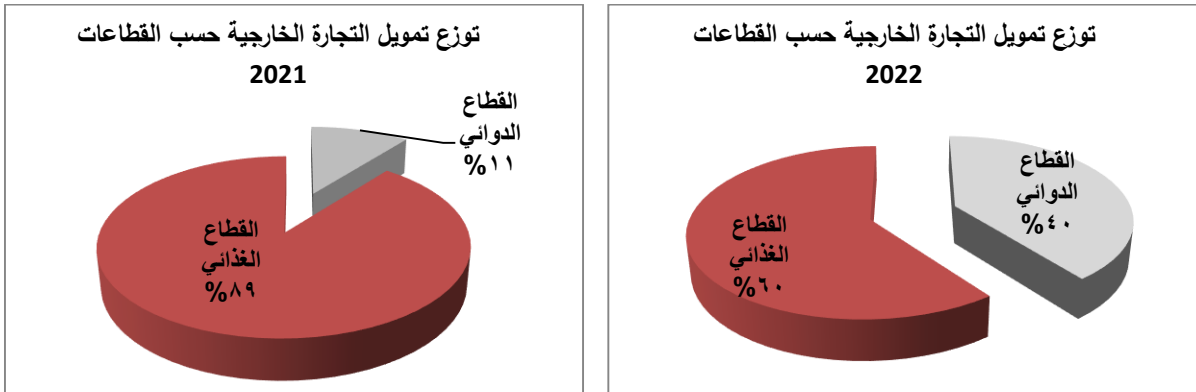
وتجب الإشارة إلى أن الضوابط والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية (سيما القرار 501) من جهة، بالإضافة إلى انحسار نطاق عمل السوق المصرفي المحلي والعلاقات الدولية المراسلة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من جهة أخرى تحول دون تقديم خدمات إضافية بهذا الشأن للعملاء.

1. إدارة مركز القطع التشغيلي:

تهدف هذه العمليات إلى تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل عمليات التجارة الخارجية ضمن الضوابط الرقابية الملزمة بالإضافة إلى تأمين خدمات بيع وشراء القطع الأجنبي تبعاً لطلبات العملاء. وقد سجل المصرف تراجعاً في حجم نشاطه بهذا الشأن خلال العام 2022، حيث سجل حجم تمويل المستوردات لعام 2022 انخفاضاً وقدره 68% عما كان عليه في عام 2021، هذا التراجع في تمويل المستوردات نتج عن عدة أسباب نوجزها بما يلي:

- انخفاض شديد بقيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي وقد تم ذلك على مرحلتين، ببداية الربع الثاني من العام 2022 بلغ 12% عما أغلق عليه بنهاية عام 2021، حيث قام مصرف سورية المركزي بشهر نيسان بتخفيض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لمستوى 2814 ل.س / الدولار بعد أن كانت 2512 ل.س / الدولار، وبعد ذلك في نهاية الربع الثالث سجلت الليرة السورية انخفاضاً آخر بقيمتها بنسبة 6.6% لتبلغ 3015 ل.س / الدولار.
- تخفيض عدد المواد المسموح بتمويلها وذلك حسب التعاميم والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وبالتالي خروج عدد لا بأس به من المستوردين من دائرة التمويل عن طريق المصرف.

وتظهر البيانات أدناه توزيع تمويل التجارة الخارجية حسب القطاعات بين 2021 و 2022:



2. التوظيف مع المصارف وإدارة السوق النقدي:

تهدف هذه العمليات إلى إدارة سيولة المصرف لجهة توظيف الفوائض المسجلة بهدف دعم إيرادات المصرف ولجهة تأمين وتوفير السيولة المطلوبة حسب كل عملة لتطوير أنشطة المصرف الائتمانية و/أو الحفاظ على سلامة إدارته المالية التزاماً بالمتطلبات الرقابية بهذا الشأن.

وقد توفرت لدى بنك الشرق خلال العام 2022 نسب سيولة إجمالية بكافة العملات التي يتعامل معها المصرف بلغت بنهاية العام نسبة 143% (36% بالليرة السورية)، فقد كانت نسبة السيولة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 مرتفعة وبناء عليها تم الاشتراك بمزاد سندات الخزينة بالليرة السورية الثاني بالإضافة إلى توظيف ودائع مصرفية لدى المصارف المحلية بالليرة السورية ، إلا أنه و مع بداية الربع الأخير وارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة فقد اقتضى ذلك أن يدعم المصرف نسب سيولته بالليرة السورية مما استدعى قبول ودائع مصرفية .

- وفي ظل ندرة فرص التوظيف المجدي للفوائض بالقطع الأجنبي داخل و/أو خارج سورية نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي من جهة والقيود الناتجة عن العقوبات الخارجية على سورية من جهة أخرى، تابع المصرف سياسته في توظيف هذه الفوائض كما يلي:
- لدى مصرف سورية المركزي: تابع المصرف تجديد توظيف جزء من فوائض سيولته بالعملات الأجنبية في إيداعات لأجل ذات عوائد مقبولة.
- لدى مصارف المجموعة المصرفية التابعة للشريك الاستراتيجي في الخارج وفق الضوابط المعتمدة لذلك، حيث يتابع المصرف تجديد توظيف جزء من فوائض سيولته بالعملات الأجنبية في حسابات إيداع لأجل مجددة الفوائد وداعمة لإيرادات المصرف.

3. إدارة محفظة الاستثمارات المالية:

اقتصرت التوظيفات في عام 2022 على الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة السورية الصادرة عن وزارة المالية ذات أجل لعامين بقيمة 2.1 مليار ل.س بعوائد مقبولة، مع العلم أن هذه السندات قابلة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية.

1.5. عمليات التجارة الخارجية

التجارة الدولية هي من العناصر الأساسية التي تحافظ على وجود الاقتصاد وتساعد في نموه عن طريق تبادل السلع الأساسية والخدمات والتكنولوجيا بين الدول، عبر الحدود الدولية والإقليمية، حيث تشكل التجارة الخارجية جزءاً مهماً من اقتصاد أغلب دول العالم، وهي تؤثر بشكل مباشر على الناتج الإجمالي المحلي لها، كما تعكس وضعية اقتصاد البلد ومكانته بالنسبة لدول العالم بحيث يرتفع تصنيف الدول مع تطور صادراتها وواراداتها، وتلعب دوراً فعالاً في التنمية الاقتصادية باعتبارها القطاع الحساس الذي يمكن من جلب سلع وخدمات مختلفة، كذلك توفير العملات الصعبة بشكل خاص.

ويترتب على تبادل البضائع والخدمات بين الدول ضرورة دفع قيم البضائع وأجور الخدمات المتبادلة، هنا يبرز دور المصارف التجارية التي لطالما مثلت دور "الوسيط الموثوق به" بين الشركاء التجاريين في التجارة العالمية، إذ لابد لمعظم المستوردين والمصدرين من التعامل مع المصارف لضمان حقوقهم ورعاية مصالحهم أمام المصدرين أو المستوردين الأجانب.

يمثل تمويل التجارة الخارجية نشاطاً مصرفياً مهماً، حيث تقوم المصارف العاملة في سورية والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل عمليات التحويل وتحصيل البوالص والاعتمادات المستندية والكفالات والعقود الخارجية وتنظيم تعهدات إعادة قطع التصدير.

إلا أن دور العمل المصرفي في سورية تقلص بشكل ملحوظ في العام المنصرم فيما يتعلق بتمويل المستندات الواردة برسم التحصيل، ويعود ذلك للتعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي المتعلقة بتعديل المواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف العاملة في

الجمهورية العربية السورية، فالتعميم رقم 7/3502 تاريخ 2021/12/29 قام بتعديل قائمة المواد المسموح بتمويلها عن طريق المصارف لتشمل فقط عقود توريد المواد (القمح، السكر، الرز، الأدوية البشرية والبيطرية والمبيدات الزراعية) لصالح الجهات العامة بالإضافة إلى حليب الأطفال الرضع والمواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية. والتعميم رقم 7/2369 تاريخ 2022/08/21 وملحقاته ليعدل المواد المسموح بتمويلها لتقتصر فقط على تمويل القمح والأدوية البشرية للعقود مع بعض الجهات العامة وحليب الأطفال الرضع والمواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية.

وبناء عليه تراجع حجم المستندات الواردة برسم التحصيل المقبولة من قبل المصرف ليصل لقيمة إجمالية 2,144,825 يورو خلال عام 2022 مع الاستمرار بتمويل المستندات المقبولة سابقاً ليصل إجمالي القيمة الممولة خلال عام 2022.

وفيما يتعلق بالكفالات المصرفية، وبناء على قرار مجلس إدارة المصرف سيتم إعادة التوجه لإصدار كفالات مصرفية بالليرة السورية على قاعدة كل حالة على حدة ضمن ضوابط الامتثال المقررة بعد أن كان مقتصرًا على القطاع الصحي فقط، وبناء عليه وتنفيذاً لخطة العمل للعام القادم ويهدف زيادة محفظة الكفالات بأنواعها كتسهيلات ائتمانية غير مباشرة، تم إبلاغ عملاء الكفالات السابقين والحاليين ليتم استقطابهم خلال العام القادم.

وبالنسبة لتعهدات إعادة قطع التصدير، فقد تم تنظيم تعهدات إعادة قطع التصدير وفق القرار 1071/ل.أ. الصادر بتاريخ 2021/8/31، والذي ألزم جميع المصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير للبضائع المراد تصديرها قبل القيام بعملية التصدير لدى أحد المصارف العاملة في القطر، ووصل إجمالي حجم تعهدات إعادة قطع التصدير المنظمة لدى المصرف خلال العام 2022 ما يقارب خمسة ملايين ومائتا ألف دولار أمريكي حيث حقق المصرف زيادة ملحوظة عن حجم التعهدات المنظمة خلال عام 2021 بقيمة مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي تقريباً مما ساهم في تنوع محفظة المصرف من أعمال التجارة الخارجية بأشكالها المختلفة.

2. إدارة الموارد البشرية

تركزت اهتمامات الإدارة على الحفاظ على الكوادر العاملة في المصرف وخاصة أصحاب الخبرات والكفاءات لتأمين حسن استمرارية نشاط المصرف بظل استمرار الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد من خلال ما يلي:

2.1. التوظيف

شهد المصرف في عام 2022 انخفاضاً في حركة دوران العاملين لديه فبلغت 26% مقابل 39% في العام 2021. وعملاً بتوجيهات مجلس الإدارة لجهة دعم الهيكلية الإدارية للمصرف بما يعزز قدرة المصرف على زيادة حجم نشاطه التجاري من جهة ومن جهة أخرى تعزيز مديريات الدعم بكفاءات إدارية متخصصة فضلاً عن تأمين الإحلال للوظائف الإدارية والرئيسية منها نجحت الإدارة في توظيف 62 موظفاً جديداً خلال العام 2022 مما سمح بملء جزء من الشواغر الناتجة عن الاستقالات بالإضافة إلى ملء عدد من حاجات التوظيف الجديدة الملحوظة. أضف إلى ذلك، وانطلاقاً من ندرة الكوادر المصرفية المؤهلة في السوق المحلية والتنافس على استقطابها، اعتمدت إدارة المصرف تطوير المسار المهني ومهارات العاملين في المصرف الذين أثبتوا عن جدارة في تحمل المسؤوليات وفتح الأفق لهم لتحمل المناصب الإدارية بمختلف مستوياتها. كل ذلك سمح بتفعيل جيد للمراكز الإدارية وتأمين إحلال بمستوى جيد لها على صعيد مختلف المديريات.

وتتلخص أهم عمليات التوظيف خلال عام 2022 بنجاح الإدارة في التعيينات الإدارية التالية ما سمح بضبط عمل هذه المديريات ورفع مستوى إنتاجيتها:

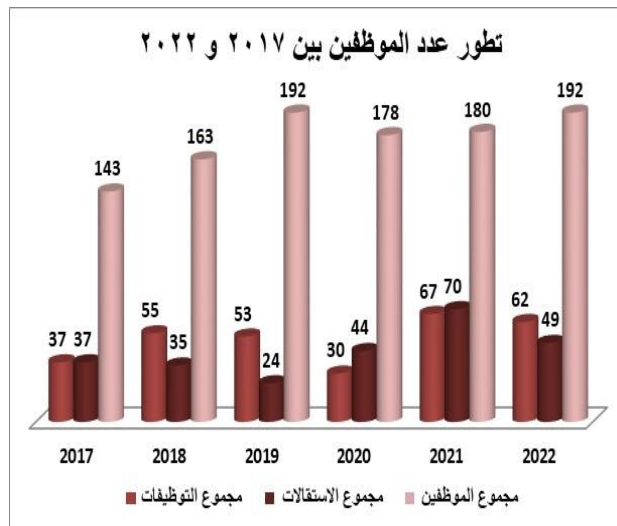
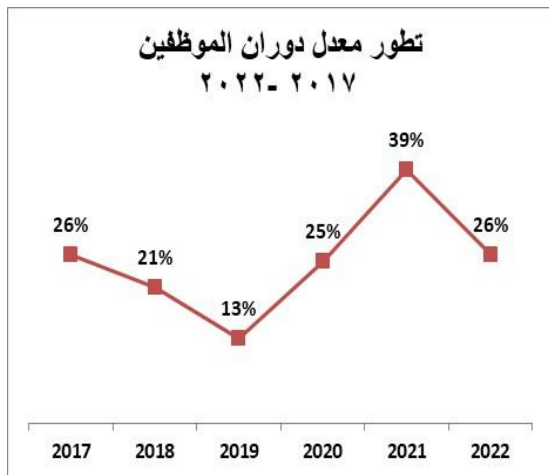
- 1- تعيين رئيس متخصص لوحدة البرمجة المعلوماتية بالإضافة إلى مبرمج رئيسي ما سمح بتفعيل كامل لوحدة البرمجة المعلوماتية
- 2- تعيين مرشح لمنصب مدير مراقبة التزام أصحاب الخبرات المصرفية والقانونية الطويلة.

3- تعيين رئيس لوحدة التسليف في منطقة حلب من أصحاب الخبرة والاختصاص في هذا المجال لرفع قدرة المصرف في استقطاب عملاء تسليف جدد وزيادة حجم نشاط التسليف.

4- تعيين مدير فرع من أصحاب الخبرة المصرفية الطويلة في منطقة الشعلان وهو الفرع الرئيسي للبنك.

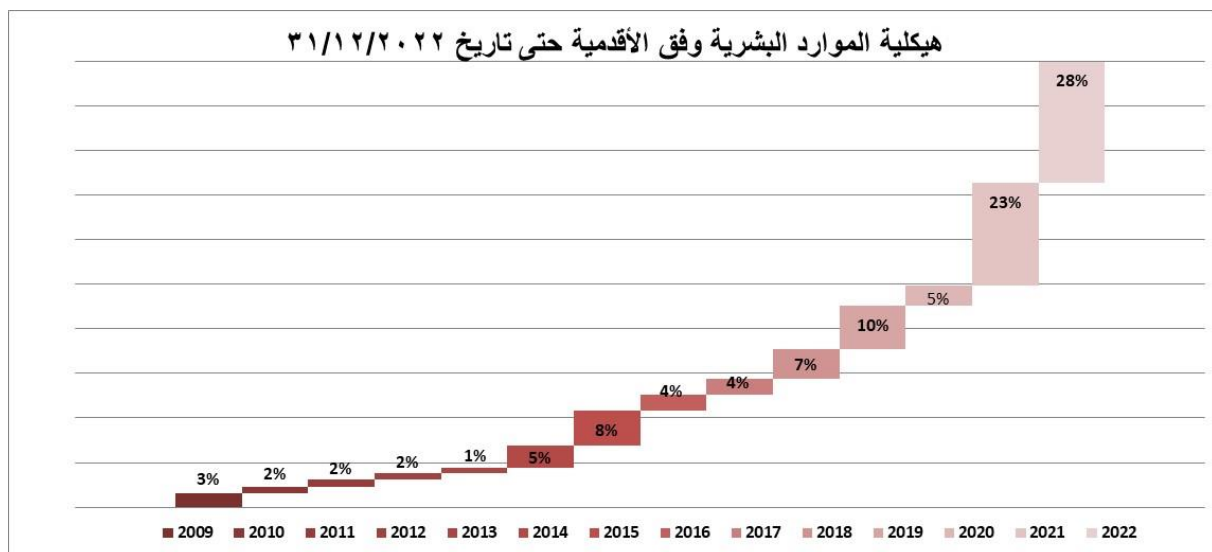
5- تعيين رئيس لوحدة الخدمات الالكترونية لإدارة تطوير وتسويق الخدمات المصرفية الالكترونية والرقمية.

وعليه بلغ بنهاية العام 2022 عدد العاملين في المصرف 192 موظفاً مقابل 180 موظفاً في العام 2021. وتلخص البيانات ادناه تطور عدد الموظفين في المصرف بين العام 2016 و 2022 وحركة دورانه.



وتجدر الإشارة إلى أن حركة دوران العاملين التي يشهدها المصرف هي نتيجة استمرار مفاعيل الأزمة الراهنة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد والتي تدفع أصحاب الكفاءات على الهجرة وبالتالي تؤثر سلباً على نسب أقدمية العاملين في المصرف وبالتالي على الاستفادة من ثبات وتراكم المهارات المصرفية المكتسبة. فحوالي 56% من الموظفين العاملين بنهاية عام 2022 كان قد تم توظيفهم خلال السنوات الثلاثة السابقة، في حين أن ما يقارب 3% من الموظفين كان قد تم توظيفهم لدى تأسيس المصرف عام 2009.

ويشير البيان أدناه إلى واقع أقدمية الكفاءات المهنية العاملة في بنك الشرق بنهاية عام 2022.

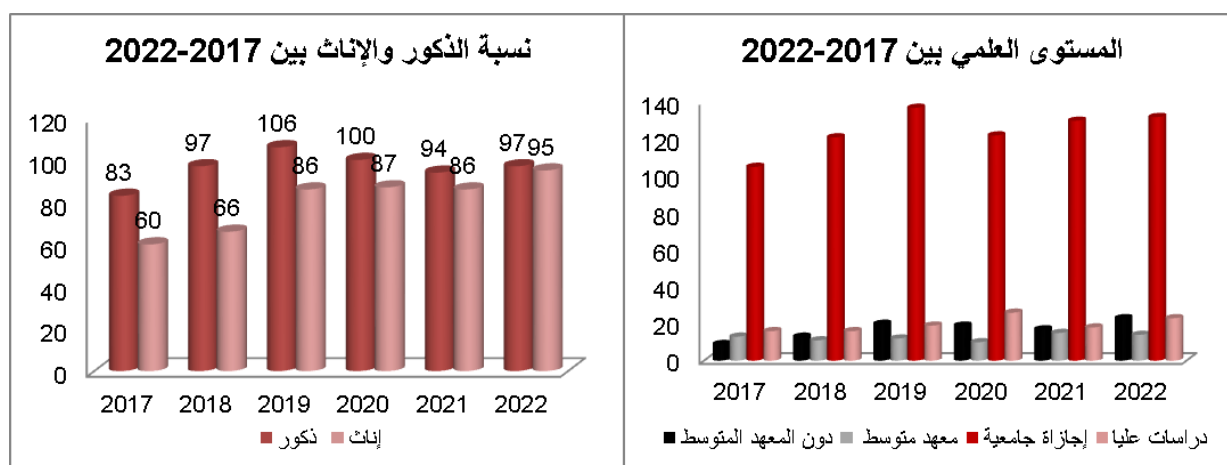


وبهدف التعويض عن هذا التناقص في الأقدمية وتأمين استمرار نشاط المصرف بأقل المخاطر، تعتمد إدارة المصرف بشكل مستمر على استقطاب الكفاءات الشابة السورية من أصحاب الخبرات المصرفية والمهنية وأصحاب المؤهلات الفنية من حاملي الشهادات الجامعية التي يتم تدريبها وتطويرها وتشجيعها على تحمل المسؤوليات للحفاظ عليها ضمن فريق عمل البنك.

بفضل هذه السياسة تكوّن لدى المصرف فريق من المسؤولين التنفيذيين يتمتعون بخبرة مصرفية مهنية أصبحت مقبولة تتراوح بين الست والعشر سنوات على الأقل على رأس معظم مديريات المصرف ولاسيما الرئيسية منها، يعاون كل منهم فريق عمل يتراوح عدده بين ثلاث و 10 عاملين وفق حاجات العمل، مما ساهم في تعزيز كفاءة الكادر البشري ومتانة البنية الإدارية، والحفاظ على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية. وانطلاقاً من هذا الواقع نجحت الإدارة في تأمين إحلال للمراكز الإدارية بشكل جيد على صعيد كل من التسليف والمالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعمليات المركزية والخزينة والأمن.

2.2. السهر على تكافؤ الفرص والمحافظة على مستوى تعليمي مرتفع

تابعت إدارة المصرف سعيها على التوظيف بناءً على الكفاءات والمؤهلات وبدون تمييز بين الإناث والذكور وتوفير تطور المسار المهني للموظفين انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص. وقد شكل الموظفون الإناث بنهاية العام 2022 ما نسبته 49% من إجمالي الموظفين مقابل 48% فقط عام 2021. بينما شكل حاملي الشهادات الجامعية 81% من موظفي المصرف عام 2022 (69% إجازة البكالوريوس و 12% ماجستير)، مؤكداً بذلك على محافظة المصرف على سياسته في استقطاب ذوي المؤهلات العلمية العالية. وتقوم الإدارة على تشجيع الموظفين لتحصيل شهادات عليا والتخصص الجامعي بما يزيد من مستوى المعلومات والمؤهلات العلمية. وخلال العام 2022، تابع العديد من الموظفين الحصول على شهادة ماجستير.



2.3. دعم أجور الموظفين

بهدف التخفيف من الأثر السلبي للغلاء المعيشي وتدني القدرة الشرائية المسجل خلال العام 2022 وانعكاسات ذلك على متوسط الأجور اتخذت إدارة المصرف وبتوجيه من مجلس الإدارة عدد من الإجراءات التي هدفت إلى تعزيز شبكة حماية العاملين والمحافظة على الخبرات العاملة في المصرف، فتم:

- 1- رفع الحد الأدنى المعتمد في المصرف لأجور العاملين.
- 2- الاستمرار في تقديم منافع مختلفة للعاملين تساند وضعهم الاجتماعي منها مخصصات دراسة للأولاد والملابس والتأمين الاستشفائي للموظف وعائلته وتأمين على الحياة. كما قامت الإدارة بتوفير عدد من التسهيلات المالية للموظف من قروض سكنية واستهلاكية (قرض زواج، مصاريف مختلفة) ودراسية.

3- ومع ارتفاع أسعار المحروقات وصعوبة تأمين المواصلات، استمر المصرف بالتعاقد مع شركة نقل خاصة هدفت تأمين خدمة انتقال موظفي المصرف في مدينة دمشق إلى مراكز عملهم. كما تم تأمين مواصلات للعاملين في فروع المصرف في المحافظات الأخرى أيضاً.

4- التأكيد على حصول الأمهات العاملات في المصرف على كامل حقوق الأم العاملة. علماً أنهم يشكلون 22% من إجمالي الإناث العاملات في المصرف، أي 11% من إجمالي العاملين.

ارتفعت مصاريف الموظفين بنسبة 70% مقارنة بنهاية عام 2021. هذه الزيادة ساهمت في المحافظة على استمرار عمل الكوادر أصحاب المؤهلات المصرفية في المصرف والحوّل دون استقطابهم من قبل المصارف المنافسة، بالإضافة إلى الحفاظ على قدرة المصرف التنافسية في استقطاب كفاءات مصرفية من خارج المصرف وبالتالي نجاح المصرف في استقطاب موظفين من أصحاب الخبرة الجيدة.

2.4. متابعة دورات التدريب تطويراً للكفاءات العاملة:

تابعت مديرية الموارد البشرية خلال عام 2022 تنظيم دورات تدريب موجهة للعاملين في المصرف هدفت إلى ترسيخ الخبرات التقنية في مختلف مجالات الإدارة المصرفية.

وقد تابعت مديرية الموارد البشرية تأمين تدريب الموظفين على المواضيع الملحوظة في خطة التدريب للعام 2022 وفق توفر الدورات لدى مراكز التدريب المتخصصة، بما في ذلك المشاركة في دورات مراكز التدريب الخاصة بكل من مركز التدريب والتأهيل المصرفي. كما عملت الإدارة على استكمال تلبية بعض حاجات التدريب من خلال إعداد دورات تدريبية داخل المصرف بالإضافة إلى تأمين مشاركة الموظفين بدورات تدريبية لدى الشريك الاستراتيجي. وقد بلغت نفقات التدريب لعام 2022 حوالي 86 مليون ليرة سورية، متضمنة مبلغ قدره حوالي 40 مليون ليرة سورية لا غير دفعت لمركز التدريب والتأهيل المصرفي التابع لمصرف سورية المركزي كمساهمة سنوية إلزامية عن عام 2022.

وقد استقبل المصرف طلاب جامعيين لفترات تتراوح بين ثلاث وأربعة أسابيع لمتابعة تدريبات مهنية عملية لدى مختلف أقسام ومديريات المصرف، ساهم من خلالها بتعزيز معرفتهم بواقع العمل المصرفي وتمكنهم من تنفيذ مشاريع تخرج جامعية.

3. الإعلام والإعلان

3.1. في تنظيم نشاط الإعلام والإعلان

نتيجة عدم تمكن إدارة المصرف من إعادة تكوين كادر متخصص لإدارة مهام الاعلام والاعلان خلال عام 2022، لجأت الإدارة إلى تكليف متخصصين من خارج المصرف لإنجاز عدد من المنشورات المهمة وذلك بموجب عقود مبرمة لكل مشروع (منها تصميم المفكرة السنوية، تصميم التقرير السنوي والبيانات المالية المعدة للنشر، الخ...). كل ذلك بتوجيه ومتابعة من قبل المختصين في الاعلام والاعلان لدى الشريك الاستراتيجي.

علماً أن الإدارة تقوم بجهود لاستقطاب متخصصين في هذا المجال لتوظيفهم بغرض إعادة تفعيل وظيفة هذه الوحدة.

3.2. أنشطة المسؤولية الاجتماعية

تلحظ سياسات وأهداف المصرف على الحفاظ على حقوق مساهميه ودعم التنمية المستدامة للمجتمع المدني السوري عبر رعاية النشاطات الثقافية، والاجتماعية والبيئية.

1- يقوم المصرف بالحفاظ على حقوق مساهميه ومتابعة الإجراءات المتعلقة بمساهماتهم في رأس مال المصرف. حيث:

- يبذل جهود مستمرة للتواصل الدائم مع مساهميه.
- متابعة تحديث عناوين إقامتهم بهدف الاتصال بهم كلما دعت الحاجة.
- الإجابة على استفساراتهم وتوفير المعلومات المطلوبة من كل منهم حول وضع مساهمته في المصرف بالإضافة إلى أي معلومات حول نشاط المصرف واستبيان رأيهم بالأداء.
- معالجة عمليات كسور الأسهم الناتجة عن مساهمهم في المصرف بعد عملية زيادة رأس المال ومتابعة توزيعها على كل مستحق منهم.

2- لجهة ممارسات المساهمات والتبرعات الاجتماعية:

تسعى إدارة بنك الشرق دوماً المساهمة في دعم التنمية المستدامة للمجتمع المدني السوري عبر رعاية النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإرث الثقافي السوري وغناه، وذلك قدر ما تسمح به إمكانيات المصرف المالية المتاحة. وعليه، تم خلال العام 2022 ما يلي:

- رعاية اجتماع الهيئة العامة لغرفة الصناعة بحلب بمبلغ خمسة ملايين ليرة سورية.
- دعم "مؤسسة تاريخ دمشق" من خلال رعاية إصدار ونشر العدد رقم 2 من مجلة "تاريخ دمشق" بمبلغ 4,000,000 ل. س.، وذلك مساهمةً من المصرف في دعم البحث العلمي التاريخي المتعلق بمدينة دمشق، وتمكين الباحثين المحترفين بمجال التاريخ لإثراء المكتبة العربية بأبحاث أكاديمية معمقة تتعلق بتاريخ مدينة دمشق، ودعم المكتبة الأكاديمية العربية بمطبوعة بهذا الشأن.
- التعاون مع وزارة السياحة والأستاذ محمد شعلان طيار في تصميم المفكرة السنوية للمصرف لعام 2023 لتبرز جانب ثقافي سوري عريق وهو المعابد والهياكل في سورية عن الفترة ما قبل القرن الثالث الميلادي.
- استقبال طلاب جامعيين لفترات تتراوح بين ثلاث وأربعة أسابيع لمتابعة تدريبات مهنية عملية لدى مختلف أقسام ومديريات المصرف، يساهم المصرف من خلالها بتعزيز معرفتهم بواقع العمل المصرفي وتمكنهم من تنفيذ مشاريع تخرج جامعية

4. إدارة المخاطر

كان قد اعتمد المصرف تطبيق منهجية متحفظة خلال العام 2021 مكنته من التعامل مع آثار أزمة Covid-19 وتأثيرات أزمة لبنان المصرفية والمالية، بالإضافة إلى مفاعيل العقوبات أحادية الجانب على سورية، وعليه تمت مراجعة المنهجية في العام 2022 ووضع استراتيجية تسمح للمصرف بتطوير وتنويع استثماراته لمصادر التمويل ونمو محفظة التسليف لتمكين المصرف من تغطية المصاريف التشغيلية والمخصصات المطلوبة للتحوط التام مقابل تعرضات المصرف في لبنان وتخفيض المخاطر للحد الأدنى مما يساهم بنمو المصرف المستقبلي.

وتمت مراجعة ملف إدارة مخاطر المصرف بناءً على توصيات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تم تعزيزه بالعديد من مؤشرات المخاطر وبالتالي تم تطوير مستند شهية المخاطر (Risk-Appetite Statement) ومراجعة فعالية مؤشرات الإنذار المبكر الأمر، حيث تعنى مديرية إدارة المخاطر بالعمل على تحديد وتقييم المخاطر ورفع التوصيات للجنة المخاطر بما يسمح لمجلس الإدارة باتخاذ القرارات بالوقت المناسب.

وتتبنى مديرية إدارة المخاطر منهجية خطوط الدفاع الثلاثة في عملية إدارة المخاطر الشمولية، حيث تؤمن بأن كل موظف هو شريك بعملية إدارة المخاطر من موقعه ومسؤولياته، ويوضح الشكل التالي عملية إدارة المخاطر في بنك الشرق.



وفي ما يلي عرض لأكبر مصادر المخاطر التي يتعامل معها المصرف.

4.1. مخاطر الائتمان

خلال العام 2022 عزز المصرف أداء جودة مديرية إدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص لاعتبارها أكبر فئة من فئات المخاطر المالية لدى المصرف، وذلك عن طريق تطوير أدوات الضبط الداخلي ونذكر أهمها كما يلي:

- نتيجة لارتفاع معدل دوران الموظفين تم تبني منهجية مدارة الأدوار تبعاً للمؤهلات المتوفرة ضمن موظفي مديرية المخاطر لتأمين استمرارية العمل بما يحافظ على الجودة والدقة المطلوبة بعملية تقييم وإدارة المخاطر المصرفية بكافة أنواعها.
- تحديث مستندات التوصيف الوظيفي لكافة المناصب الوظيفية وإنشاء توصيفات وظيفية لمناصب ناشئة ضمن مديرية إدارة المخاطر للعام المقبل بناءً على الترقيات المرتقبة خلال العام المقبل مع ضمان وجود فصل المهام والرقابة والتوقيع المزدوج ضمن الكادر المتوفر.
- مراجعة سنوية شاملة للسياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م ن) تاريخ 2019/2/14 المتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9).
- مراجعة سياسة واستراتيجية التسليف لعام 2023 وعرض خطة تسليف تفصيلية معدة من قبل مديرية التسليف بما يتوافق مع استراتيجية ورؤية المصرف
- مراجعة سياسة التحصيل وتضمينها بإيضاحات تفصيلية حول عملية معالجة القيود المحاسبية لعملية تملك وتصفية العقارات الآيلة للمصرف بالمزاد العلني نتيجة عملية البيع الجبري وعرضها على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد إجراءات إدارة (مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، المخاطر التشغيلية) وعرضهم على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.

- مراجعة كافة مخاطر التعرضات مع المؤسسات المالية داخل وخارج سورية ووضع التوصيات حول المخاطر المتعلقة بها والخسائر الائتمانية المتوقعة الواجبة التكوين ورفعها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة.
- تنفيذ جرد ورقي وإلكتروني مفصل لكافة الضمانات والوثائق لعملاء محفظة التسليف الائتمانية عن عام 2022 ورفع تقرير للجنة المخاطر بعدم وجود أي نواقص.

وتقوم وحدة مخاطر الائتمان بدور محوري بعمليات تحليل وتقييم وتحديد مخاطر الائتمان ووضع التوصيات المناسبة لتخفيف المخاطر الائتمانية على مستوى العميل والمحفظة وفق حدود وشهية المخاطر المحددة من قبل مجلس الإدارة، وتقوم أيضاً بضمان تدقيق وتوثيق وحفظ مستندات العميل والضمانات بشكل ورقي وإلكتروني ومدى توافقها مع قرارات لجنة التسليف وإجراءات المصرف كما يتم مراجعة كافة الوثائق الواردة من الجهات الرسمية والحصول على الاستشارات القانونية اللازمة لحفظ حقوق المصرف القانونية قبل البدء بتنفيذ أي خط ائتماني، ويتم إجراء مراقبة منتظمة لمخاطر التركيزات على مستوى العميل والمجموعة المرتبطة به وعلى مستوى النشاط والقطاع الاقتصادي ومتابعة مخاطر عدم السداد بشكل يومي ومدى التزام العملاء بالشروط التعاقدية ومدى الالتزام بالتعهدات المالية والغير مالية ومتابعة عمليات التصنيف الائتماني وإعداد كافة التقارير للجهات الداخلية والرقابية.

4.2. مخاطر السوق

تقوم وحدة إدارة مخاطر السوق على مراقبة المخاطر التي قد تواجه المصرف فيما يتعلق مخاطر أسعار الفوائد وأسعار الصرف ومدى تأثيرها على الوضع المالي للمصرف، وفق ما يلي:

4.2.1. مخاطر أسعار الفائدة

ساهمت خلال العام 2022 وحدة مخاطر السوق بالعمل على تخفيض مخاطر سعر الفائدة عن طريق تحديد المخاطر وتحليلها والتنبؤ بالعوامل المؤثرة على قيمة هامش الفائدة الصافي بين الموجودات والمطالبات وعلى قيمة الأدوات المالية الحساسة لأسعار الفائدة؛ وبالتالي تحقيق الحد الأعلى الممكن من الأرباح بما يتوافق مع أهداف المصرف.

واعتمدت مديرية المخاطر في تحليل وقياس مخاطر أسعار الفائدة على النماذج التالية:

- نموذج تحليل الفجوة (Gap Analysis Model) بين الموجودات والمطالبات الحساسة لأسعار الفائدة: يتم دراسة وتحليل مدى تأثير تغيرات أسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتغيرات عناصر الموجودات والمطالبات على صافي هامش الربح المتوقع Net Interest Margin،
- نموذج تحليل الأجل (Duration Gap Analysis Model): يتم قياس حساسية سعر الفائدة للموجودات والمطالبات حيث يأخذ بالاعتبار وقت التدفقات النقدية ضمن فترات زمنية، تساعد طريقة المحاكاة على تقييم التأثير المحتمل للتغير بأسعار الفائدة على ربحية المصرف
- التحليل بواسطة محاكاة (Simulation Analysis): وذلك من خلال إجراء عملية المحاكاة لاتجاهات أسعار الفائدة المتوقعة في المستقبل أو مدى تأثير اعتماد المصرف استراتيجيات معينة بخفض أو رفع أسعار الفائدة على عناصر الموجودات والمطالبات وفق تغيرات السوق واستراتيجية المصرف لرسم هيكلية بياناته المالية أو الوضع التنافسي ضمن السوق المصرفي

ويتم مقارنة النتائج بالحدود والنسب الرقابية الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة وتطبيق استراتيجيات التحوط إذ لزم الأمر.

وخلال العام 2022 قامت مديرية المخاطر بمراجعة شاملة لسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة والتي تم عرضها على لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO حيث تعتبر هذه اللجنة شريك أساسي في إدارة مخاطر السوق وبناءً على الرؤية الشمولية لأعضاء اللجنة تم رفع السياسة للجنة المخاطر ليتم المصادقة عليها من مجلس الإدارة لاحقاً.

4.2.2. مخاطر أسعار الصرف

خلال عام 2022، عرضت وحدة مخاطر السوق على مجلس إدارة المصرف مراجعة حدود لمراكز العملات الأجنبية، وقام المجلس بالتأكد من قيام إدارة المصرف باعتماد إجراءات رقابية يومية على هذه المراكز وكفايتها لضمان عدم تجاوز المستويات المحددة. كما تمت مراجعة سياسة خاصة لإدارة مراكز القطع البنوي والتشغيلي بهدف تطويرها لتتضمن كافة مخاطر سعر الصرف مع جميع الأطراف التي يتعامل معها المصرف ووضع سقوف التعاملات بالقطع الأجنبي مع كافة الأطراف، ويحوز المصرف مراكز القطع الأجنبي التالية:

1- مركز قطع بنوي هو عبارة عن الجزء المدفوع بالقطع الأجنبي من رأس المال عند الاكتتاب. ولا تعتبر الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي ضمن الأرباح القابلة للتوزيع والأرباح الخاضعة للضريبة، كما لا تحتسب هذه الأرباح ضمن الأموال الخاصة الأساسية عند احتساب كفاية رأس المال، إنما تعتبر من ضمن الأموال الخاصة المساندة، يسمح حالياً للمصارف المرخصة وعلى مسؤوليتها بالاحتفاظ بمركز القطع البنوي القائم ويغض النظر عن النسبة القصوى المحددة والمسموح بها من قبل السلطات الرقابية لهذا المركز من قيمة الأموال الخاصة الصافية.

2- مركز قطع تشغيلي هو عبارة عن صافي مجموع المراكز التشغيلية للعملات الأجنبية الناتجة عن عمليات بالقطع الأجنبي مقابل الليرة السورية. ويمثل مركز القطع التشغيلي الصافي الفرق بين مجموع الموجودات ومجموع المطالبات بكافة العملات الأجنبية. ويجوز للمصارف العاملة في القطر المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي الاحتفاظ بمركز قطع تشغيلي صافي مدين أو دائن بنسبة 2% كحد أقصى من الأموال الخاصة الأساسية الصافية وتمثل نسبة 1% الحد الأقصى المسموح بيعه يومياً من الموارد الذاتية للمصرف سواء لعمليات القطع الأجنبي لتمويل المستوردات أو للتعامل مع مصارف محلية.

تابعت مديرية إدارة المخاطر خلال عام 2022 مراقبة أصول ومطالبات المصرف بكافة العملات الأجنبية والتأكد من توفر مصادر النقد الأجنبي لتأمين متطلبات العملاء، واختبرت تحليل الحساسية لمراقبة أثر تغيرات أسعار الصرف على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف.

4.3. مخاطر السيولة

الهدف الرئيسي لوحدة إدارة مخاطر السيولة هو المراقبة والمتابعة المستمرة لقدرة المصرف على تلبية احتياجات والتزامات العملاء.

خلال العام 2022 تم متابعة جودة إدارة مخاطر السيولة من خلال أدوات الضبط الداخلي لإدارة مخاطر السيولة وفق الإجراءات التالية:

1. مراجعة خطة طوارئ لمواجهة مشاكل السيولة. حيث توضح هذه الخطة في بنودها الوسائل التي يلجأ إليها المصرف في حالات الطوارئ.

2. إدارة مخاطر السيولة من خلال الوظائف التالية:

- 2.1. تحديد وتحليل عوامل الخطر وفق ما يلي:

- تحديد عناصر الموجودات والمطالبات الأساسية التي تؤثر على سيولة المصرف.
- تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي من الممكن أن تؤثر على مخاطر السيولة.
- القيام بوظيفة مخاطر السيولة على صعيد المصرف بالتعاون مع كافة الأقسام المعنية ومن خلال لجنة الموجودات والمطالبات.
- تحديد أولويات التمويل ومدى تأثيرها على المصرف.

- 2.2. مراقبة مخاطر السيولة

- الحصول على البيانات المطلوبة من الأقسام المعنية في المصرف.
- تحضير تقارير دورية وتحليل التقارير الواردة.
- مراقبة الحدود والنسب الرقابية والحدود الداخلية.

2.3. تحليل وتخفيف مخاطر السيولة

- تسجيل أي تجاوزات على النسب والحدود المعتمدة.
- رفع التقارير المطلوبة إلى لجنة الموجودات والمطالب ALCO ولجنة المخاطر.

2.4. التحقق والمراجعة

- مراجعة وتطوير أدوات الرقابة والتحليل.
- مراجعة الحدود بشكل دوري بناءً على البيانات التاريخية والنظرة المستقبلية لضمان التكيف مع التغيرات البيئية.
- المراجعة الدورية لإجراءات وسياسات مخاطر السيولة وخطط الطوارئ.

4.4. المخاطر التشغيلية

عملت إدارة المخاطر التشغيلية على تحسين مستوى وفعالية أنظمة الرقابة وذلك في سبيل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة. وفي العام 2022، لعبت إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الشرق الدور الرئيسي في ذلك من خلال:

1. مراجعة أدوات الضبط الداخلي والتي تتضمن سياسات وإجراءات العمل، الأنظمة، التقارير، ...، وتقييم توافقها مع مبادئ الضبط الداخلي الفعال كالفصل في المهام، الرقابة الثنائية، وضوح الصلاحيات والمسؤوليات.
2. تقييم مخاطر عمليات الإئساد الخارجي للمخاطر التي تؤثر على ملف مخاطر المصرف كموالص التأمين.
3. تقييم مخاطر عمليات الإئساد الخارجي للأنشطة من خلال تقييم كفاية ضوابط العقود مع الشركات الخارجية التي تزود خدمات للمصرف.
4. وضع التوصيات وفق الآليات المعتمدة لدى بنك الشرق للحد من المخاطر وهي:
 - تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يتحمله المصرف حيث تكون عادة كلفة معالجة الحدث أكبر من الضرر الذي تسبب به.
 - تخفيف احتمالية وأثر وقوع الحدث التشغيلي عن طريق معالجة الأسباب أو الوقاية منها.
 - تجبير المخاطر التي لا يمكن التحكم بها إما بعقود مقاولات مع أطراف خارجية أو باللجوء إلى شركات التأمين .
5. تجنب مصدر الخطر في حال عدم القدرة على التحكم به عن طريق إلغاء النشاط المتعلق به. تعريف ملفات مخاطر على مستوى دوائر - أنشطة عن طريق إدارة ورش العمل الخاصة بها بالاعتماد على منهجية التقييم الذاتي للمخاطر (RCSA) من خلال تقييم أدوات الضبط الداخلي في بنك الشرق والإجراءات الرقابية في المصرف: حيث يتضمن ملف المخاطر تعريفاً للمخاطر والقدرة على التحمل والإجراءات الرقابية على مستوى كل وحدة، كما يتضمن تحديد مستويات التأثير المعتمدة، وينتج عن تعريف ملف المخاطر قياس مدى تعرض هذه الوحدة للمخاطر وبالتالي تحديد نقاط الضعف واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها.

أدوات الضبط الداخلي في بنك الشرق

1. الأهداف: يتم وضع الأهداف على مستوى المديريات بما ينسجم مع أهداف المصرف.
2. السياسات والاستراتيجيات: يتم وضع سياسة المصرف وتعريف استراتيجية المصرف لتحقيق أهدافه على كافة الأصعدة.
3. خطط العمل: توضع لكافة المديريات بما يضمن انسجام وتناغم لتحقيق أهداف المصرف.
4. الهيكل التنظيمي وخطة الإحلال: يضمن تحديد واضح للمهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات بين المستويات التنظيمية المختلفة وخطة إحلل على مستوى كل منصب وظيفي.
5. التوصيف الوظيفي: توصيف وظيفي واضح على مستوى كافة المناصب الوظيفية ولكل فرد بما يضمن تحقيق مبادئ الرقابة الفعالة.
6. التدريب والتطوير: التدريب المستمر للموظفين على أداء مهامهم بفعالية وكفاءة.
7. منظومة التقارير: وجود منظومة تقارير تضمن التواصل الفعال الهرمي والأفقي.
8. التقارير الرقابية الداخلية والخارجية: يتم من خلالها تقييم كفاءة أنظمة الضبط الداخلي ومعالجة نقاط الضعف

إن عملية إدارة المخاطر هي عمل مشترك ومستمر بين وحدات ودوائر المصرف كل حسب دوره ويعتمد على وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة يتم بناؤها على أسس سليمة وبالتالي يتم الاعتماد عليها لتوفير حوكمة مصرفية سليمة لإدارة المخاطر وفق منهجية "خطوط الدفاع الثلاثة".

ولمزيد من التفاصيل حول إفصاحات إدارة المخاطر يمكن مراجعة الإفصاح رقم 36 في تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

5. مراقبة الالتزام

يقوم المصرف بإدارة مخاطر عدم الالتزام من خلال آليات تتوافق مع المعايير والتوصيات الدولية المتعلقة بإدارة مخاطر الالتزام والحوكمة في المصارف مثل: مبادئ مجموعة بازل للرقابة المصرفية للعام 2020 بشأن إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومبادئ بازل للعام 2015 بخصوص حوكمة الشركات لدى المصارف، ومعايير مجموعة العمل المالي حول غسل الأموال "مجموعة FATF"، ومتطلبات قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة وبالأخص القرار رقم 2019/57، كما تقوم كل جهة معنية في المصرف بدورها في عملية إدارة مخاطر عدم الالتزام حيث يتولى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق المنبثقة عنه الدور المناط به متضمناً رسم استراتيجية المصرف في إدارة مخاطر الالتزام والمتابعة والإشراف على أعمال مديرية مراقبة الالتزام، وتتولى الإدارة التنفيذية الإشراف على مديريات المصرف بما يتوافق مع استراتيجية المصرف والسياسات والإجراءات ذات العلاقة، وتعنى مديرية مراقبة الالتزام بمراقبة التزام مختلف أنشطة المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة ولاسيما النازمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف و هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتشريعات الدولية، وتقوم هذه المديرية بإعداد ورفع تقاريرها الدورية بهذا الشأن لكل من مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حسب الاختصاص).

وقد راعى المصرف في تشكيل مديرية مراقبة الالتزام متطلبات قرارات مجلس النقد والتسليف، وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالأخص لجهة تبعية مديرية مراقبة الالتزام في بنك الشرق للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل مباشر، بما يضمن استقلالية هذه المديرية ومتابعة أعمالها والوقوف على أدائها وضمان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين البيئة المناسبة لعملها.

وتشمل أنشطة وضوابط مراقبة الالتزام في المصرف ما يلي:

5.1. التحقق من الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف إلى التحقق من التزام عمليات المصرف بضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإجراءات النازمة لها بهذا الشأن، حيث تتضمن مهام وحدة التحقق اعتماد العناية الواجبة تجاه العملاء والعمليات المصرفية المنفذة بناءً على طلبهم، منها:

1. الرقابة المستمرة على حركة حسابات العملاء والعمليات المصرفية بما فيها عمليات السحب والإيداع النقدي وتحويل العملات الخارجية والداخلية ضمن بنك الشرق والشيكات بهدف التأكد من مطابقة / تجانس العمليات المصرفية المطلوب تنفيذها مع طبيعة وحجم نشاط العميل وأصحاب الحقوق الاقتصادية، ومتابعة الملاحظات الناتجة لمعالجتها والتأكد من عدم تكرارها.
2. الرقابة المستمرة على حسابات العملاء الجديدة والمحدثة وتطبيق إجراء اعرف عميلك وتجديد المعلومات التعريفية للعميل دورياً. وتابعت وحدة التحقق خلال العام 2022 تقدم المصرف في مراجعة وتحديث بيانات حسابات العملاء ونسبة الإنجاز لكل فرع من فروع المصرف بما فيها إعادة تنشيط الحسابات الراكدة قدر المستطاع.
3. دراسة الحسابات المصنفة عالية المخاطر قبل فتح الحسابات والتي تجاوز عددها 54/ حساب حسب معايير هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصنيفات والتوصيات العالمية ومنح الموافقة على هذه الحسابات ورفع الحالات اللازمة للإدارة التنفيذية.
4. متابعة تحديث الحسابات العالية المخاطر بشكل خاص المنظمات غير الهادفة للربح بكافة أشكالها المحددة في القرار 19 لعام 2019 وشركات الصرافة والحوالات المالية الداخلية ويطلب من وحدة التحقق من الالتزام لجهة التراخيص اللازمة.

5. التحقق من حالات الاشتباه واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها بما في ذلك إبلاغ هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن حالات التجاوز المؤكدة.

6. متابعة جميع الطلبات الواردة من هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرد وفق المواعيد والمضامين المحددة.

أكدت وحدة التحقق خلال العام 2022 التزام العمليات المصرفية بأحكام وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الرقابة المكتبية اليومية و/أو الأسبوعية والشهرية، بالإضافة إلى تنفيذ مهام ميدانية على فروع المصرف (المالكي - جرمانا) فضلاً عن تقديم تدريب داخلي أساسي و متخصص بشؤون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعاملين الجدد في المصرف و فروع المصرف لمحافظة دمشق و ريف دمشق و ذلك بهدف نشر ثقافة الالتزام لدى العاملين و رفع مستوى الكفاءة، تضمن التدريب حالات عملية و نماذج عن حالات اشتباه، مما أدى إلى زيادة درجة الوعي لدى العاملين وقدرتهم على تحليل العمليات المصرفية مما يحفظ حقوق السادة المودعين والمساهمين.

كما تم خلال العام 2022 تحديث سياسات وإجراءات عمل المصرف الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبرنامج مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب الخاص بالمصرف لتتوافق مع متطلبات القرارات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة ومع التطور في الآليات التي تطبقها الوحدة.

5.2. مراقبة الامتثال بالتشريعات والضوابط الداخلية والدولية

وتشمل هذه المهام متابعة التزام المصرف بالأنظمة والقوانين النازمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف، وكفاية وتوافق السياسات والإجراءات وضوابط العمل المعتمدة في المصرف، ومتابعة المخاطر المرتبطة بأنشطة ومنتجات المصرف الجديدة / المحدثة، بما في ذلك:

1. متابعة تحديث قاعدة بيانات تتضمن القوانين والتعليمات الصادرة والكتب الواردة من الجهات الرقابية والرسمية، والتأكد من توافرها للاطلاع في المصرف من قبل كافة المديريات، حيث تضمنت قاعدة البيانات ما يقارب 2297 قانون وتعميم.
2. مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بعمل المديريات في المصرف، وفق الخطط المحددة وبما يتوافق مع القوانين النازمة.
3. مراجعة الإجراءات والوثائق المتعلقة بالمنتجات الجديدة في ضوء التشريعات النافذة، ومنها ما يتعلق بالخدمات المصرفية الالكترونية.
4. رصد وتقييم ومتابعة مخاطر عدم الالتزام ومخاطر السمعة التي يتعرض لها المصرف.
5. متابعة الإجراءات المتخذة من قبل المصرف لمعالجة الشكاوى والبلاغات الواردة.
6. تقديم المشورة للمديريات المعنية فيما يتعلق بتوافق بعض طلبات التسهيلات المقدمة مع القرارات المتعلقة بها المحلية والدولية.
7. تقديم تدريب لموظفي المصرف بشؤون الالتزام بالتشريعات والضوابط الداخلية والدولية.
8. متابعة عقوبات الجزاء الواردة إلى المصرف، علماً أن المصرف لم يتعرض لأي جزاء جوهري خلال العام 2022.
9. الاستمرار بتحديث بيانات المصرف لدى المصارف المراسلة، وتحديث بيانات المصارف المراسلة لدى مصرفنا وفق السياسات والإجراءات المتبعة والتأكد من التزام نشاطاتها بمعايير مراقبة الالتزام المعتمدة مصرفياً.

كما يتابع المصرف الالتزام بالتشريعات والضوابط الدولية الواجبة مراعاة بطلب من السلطات الرقابية المحلية، وخصوصاً بمجال مكافحة التهرب الضريبي، والالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، وبمتابعة المخاطر المرتبطة ببرامج العقوبات الدولية.

وشملت مهام مراقبة الالتزام بالتشريعات الداخلية والدولية في العام 2022 تنفيذ مهام رقابية نوعية لجهة التزام المصرف بقرارات وتوجيهات مصرف سورية المركزي وبسياسات البنك الداخلية المتعلقة بمعالجة شكاوى العملاء.

5.3. تنفيذ مهام تدقيق – مراقبون مصرفيون داخليون

وهي مهام تدقيق إضافية يقوم بها فريق عمل المراقبين المصرفيين الداخليين وذلك وفق خطة تدقيق سنوية تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ومفوضية الحكومة لدى المصارف بالإضافة إلى تنفيذ مهام تدقيق طارئة بطلب من مصرف سورية المركزي. وهدفت مهام التدقيق هذه التأكد من تقيّد إدارة بنك الشرق بالسياسة العامة للمصرف بما في ذلك توجيهات مجلس الإدارة وضوابط وتعليمات العمل بالإضافة إلى التدقيق في صحة البيانات المالية والافصاحات بشأنها، كما والتأكد من كفاية إجراءات التحوط للمخاطر المتنوعة التي يواجهها المصرف. وسجل العام 2022 تنفيذ /30/ مهمة تدقيق وفق خطة العمل المقررة بالإضافة إلى تنفيذ /3/ مهام طارئة، لم تنتج عن أي منها ملاحظات جوهرية.

وقد تناولت هذه المهام التدقيق في المواضيع التالية:

1. تقييم مدى التزام المصرف بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب الصادرة بموجب القرار رقم(19) لعام 2019 وكافة القرارات والتعاميم ذات الصلة.
2. النماذج الشهرية المتضمنة الأوضاع والبيانات المالية وقرارات مجلس النقد والتسليف التي تراقب مكتبياً.
3. دراسة تفصيلية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة بعد صدور التعميم (16/4774/ص) لعام 2020 وتقييم مدى الالتزام بمتطلبات التعميم المذكور بالإضافة الى كافة القرارات النازمة لعملية المنح الائتماني والسياسات والاجراءات المعتمدة لدى المصرف بهذا الخصوص.
4. تدقيق نماذج القرار 4/ م ن/2019 بما يتعلق بالالتزام المصرف بتطبيق تعليمات تصنيف الديون وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IRFS9.
5. تقييم العمل على نظام التسويات الإجمالي SYGS ومدى الالتزام بالقرارات والتعليمات النازمة ذات الصلة.
6. تدقيق تقيّد المصرف بالتعليمات الخاصة بنسب كفاية الأموال الخاصة وفق متطلبات القرار 253/م.ن.
7. متابعة الإجراءات المتخذة من قبل المصرف لمعالجة نقاط القصور المبينة ضمن قرارات الجزاء الصادرة عن لجنة إدارة المصرف المركزي خلال عامي 2019-2020.
8. متابعة نتائج مهام (التدقيق المعلوماتي).
9. التحقق من التزام المصرف بالتعليمات الرقابية النازمة لعمليات التجارة الخارجية (استيراد وتصدير).
10. التحقق من التزام الإدارة المالية بشجرة الحسابات وتدقيق الحركات المنفذة على الحسابات الوسيطة وحسابات المراسلين والتحقق من عمليات المطابقة والتسويات بما يتوافق مع الضوابط النازمة وسياسات وإجراءات المصرف المعتمدة، بالإضافة إلى متابعة نتائج مهام التسوية والمطابقة لدى القسم المالي.
11. مهمة تدقيق شاملة لفرع المصرف في محافظة حلب وفق نظام AMELS.
12. تدقيق إجراءات المصرف بما يخص تطبيق القرار (215 /ل.إ) لعام 2020 الخاص بالإجراءات التنفيذية لقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5/م.و) بخصوص فتح حسابات البيوع العقارية والتعميم رقم(16/5102/ص).
13. إعداد خطة المهام الرقابية المقترحة لعام 2023.

وقد قام فريق عمل المراقبين المصرفيين الداخليين برفع التقارير بشأن الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مهام التدقيق هذه إلى مفوضية الحكومة ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. ولحظت هذه اللجنة تنفيذ غالبية التوصيات الصادرة خلال العام 2022.

6. التدقيق الداخلي

إن مديرية التدقيق الداخلي في بنك الشرق هي مديرية مستقلة مسؤولة عن تقديم خدمات توكيدية واستشارية تهدف إلى تقييم وتحسين فعالية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة في المصرف.

تتبع مديرية التدقيق الداخلي بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تكون هذه اللجنة مسؤولة عن متابعة نتائج أعمال المديرية والتحقق من استقلاليتها وتمكينها من ممارسة المهام المناطة بها، ويتحقق ذلك من خلال قيام اللجنة بتعيين وعزل مدير التدقيق الداخلي وتحديد تعويضاته ومكافآته، كذلك فإن موازنة المديرية وسياساتها وإجراءاتها وميثاقها وخطط عملها يتم اعتمادها من لجنة التدقيق والمصادقة عليها من مجلس الإدارة، إضافة لذلك فإن مديرية التدقيق الداخلي تقوم برفع التقارير المنبثقة عن مهام التدقيق الدورية والغرضية والطارئة للجنة التدقيق ومجلس الإدارة مباشرة.

تم تحديد طبيعة عمل ومسؤوليات مديرية التدقيق الداخلي في مصرف الشرق في ميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من لجنة التدقيق، حيث يتضمن هذا تحديداً واضحاً لنطاق أنشطة المديرية يمكنها من الاطلاع على كافة السجلات والمستندات والوثائق والاتصال بجميع الموظفين العاملين في المصرف بمختلف مواقعها الوظيفية بما يمكن المديرية من أداء مهامها.

تشمل أنشطة مديرية التدقيق الداخلي على تقييم مخاطر المصرف المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات، ومن خلال التحقق من مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف، مدى موثوقية ومصادقية البيانات الحالية والمعلومات التشغيلية، فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي، مستوى وآلية حماية الأصول، الامتثال للقوانين واللوائح الصادرة عن الجهات التشريعية والسياسات والإجراءات والعقود الخاصة بالمصرف، بالإضافة إلى تقييم احتمال حدوث عمليات الاحتيال وكيفية إدارة المصرف لمخاطر الاحتيال.

كذلك تقوم مديرية التدقيق الداخلي بتوظيف معرفتها وخبرتها بالضوابط الرقابية والمخاطر وعمليات المصرف لتقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية للمصرف، مع الامتناع عن القيام بأي مسؤوليات تنفيذية في إدارة المخاطر بما يضمن استقلالية هذه المديرية عن الأنشطة التي تقوم بتقديم خدماتها بخصوصها.

تضم مديرية التدقيق الداخلي فريق عمل متفرغ لأداء مهام التدقيق الداخلي ويتم العمل على تدريب وتأهيل هذا الفريق بشكل مستمر بما يضمن رفع سوية الخدمات التي تقوم بها، ويتم اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن عدم إشراك أي من أعضاء هذا الفريق في تنفيذ العمليات اليومية أو القيام بأي أدوار تنفيذية والتي تقع مسؤوليتها على عاتق الإدارة التنفيذية في المصرف.

تقوم هذه المديرية بتقديم خدماتها ضمن خطط عمل استراتيجية سنوية مبنية على تقييم المخاطر وتحديد الأولويات وفق آلية مدروسة بما يتوافق مع أهداف المصرف واستراتيجياته.

كما تقوم المديرية برفع تقرير ربع سنوي على الأقل إلى لجنة التدقيق يتضمن وضع إنجاز خطة التدقيق الداخلي ونتائج متابعة ملاحظات التدقيق ووضع إنجاز الخطط العلاجية لهذه الملاحظات من قبل المديرية المسؤولة عنها في المصرف، كذلك يتم إعلان لجنة التدقيق بشكل دوري.

وتعمل مديرية التدقيق الداخلي على التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الجهات الرقابية الأخرى الداخلية والخارجية كمديرية المخاطر وإدارة الالتزام والمصدق الخارجي والمراقبين المصرفيين الداخليين، من خلال بعض المهام المشتركة وتبادل التقارير الرقابية وذلك لضمان رفع سوية العمل وتجنب الازدواجية وتوحيد الجهود الساعية لتحسين عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في المصرف.

فيما يخص العام 2022، فقد قامت مديرية التدقيق الداخلي بإنجاز عدد من المهام والتي تضمنت:

- تنفيذ مجموعة من المهام الميدانية على كافة فروع المصرف بالإضافة لجزء هام من مديرياته والتي تم تحديدها ضمن الخطة السنوية المعتمدة للمديرية وفق مجموعة من العوامل التي تضمنت على سبيل المثال لا الحصر: تعليمات السلطات الرقابية، نتائج تقييم المخاطر، ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لهذه المديريات في السنوات السابقة.
- تنفيذ عدد من مهام التدقيق الطارئة خارج نطاق الخطة المعتمدة سواء بموجب طلب من مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه أو من مصرف سورية المركزي، بهدف التحقيق بأي خلل وضبط أي قصور قد تم لحظه في بيئة الرقابة في المصرف دون أي تأخير.
- تقديم عدد من الخدمات الاستشارية التي هدفت بشكل رئيسي إلى تحسين وتطوير أدلة السياسات والإجراءات والأنظمة المعلوماتية بهدف تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.
- مراجعة المنتجات الجديدة التي يعمل المصرف على إطلاقها بهدف ضمان تلافي أي ضعف في الضوابط الرقابية ومستوى المخاطر الناجمة عنها قبل إطلاقها.
- القيام بعدد من المهام الدورية المستمرة والتي هدفت للرقابة على العمليات الحساسة في المصرف لضمان سلامة الإجراءات المطبقة على هذه العمليات وتخفيض احتمالية وجود أي خطأ أو تلاعب قد يضر بمصلحة المصرف أو عملائه أو الجهات ذات المصلحة الأخرى، حيث تضمن ذلك على سبيل المثال الرقابة على حسابات الموظفين لضمان شرعية وقانونية العمليات المنفذة، مراقبة الحسابات الجامدة، التحقق من العمليات الملغاة لضمان وجود مبررات سليمة لها، وغيرها من العمليات.
- كافة نتائج هذه المهام تمت مناقشتها مع المديريات المعنية والاتفاق على الإجراءات التصحيحية والتحسينية للملاحظات والتوصيات التي انبثقت عنها، ومن ثم رفع تقارير بنتائج هذه المهام إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- كذلك تم تنفيذ متابعات دورية لهذه الإجراءات التصحيحية للتحقق من تنفيذها ضمن الخطط الزمنية المتفق عليها والوقوف على أي انحرافات وتقييم مبرراتها وإبقاء لجنة التدقيق ومجلس الإدارة على اطلاع بنتائج هذه المتابعات.
- إضافة لما سبق، قامت مديرية التدقيق خلال العام 2022 بالاجتماع بلجنة التدقيق بشكل ربع سنوي، بهدف اطلاعهم على مجريات ونتائج عمل المديرية، حيث تضمنت هذه الاجتماعات:
 - تقارير تبين المنجز من خطة التدقيق السنوية والوقوف على أي انحرافات وبيان مبرراتها وأي مهام تم تنفيذها خارج الخطة.
 - إطلاع لجنة التدقيق ومجلس الإدارة على مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لاتخاذ القرارات وإعطاء التوجيهات اللازمة لتحسين أي جوانب قصور مسجلة.
 - تحديث اللجنة بنتائج متابعات الإجراءات التصحيحية لملاحظات التدقيق الداخلي ومدى التزام الإدارات المعنية بالخطط الزمنية المتفق عليها.
 - إطلاع اللجنة على أي مستجدات فيما يخص تنظيم عمل المديرية والموارد اللازمة لإنجاز مهامها.
- أما على الصعيد التنظيمي، تم خلال عام 2022 الاستمرار بتطوير المسار المهني للعاملين في مديرية التدقيق الداخلي وتنمية مهاراتهم وتعزيز خطط الإحلال بما يضمن قدرة المديرية على الاستمرار بتقديم الخدمات والقيام بالمهام المطلوبة منها بشكل مستمر وفعال، من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تضمنت على سبيل المثال:
 - تمت مراجعة وإعادة هيكلة مديرية التدقيق الداخلي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتدوير الموظفين ورفع مستوى خبراتهم من جهة، وتوسيع نطاق العمل مع تخفيض التكاليف من جهة أخرى.
 - تمت مراجعة أدلة إجراءات عمل المديرية والتوصيفات الوظيفية للعاملين فيها بما يعكس الهيكلية الجديدة ويتماشى مع التحديثات على أفضل الممارسات العالمية في مجال عمل التدقيق الداخلي.

- استمر المصرف بدعم الكوادر العاملة في المديرية من خلال رفدها بموظف إضافي خلال العام مع الحفاظ على الكادر الموجود دون أي استقالات.
- تم التركيز بشكل كبير على تدريب موظفي مديرية التدقيق الداخلي وتطوير مهاراتهم بهدف رفع كفاءتهم وكفائتهم في أداء المهام المطلوبة منهم.

7. كفاية سياسات المصرف وإجراءات العمل

تلتزم إدارة المصرف بمراجعة وتحديث دليل سياسات وإجراءات العمل الداخلية في المصرف بشكل سنوي، حيث يتم ذلك بناءً على خطة سنوية مُعدة من قبل مديرية التنظيم والتخطيط الاستراتيجي تتضمن موعد تحديث كل دليل من أدلة السياسات والإجراءات، بالإضافة إلى موعد المصادقة عليها.

تُنفذ هذه الخطة بالتنسيق مع مديرية التدقيق الداخلي التي تقوم بالتأكد من كفاية الضوابط ضمن دليل السياسات والإجراءات، إضافةً لمديرية الالتزام التي تحرص على مطابقة هذه السياسات والإجراءات للقوانين والقواعد الناظمة لعمل المصارف في الجمهورية العربية السورية، كما ويتم التنسيق مع وحدة إدارة المخاطر التشغيلية لضمان سلامة الإجراءات والتخفيف من المخاطر المحتملة أثناء تنفيذها؛ لتتم بعدها المصادقة عليها من قبل مجلس إدارة المصرف.

أما على صعيد التطوير وزيادة فعالية العمليات المصرفية فقد قامت مديرية التنظيم والتخطيط الاستراتيجي بإدارة/متابعة عدة مشاريع هامة خلال العام، بالتنسيق مع المديرية والأقسام المعنية في المصرف ومن ضمن هذه المشاريع:

■ مشروع الدفع الإلكتروني

ذلك مع مراعاة القواعد الناظمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي في قراره رقم 96/ن ب لعام 2019، حيث سيمكّن هذا المشروع عملاء المصرف من سداد جميع أنواع الفواتير من خلال بطاقات الصراف الآلي الصادرة عن المصرف ومن خلال التطبيق المصرفي MySharq، إلى جانب إمكانية إصدار بطاقات مسبقة الدفع ليتم استعمالها في كافة نقاط البيع المتوفرة في السوق السورية للمستفيدين من المساعدات الإنسانية الصادرة عن المنظمات الدولية.

■ مشروع المصرف الإلكتروني (Web & Mobile Application):

سيسمح لعملاء المصرف بالاستفادة من العديد من الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي أو عبر الموقع الإلكتروني، كالاستعلام عن الأرصدة وتنفيذ الحوالات المالية وطلب مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية الخاصة ببنك الشرق.



معبد بتو خيخي الآرامي - حصن سليمان

معبد بتو خيخي (بيت أخيخي) الآرامي القديم، يقع على مسافة 50 كم شرق طرطوس، تمّ تجديده في القرن الأول الميلادي، وبقيت العبادة تمارس فيه حتى القرن الرابع الميلادي. قبل تحويله إلى كنيسة بيزنطية. أما تسميته الحالية "حصن سليمان" فتعود للسكان المحليين الذين أثارت حجارته الضخمة إحساسهم بالإعجاز واعتقادهم أن جن النبي سليمان هم من بنوا هذا المعبد وقاموا بنقل الحجارة الضخمة التي تزن أكثر من 70 طن. وينتصب هيكل المعبد في أعلى نقطة من منتصف الحرم، وهو ذو ثلاثة أقسام رئيسية، تتكون من الحرم الكبير وقاعة العبادة والحرم الصغير.

الأداء المالي

انعكست الأوضاع الاقتصادية الصعبة سلباً على أداء ونشاط المصرف خلال عام 2022 إضافة للانعكاس السلبي لعوامل أخرى تعرضها كما يلي:

1- السياسات النقدية التي تم اتباعها من قبل السلطات النقدية في عام 2022 التي سعت بشكل أساسي إلى ضبط أسعار الصرف ومنع المضاربات على أسعار الصرف من خلال:

- أ. الحد من حجم العرض النقدي بالليرات السورية، والانتقال تدريجياً للتعامل الإلكتروني الأمر الذي يسهل تتبع العمليات التجارية ويقلص المضاربات على أسعار الصرف.
- ب. حصر امكانية الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك ضمن شرائح اقتصادية معينة صناعية بالغالب إضافة لبعض الفعاليات التجارية والتي تساهم بالنمو الاقتصادي والحد من الاستيراد مما يوفر استخدام مزيد من القطع الأجنبي.
- ج. حصر عمليات تمويل التجارة الخارجية عبر المصارف بسلعة واحدة فقط من مجموع السلع التي يتم استيرادها.

2- السياسات المالية حيث سعت السلطات المالية خلال عام 2022 إلى زيادة التحصيل الضريبي إلى أقصى حد ممكن من خلال إيجاد مطارح ضريبة جديدة وزيادة قيمة المطارح الموجودة، حيث ظهر بوضوح قيام هيئة الرسوم والضرائب بممارسة دورها بشكل فعال ومباشر، وقيام قسم الاستعلام الضريبي باستخدام صلاحياته كاملةً على أرض الواقع، مما أدى لتوقف نمو عدد من الفعاليات الاقتصادية أو تقلص نشاطها أو حتى اغلاقها في بعض الأحيان.

3- حزمة العقوبات المفروضة على البلاد وخاصة ما يتعلق منها بقانون قيصر مما يؤدي إلى استمرار الضغوطات السابقة على حركة مصادر القطع الأجنبي وتحد من القنوات المصرفية التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات الاستيراد. إضافة إلى إزياد حجم الأزمة المالية والمصرفية في لبنان وانعكاساتها على علاقات القطاعين المصرفيين في سورية ولبنان.

4- معدلات التضخم الغير مسبوقه التي ضربت اقتصاديات المنطقة والعالم.

5- تراجع مصادر الطاقة الأساسية والضرورية لاستمرار أي فعالية اقتصادية.

هذا النقص مع ارتفاع معدلات التضخم كان له أثر مزدوج على أسعار المستلزمات الأساسية وغير الأساسية اللازمة لأي عملية إنتاجية.

في ظل هذه المعطيات بذلت إدارة البنك خلال عام 2022 أقصى الجهود لتغطية التكاليف التشغيلية وتحقيق أرباح، من خلال تحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية الموجودة ومتطلبات السلطات النقدية والتوافق مع سياسة بنك الشرق والمتمثلة بالنمو والتوسع ضمن نطاق ضيق من المخاطر المحددة من قبل مجلس الإدارة والالتزام التام والكامل بكافة متطلبات الجهات الرقابية والوصائية.

حيث تركز نشاط المصرف ضمن النقاط التالية:

1. تنمية محفظة التسهيلات والمحافظة على التسهيلات المنتجة ذلك بمنح التسهيلات للأعمال المنتجة للدخل الحقيقي، وبالحدود الدنيا للمخاطر مع وجود الضمانات الممتازة، حيث نجح البنك -خاصة بالربع الرابع من عام 2022- بزيادة حجم محفظة تسهيلات الممنوحة بدون تعثر أي قرض خلال عام 2022.

2. السعي الحثيث لتوفير مصادر جديدة للقطع الأجنبي سعياً لتنمية نشاط تمويل عمليات التجارة الخارجية، من خلال استقطاب منظمات دولية عاملة في سورية ذلك بتوفير خدمات مصرفيه لها تساعد على تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والانسانية ما يساهم بتلبية حاجات السوق مما ينعكس إيجاباً على مداخيل بنك الشرق.

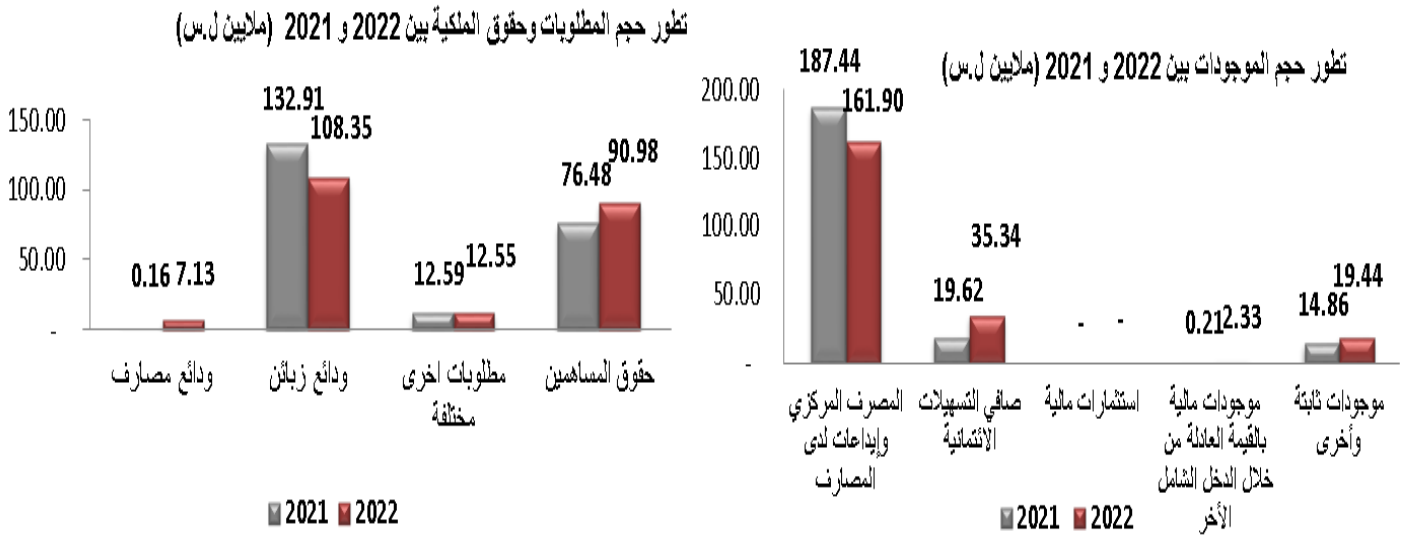
3. بهدف تعزيز المداخل التشغيلية الصافية قام المصرف بما يلي:

- ترشيد إدارة السيولة بكافة العملات لجهة التخفيف من اعبائها عن طريق الحد من حجم الودائع لأجل والعمل على زيادة الودائع المستقرة في الحسابات الجارية.
- ترشيد إدارة التكاليف والأعباء، وخاصةً لجهة المصاريف التشغيلية قدر المستطاع. وتحقيق التوازن قدر المستطاع لتأمين استمرارية الأعمال بالجودة المطلوبة.

توضح بيانات المصرف بنهاية عام 2022 تغيراً ملحوظاً في هيكلية موجوداته مقارنةً بنهاية العام 2021 حيث نلاحظ تحسن نوعي في النشاط الائتماني فمن الواضح استغلال البنك لفوائض السيولة الموجودة لديه واستقطاب ودائع جديدة تساعد على زيادة حجم التسليف، فقد نمت صافي التسهيلات بنسبة 80% وانخفض حجم الودائع بنسبة 18%. كما انخفض حجم الإيداعات لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 14% ونلاحظ ارتفاع بحجم ودائع المصارف لدى بنك الشرق حيث بلغ 7 مليارات ل.س نهاية عام 2022 مقابل 158 مليون ل.س للعام الماضي، ذلك تأمناً للسيولة ويكلفه أقل من الودائع لأجل بالليرات السورية. كما سجل البنك ارتفاع بنسبة 19% في حقوق المساهمين سببه ارتفاع الأرباح غير المحققة نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنوي المحتفظ به بالعملات الأجنبية.

بلغ إجمالي مجموع موجودات بنك الشرق في 2022/12/31 حوالي 219.01 مليار ل.س. مقابل حوالي 222.1 مليار ل.س. نهاية العام 2021 أي بتراجع طفيف بلغ 1.4%، نتيجة انخفاض في حجم الودائع بالعملات الأجنبية. علماً أنه في حال استبعاد أثر سعر الصرف، يسجل المصرف نهاية العام 2022 تراجعاً واضحاً في حجم موجوداته. مع التوضيح أن سعر الصرف بلغ نهاية عام 2022 قيمة 3,015 ل.س مقابل الدولار الأميركي مقابل 2,512 ل.س مقابل الدولار الأميركي نهاية عام 2021.

وتبين المخططات البيانية أدناه تطور حجم موجودات ومطلوبات المصرف بين العامين 2021-2022:



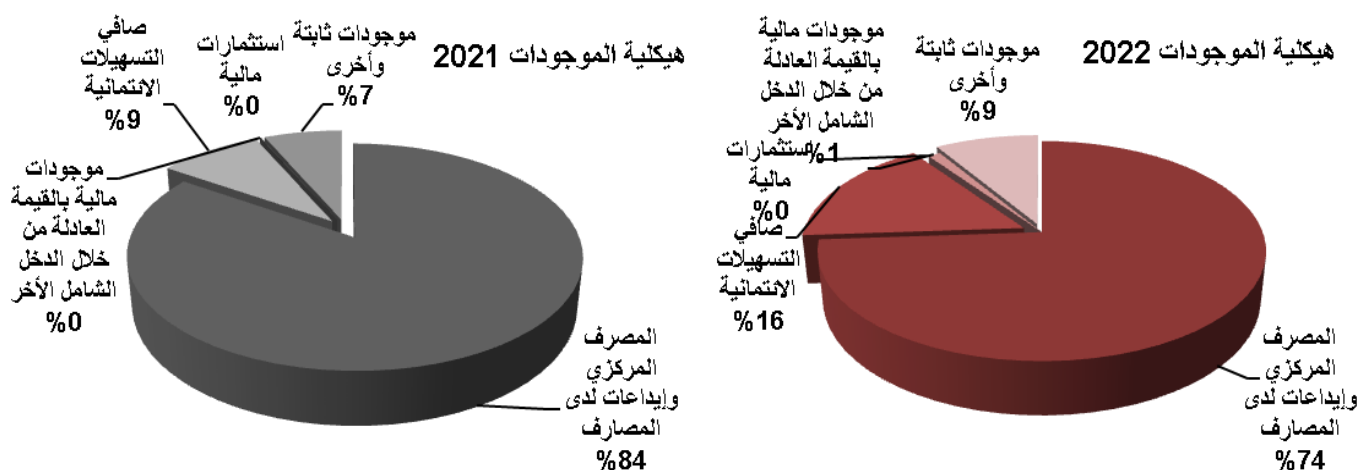
1. الموجودات

سجل المصرف تحديلاً ملحوظاً في هيكلية موجوداته بنهاية العام 2022 مقارنةً بنهاية العام 2021، حيث شكلت أرصدة السيولة الأولية الناتجة عن الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة الأخرى حوالي 74% من إجمالي موجودات المصرف مقابل 84% فقط نهاية العام السابق، في حين نمت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى 16% من إجمالي الموجودات مقابل 9% نهاية العام 2021، كما تحسنت نسبة الموجودات المالية عن العام السابق حيث بلغت 1% من إجمالي الموجودات نهاية 2022 مقابل صفر بالمائة نهاية العام 2021. وعليه، ارتفعت

نسبة صافي الموجودات المالية المنتجة للفوائد نهاية العام 2022 الى حوالي 57% من إجمالي صافي الموجودات مقابل 34% نهاية العام 2021، مما أثر بشكل إيجابي على نمو حجم الإيراد من الفوائد.

تبين بيانات المصرف نهاية العام 2022، زيادة بحجم الموجودات الثابتة بنسبة 31% جاءت في معظمها نتيجة الانتهاء من تجهيز فرع المصرف في منطقة المالكي وسط شارع عبد المنعم رياض ووضعه بالخدمة.

تبين المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية موجودات المصرف بين العامين 2021 و 2022.



ويبين الجدول التالي التغير في حجم كل من مكونات الموجودات المالية المنتجة للفوائد بين العامين 2021 - 2022 ونسبتها من إجمالي الموجودات

تطور حجم الموجودات المنتجة للفوائد بين عامي 2021 و 2022					
كما في 31 كانون الأول					
2021		2022			
الحجم	%	الحجم	%	(الآلاف ل.س.) (الأرصدة بالصافي)	
209,592	0%	2,326,572	1.1%	موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل	
0	0%	0	0%	موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، منها:	
38,131,045	17%	69,437,222	31.7%	توظيفات لدى المصارف المعتمدة	
16,853,986	8%	16,840,975	7.7%	إيداعات لدى مصرف سورية المركزي	
19,619,485	9%	35,342,694	16.1%	صافي التسهيلات الائتمانية	
74,814,108	34%	123,947,463	56.6%	إجمالي الموجودات المنتجة للفوائد *	
222,134,048	100%	219,012,066	100%	إجمالي الموجودات *	

* الفروقات تمثل الموجودات الغير منتجة للفوائد تمثل 43,4% لعام 2022 و 66% لعام 2021 من إجمالي الموجودات

• السيولة الأولية

حافظ المصرف خلال عام 2022 على سياسته المتحفظة بإدارة السيولة، حيث يحتفظ المصرف في غالبية فوائض سيولته بكافة العملات على شكل أرصدة جارية بالإضافة إلى إيداعات لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة في كل من سورية والخارج ذات الآجال

القصيرة دون 12 شهراً، فتشكل بالتالي سيولة أولية جاهزة ليتصرف بها المصرف عند أي طارئ. وقد بلغ حجم أرصدة السيولة الأولية بنهاية العام 2022 حوالي 177.5 مليار ل.س. مقابل حوالي 198.4 مليار ل.س. نهاية العام 2021، وعلى الرغم من تراجع قيمة السيولة الأولية إلا أن نسبتها من ودائع الزبائن قد زادت فشكّلت 164% من إجمالي ودائع الزبائن نهاية 2022 مقابل 149% نهاية 2021، ويعود ذلك إلى تراجع في ودائع الزبائن بالقطع الأجنبي عن العام السابق.

تراجع قيمة السيولة الأولية نتج بشكل أساسي كمحصلة عن ما يلي:

1- تراجع في حجم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 28% حيث بلغ حجم الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي ما يقارب 75.36 مليار ل.س نهاية عام 2022 مقابل ما يقارب 104.7 مليار ل.س نهاية عام 2021، نتيجة:

- i. زيادة حجم التسليف الائتماني بالليرات السورية واستخدام فوائض السيولة الموجودة لدى مصرف سورية المركزي لتلبية هذه الزيادة.
- ii. تراجع بقيمة الودائع الموجودة بالقطع الأجنبي، بسبب تحويلها تبعاً إلى حسابات جارية وعدم منحها فوائد لعدم توفر أفضية توظيف مولدة للفوائد لها داخل وخارج الأسواق السورية بما فيها التوظيف لدى مصرف سورية المركزي خلال عام 2022.
- iii. الاستثمار بسندات الخزينة بقيمة 2.1 مليار ليرة سورية تم تغطيتها من أرصدة المصرف لدى المصرف المركزي، علماً أن هذه العملية لا تؤثر على سيولة البنك الصافية.

2- زيادة في حجم الأرصدة والإيداعات لدى المصارف المعتمدة المحلية والخارجية بنسبة 9,6% لتبلغ 89.6 مليار ل.س في نهاية العام 2022 مقابل حوالي 81.7 مليار ل.س نهاية العام 2021. وقد نتجت هذه الزيادة بسبب ارتفاع قيمة الجزء منها بالعملة الأجنبية والمحاسب بالليرات السورية تأثراً بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، مع التوضيح أنه بمقارنة ودائع القطع الأجنبي بعمليتها الأصلية المودعة لدى هذه المصارف مع العام السابق نلاحظ أنها انخفضت بشكل ملحوظ.

بالنسبة للودائع في الخارج، فتشكل غالبية السيولة الأولية لبنك الشرق لدى المصارف المعتمدة، وتتنحصر لدى مصارف مجموعة الشريك الحليف في كل من لبنان والخارج نظراً لعدم توفر مصارف مراسلة خارجية تقبل التعامل مع بنك الشرق نتيجة العقوبات المفروضة على سورية. وتتوزع هذه السيولة بين أرصدة في حسابات جارية تحت الطلب تسمح بتأمين خدمة التحويل المصرفي إلى الخارج لعملاء المصرف وفقاً لمتطلبات الالتزام حصراً، بالإضافة إلى إيداعات في حسابات لأجل بنسب فوائد تشهد تحسن واضح ومطرّد يتناسب مع معدلات الفائدة العالمية.

ونتيجة لما تقدم، تمكن بنك الشرق نهاية العام 2022 من توظيف فوائض السيولة لديه بالليرات السورية بشكل مجدي وعمل على الحد من الودائع بالقطع الأجنبي التي لم يتمكن من توظيفها، مما ينعكس تراجعاً في أعباء كلف الاحتفاظ بها، فتراجعت نسبة السيولة بكافة العملات إلى 139.8% في نهاية عام 2022 مقابل 143.4% نهاية العام 2021، كما تراجع نسبة السيولة بالليرة السورية إلى 36.81% في نهاية عام 2022 مقابل 59.3% في نهاية عام 2021، في حين ارتفعت نسبة السيولة بالعملات الأجنبية إلى 270.8% نهاية عام 2022 مقابل 192.6% نهاية عام 2021.

ولجهة تقييم المخاطر المتأتبة عن هذه السيولة والأعباء الناتجة عنها، نعرض ما يلي:

تبعاً لتطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولي رقم 9 وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م.ن لعام 2019 وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 15 تاريخ 22-02-2022، اعتمد المصرف تصنيف تعرضات مخاطر التوظيفات المالية لدى المصرف الحليف في لبنان ضمن فئة مخاطر المرحلة الثالثة نتيجة استمرار الازمة المالية التي تؤثر على أداء القطاع المصرفي في لبنان بشكل عام. بناءً عليه، حرصت إدارة المصرف وانطلاقاً من توجيهات مصرف سورية المركزي، اعتماد منهجية أكثر تشدداً في احتساب الخسائر الائتمانية المتعلقة بهذه التوظيفات، وعمدت على رفع نسبة تغطية التوظيفات المالية في حسابات الإيداع لأجل القائمة قبل تاريخ اندلاع الازمة في لبنان في

تشيرين الأول 2019، إلى 22% من إجمالي هذه التعرضات بنهاية العام 2021، بحيث بلغت خلال الربع الأول من عام 2022 حوالي 4.2 مليون د.أ. كان قد تم توفيرها من مداخل المصرف التشغيلية سابقاً.

وقد نجح المصرف خلال الربع الثالث من عام 2022 من نقل أرصده الموجودة في لبنان إلى بنك SBA فرنسا المصنف ضمن المرحلة الأولى، ما يعني أن أرصدة بنك الشرق التي كانت موجودة في لبنان المصنف ضمن المرحلة الثالثة والمعرضه لمستويات عالية من المخاطر والتي كانت تكبد المصرف سنوياً أعباء مرتفعة لتشكل مخصصات مقابلها، غير أن المصرف قرر بعد مداولات مكثفة على صعيد مجلس الإدارة رفع نسبة تغطية أرصده لدى الشريك الحليف في لبنان إلى نسبة 100% مقابل الحسابات المجمدة ونسبة تفوق 50% مقابل الحسابات الجارية إلى الاحتفاظ بالفوائض التي نتجت عن عملية نقل مركز القطع البنوي كمؤونات توفر تغطيه شبه كاملة لمخاطر أرصدة حسابات المصرف في لبنان.

وبلخص الجدول أدناه تطور حجم السيولة الأولية بين العام 2021 و 2022 وهيكلتها.

تطور السيولة الأولية 2021 - 2022				
2021		2022		
%	المبالغ بالآف ل.س	%	المبالغ بالآف ل.س	
6.1%	12,009,164	5.9%	10,387,903	النقد
52.8%	104,693,899	42.5%	75,357,285	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
0	0	1.2%	2,116,981	سندات الخزينة
1.8%	3,635,852	0.4%	766,040	أرصدة لدى المصارف المحلية
15.0%	29,808,037	47.8%	84,825,365	أرصدة لدى المصارف الأجنبية
24.3%	48,282,304	2.3%	4,011,985	ودائع لأجل لدى المصارف الأجنبية
100%	198,429,256	100%	177,465,559	مجموع السيولة الأولية

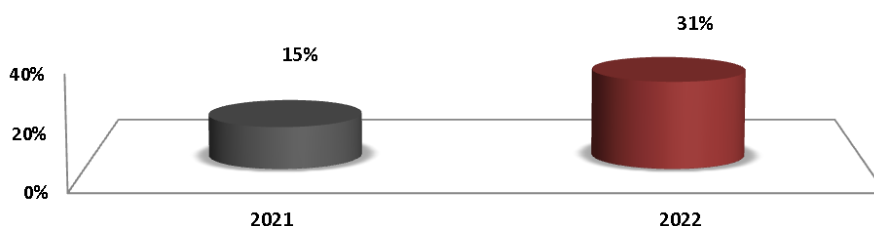
● محفظة الاستثمارات المالية

سجل المصرف خلال العام 2022 توظيفات مالية في استثمارات مالية جديدة بقيمة 2.1 مليار ل.س، عبارة عن 1050 سند من سندات الخزينة والتي تم طرحها بمزاد الأوراق الحكومية رقم 2 لعام 2022 بقيمة مليونين ل.س لكل عقد وبمعدل عائد مرجح 8.41% ولأجل سنتين، مع العلم أن الاكتتاب تم بعلاوة إصدار بما يعادل 20,691,753 ل.س.

● محفظة التسهيلات الائتمانية

شهد عام 2022 تطور جوهري بحجم التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة من المصرف والتي بلغت حوالي 41.9 مليار ل.س. في 2022/12/31 مقابل حوالي 25.42 مليار ل.س. نهاية العام 2021، أي تم تحقيق زيادة سنوية بنسبة 67.1%.

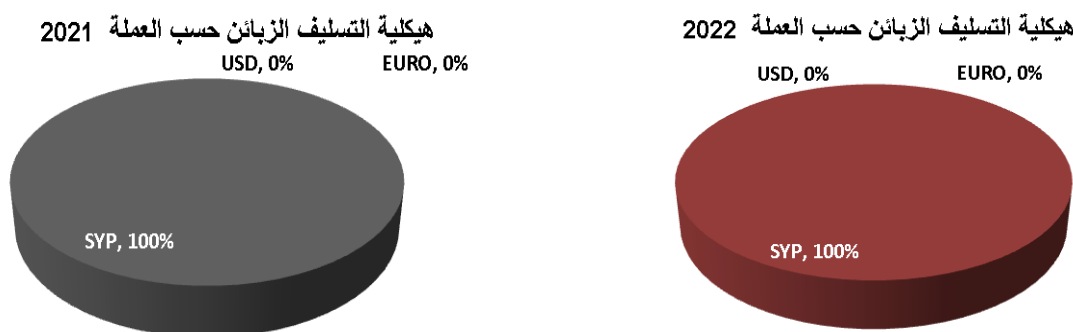
تطور نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع



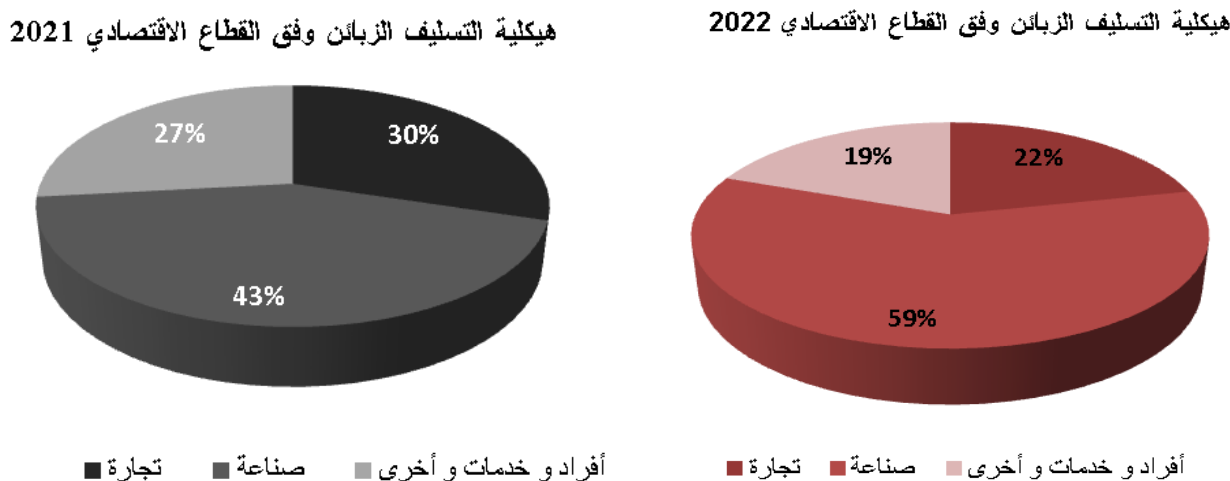
وبسبب الزيادة الجوهرية بحجم التسهيلات الممنوحة والتراجع النسبي لحجم ودائع الزبائن، فقد سجل المصرف تحسناً في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع بكافة العملات حيث بلغت 31% نهاية العام 2022 مقابل 15% نهاية العام 2021، ما يعني زيادة في قيمة أموال المصرف المولده للفوائد، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على حجم الإيرادات من الفوائد.

تهدف سياسة المصرف بشكل عام لزيادة حجم التسهيلات الممنوحة، لكن وفق ضوابط التسليف المقررة من قبل السلطات الرقابية، (مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود أي فرص لمنح تسهيلات جديدة بالعملات الأجنبية عملاً بالتعليمات الرقابية)، حيث انحصرت إجمالي محفظة تسليف المصرف بالليرة السورية فقط بنهاية العام 2022.

تبيّن المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية محفظة التسليف للزبائن وفق العملات بين العامين 2021 و 2022.

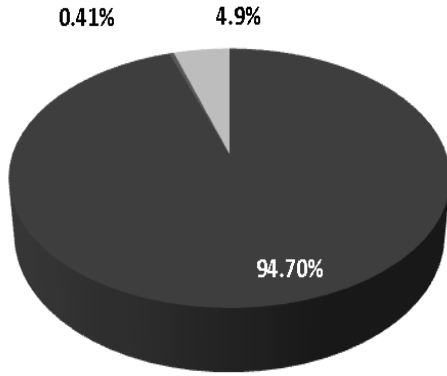


من ناحية توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية، تصدرت في العام 2022 التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي فشكّلت 59% من إجمالي محفظة التسليف بالمقارنة مع نسبة 43% المحققة عام 2021، في حين شكّلت التسهيلات الممنوحة إلى القطاع التجاري 22% من التسهيلات الممنوحة مقابل 30% في العام السابق. وشكّلت باقي القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والخدمات والمقاولات ما نسبته 19% مقابل 27% في عام 2021.



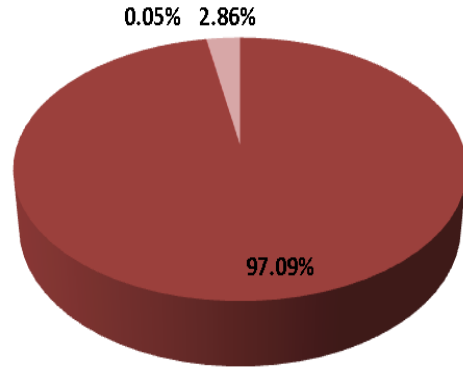
وعملاً بالتزام المصرف بضوابط قرار مجلس النقد والتسليف رقم 433 تاريخ 2022/1/16 فقد استحوذت الشركات الكبرى على النسبة الأعلى من التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام 2022 فبلغت 97.1% نتيجة سياسة المصرف بتقديم التسهيلات إلى القطاعات الإنتاجية بحدود مخاطر مقبولة والتربّث في تسويق قروض تجزئة للأفراد لارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بها، والناجمة بشكل خاص عن تراجع القوة الشرائية للمداخليل بالعملة الوطنية.

هيكلية التسليف الزبائن وفق طبيعة العملاء 2021



■ الشركات الكبرى ■ الشركات الصغيرة والمتوسطة ■ افراد

هيكلية التسليف الزبائن وفق طبيعة العملاء 2022



■ الشركات الكبرى ■ الشركات الصغيرة والمتوسطة ■ افراد

وتراجعت نسبة التسليف للأفراد حيث أصبحت 2.86 % في عام 2022 في حين كانت 4.9 % في عام 2021، وذلك نتيجة ارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى بنسب مرتفعة عن زيادة التسهيلات الممنوحة للأفراد، اعتمدت إدارة المصرف، بموجب توجيهات مجلس الإدارة مرونة إضافية في منح التسليف، فوجهت مسؤولي التسليف إلى استقطاب شرائح من الزبائن الجدد من الشركات المتوسطة والصغيرة التي تخدم حاجات الاستهلاك الأساسية في المجتمع، كما تم استقطاب طلبات التسليف لأغراض عقارية خاصة بالأفراد حصراً. وبقيناً منها بارتفاع درجة المخاطر الائتمانية المتعلقة بهذه الشرائح مقارنةً بعملاء تسليف المصرف الحاليين، تشدد الإدارة على ان تراعي كافة طلبات التسليف الخاصة بالقطاعات الجديدة المستهدفة سقوفاً مقبولةً من المخاطر ضمن تلك المعتمدة والتي يمكن للمصرف تحملها، مرفقة بضمانات عينية مقبولة وكافية.

جودة محفظة التسليف

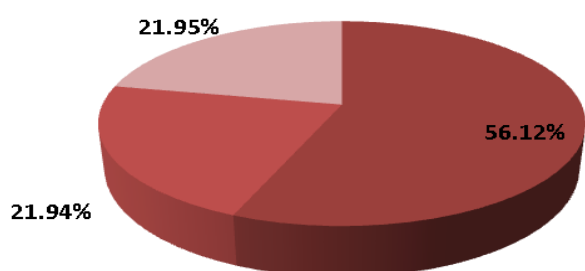
صنّف المصرف محفظة توظيفاته الائتمانية وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي ومعايير المحاسبة الدولية بما فيها المعيار رقم 9 ضمن ثلاث مراحل أساسية وهي، المرحلة الأولى التي تضم الديون الجيدة، والمرحلة الثانية التي تضم الديون التي ازدادت مخاطرها الائتمانية وتتطلب اهتمام الإدارة المصرفية تحوطاً لأي مخاطر تعثر، والمرحلة الثالثة التي تضم العملاء المتعثرين. وتم اعتماد تعاريف ومعايير التعثر حسب قرار مصرف سورية المركزي رقم 4/م ن بتاريخ 14 شباط 2019.

ويعتمد المصرف إدارة متحفظة جداً لمحفظة التسليف، تنص بالحصول على ضمانات عينية و/أو غيرها عند الضرورة تكون كافية بشكل يغطي كامل سقوف الائتمان الممنوحة، فضلاً عن القيام بمتابعة رعية لحجم الاستعمال الائتماني والتأكد من صحة التصنيف الائتماني وكفاية المخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة لكل منها.

بنهاية عام 2022، سجل المصرف تحسناً ملحوظاً في نوعية محفظة تسهلاته الائتمانية المباشرة، حيث ازدادت نسبة الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى (الديون الجيدة) من 56% نهاية عام 2021 إلى 77% نهاية عام 2022 من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة فبلغت حوالي 32.2 مليار ل.س فقط في نهاية عام 2022 مقابل 14.26 مليار ل.س في نهاية عام 2021، قابلها انخفاض في نسبة ديون المرحلة الثانية التي سجلت حوالي 3.24 مليار ل.س ما نسبته 8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية عام 2022 مقابل 5.57 مليار ل.س ما نسبته 22 % في نهاية العام 2021. هذا الانخفاض جاء نتيجة متابعة البنك لهذه الفئة من العملاء لتسديد مستحقاتهم وتحسن تصنيف البعض الآخر.

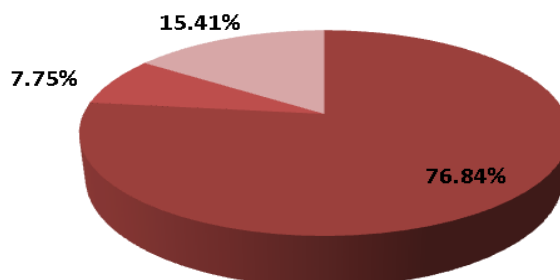
كما سجل المصرف نهاية العام 2022 ارتفاع في حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة (ديون متعثرة) فبلغت حوالي 6.46 مليار ل.س. أي ما نسبته 15% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة، مقابل حوالي 5.579 مليار ل.س ما نسبته 22 % من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية العام 2021، علماً أن الزيادة المسجلة في حجم الديون المتعثرة المباشرة ناتجة بشكل نسبي من تأثر الجزء من هذه الديون الممنوح بالعملة الأجنبية والمحاسب بالليرات السورية بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع حجم الفوائد المحفوظة الخاصة بها.

توزيع المحفظة الائتمانية المباشرة حسب المراحل 2021



■ المرحلة الأولى - Stage 1
■ المرحلة الثانية - Stage 2
■ المرحلة الثالثة - Stage 3

توزيع المحفظة الائتمانية المباشرة حسب المراحل 2022



■ المرحلة الأولى - Stage 1
■ المرحلة الثانية - Stage 2
■ المرحلة الثالثة - Stage 3

ويخلص الجدول أدناه تطور محفظة بنك الشرق الائتمانية بين العامين 2021 و 2022.

توزيع إجمالي المحفظة الائتمانية المباشرة حسب مراحل التصنيف				
آلاف ل.س	2022	%	2021	%
المرحلة الأولى - Stage 1	32,200,083	77%	14,267,470	56%
المرحلة الثانية - Stage 2	3,245,921	8%	5,577,170	22%
المرحلة الثالثة - Stage 3	6,458,062	15%	5,579,730	22%
المجموع	41,904,066	100%	25,424,370	100%

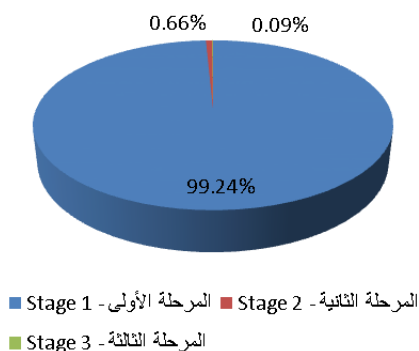
بلغ حجم الخسائر الائتمانية لقاء مخاطر التسليف نهاية عام 2022 حوالي 2.648 مليار ل.س. (منها 2.647 مليار ل.س. لقاء التسهيلات المباشرة وحوالي 1.41 مليون ل.س. لقاء تسهيلات غير مباشرة) مقابل حوالي 2.593 مليار ل.س. بنهاية 2021 (منها 2.591 مليار ل.س. لقاء التسهيلات المباشرة وحوالي 1.7 مليون ل.س. لقاء التسهيلات غير المباشرة)، أي بزيادة سنوية بنسبة 2%. وقد نتجت هذه الزيادة بسبب زيادة حجم التسهيلات الممنوحة بشكل عام فقد تم اقتطاع مخصصات إضافية مقابل تسهيلات المرحلة الأولى بقيمة 49 مليون ل.س. في حين انخفضت المخصصات المقطوعة مقابل تسهيلات المرحلة الثانية بقيمة 137 مليون ل.س. بسبب تحسن تصنيف بعض التسهيلات وتسديد البعض الآخر، أما المخصصات مقابل المرحلة الثالثة فقد زادت بقيمة 145 مليون ل.س. بسبب أثر تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو ما أثر على حجم الخسائر المتوقعة لقاء الديون بهذه العملة المقطوعة سابقاً بنفس العملة والمقومة بالليرات السورية.

وتحرص إدارة المصرف على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف الائتماني وتكوين المخصصات بشأنها بما يلتزم مع متطلبات المعيار رقم 9 والتعليمات الرقابية بموجب القرار رقم 4 المذكور أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المستقبلية للنمو الاقتصادي وأثره المرتقب على قدرة العملاء على سداد مستحقاتهم. وعليه فقد كُفِّت إدارة المصرف خلال العام 2022 منهجية احتساب

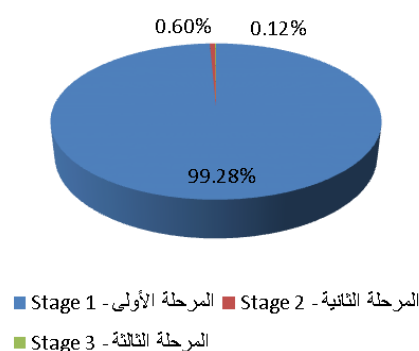
الخسائر الائتمانية المتوقعة عن فئة ديون المرحلة الأولى لتكون أكثر تحفظاً انطلاقاً من ترقب استمرار الانكماش الاقتصادي وأثره السلبي على نشاط العملاء التجاري. وبالتالي سجل المصرف نسبة تغطية ديون المرحلة الأولى بنهاية العام 2022 فبلغت 0.4%، في حين بلغت نسبة تغطية ديون المرحلة الثانية 4.1%، وبلغت نسبة تغطية ديون المرحلة الثالثة 93.8% وذلك دون احتساب الضمانات العينية المتخذة لقاء هذه الديون. وهي نسب جيدة مقارنة بالنسب القائمة بهذا الخصوص في السوق المصرفي السوري.

تسهيلات غير مباشرة

توزيع المحفظة الائتمانية الغير المباشرة حسب المراحل 2021



توزيع المحفظة الائتمانية الغير المباشرة حسب المراحل 2022



تسهيلات غير مباشرة لعمليات الاستيراد والتصدير

بلغ حجم التسهيلات غير المباشرة الممنوحة للزبائن والقاضية بقبول تحصيل بوالص استيراد حوالي 5.6 مليار ل.س في نهاية عام 2022 مقابل حوالي 4.9 مليار ل.س نهاية العام 2021 لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بعملاء المصرف. ونشير إلى أن غالبية هذه التسهيلات هي ضمن فئة ديون المرحلة الأولى. وقد تم تكوين مخصصات إجمالية لقاء هذه التسهيلات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.4 مليون ل.س. بنهاية العام 2022.

كفالات مصارف مالية

يسجل المصرف مجمل أرصدة كفالات مصارف مالية صادرة في غالبيتها بالعملات الأجنبية بقيمة تعادل حوالي 34.1 مليار ل.س بنهاية العام 2022. مقابل حوالي 30.1 مليار ل.س بنهاية العام 2021. علماً أن الزيادة المسجلة على هذه الأرصدة والمحتسبة بالليرات السورية ناتجة عن تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، إذ لم يسجل أي تعديل في القيمة الأصلية لهذه الكفالات منذ تاريخ إصدارها بين العامين 2010 و 2011.

وقد تم تصنيف هذه الكفالات ضمن فئة المرحلة الأولى أصولاً. وبلغت المخصصات لقاء مخاطر هذه الكفالات نهاية عام 2022 حوالي 661.1 مليون ل.س مقابل حوالي 569 مليون ل.س. بنهاية العام 2021، إذا أنها مغطاة بضمانات نقدية وخلافها كافية ومقبولة.

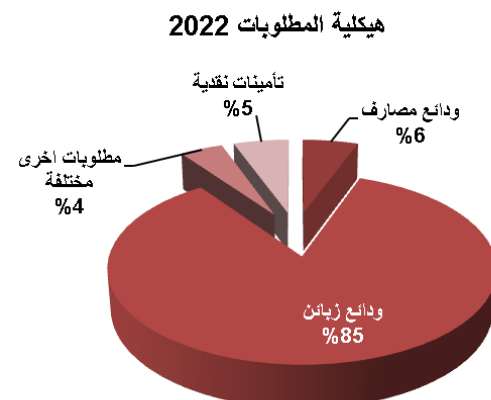
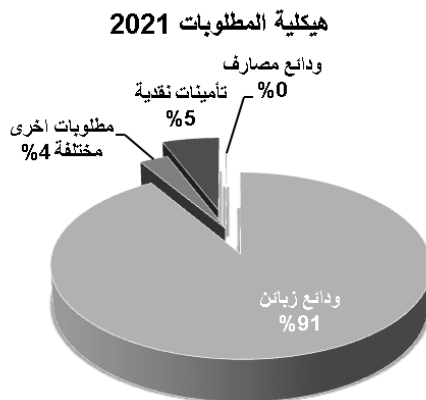
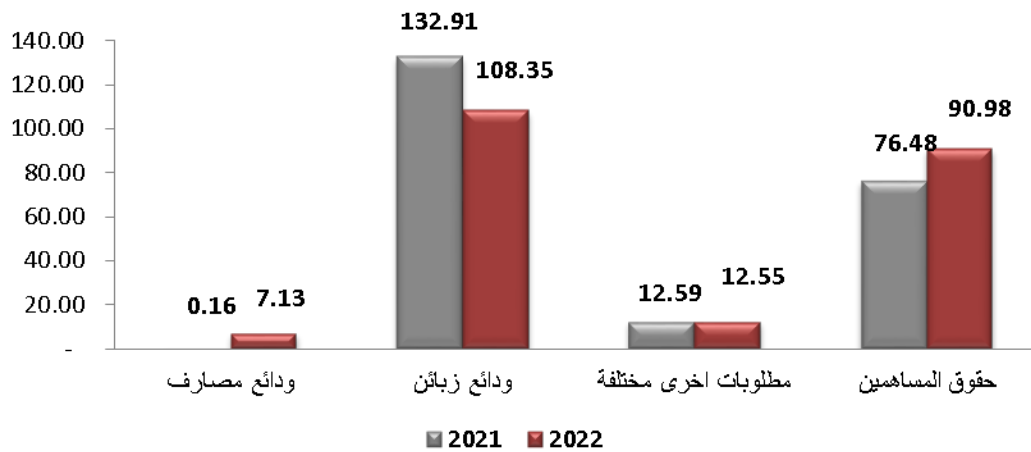
2. إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تشكل ودائع الزبائن وحقوق الملكية المصادر الرئيسية لتمويل المصرف. يعتمد بنك الشرق لتطوير حجم نشاطه التجاري على بناء قاعدة من العملاء المودعين توفر مصادر تمويل مستقرة.

وقد شكلت بنهاية العام 2022 ودائع زبائن المصرف 49% من مجموع المطلوبات مقابل 60% نهاية العام 2021، قابله ارتفاع في نسبة حقوق الملكية التي شكلت 42% نهاية 2022 مقابل 34% نهاية عام 2021. كما سجل ارتفاع في نسبة ودائع المصارف حيث شكلت 3% من مجموع المطلوبات مقابل 0.1% للعام السابق

تبين المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية إجمالي مطلوبات المصرف بين العامين 2021 و 2022:

تطور حجم المطلوبات وحقوق الملكية بين 2022 و 2021 (ملايين ل.س)



• ودائع الزبائن

تراجع حجم إجمالي ودائع زبائن المصرف في 2022/12/31 مسجلاً حوالي 108.35 مليار ل.س. مقابل حوالي 132.91 مليار ل.س. بنهاية العام 2021، أي انخفاض بنسبة 18% هو محصلة لزيادة الودائع بالليرات السورية وانخفاض ودائع العملات الأجنبية يعود ذلك إلى ما يلي:

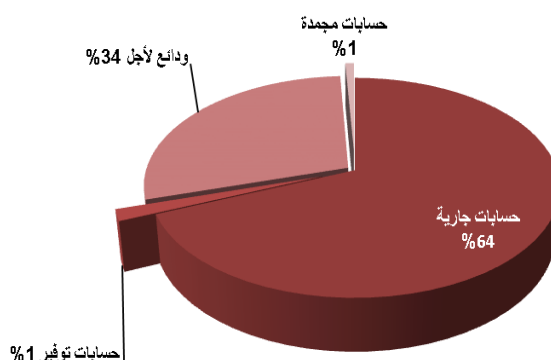
- 1- زيادة حجم الودائع بالليرة السورية لتلبية الزيادة بحجم التسهيلات الممنوحة، فالتسهيلات الجديدة تمت حصراً بالليرات السورية عليه كانت نسبة زيادة ودائع الليرات السورية بحدود 21% زيادة عن العام السابق
- 2- تراجع في حجم الودائع بالعملات الأجنبية والمحتسب بالليرات السورية بنسبة 41.5% عن العام السابق، فقد حرصت الإدارة على الحد من كلفة الودائع بالدولار الأميركي واليورو نتيجة ندرة فرص التوظيف المجدي لها في سورية (بما فيها التوظيف لدى المصرف المركزي) خلال العام 2022، وتعذر توظيفها في الخارج نتيجة العقوبات الخارجية على سورية.

بالنسبة لهيكلية الودائع شهدت نهاية العام 2022 زيادة نسبة الحسابات الجارية فشكّلت 69% من إجمالي ودائع العملاء مقابل 64% نهاية العام 2021، في حين بلغت نسبة الودائع لأجل المكلفة للفوائد 29% مقابل 34% في العام السابق، وحافظت حسابات التوفير المكلفة للفوائد على نسبتها 1%. مما سمح للمصرف بالحد نسبياً من حجم أعباء الفوائد الناتجة عن حركة ارتفاع ودائع الزبائن.

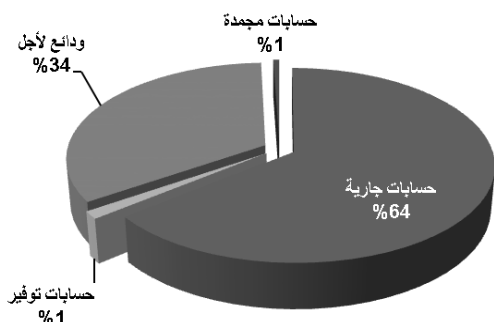
وتظهر المخططات البيانية التالية تطور هيكلية ودائع المصرف بين العامين 2021 و 2022 حسب نوع الحساب.

تطور هيكلية ودائع الزبائن حسب نوع الحساب بين العام 2021 - 2022

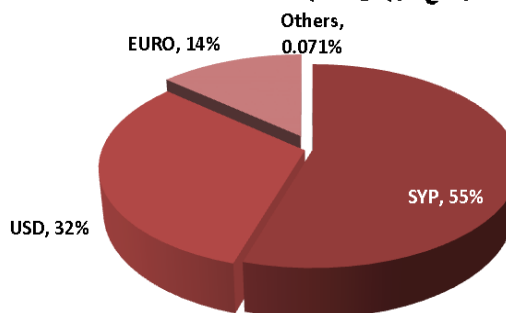
ودائع الزبائن حسب النوع 2022



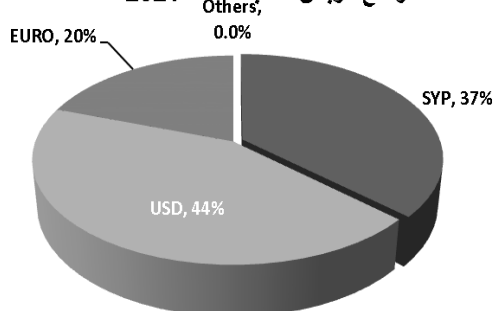
ودائع الزبائن حسب النوع 2021



ودائع الزبائن حسب العملة 2022



ودائع الزبائن حسب العملة 2021



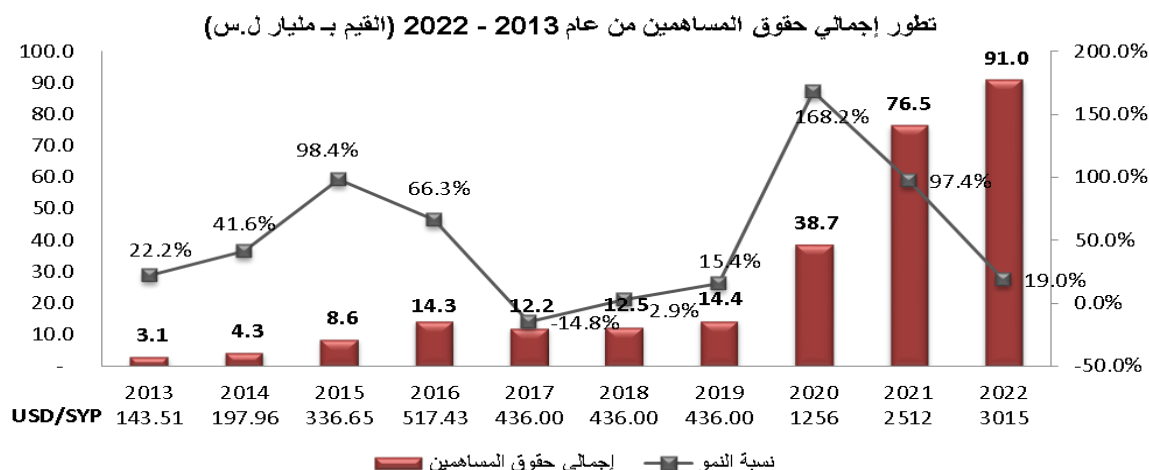
• ودائع المصارف

بلغ حجم ودائع المصارف في نهاية سنة 2022 لدى المصرف ما يقارب 7.13 مليار ل.س مقابل 158.7 مليون ل.س في العام السابق، كان منها 99.4% بالليرات السورية، تم استخدام هذه الزيادة بالودائع من المصارف بشكل مباشر لدعم عملية زيادة حجم التسهيلات الممنوحة في عام 2022، فاستقطب الودائع من المصارف الأخرى هي وسيلة سريعة وذات تكلفة منخفضة نسبياً لدعم سيولة المصرف، أما بالنسبة لودائع المصارف بالعملة الأجنبية كانت نسبتها فقط 0.6% من إجمالي ودائع المصارف وهي تشكل في مجملها أرصدة في الحسابات الجارية خدمة لتقاص عمليات عملاء المصارف.

• حقوق المساهمين

ازدادت حقوق المساهمين نهاية العام 2022 بنسبة 19% حيث بلغت حوالي 90.98 مليار ل.س مقابل حوالي 76.4 مليار ل.س نهاية 2021. نتج ذلك كمحصلة تسجيله لخسائر محققة آخر العام بقيمة 467 مليون ل.س وتحقيقه لأرباح غير محققة بقيمة 14.978 مليار ل.س، نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنوي للمصرف (لتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية)

في ما يلي مخطط يبين تطور إجمالي حقوق المساهمين بين الأعوام 2013 - 2022 والعلاقة الترابطية الإيجابية مع تطور سعر الصرف:



3. الملاءة المالية

تبين الملاءة عن قدرة المصرف على مواجهة مختلف أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية). ويتم التعبير عنها من خلال مفهوم كفاية رأس المال والذي يمثل العلاقة بين رأسمال المصرف وهذه المخاطر. وقد حدد مصرف سورية المركزي نسبة 8% كحد أدنى لنسبة كفاية رأس المال في مواجهة كافة المخاطر المحتملة والمرجحة بما يتوافق مع معايير بازل 2.

حافظ بنك الشرق خلال العام 2022 على نسبة ملاءة مرتفعة بلغت 106.09% مقارنةً مع 61.27% للعام السابق، تفوق الحد الأدنى الرقابي المحدد بنسبة 8%. وقد نتج هذا الارتفاع عن الزيادة في صافي الأموال الخاصة (رأس المال الأساسي + المساعد) بنسبة 18% وانخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 31.4%.

4. الإيرادات

بنهاية عام 2022 نلاحظ اختلاف تأثير إجمالي إيرادات المصرف حسب كل بند من البنود المكون لها (مقارنةً بالعام الماضي): فمن ناحية إيرادات الفوائد كان تأثيرها إيجابياً فقد شهدت إيرادات الفوائد زيادة عن المحقق العام السابق، ذلك بسبب زيادة حجم التسهيلات الممنوحة بالليرات السورية وتحسن نسبة الفوائد المقبوضة من التوظيفات في الخارج.

بالنسبة للعمولات كان التأثير سلبي بسبب تراجع الكبير بحجم نشاط تمويل التجارة الخارجية المسجل خلال العام 2022، كذلك الأمر لحجم الإيرادات من عمليات تقييم وبيع القطع الأجنبي شهدت تراجع عن العام السابق، بالمحصلة سجل بنك الشرق إجمالي دخل تشغيلي محقق (دون الأخذ بعين الاعتبار أي أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي) بقيمة حوالي 8 مليار ل.س. في 2022/12/31 مقابل حوالي 8.1 مليار ل.س. نهاية العام 2021، أي بانخفاض بنسبة 1.9%.

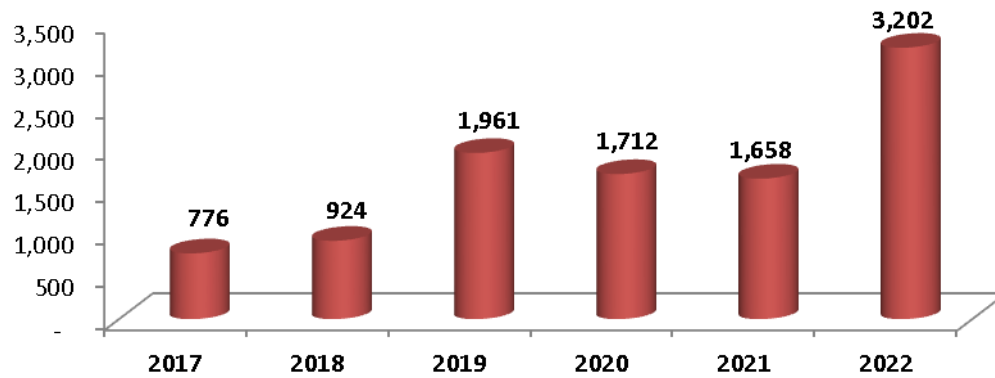
4.1. صافي الإيرادات من الفوائد

سجل المصرف بنهاية العام 2022 تحسناً ملحوظاً في حجم صافي الإيرادات من الفوائد حيث بلغ نهاية عام 2022 حوالي 3.2 مليار ل.س. مقابل حوالي 1.6 مليار ل.س. بنهاية العام 2021، أي تحقق ارتفاع سنوي بنسبة 93.2%، نتج بشكل أساسي بسبب ارتفاع الفوائد من أرصدة وإيداعات لدى المصارف بنسبة 105.7% مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت نهاية عام 2022 مبلغ 2 مليار ل.س. مقابل 994 مليون ل.س. للعام السابق.

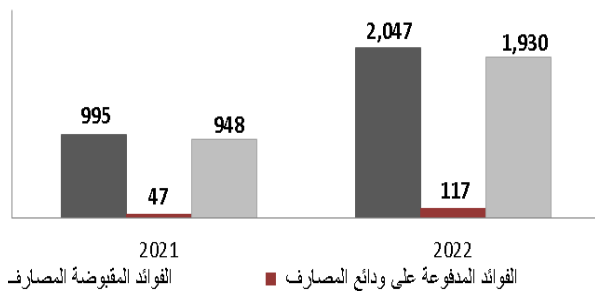
سبب هذه القفزة النوعية بقيمة الإيرادات ارتفاع معدلات فوائد التوظيفات بالليرات السورية من جهة وزيادة حجم التسهيلات الممنوحة من جهة أخرى، أضف إلى ارتفاع أسعار الصرف التي أثرت إيجاباً على إيرادات الفوائد بالخارج يضاف لها ارتفاع نسبة الفوائد المقبوضة.

تبين المخططات البيانية أدناه تطور حجم إيرادات المصرف بين الأعوام 2021 - 2022.

صافي إيرادات الفوائد بين عام 2017 لغاية 2022 (آلاف الليرات السورية)

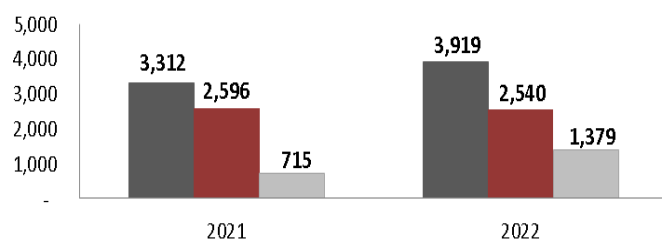


تطور صافي إيرادات الفوائد من المصارف بين 2021 و 2022 (القيم بملايين الليرات السورية)



صافي إيرادات الفوائد من المصارف

تطور صافي إيرادات الفوائد من الزبائن بين 2021 و 2022 (القيم بملايين الليرات السورية)



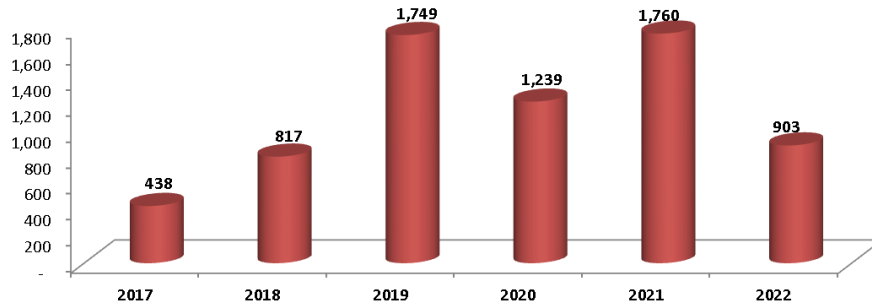
الفوائد المقبوضة من التسهيلات الائتمانية المباشرة
الفوائد المدفوعة على ودائع الزبائن
صافي إيرادات الفوائد من الزبائن

4.2. صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات

سجل المصرف بنهاية العام 2022 انخفاض واضح بنسبة 49% في صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات فبلغ حوالي 902 مليون ل.س. مقابل حوالي 1.760 مليار ل.س. نهاية العام 2021، نتج بشكل أساسي بسبب تراجع الكبير لحجم عمليات تمويل التجارة الخارجية والعمليات مصرفية الملحق بها.

ويبين المخطط البياني أدناه تطور صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات.

صافي إيرادات العمولات بين عام 2017 لغاية عام 2022 (الآلاف الليرات السورية)

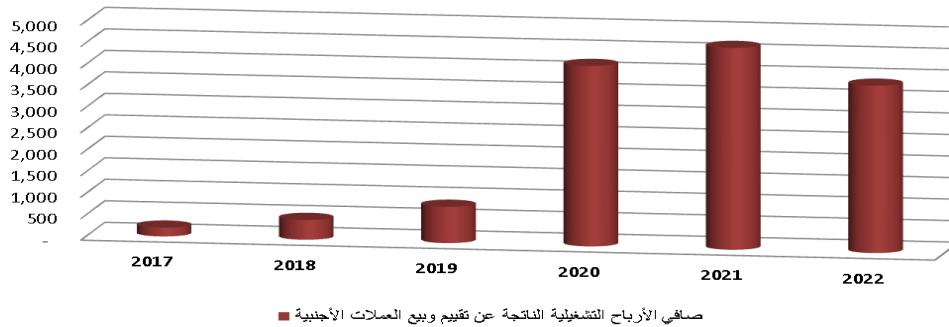


4.3. صافي الأرباح الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية

على الرغم من جهود إدارة المصرف في إيجاد قنوات مصرفية مقبولة لتنفيذ الحوالات الواردة من الخارج وبشكل خاص تلك التي سمحت باستقبال تحاويل المنظمات الدولية بتأمين مصادر القطع الخارجي المطلوب، تأثرت أرباح تقييم وبيع العملات الأجنبية بانخفاض تمويل طلبات عمليات التجارة الخارجية المسجلة لدى المصرف. ما نتج عنه تسجيل بنهاية العام 2022 انخفاض في صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية فبلغت حوالي 3.8 مليار ل.س. مقابل حوالي 4.6 مليار ل.س. في نهاية عام 2021 أي تراجع بنسبة 18% أثرت سلباً على الإيرادات التشغيلية المحققة بنهاية عام 2022.

يبيّن المخطط البياني أدناه التطور الملحوظ للأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية في العام 2022 مقارنةً بالأعوام السابقة.

صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية

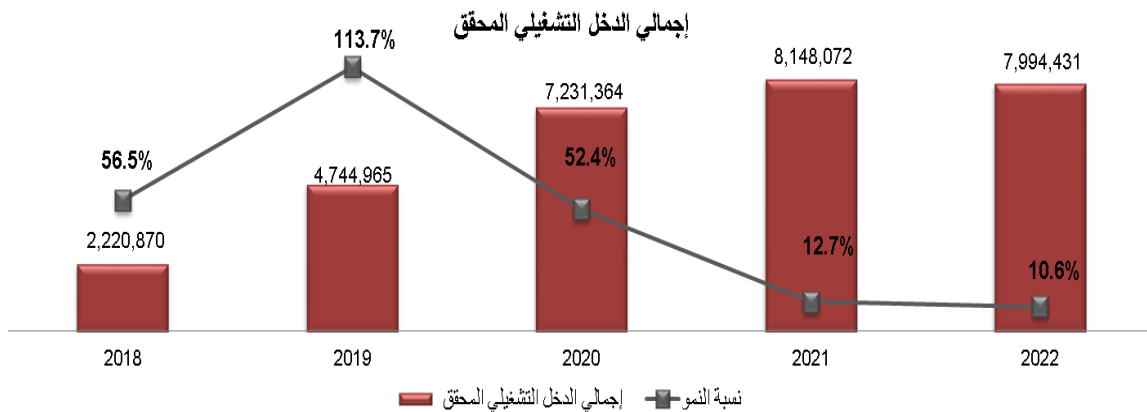


ونشير إلى أن بنك الشرق قد سجل أيضاً استثنائياً بنهاية العام 2022 أرباحاً غير محققة بلغت حوالي 14.98 مليار ل.س. نتجت عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي للمصرف المكوّن بالدولار الأمريكي على أثر تدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية خلال العام 2022، حيث تراجع سعر الصرف الرسمي المعتمد من 2512 ل.س. للدولار الواحد بنهاية العام 2021 إلى 3015 ل.س. للدولار الواحد في النصف الأول من العام 2022 ولنهاية العام.

4.4 إجمالي الدخل التشغيلي

نتيجة لما تقدم، سجل بنك الشرق إجمالي دخلاً تشغيلياً (بما فيه الأرباح غير المحققة) بنهاية العام 2022 بلغ حوالي 22.9 مليار ل.س. مقابل حوالي 44.5 مليار ل.س. وفي حال تم استبعاد الأرباح غير المحققة، يسجل المصرف، (بالرغم من كافة الصعوبات والتحديات التي واجهت نمو حجم نشاطه في العام 2022)، إجمالي دخل تشغيلي محقق بنهاية العام 2022 بقيمة حوالي 7.99 مليار ل.س. مقابل 8.1 مليار ل.س. بنهاية العام 2021، أي تراجع بنسبة 1.9%.

ويبين المخطط البياني أدناه تطور إجمالي الدخل التشغيلي المحقق ونسبة نموه السنوية بين الأعوام 2013 - 2022.



5. المصاريف والتكاليف التشغيلية

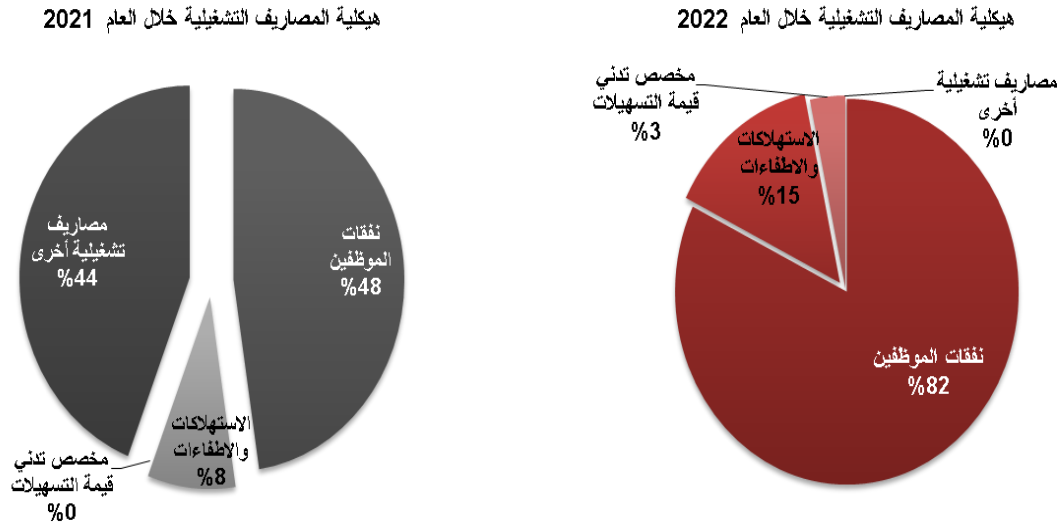
بلغت المصاريف التشغيلية بنهاية العام 2022 حوالي 8.4 مليار ل.س. مقابل حوالي 6.7 مليار ل.س. في نهاية العام 2021، أي بزيادة سنوية بحوالي 1.7 مليار ل.س. وبنسبة 24%. العوامل الأساسية المؤثرة في إجمالي المصاريف التشغيلية بشكل أساسي هي كالتالي:

أ. شكلت نفقات وأجور الموظفين، التي شكلت 42.8% من إجمالي المصاريف التشغيلية. حيث كان لا بد من زيادة رواتب العاملين في المصرف دعماً للقدرة الشرائية للموظفين في ظل الارتفاع الملحوظ في مستويات المعيشة بهدف الحفاظ على الكوادر التي اكتسبت خبرات مصرفية وتأمين استمرارية عمل المصرف. ما نتج عنه بنهاية العام 2022 ارتفاع في حجم مصروف الموظفين فبلغ حوالي 3.6 مليار ل.س. مقابل حوالي 2.1 مليار ل.س. بنهاية العام 2021، أي بزيادة سنوية بنسبة 70%.

ب. المصاريف التشغيلية الأخرى التي شكلت 56.2% من إجمالي المصاريف التشغيلية المسجلة خاصة سعر شراء الطاقة تأميناً لحاجات المصرف التشغيلية. وقد شهد المصرف بنهاية العام 2022 ارتفاع سنوي هائل في حجم هذه المصاريف بنسبة 114% فبلغت حوالي 4.7 مليار ل.س. مقابل فقط 2.2 مليار ل.س. بنهاية العام 2021، متأثرة بشكل أساسي بآثار التضخم المرتفع المسجل في الأسعار خلال العام 2022 والذي انعكس ارتفاعاً على كلفة كافة خدمات الموردين.

ج. مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة شكلت 1% من إجمالي المصاريف التشغيلية. حيث، لم يضطر المصرف لتكوين أي مخصصات إضافية لقاء مخاطر التسليف إضافة لتعرضات المخاطر لدى المؤسسات المالية في الخارج.

وتظهر المخططات البيانية التالية تطور هيكلية المصاريف التشغيلية بين العامين 2021 - 2022:

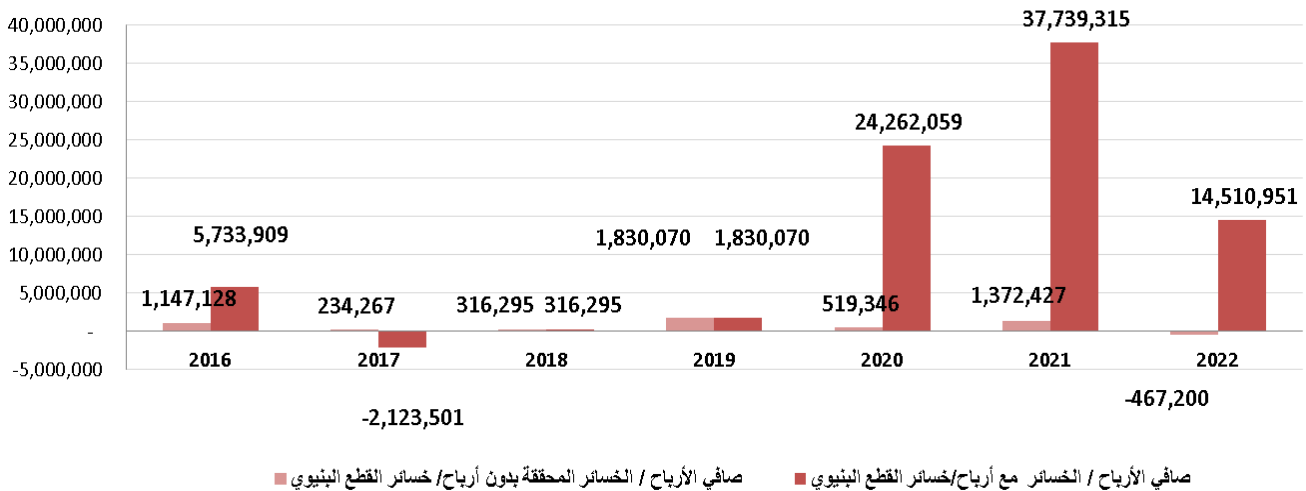


6. صافي الأرباح بنهاية السنة

نتيجة لما تقدم، يظهر بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 أرباحاً صافية بعد الضريبة بما فيها الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركزي القطع البنوي بحوالي 14.5 مليار ل.س. مقابل حوالي 37.7 مليار ل.س نهاية العام 2021. ولدى استبعاد الأرباح الغير محققة، يسجل بنك الشرق في 2022/12/31 خسائر محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 467 مليون ل.س مقابل أرباح محققة بحوالي 1.37 مليار ل.س نهاية العام 2021، أي بتراجع بنسبة 134 %. حيث تأثرت أرباح المصرف التشغيلية المحققة بشكل أساسي بارتفاع نفقات الأجور والرواتب والمصاريف التشغيلية خاصة حوامل الطاقة وتراجع الإيرادات من الرسوم والعمولات.

وتبين المخططات البيانية التالية تطور صافي أرباح المصرف بين الأعوام 2016 - 2022 نتيجة احتساب الأرباح غير المحققة واستبعادها.

صافي الأرباح مع وبدون أرباح القطع البنوي



يبين الجدول أدناه تطور بنود بيان دخل المصرف بين العامين 2021-2022

بيان الدخل 2021 - 2022		
2021	2022	(المبالغ بآلاف الليرات السورية)
4,300,870	5,859,699	الفوائد الدائنة
(2,643,338)	(2,657,339)	الفوائد المدينة
1,657,532	3,202,360	صافي إيرادات الفوائد
2,271,749	1,393,879	العمولات والرسوم الدائنة
(511,494)	(491,188)	العمولات والرسوم المدينة
1,760,255	902,691	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
3,417,788	4,105,051	صافي الربح من الفوائد والرسوم والعمولات
4,697,368	3,847,202	صافي أرباح / (خسائر) تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية
36,366,888	14,978,150	صافي أرباح / (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
32,914	42,178	أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع وإيرادات تشغيلية أخرى
44,514,960	22,972,582	إجمالي الدخل التشغيلي
(2,110,314)	(3,587,551)	نفقات الموظفين
(351,272)	(417,067)	استهلاكات الموجودات الثابتة
(16,871)	(34,911)	إطفاءات الموجودات غير الملموسة
(54,797)	(176,276)	استهلاكات حقوق استخدام أصول المستأجرة
(1,980,309)	(82,390)	مخصص تدني قيمة التسهيلات
25,704	(62,357)	مخصصات متنوعة
(2,280,166)	(4,025,166)	مصاريف تشغيلية أخرى
(6,768,025)	(8,385,718)	إجمالي المصروفات التشغيلية
37,746,934	14,586,865	الربح / (الخسارة) قبل الضريبة
(7,619)	(75,914)	إيرادات ضريبة الدخل
37,739,315	14,510,951	ربح / (خسارة) السنة
(36,366,888)	(14,978,150)	(استبعاد) صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
1,372,427	(467,199)	ربح / (خسارة) السنة المحققة

خطة بنك الشرق المستقبلية لعام 2023

في ظل السعي الوطني لخلق فرص استثمارية وتحفيز نمو كافة القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص تشجيع القطاع الصناعي والحد من حجم تمويل الاستيراد، وما ينتج عنها من خلق فرص عمل محلية تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، اعتمد مجلس إدارة المصرف خطة عمل لعام 2023 تقضي في تفعيل إضافي لنشاط المصرف بهدف زيادة حصته من السوق المصرفي، وفق التوجهات التالية:

1. زيادة حجم الودائع من كافة شرائح المودعين بكافة العملات تأميناً لاستقرار مستدام في مصادر التمويل.
2. زيادة حجم التسهيلات الائتمانية قدر المستطاع بالليرة السورية ضمن سقف الضوابط المفروضة من السلطات الرقابية.
3. المحافظة على إدارة متوازنة بين الإيرادات والمصاريف، ترشيد النفقات والمصاريف التشغيلية والسعي لتوفير نسبة كفاءة مقبولة وتحقيق أرباح تشغيلية.
4. الاستمرار بتكوين المخصصات اللازمة لتغطية تعرضات الخسائر على التسليف والتوظيف المالي وفقاً لمتطلبات إدارة المخاطر ووفقاً للضوابط المفروضة من قبل السلطات الرقابية.
5. الاستمرار بالمحافظة على مركز القطع البنوي للمصرف حمايةً له ودعماً لملاءته وبنفس الوقت حمايةً لحقوق المساهمين.
6. المحافظة على الموارد البشرية العاملة في المصرف ودعم مداخلها للحد من مفاعيل التنافس المهني على الكفاءات المصرفية الحالية، وكذلك دعم قدراتها المهنية لجهة التدريب المستمر داخل المصرف و/أو خارجه لاكتساب المزيد من المهارات. كما ترشيد التوظيف في الموارد البشرية من خلال التوفيق بين حاجات التوظيف الفعلية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وقدرة المصرف على تحمل تكاليف تشغيلية إضافية.
7. تدعيم الإدارة العامة التنفيذية للمصرف بتعيين نائب للمدير العام ومساعد له من خلال العمل على تنمية قدرات ومؤهلات المرشحين من داخل المصرف عن طريق تدريبهم داخل وخارج سورية، فضلاً عن السعي لاستقطاب مرشحين من أصحاب الاختصاص من خارج المصرف.
8. لجهة شبكة الفروع:
 - استكمال تدعيم هيكلية مديرية إدارة شبكة الفروع لزيادة الدعم المقدم للفروع حجماً ونوعاً.
 - تفعيل أوسع لنشاط الفروع على مستوى مدير الفرع وكافة الموظفين بما يحقق الأهداف التجارية التوسعية المعتمدة.
 - تطوير وتسويق منتجات صيرفة تجزئة وصيرفة إلكترونية ومنتجات دفع إلكتروني منافسة.
 - تملك مقر لفرع في حمص وثاني في حلب في حال توفر فرص مناسبة لذلك.
9. متابعة تطوير البنية التكنولوجية في المصرف من جهة:
 - توفير التقنيين المؤهلين لتحقيق التطوير المطلوب وخاصة في مجال البرمجة المعلوماتية تسهيلاً لإنتاج كافة تقارير الإفصاح الرقابي من جهة، ومن جهة أخرى لأخذ القرارات الإدارية الملائمة ودون أي تأخير ناتج عن عامل الوقت لضبط استراتيجيات العمل.
 - مواكبة حركة تطوير المنتجات المصرفية المطلوب تسويقها وتلبية حاجات تطويرها.
10. تدعيم مديريات الضبط والرقابة الداخلية وخاصة لجهة ملء الشواغر الوظيفية في بعض دوائرها ومساعدتها على تنفيذ برامج عملها السنوية والوقوف عند نتائج نشاطها استدراكاً للمخاطر ولتحسين أداء المصرف.
11. العمل على توفير فوائض حرة ناتجة عن أرباح محققة تسمح بزيادة رأسمال المصرف بما يحقق الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية بهذا الشأن وتعظيم حقوق ملكية المساهمين.
12. الالتزام بشفافية الإفصاحات المالية وغير المالية الصادرة عن المصرف، كما والالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وتلك الصادرة عن السلطات الرقابية لجهة تصنيف المخاطر وتكوين مخصصات الخسائر التي يمكن أن تنتج عنها وخاصة فيما يتعلق بحماية أصول المصرف المالية الموظفة في الخارج.



معبد هليوس في قنوات

هليوس، معبد الشمس المشيد خارج سور مدينة قنوات بالسويداء، تظهر أطلاله الأثرية في الجهة الجنوبية للبلدة القديمة، ويعود تاريخ بنائه إلى النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي، ويعرف بأنه معبد روماني قديم كان مكرساً لعبادة آلهة الشمس "هيليوس"، بقي منه المصطبة وفوقها عدة أعمدة ترتفع فوق قواعد عالية، إلا أن اكتشاف ساكف* الباب الحجري المنقوش بكتابة يونانية في الوسط، والمحصورة بين نقشين نافرين لرأسي أسدين، قد أكد أن تاريخ الساكف المكتشف يؤرخ على القرن الأول قبل الميلاد، حيث كان يحتل الموقع معبد الإله المحلي (رايوس)، بينما المتعارف عليه أن معبد الشمس تعود فترة بنائه إلى نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث الميلادي، ما يعني أن هناك مرحلة بناء أولية متقدمة تؤرخ على القرن الأول قبل الميلاد.

بنك الشرق

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

جدول المحتويات

صفحة

٤-١	تقرير مدقق الحسابات المستقل البيانات المالية:
٦-٥	بيان الوضع المالي
٧	بيان الدخل
٨	بيان الدخل الشامل الآخر
٩	بيان التغيرات في حقوق الملكية
١١-١٠	بيان التدفقات النقدية
١١٦-١٢	إيضاحات حول البيانات المالية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين

بنك الشرق

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

دمشق - سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الشرق ش.م.م. عامة سورية "المصرف" والتي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، وكل من بيان الدخل، بيان الدخل الشامل الآخر، بيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المصرف وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصارف في سورية. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات التدقيق التبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

لبنك الشرق

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المقاسة بالتكلفة المطفأة هو تقدير جوهري ومعقد يتطلب من الإدارة تقديرات جوهريّة في تقييم جودة الائتمان وتقدير الخسائر الكامنة في المحفظة. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة تنشأ من عدة جوانب وتتطلب حكماً جوهرياً من جانب الإدارة، مثل تقدير احتمالية التخلف عن السداد والخسارة عند التعثر للمراحل المختلفة، وتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وحالة انخفاض قيمة الائتمان (التعثر) واستخدام تقنيات النماذج المختلفة والأخذ بالاعتبار التعديلات اليدوية. عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، أخذ المصرف في الاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل من القروض والمخاطر، ويقوم بتقسيم القروض والسلف حسب درجات المخاطر وتقديرات الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعتها وملف المخاطر الخاص بها. تتضمن مراجعة هذه الأحكام والافتراضات المعقدة تحدياً لحكم مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف على التعرضات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" كما تم اعتمادها من قبل مصرف سورية المركزي. يتم استثناء التعرضات الائتمانية بالليرة السورية الممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لقد قمنا بفهم سياسة المصرف لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (٩) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار رقم (٩) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص.

كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل المصرف من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الاطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للمصرف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩). والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- تحديد حدوث زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان تصنيف التعرضات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك.
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- فهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمصرف المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات.
- مراجعة وفهم المنهجية المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة)، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المصرف.

ليلى

فروقات أسعار صرف

- تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:
- التأكد من أن أسعار الصرف المطبقة في المصرف مطابقة لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
 - القيام بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد، على أساس العينة، من:
 - اعتماد أسعار الصرف المناسبة
 - دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالية
 - قيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان الوضع المالي وبيان الدخل.
- لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة إعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.
- بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف غير متوافقة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتم تضمينها في التقرير السنوي من خارج القوائم المالية المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا ولا يشمل رأينا حول القوائم المالية هذه المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها. تنحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقدّر فيما إذا كانت غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي اطلعنا عليها من خلال تدقيقنا أو أن هذه المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الإدارة في إعداد البيانات المالية للمصرف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كشركة مستمرة والإفصاح، متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجّمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

ليلى محمد

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، إن وجدت حالة جوهريّة من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهريّة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المصرف على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليّتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.

يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.



دمشق - سورية

٣٠ آذار ٢٠٢٣

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الوضع المالي

كما في ٣١ كانون الأول		إيضاح	الموجودات
٢٠٢١	٢٠٢٢		
ل.س.	ل.س.		
١١٦,٢٩٤,٤٧٧,١٦١	٨٥,٣٥٥,٠٢٣,٤٩٤	٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣٣,٠١٧,١٩٩,٩٦٠	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١	٦	أرصدة لدى مصارف
٣٨,١٣١,٠٤٤,٨٩٩	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥	٧	إيداعات لدى مصارف
١٩,٦١٩,٤٨٥,٤٨٦	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠	٨	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
٢٠,٩٥٩١,٥٠٠	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨	٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٦٠١,٧٢٤,٧٦٣	٤٢٥,٤٤٨,٧٩٥	١٠	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
٥,٧٨٦,٥٣٢,٦٠١	٦,٤٨٦,٩٠٩,٣٧٨	١١	موجودات ثابتة
١٠١,٠٣٤,٩٦٠	٨١,٤٣٤,٩٢٣	١٢	موجودات غير ملموسة
٨٢٠,٩٨١,٨٩١	٣,٤٣٨,٧٢٧,٣٢٨	١٣	موجودات أخرى
-	٧٣٨,٢٩٣	١٩	موجودات ضريبية مؤجلة
٧,٥٥١,٩٧٥,٦٨٥	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	١٤	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
٢٢٢,١٣٤,٠٤٨,٩٠٦	٢١٩,٠١٢,٠٦٥,٦٩٩		مجموع الموجودات
			المطلوبات
٢٠٢١	٢٠٢٢		
ل.س.	ل.س.		
١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨	١٥	ودائع مصارف
١٣٢,٩١٠,٢٧٧,٧٩٠	١٠٨,٣٥٤,٨٤٨,٩٩١	١٦	ودائع الزبائن
٨,٤١٨,٦٠٥,٢٣٩	٧,٠٥٤,٦٣٢,٤٢٦	١٧	تأمينات نقدية
٦١٣,٩٧٨,٧٧١	٧٦٦,٥٢٣,٤٣٢	١٨	مخصصات متنوعة
١٧٢,٨٧٧,٨٣٠	١٥٤,٢٩٦,٧٠٧	١٩	التزامات عقود التأجير
٨٣,٧٤٧,٢٤٨	١٥٢,٧٨١,١٣١	٢٠	مخصص ضريبة الدخل
٣,٢٩٦,٥٨٥,٥٨٠	٤,٤١٨,٧١٨,٢٩٣		مطلوبات أخرى
١٤٥,٦٥٤,٧٩٧,٩٩٨	١٢٨,٠٣٤,٤٢٤,٠٩٨		مجموع المطلوبات

المدير المالي

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

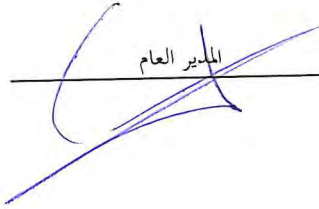
بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الوضع المالي / تابع

كما في ٣١ كانون الأول		إيضاح	حقوق الملكية
٢٠٢١	٢٠٢٢		
ل.س.	ل.س.		
٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,١٥٦,٢٥٠,٠٠٠	٢١	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	٢٢	الاحتياطي القانوني
٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	٢٢	الاحتياطي الخاص
١,٤٨٩,٢٩٨,٧٨٣	(٢١,٧١٠,٨٩٩)	٢٣	(خسائر متراكمة) / أرباح مدورة محققة
٦٩,٠٠٠,٥٥٦,٧٥٧	٨٣,٩٧٨,٧٠٧,١٣٢	٢٣	أرباح مدورة غير محققة
٧٦,٤٧٩,٢٥٠,٩٠٨	٩٠,٩٧٧,٦٤١,٦٠١		مجموع حقوق الملكية
٢٢٢,١٣٤,٠٤٨,٩٠٦	٢١٩,٠١٢,٠٦٥,٦٩٩		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

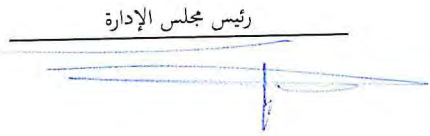
المدير المالي



المدير العام



رئيس مجلس الإدارة



إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠٢١	٢٠٢٢		
ل.س.	ل.س.		
٤,٣٠٠,٨٧٠,٩٧٤	٥,٨٥٩,٦٩٨,٦٩٢	٢٤	الفوائد الدائنة
(٢,٦٤٣,٣٣٨,٦٥٦)	(٢,٦٥٧,٣٣٨,٨٤٣)	٢٥	الفوائد المدينة
١,٦٥٧,٥٣٢,٣١٨	٣,٢٠٢,٣٥٩,٨٤٩		صافي إيرادات الفوائد
٢,٢٧١,٧٤٩,٩٠٤	١,٣٩٣,٨٧٩,٠٦٠	٢٦	الرسوم والعمولات الدائنة
(٥١١,٤٩٤,١٢٧)	(٤٩١,١٨٧,٩٢٥)	٢٧	الرسوم والعمولات المدينة
١,٧٦٠,٢٥٥,٧٧٧	٩٠٢,٦٩١,١٣٥		صافي إيرادات الرسوم والعمولات
٣,٤١٧,٧٨٨,٠٩٥	٤,١٠٥,٠٥٠,٩٨٤		صافي الربح من الفوائد والرسوم والعمولات
٤,٦٩٧,٣٦٨,٩٢٩	٣,٨٤٧,٢٠٢,٤٩٧		صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية
٣٦,٣٦٦,٨٨٨,٤٢٤	١٤,٩٧٨,١٥٠,٣٧٥	٢٣	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
٣٢,٩١٤,٧٥٥	٤٢,١٧٨,٣٤٨	٢٨	إيرادات تشغيلية أخرى
٤٤,٥١٤,٩٦٠,٢٠٣	٢٢,٩٧٢,٥٨٢,٢٠٤		إجمالي الدخل التشغيلي
(٢,١١٠,٣١٤,١٤٢)	(٣,٥٨٧,٥٥٠,٦٣٨)	٢٩	نفقات موظفين
(٣٥١,٢٧٢,١٩٨)	(٤١٧,٠٦٦,٩٩٠)	١١	استهلاكات الموجودات الثابتة
(١٦,٨٧١,٠٩٥)	(٣٤,٩١٠,٦٩٦)	١٢	إطفاءات الموجودات غير الملموسة
(٥٤,٧٩٧,٤٥٠)	(١٧٦,٢٧٥,٩٦٨)	١٠	استهلاكات حقوق استخدام أصول مستأجرة
(١,٩٨٠,٣٠٩,٩٩١)	(٨٢,٣٨٩,٦٠٣)	٣٠	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٢٥,٧٠٤,٩٠٦	(٦٢,٣٥٦,٩٣٨)	١٨	استرداد / (مصروف) مخصصات متنوعة
(٢,٢٨٠,١٦٦,٤٣٩)	(٤,٠٢٥,١٦٦,٣٦٣)	٣١	مصاريف تشغيلية أخرى
(٦,٧٦٨,٠٢٦,٤٠٩)	(٨,٣٨٥,٧١٧,١٩٦)		إجمالي المصروفات التشغيلية
٣٧,٧٤٦,٩٣٣,٧٩٤	١٤,٥٨٦,٨٦٥,٠٠٨		الربح قبل الضريبة
(٧,٦١٨,٧٢٠)	(٧٥,٩١٤,٣٦٠)	١٩	ضريبة الدخل
٣٧,٧٣٩,٣١٥,٠٧٤	١٤,٥١٠,٩٥٠,٦٤٨		ربح السنة
٧٣١,٩١	٢٨١,٤٢	٣٢	حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة

المدير المالي

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح	ربح السنة
٢٠٢١	٢٠٢٢		
ل.س.	ل.س.		بنود الدخل الشامل الآخر
٣٧,٧٣٩,٣١٥,٠٧٤	١٤,٥١٠,٩٥٠,٦٤٨		
-	-		الدخل الشامل
٣٧,٧٣٩,٣١٥,٠٧٤	١٤,٥١٠,٩٥٠,٦٤٨		

المدير المالي

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التغيرات في حقوق الملكية

رأس المال	المكتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	أرباح السنة	(خسائر متراكمة)/	أرباح	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	أرباح مدورة محققة	مدورة غير محققة	ل.س.
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	-	١,٤٨٩,٢٩٨,٧٨٣	٦٩,٠٠٠,٥٥٦,٧٥٧	٧٦,٤٧٩,٢٥٠,٩٠٨
زيادة رأس المال	١,٠٣١,٢٥٠,٠٠٠	-	-	-	(١,٠٣١,٢٥٠,٠٠٠)	-	-
مصاريف زيادة رأس المال	-	-	-	-	(١٢,٥٥٩,٩٥٥)	-	(١٢,٥٥٩,٩٥٥)
الدخل الشامل لسنة ٢٠٢٢	-	-	-	١٤,٥١٠,٩٥٠,٦٤٨	-	-	١٤,٥١٠,٩٥٠,٦٤٨
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	(١٤,٥١٠,٩٥٠,٦٤٨)	(٤٦٧,١٩٩,٧٢٧)	١٤,٩٧٨,١٥٠,٣٧٥	-
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٥,١٥٦,٢٥٠,٠٠٠	٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	-	(٢١,٧١٠,٨٩٩)	٨٣,٩٧٨,٧٠٧,١٣٢	٩٠,٩٧٧,٦٤١,٦٠١
الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٢٩,٤٦٧,٨٩٧	٧٥٨,٩١٨,٣٩٧	-	٣٩٢,٨٨١,٢٠٧	٣٢,٦٣٣,٦٦٨,٣٣٣	٣٨,٧٣٩,٩٣٥,٨٣٤
الدخل الشامل لسنة ٢٠٢١	-	-	-	٣٧,٧٣٩,٣١٥,٠٧٤	-	-	٣٧,٧٣٩,٣١٥,٠٧٤
تخصيص أرباح السنة	-	١٣٨,٠٠٤,٥٣٧	١٣٨,٠٠٤,٥٣٧	(٣٧,٧٣٩,٣١٥,٠٧٤)	١,٠٩٦,٤١٧,٥٧٦	٣٦,٣٦٦,٨٨٨,٤٢٤	-
الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	-	١,٤٨٩,٢٩٨,٧٨٣	٦٩,٠٠٠,٥٥٦,٧٥٧	٧٦,٤٧٩,٢٥٠,٩٠٨

المدير المالي

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٣٧,٧٤٦,٩٣٣,٧٩٤	١٤,٥٨٦,٨٦٥,٠٠٨	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:
		الربح قبل الضريبة
		تعديل لمطابقة الأرباح قبل الضريبة مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية:
(٣٦,٣٦٦,٨٨٨,٤٢٤)	(١٤,٩٧٨,١٥٠,٣٧٥)	أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
٤٢٢,٩٤٠,٧٤٣	٦٢٨,٢٥٣,٦٥٤	الاستهلاكات والاطفاءات
١,٩٨٠,٣٠٩,٩٩١	٨٢,٣٨٩,٦٠٣	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(٢٥,٧٠٤,٩٠٦)	٦٢,٣٥٦,٩٣٨	مصروف / (استرداد) مخصصات متنوعة
٧,٧١٩,٠٢١	٦,٩١٨,٨٧٧	فوائد إيجارات
		(النقص) في إطفاء العلاوات - موجودات مالية
(٢٦,٨٣٦,٩٨٧)	-	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٣,٧٣٨,٤٧٣,٢٣٢	٣٨٨,٦٣٣,٧٠٥	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(٣,٢١٩,٩٦٥,٣٧٢)	٥,٤٠٤,٢٧١,٥٨٤	الزيادة في الإيداعات لدى المصرف المركزي (الاحتياطي الإلزامي)
٣,٩٢٢,٠٤١,٢٤٥	٥٣,٧١٨,٦٤١,٩٨١	الزيادة في الإيداعات لدى المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
٢,١٨٥,٤٤٤,١٣٠	(١٥,٣٠٤,٨٧٦,٣٢١)	الزيادة في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
(٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	الزيادة في حقوق استخدام الأصول المستأجرة
(٤٨٠,٧٨٥,٩٦٠)	(٢,٦١٧,٧٤٥,٤٣٧)	الزيادة في موجودات أخرى
٧٠٣,٥٣٩,٣٦٥	(٣٤,٦٠٧,٢١١,٦٧٥)	(النقص) / الزيادة في ودائع الزبائن
-	٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الزيادة في ودائع المصارف (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(١,٩٤٢,٩٤٣)	(١,٣٥٦,٩٣٨)	النقص في المخصصات المتنوعة
٩٤٤,٧١٧,٢٨٤	(١,٩٨٨,١٥٧,٥٤٦)	(النقص) / الزيادة في التأمينات النقدية
٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	النقص في التزامات عقود التأجير
١,٢٨٥,٨٣١,١٥٧	١,١٢٢,١٣٢,٧١٣	الزيادة في مطلوبات أخرى
(٤٧٥,٥٠٠,٠٠٠)	(٢٥,٥٠٠,٠٠٠)	إيجارات مدفوعة
(١,١٧٥,٤٣٧,٣٦٤)	(٧,٦١٨,٧٧٠)	ضريبة مدفوعة
٧,٤٢٦,٤١٤,٧٧٤	١٣,٠٨١,٢١٣,٢٩٦	صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التشغيلية

المدير المالي

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية / تابع

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠٢١	٢٠٢٢		
ل.س.	ل.س.		
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
(١٢٥,٧٥٤,٩٠٠)	(٢,١١٦,٩٨٠,٦١٨)	٩	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-		استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(١,٢٧٣,٨٢١,٧٨١)	(١,١١٧,٤٤٣,٧٦٧)	١١	شراء موجودات ثابتة
(٧٦,٤٥٠,٠٠٠)	(١٥,٣١٠,٦٥٩)	١٢	شراء موجودات غير ملموسة
(٣٧٦,٠٢٦,٦٨١)	(٣,٢٤٩,٧٣٥,٠٤٤)		صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
-	(١٢,٥٥٩,٩٥٥)		مصاريف زيادة رأس المال
-	(١٢,٥٥٩,٩٥٥)		صافي الأموال المستعملة في النشاطات التمويلية
٤٤,١٤١,٤٢٤,٠٣٣	١٣,٣٩٣,٣٨٢,٧٩٧		تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد
٥١,١٩١,٨١٢,١٢٦	٢٣,٢١٢,٣٠١,٠٩٤		صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد
٧٣,٨٩٨,٣٢٩,١٢٣	١٢٥,٠٩٠,١٤١,٢٤٩	٣٣	النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
١٢٥,٠٩٠,١٤١,٢٤٩	١٤٨,٣٠٢,٤٤٢,٣٤٣	٣٣	النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
٣,٧٤١,٠٥٢,٢٢٠	٥,٠١٥,٣٩٢,٩٨٠		فوائد مقبوضة
(١,٩٨٢,١٤١,٤٢٩)	(١,٩٩١,١٤١,٥١٩)		فوائد مدفوعة

المدير المالي

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

١- معلومات عامة

بنك الشرق (المصرف) هو شركة مساهمة عامة سورية مملوكة بنسبة ٤٩٪ من قبل البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. تم تأسيس المصرف في ١٠ نيسان ٢٠٠٨ بموجب القرار رقم ٢٦/م.و. وبموجب قانون المصارف رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ سجل المصرف في السجل التجاري تحت الرقم ١٥٦١٦ بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٨، وفي سجل المصارف تحت الرقم ١٩ بوصفه مصرفاً خاصاً.

وقد تأسس المصرف برأس مال مقداره ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١,٠٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد. بتاريخ ٤ أيلول ٢٠١٢ وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على تعديل القيمة الاسمية لسهم بنك الشرق لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وبتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف وقررت زيادة رأس مال المصرف بمبلغ إجمالي وقدره ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم المصرف ٢٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد.

بتاريخ ٨ تموز ٢٠٢٠، عقدت الهيئة العامة غير العادية لبنك الشرق والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره ١,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة مبلغ وقدره ٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س. موزع على ٤١,٢٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد.

بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠٢٢، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره ١,٠٣١,٢٥٠,٠٠٠ ليرة سورية إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة مبلغ ٥,١٥٦,٢٥٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٥١,٥٦٢,٥٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد.

اتخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق-سورية.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مقر إدارته الرئيسي الكائن في دمشق- الشعلان شارع حافظ ابراهيم وفروعه التسعة المنتشرة داخل الجمهورية العربية السورية في دمشق (الشعلان، المالكي، الحريقة، والغساني)، ريف دمشق (جرمانا) وحلب، وحمص، واللاذقية وطرطوس، إضافة إلى مكتبه الكائن في مرفأ اللاذقية. مع الإشارة إلى أنه وفي ظل الظروف الراهنة، تم إيقاف العمل في فرع حمص بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي رقم (١٦/٣١٥٣) تاريخ ٣٠ آب ٢٠١٢.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠١٠ وقد بلغ سعر الإغلاق للسهم في السوق ١,٧٠٢,٩٣ ليرة سورية بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢.

وافق مجلس الإدارة على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ في اجتماع الجلسة الأولى للعام ٢٠٢٣ المنعقدة بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢٣، وفوض رئيس مجلس الإدارة بالموافقة والتوقيع على البيانات المالية للمصرف والذي وافق على البيانات المالية بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٢٣ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

أ. معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

تم اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٢ في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة أو السنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) - مرجع لإطار المفاهيم

تُحدث التعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) بحيث يشير إلى الإطار المفاهيمي لسنة ٢٠١٨ بدلاً من إطار سنة ١٩٨٩. كما أنها تضيف إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) متطلباً يتعلق بالالتزامات المحددة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)، وهو أن تطبق المنشأة المستحوذ معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) لتحديد ما إذا كان هناك التزام قائم في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للضريبة التي ستندرج ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (٢١) الرسوم، تُطبق المنشأة المستحوذ تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (٢١) لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي نتج عنه التزام بسداد الضريبة قد وقع بحلول تاريخ الاستحواذ.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) - العقود المثقلة - تكلفة الوفاء بالعقد

تنص التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". تتكون التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة المباشرة أو المواد المباشرة) وتوزيع التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقد (على سبيل المثال توزيع مصاريف الاستهلاك لأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في الوفاء بالعقد).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات - المتحصلات قبل الاستخدام المقصود.

لا تسمح التعديلات بخصم أي عائدات ناتجة من بيع الأصناف التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متاحاً للاستخدام من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، أي العائدات المحققة أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة له لإنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. وبالتالي، تعترف المنشأة بعائدات تلك المبيعات إلى جانب التكاليف ذات الصلة ضمن الربح أو الخسارة. وتقاس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢) "المخزون".

توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم". ويحدد معيار المحاسبة الدولي (١٦) ذلك على أنه تقييم لما إذا كان الأداء الفني والمادي للأصل يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو تأجيرها للآخرين أو لأغراض إدارية.

وإذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل، ينبغي أن تفصح القوائم المالية عن قيمة العائدات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة والتي تتعلق ببنود منتجة وليست إحدى مخرجات الأنشطة الاعتيادية للمنشأة، وأي بند (بنود) يتضمن تلك العائدات والتكلفة في قائمة الدخل الشامل.

التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨-٢٠٢٠المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) - تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة

يقدم التعديل إعفاءً إضافياً للشركة التابعة التي تصبح أول شركة تطبق التعديل بعد شركتها الأم فيما يتعلق بالمحاسبة عن فروق الترجمة المتراكمة. نتيجة لهذا التعديل، يمكن الآن للشركة التابعة التي تستخدم الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. ١٦ أ) ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) أن تختار أيضاً قياس فروق الترجمة التراكمية لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي سيتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، إذا لم يتم إجراء تعديلات على إجراءات التوحيد والآثار المترتبة على اندماج الأعمال التي

استحوذت الشركة الأم من خلالها على الشركة التابعة. يُتاح للشركة الزميلة أو المشروع المشترك خيار مماثل بالاستفادة من الإعفاء المنصوص ع ليه في الفقرة (د. ١٦ أ).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ : الأدوات المالية

يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار " ١٠ في المئة" لتحديد ما إذا كان ينبغي عدم الاعتراف بالالتزام المالي، تقوم المنشأة بتضمين الرسوم المدفوعة أو المستلمة فقط بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة سواء من المنشأة أو المقرض نيابةً عن الغير. يُطبق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والمبادلات التي تحدث في أو بعد التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة التعديل للمرة الأولى.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ : عقود الإيجار

يستبعد التعديل التوضيح المتعلق بالتعويض عن التحسينات على أرض مستأجرة

معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ - الزراعة

يلغي التعديل متطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. يعمل هذا على مواءمة قياس القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي (٤١) مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٣)، قياس القيمة العادلة، لاستخدام التدفقات النقدية المتسقة داخلياً ومعدلات الخصم وتمكين المعيّين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية ومعدلات الخصم قبل خصم الضرائب أو بعد الضريبة ومعدلات الخصم لأفضل سعر عادل لقياس القيمة.

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق المصرف المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وتفصيلها كما يلي:

للفترات المفعول سارية

السنوية التي تبدأ في أو بعد

المعايير الجديدة والمعدلة

المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران ٢٠٢٠ على المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧)).

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (٤) عقود التأمين.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) نموذجاً عاماً، يتم تعديله لعقود التأمين مع ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نصح الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نصح تخصيص الأقساط.

يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية ويقاس بشكل صريح تكلفة عدم التأكد. يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات و ضمانات حاملي الوثائق.

في حزيران ٢٠٢٠، أصدر المجلس تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧). تؤجل التعديلات تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) (متضمناً التعديلات) إلى فترات إعداد التقارير

السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٣. وفي الوقت نفسه، أصدر المجلس تمديدًا للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٤)) التي تمديد تاريخ انتهاء الإعفاء الثابت والمؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في المعيار الدولي للتقارير المالية ٤ إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٣.

في كانون الأول ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) والمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) - المعلومات المقارنة (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧)) لمواجهة تحديات التطبيق التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) يعالج التعديل التحديات في عرض المعلومات المقارنة.

لغرض متطلبات الانتقال، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة المعيار للمرة الأولى، ويكون تاريخ الانتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.

لم يحدد تاريخ السريان نسمح بالتطبيق المبكر

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك.

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٠) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢٨) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد

تطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة
إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

أول كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقه بأثر رجعي.

تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (١) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.

كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.

وضع مجلس المعايير أيضاً إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (٢) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٨) - السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية

أول كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تستبدل التعديلات تعريف التقديرات المحاسبية بتعريف التغير في التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".

تم حذف تعريف التغير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغيرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع التوضيحات التالية:

• لا يعتبر التغير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ.

• إن تأثيرات التغير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة

أضاف المجلس مثالين (٤ و ٥) إلى الإرشادات الخاصة بتنفيذ معيار المحاسبة الدولي (٨)، المصاحب للمعيار. حذف المجلس مثالاً واحداً (مثال ٣) لأنه قد يسبب ارتباكاً في ضوء التعديلات.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٢) الضرائب - الضرائب المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة

أول كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقدم التعديلات استثناءً آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي للمعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة ومتساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم. اعتماداً على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمقتطعة عند الاعتراف الأولي بأصل والتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال، قد ينشأ هذا عند الاعتراف بالتزام عقد الإيجار وما يقابله من حق استخدام الأصل بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ في تاريخ بدء عقد الإيجار.

بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)، يتعين على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبة المؤجلة ذات الصلة، مع إدراج أي أصل ضريبي مؤجل يخضع لمعايير الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢).

يضيف المجلس أيضاً مثالاً توضيحياً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) الذي يوضح كيفية تطبيق التعديلات.

تنطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة، تعترف المنشأة بما يلي:

- موجودات ضريبية مؤجلة (إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن في مقابله استخدام الفرق المؤقت القابل للخصم) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي:

- حق استخدام الموجودات والتزامات الإيجار.

- إيقاف التشغيل والاستعادة والمطلوبات الماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة.

- الأثر التراكمي للتطبيق الأولي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

٣- السياسات المحاسبية

أ- المعايير المالية المتبعة:

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

ب- إعداد البيانات المالية:

يتم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
 - الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - الاستثمارات في حقوق الملكية.
 - الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- تظهر البيانات المالية بالليرة السورية، عملة إعداد البيانات المالية، وهي عملة الاقتصاد.

ج- العملات الأجنبية:

تحوّل كافة العمليات، بما في ذلك الإيرادات والأعباء بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية بسعر صرف يوم الإدخال في القيد، ثم يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات والحسابات خارج الميزانية بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية وفقاً لأسعار الصرف المحددة من قبل المصرف المركزي، ٣٠١٥ ليرة سورية للدولار الأمريكي و ٣,٢٠٩.٤٧ ليرة سورية لليورو كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (مقابل ٢,٥١٢ ليرة سورية للدولار الأمريكي و ٢,٨٤٥.٣٤ ليرة سورية لليورو كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١). يتم قيد فروقات القطع في بيان الدخل.

إن التدفق النقدي بالعملات الأجنبية الناتج أو المستعمل في مختلف النشاطات كما هو ظاهر في بيان التدفقات النقدية، جرى تحويله إلى الليرة السورية على أساس سعر الصرف في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وذلك باستثناء رصيد النقد وما يوازي النقد في بداية السنة الذي جرى تحويله على أساس سعر الصرف بنهاية السنة السابقة.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

د- الموجودات والمطلوبات المالية:

يُعرّف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان الوضع المالي للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. كما تُضاف تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو تطرح منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرة في الربح أو الخسارة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق محاسبياً على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من أسواق يمكن ملاحظتها، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة منذ اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة منذ اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).

بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المؤجلة إلى الربح أو الخسارة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام.

تُثبت جميع الموجودات المالية ويعترف بها في تاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع أحد الأصول المالية بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن الإطار الزمني المحدد من السوق المعني، ويقاس مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL). كما تُثبت تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في الربح أو الخسارة.

يجب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩) لاحقاً بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. وعلى وجه التحديد:

- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛ و
- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تدار على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم بعد ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، يجوز للمصرف إجراء الاختيار / التعيين غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمصرف أن يختار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة أو لاعتبار محتمل معترف به من المستحوز في مجموعة الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (IFRS 3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يجوز للمصرف اتخاذ قرار غير قابل للإلغاء بتعيين أداة دين تتوافق مع الكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) كما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم التطابق المحاسبي أو تقليله بشكل كبير (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يعتبر تقييم نماذج العمل لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. كما يحدد المصرف نماذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يقيم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

لدى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لأصوله المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

عندما تُستبعد أداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، يُعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، وبخصوص الاستثمار في الأسهم المعينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لاحقاً إلى الربح أو الخسارة ولكن تحول ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للتدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) هي:

- الموجودات ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي (SPPI) ؛ أو/و
- الموجودات المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو الاحتفاظ بها وبيعها؛ أو
- الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات صلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها ما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، فإنه يعاد تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمصرف.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، الموقع، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض). يراقب المصرف مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، والعكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح رقم (٣٨). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني. ويحدد المصرف التصنيف عن الاعتراف المبدي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي. وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة.

ب- تقييم القيمة العادلة:

تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. عند قياس القيمة العادلة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار، خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات إعداد التقارير المالية، تم تحديد تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: إن مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
- المستوى الثاني: تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعاراً معلناً عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول. هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي، يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، للاحقة وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

إن خسائر تدني قيمة موجودات مسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المحسومة على أساس نسبة الفائدة الفعلية الأصلية. تقيد الخسائر في الأرباح أو الخسائر وتخفيض القيمة الدفترية للموجودات لتساوي قيمتها الاستردادية المقدرة. حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة، في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود أن القيمة الدفترية للاستثمار بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن حقوق الملكية يتم قيدها في الأرباح أو الخسائر عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل مساهمات، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في الأرباح أو الخسائر. وإن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل ديون، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في بيان حقوق الملكية إلا في حال وجود دليل موضوعي على إلغاء إثبات خسارة التدني في القيمة، حيث يتم عندها تحويل الأرباح أو الخسائر المثبتة ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يُحصل "التدني" في الموجودات المالية ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية. ويشير إلى الموجودات المالية ذات التدني الائتماني كموجودات المرحلة ٣. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛ أو
- خرق للعقد مثل الحدث الافتراضي أو المتأخر؛ أو
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بسعر مخفض تخفيضاً كبيراً يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

يقوم المصرف وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الأصول المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، يعتبر المصرف عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية ائتمانياً (POCI)

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة المتدنية ائتمانياً (POCI) بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية لمدة ١٢ شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما الذي يشكل زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل جوهري، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات والمستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم والجوهري في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث الأولى والثانية والثالثة موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (٣٨).

التخلف عن السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو مدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات نسبة احتمال التعثر (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

تعديل واستبعاد الموجودات المالية

يحدث التعديل في الموجودات المالية عند إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للموجودات المالية أو تُعدل بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء على الفور أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة لذلك، سيشكل إدخال أو تعديل الموائيق القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه الموائيق الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان الميثاق مستوفياً أم لا (على سبيل المثال التغير في زيادة معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق الموائيق).

عند تعديل الموجودات المالية، يقيم المصرف ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. ووفقاً لسياسة المصرف، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عندما ينتج عنه اختلاف كبير في الشروط.

يلغي المصرف الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل مع شروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يحول الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم يحول المصرف أو تحتفظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري واستمرت في السيطرة على الموجودات المحولة، فإن المصرف يعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ المصرف بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، فإن المصرف يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويقر أيضاً باقتراض مضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكامل، فإنه يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات ومجموع الاعتبار المستلم والمدين والأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر وتراكمت في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة، باستثناء الاستثمار في الأسهم المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، حيث لا تصنف الأرباح / الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطرة الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة ضمن الإيضاح رقم (٣٦).

ه - الموجودات الثابتة:

جرى إظهار الموجودات الثابتة، على أساس سعر التكلفة التاريخية بالليرات السورية بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة ومؤونة التدني في القيمة إن وجدت.

يجري استهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأرض والدفعات المسبقة على نفقات رأسمالية، بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية باعتماد المعدلات السنوية التالية:

%	
٢	أراضي ومباني
١٠	تحسينات على المباني
١٥	معدات وأثاث ووسائل النقل
١٠	أجهزة الحاسب الآلي

يمثل الربح أو الخسارة من التفرغ عن أصل من الموجودات الثابتة الفرق بين عائدات التفرغ والقيمة الدفترية للأصل. يتم قيد الربح والخسارة في بيان الدخل.

في نهاية كل عام يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك وطول مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغير في التقديرات بأثر مستقبلي.

و- الموجودات الثابتة غير المادية:

تظهر الموجودات الثابتة غير المادية على أساس سعر التكلفة التاريخية بالليرات السورية بعد تنزيل الإطفاء المتراكم ومؤونة التدني في القيمة إن وجدت. بالنسبة للموجودات الثابتة غير المادية التي عمرها الزمني غير محدد، يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

يجري إطفاء الموجودات الثابتة غير المادية على مدى الأعمار الإنتاجية كما يلي:

برامج المعلوماتية ٥ سنوات (٢٠٪)

ز- الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة:

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ح- الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة المادية وغير المادية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لأصوله المادية وغير المادية لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الإستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت) القيمة الإستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الإستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الإستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم.

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمتها الإستردادية، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم.

ط- المؤونات:

يتم تكوين المؤونة عندما يكون هنالك التزام حالي على المصرف (قانوني أو استنتاجي) ناتج عن حدث حصل في الماضي، ومن المحتمل تسديد الالتزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق به. تمثل المؤونة المكونة أفضل تقدير للمبلغ المتوقع لتسديد الالتزام المالي بتاريخ بيان الوضع المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وعدم اليقين المحيطين بهذا الالتزام. عندما تحدد المؤونة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المرتقبة لتسديد الالتزام، فإن قيمتها الدفترية تمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

ي- اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتعويض نهاية الخدمة:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أية التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة. إلا في حالات استثنائية يتم تقديرها من قبل الإدارة التنفيذية وبموافقة مجلس الإدارة.

ك- الاعتراف بالإيراد وتحقيق المصروف:

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد على أساس الاستحقاق الزمني بالاستناد إلى الأصل ونسبة الفائدة المطبقة باستثناء الفوائد على القروض والتسليفات الظاهرة على الأساس النقدي بحيث يتم قيد إيرادات الفوائد عند تحققها الفعلي. يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن الخدمات المصرفية عند تحققها بموجب العقود. تتحقق أنصبة الأرباح من الاستثمارات عندما يصبح للمصرف الحق باستلام المبالغ العائدة لها.

ل- القروض والتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق مالي ناشط. تظهر القروض والتسليفات على أساس الكلفة المعدلة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو فائدتها.

م- كفالات مالية مصرفية:

إن عقود الكفالات المالية المصرفية هي عقود توجب على المصرف إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة ترتبت لأن مدينًا معينًا عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة أشكال قانونية للمقايضة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان ائتماني).

تُقيّد مطلوبات الكفالات المالية المصرفية أولاً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تُحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المعدلة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة). تُدرج الكفالات المالية المصرفية ضمن حسابات التسوية (في الموجودات) وفي المطلوبات.

ن- التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي المصرف. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان الوضع المالي.

س- المشتقات المالية ومحاسبة التحوط:

يقوم المصرف باستخدام المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، العملات الأجنبية، والمخاطر الائتمانية متضمنةً تلك الناشئة عن العمليات المتوقعة المستقبلية.

في بداية إنشاء علاقة التحوط يقوم المصرف بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، وتتضمن عملية التوثيق، طبيعة المخاطر المتحوط لها، وأهداف واستراتيجيات التحوط.

كذلك عند بداية التحوط يتم قياس علاقة التحوط للتأكد من أن أداة التحوط يتوقع لها أن تكون عالية الفعالية في تعويض مخاطر البند المتحوط له، ويتم قياس فعالية التحوط بشكل ربعي.

يتم اعتبار التحوط عالي الفعالية إذا كان التغير في القيمة العادلة أو بالتدفقات النقدية المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها خلال السنة التي حددت لها أداة التحوط من المتوقع أن يعمل على تعويض الخسارة في البند المتحوط له بالمدى (٨٠٪-١٢٥٪).

في الحالات التي يكون البند المتحوط له عبارة عن عملية مستقبلية متوقعة (Forecast Transaction) يقوم المصرف بقياس فيما إذا تحقق الحدث مستقبلاً عالي الاحتمالية.

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

التحوط للقيمة العادلة (Fair Value Hedge):

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المصرف. يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الدخل ربحاً كان أم خسارة.

أما التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له والذي يعزى إلى المخاطر المتحوط لها، تعدل به القيمة الدفترية للبند المتحوط له ويعترف بالتغير في بيان الدخل.

التحوط للتدفقات النقدية (Cash Flow Hedge):

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات المصرف الحالية والمتوقعة (عملية مستقبلية متوقعة). عندما تتحقق شروط محاسبة التحوط على تحوط التدفقات النقدية فإنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلق بالجزء الفعال من أداة التحوط مباشرة ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل في السنة التي يؤثر بها إجراء التحوط على بيان الدخل. أما الجزء غير الفعال فيتم تسجيله في بيان الدخل.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية:

هو التحوط لمخاطر التغيرات في قيمة صافي الاستثمار في وحدات أجنبية. عندما تتحقق شروط محاسبة التحوط على تحوط التدفقات النقدية فإنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلق بالجزء الفعال من أداة التحوط مباشرة ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل عند بيع الاستثمار في وحدات أجنبية. أما الجزء غير الفعال فيتم تسجيله في بيان الدخل.

ع- تحقق الإيرادات والأعباء:

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة دون العادية ومشكوك بتحصيلها والريثة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد الظاهرة في بيان الدخل ما يلي:

- فوائد على موجودات ومطلوبات مالية بالكلفة المطفأة.

- فوائد على استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- التغيرات في القيمة العادلة لمشترقات مقبولة، بما فيها عدم فعالية التحوط، والبنود المتحوط لها المتعلقة بها عندما تكون مخاطر نسبة الفائدة هي المخاطر المتحوط لها.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وإيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

تتضمن صافي الإيرادات الأخرى من الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر غير تلك المحتفظ بها للمتاجرة ما يلي:

- إيرادات أنصبة الأرباح.

- أرباح / خسائر محققة وغير محققة.

- فروقات الصرف.

يتم الاعتراف بإيراد أنصبة الأرباح عند نشوء الحق باستلام الدفعة. يتم قيد أنصبة الأرباح على الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن الإيرادات الأخرى.

ف- حسابات ائتمانية:

تعقد جميع الحسابات الائتمانية على أسس غير تقديرية وتنتمي المخاطر والمكافآت ذات الصلة إلى أصحاب الحسابات. بناءً عليه، تنعكس هذه الحسابات خارج بيان الوضع المالي.

ص- حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لأسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة العائد لحملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة بجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية، حسبما ينطبق.

ق- ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة. يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون ٢٨ تاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠١، والذي حدد الضريبة بمعدل ٢٥٪ من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل ١٠٪ من قيمة الضريبة. تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي. يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة على إيرادات المصرف المتحققة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣ والقرار رقم ٣/١٢٣٨ الصادر عن وزارة المالية بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠١٩، والذي حدد الضريبة بمعدل ٧,٥٪ من إجمالي الإيرادات في الخارج بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل ١٠٪ من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل ١٠٪ من قيمة الضريبة.

ر- النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل).

قطاع العمل يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي الذي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

٤ - أحكام محاسبية مهمة ومصادر أساسية للتقديرات والافتراضات

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية، على إدارة المصرف أن تستعمل تقديرات وافتراضات متعلقة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات غير المتوفرة من مصادر أخرى. تعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بما على عامل الخبرة وعلى عوامل أخرى تعتبر ذات صلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل دوري. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في السنة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كانت هذه المراجعة تؤثر حصرياً على هذه السنة، أو في سنة المراجعة وسنوات لاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على السنة الحالية والسنوات اللاحقة.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل من أنواع المنتجات/ السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو
عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تأثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسائر بافتراض التعثر تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية في الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

تحديد القيمة العادلة

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هو مذكور في الإيضاح ٣ (د). وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير أكيدة، افتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن المصرف يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٥- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
١٢,٠٠٩,١٦٤,٣٩٦	١٠,٣٨٧,٩٠٣,٠٠١	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية:
٧٩,٧٩٥,٨١٢,٨٢٩	٥٢,٤٥٥,٧٥٧,٦٧٥	حسابات جارية وتحت الطلب
١٦,٨٥٣,٩٨٦,٢٩٨	١٦,٨٤٠,٩٧٥,٢٥٧	ودائع لأجل
٨,٠٤٤,٠٩٩,٨٤٢	٦,٠٦٠,٥٥٢,١٢٢	احتياطي نقدي إلزامي
١١٦,٧٠٣,٠٦٣,٣٦٥	٨٥,٧٤٥,١٨٨,٠٥٥	
(٤٠٨,٥٨٦,٢٠٤)	(٣٩٠,١٦٤,٥٦١)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
١١٦,٢٩٤,٤٧٧,١٦١	٨٥,٣٥٥,٠٢٣,٤٩٤	

وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع دون فوائد، ودائع تحت الطلب، ودائع توفير وودائع لأجل باستثناء ودائع الادخار السكني، وذلك بالاستناد إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧ الصادر بتاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ الذي حدد بموجبه الاحتياطي الإلزامي على الودائع بنسبة ٥٪ من متوسط ودائع العملاء (مجموع الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الادخار السكني).

إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى بنوك مركزية خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	١٠٤,٦٩٣,٨٩٨,٩٦٩	-	-	١٠٤,٦٩٣,٨٩٨,٩٦٩
نقص ناتج عن التغير في				
أرصدة لدى بنوك مركزية	(٣٩,١٦١,٤٠٩,٩٢٤)	-	-	(٣٩,١٦١,٤٠٩,٩٢٤)
الأرصدة الجديدة خلال السنة	١٨,٤٠٩,٦٩٠,٣٢٠	-	-	١٨,٤٠٩,٦٩٠,٣٢٠
الأرصدة المسددة خلال السنة	(٢١,٧٩٧,٥٢٤,٢٥٦)	-	-	(٢١,٧٩٧,٥٢٤,٢٥٦)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	١٣,٢١٢,٦٢٩,٩٤٥	-	-	١٣,٢١٢,٦٢٩,٩٤٥
الرصيد كما في نهاية السنة	٧٥,٣٥٧,٢٨٥,٠٥٤	-	-	٧٥,٣٥٧,٢٨٥,٠٥٤

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٦٤,٢٠٠,٢٠٦,٤٥٧	-	-	٦٤,٢٠٠,٢٠٦,٤٥٧
نقص ناتج عن التغير في				
أرصدة لدى بنوك مركزية	(٩٠,٠٣٣,٠٠٤)	-	-	(٩٠,٠٣٣,٠٠٤)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	٤٠,٥٨٣,٧٢٥,٥١٦	-	-	٤٠,٥٨٣,٧٢٥,٥١٦
الرصيد كما في نهاية السنة	١٠٤,٦٩٣,٨٩٨,٩٦٩	-	-	١٠٤,٦٩٣,٨٩٨,٩٦٩

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٤٠٨,٥٨٦,٢٠٤	-	-	٤٠٨,٥٨٦,٢٠٤
نقص ناتج عن التغير				
في أرصدة لدى بنوك مركزية	(٩١,٥١٤,٧١٨)	-	-	(٩١,٥١٤,٧١٨)
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٢٢٤,٦٥١,٠٨١	-	-	٢٢٤,٦٥١,٠٨١
الأرصدة المسددة خلال السنة	(٢٣٠,٧٣٥,٠٩٣)	-	-	(٢٣٠,٧٣٥,٠٩٣)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	٧٩,١٧٧,٠٨٧	-	-	٧٩,١٧٧,٠٨٧
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٩٠,١٦٤,٥٦١	-	-	٣٩٠,١٦٤,٥٦١

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
١٩٦,٨٠٠,٩٣٢	—	—	١٩٦,٨٠٠,٩٣٢
الرصيد كما في بداية السنة			
١٧,٧٣٦,٨٩٨	—	—	١٧,٧٣٦,٨٩٨
زيادة ناتجة عن التغير			
١٩٤,٠٤٨,٣٧٤	—	—	١٩٤,٠٤٨,٣٧٤
في أرصدة لدى بنوك مركزية			
٤٠٨,٥٨٦,٢٠٤	—	—	٤٠٨,٥٨٦,٢٠٤
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف			
الرصيد كما في نهاية السنة			

٦- أرصدة لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.
٧٦٦,٠٣٩,٩٨٢	١٩,٤٠٠,٥٦٥,٠٥٨	٢٠,١٦٦,٦٠٥,٠٤٠
حسابات جارية وتحت الطلب		
—	٦٥,٤٢٤,٧٩٩,٧٤٥	٦٥,٤٢٤,٧٩٩,٧٤٥
ودائع استحقاقها الأصلي ٣ أشهر أو أقل		
(١,٨٠٥,٩٣٩)	(١٢,٩٣٤,١٢١,٤١٥)	(١٢,٩٣٥,٩٢٧,٣٥٤)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		
٧٦٤,٢٣٤,٠٤٣	٧١,٨٩١,٢٤٣,٣٨٨	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.
٣,٦٣٥,٨٥٢,٠٠٦	٢٩,٨٠٨,٠٣٧,٥٥٨	٣٣,٤٤٣,٨٨٩,٥٦٤
حسابات جارية وتحت الطلب		
(٩,٥٥٨,٨٤١)	(٤١٧,١٣٠,٧٦٣)	(٤٢٦,٦٨٩,٦٠٤)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		
٣,٦٢٦,٢٩٣,١٦٥	٢٩,٣٩٠,٩٠٦,٧٩٥	٣٣,٠١٧,١٩٩,٩٦٠

بلغت الأرصدة التي لا تتقاضى فوائد مبلغ ٢٠,١٦٦,١٦٧,٨٢٩ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (مقابل ٨,٦٢٠,٦٨٤,٧٩٠ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

قام المصرف خلال شهر تموز بعملية نقل جزء من أرصدته الموظفة في لبنان إلى فرنسا، وذلك بعد الحصول على كافة الموافقات المطلوبة أصولاً، بما فيها موافقة مجلس النقد والتسليف التي صدرت بموجب قراره رقم ٢٠٨/م ن لعام ٢٠٢٢ تاريخ ٣ تموز ٢٠٢٢. وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٥/م ن بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٢٢، قام المصرف بتصنيف التعرضات الائتمانية المباشرة لدى المصارف في دولة لبنان ضمن المرحلة الثالثة.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى المصارف خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	١٤,٣٤٥,٩٢٧,٠٢٦	-	١٩,٠٩٧,٩٦٢,٥٣٨	٣٣,٤٤٣,٨٨٩,٥٦٤
نقص ناتج عن التغير في				
أرصدة لدى المصارف	(٨,٥٧٣,٥٤١,٦٠٧)	-	(٦,٢٧٥,٣٢٥,١٢٠)	(١٤,٨٤٨,٨٦٦,٧٢٧)
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٦٧,٣٩٩,٦٢٤,٧٤٥	-	٦٩٩,٧٣٧	٦٧,٤٠٠,٣٢٤,٤٨٢
الأرصدة المسددة خلال السنة	(٣,٩٤٩,٦٥٠,٠٠٠)	-	(٣٠,١٩٨,٢٥٤)	(٣,٩٧٩,٨٤٨,٢٥٤)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	١,٠٠٩,٣٩١,٠٣٠	-	٢,٥٦٦,٥١٤,٦٩٠	٣,٥٧٥,٩٠٥,٧٢٠
الرصيد كما في نهاية السنة	٧٠,٢٣١,٧٥١,١٩٤	-	١٥,٣٥٩,٦٥٣,٥٩١	٨٥,٥٩١,٤٠٤,٧٨٥

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٨,٦٢٢,٧٠٦,٩٠٥	٦,٨٩٥,٣٣٢,٩٨٩	-	١٥,٥١٨,٠٣٩,٨٩٤
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة (نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في	-	(٦,٨٩٥,٣٣٢,٩٨٩)	٦,٨٩٥,٣٣٢,٩٨٩	-
أرصدة لدى المصارف	(٦٢٣,٤٥٧,٤٠٢)	-	٦,٣٣٣,٢٤٨,٩١٤	٥,٧٠٩,٧٩١,٥١٢
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	٦,٣٤٦,٦٧٧,٥٢٣	-	٥,٨٦٩,٣٨٠,٦٣٥	١٢,٢١٦,٠٥٨,١٥٨
الرصيد كما في نهاية السنة	١٤,٣٤٥,٩٢٧,٠٢٦	-	١٩,٠٩٧,٩٦٢,٥٣٨	٣٣,٤٤٣,٨٨٩,٥٦٤

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	١٦,٦٥٢,٣٥٠	-	٤١٠,٠٣٧,٢٥٤	٤٢٦,٦٨٩,٦٠٤
نقص ناتج عن التغير في				
أرصدة لدى المصارف	٢٨,٢٩٢,٩٥٦	-	٩,٥١٥,٤٧٤,٤٤٤	٩,٥٤٣,٧٦٧,٤٠٠
الأرصدة الجديدة خلال السنة	٢,٠٥٠,٣٢٢,٠٧٧	-	-	٢,٠٥٠,٣٢٢,٠٧٧
الأرصدة المسددة خلال السنة	(١,٠١٩,١٠٩,٩٣٦)	-	(٦,٧٣٢,٦٨١)	(١,٠٢٥,٨٤٢,٦١٧)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٨,٤٠٤,٠٤٥)	-	١,٩٤٩,٣٩٤,٩٣٥	١,٩٤٠,٩٩٠,٨٩٠
الرصيد كما في نهاية السنة	١,٠٦٧,٧٥٣,٤٠٢	-	١١,٨٦٨,١٧٣,٩٥٢	١٢,٩٣٥,٩٢٧,٣٥٤

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٨,٣١٥,٨٠٣	١٠٣,٣٧١,٩٧٢	-	١١١,٦٨٧,٧٧٥
-	(١٠٣,٣٧١,٩٧٢)	١٠٣,٣٧١,٩٧٢	-
١,٤٢٧,٩٦٠	-	٢١٩,١٩٢,١٤٧	٢٢٠,٦٢٠,١٠٧
٦,٩٠٨,٥٨٧	-	٨٧,٤٧٣,١٣٥	٩٤,٣٨١,٧٢٢
١٦,٦٥٢,٣٥٠	-	٤١٠,٠٣٧,٢٥٤	٤٢٦,٦٨٩,٦٠٤

٧- إيداعات لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.
٤,٠١١,٩٨٥,٠٠١	-	٤,٠١١,٩٨٥,٠٠١
(١٢١,٣٣٣,٨٧٦)	-	(١٢١,٣٣٣,٨٧٦)
٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥	-	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.
٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٧,٥٨٢,٣٠٤,٠٠٠	٤٨,٢٨٢,٣٠٤,٠٠٠
(١١,١٢١,٦٩٨)	(١٠,١٤٠,١٣٧,٤٠٣)	(١٠,١٥١,٢٥٩,١٠١)
٦٨٨,٨٧٨,٣٠٢	٣٧,٤٤٢,١٦٦,٥٩٧	٣٨,١٣١,٠٤٤,٨٩٩

فيما يلي الحركة على إيداعات لدى المصارف خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٢,٣٤٥,٣٦٠,٠٠٥	-	٤٥,٩٣٦,٩٤٣,٩٩٥	٤٨,٢٨٢,٣٠٤,٠٠٠
١٣٢,٤٢٠,١٩٤,٩٦٩	-	(٢٨١,٧١٢,٤٧٤)	١٣٢,١٣٨,٤٨٢,٤٩٥
(١٣٥,٣٢٧,٣٦٤,٤٧٦)	-	(٥٠,٥٢٩,٧٦٠,٠٠٠)	(١٨٥,٨٥٧,١٢٤,٤٧٦)
٤,٥٧٣,٧٩٤,٥٠٣	-	٤,٨٧٤,٥٢٨,٤٧٩	٩,٤٤٨,٣٢٢,٩٨٢
٤,٠١١,٩٨٥,٠٠١	-	-	٤,٠١١,٩٨٥,٠٠١

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٨٢٣,٥٣٩,٠٠٩	٢٢,٩٣١,٨١٢,٢١٨	—	٢٣,٧٥٥,٣٥١,٢٢٧
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة (نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في	—	(٢٢,٩٣١,٨١٢,٢١٨)	٢٢,٩٣١,٨١٢,٢١٨	—
إيداعات لدى المصارف	(٨٥٩,٠٠٤)	—	٧٣,٣١٩,٥٥٣	٧٢,٤٦٠,٥٤٩
الإيداعات الجديدة خلال السنة	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	—	—	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	٨٢٢,٦٨٠,٠٠٠	—	٢٢,٩٣١,٨١٢,٢٢٤	٢٣,٧٥٤,٤٩٢,٢٢٤
الرصيد كما في نهاية السنة	٢,٣٤٥,٣٦٠,٠٠٥	—	٤٥,٩٣٦,٩٤٣,٩٩٥	٤٨,٢٨٢,٣٠٤,٠٠٠

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	١٧,٦٣٩,٠٧٣	—	١٠,١٣٣,٦٢٠,٠٢٨	١٠,١٥١,٢٥٩,١٠١
زيادة ناتجة عن التغير في	—	—	—	—
إيداعات لدى المصارف	٤٠,١٧٠,٩٨٣	—	٢٠٢,١٩٣,٣٩٢	٢٤٢,٣٦٤,٣٧٥
الإيداعات الجديدة خلال السنة	٦٣,٠٦٠,٢٩٤	—	٤,٨٧٧,٨٧٨,٣٢٢	٤,٩٤٠,٩٣٨,٦١٦
الإيداعات المسددة خلال السنة	(١٢,٠٧٣,١٤٤)	—	(١٥,٤٢٢,٩٠٨,٧٣٧)	(١٥,٤٣٤,٩٨١,٨٨١)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	١٢,٥٣٦,٦٧٠	—	٢٠٩,٢١٦,٩٩٥	٢٢١,٧٥٣,٦٦٥
الرصيد كما في نهاية السنة	١٢١,٣٣٣,٨٧٦	—	—	١٢١,٣٣٣,٨٧٦

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٢,٦٢٠,٩٠١	٣,٤٤١,٩٤٨,٠٤٥	—	٣,٤٤٤,٥٦٨,٩٤٦
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	—	(٣,٤٤١,٩٤٨,٠٤٥)	٣,٤٤١,٩٤٨,٠٤٥	—
زيادة ناتجة عن التغير في	—	—	—	—
إيداعات لدى المصارف	١,٢٧٥,٧٦٤	—	١,٩٩٩,٧٩٠,٨٩٩	٢,٠٠١,٠٦٦,٦٦٣
الإيداعات الجديدة خلال السنة	١١,١٢١,٦٩٨	—	—	١١,١٢١,٦٩٨
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	٢,٦٢٠,٧١٠	—	٤,٦٩١,٨٨١,٠٨٤	٤,٦٩٤,٥٠١,٧٩٤
الرصيد كما في نهاية السنة	١٧,٦٣٩,٠٧٣	—	١٠,١٣٣,٦٢٠,٠٢٨	١٠,١٥١,٢٥٩,١٠١

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢٢	٢٠٢١	
ل.س.	ل.س.	
الشركات الكبرى		
كمبيالات (سندات محسومة)	-	٢٠,١٠١,٥٩٤
حسابات جارية مدينة	٤,٣١٨,٣٢٦,٧٥٩	٣,٥٧٤,٢٥٢,١٦٦
قروض وسلف	٣٦,٢٠٦,١٦٠,٧٨٠	٢٠,٢٢٧,٥١٠,٢٦٣
	٤٠,٥٢٤,٤٨٧,٥٣٩	٢٣,٨٢١,٨٦٤,٠٢٣
الشركات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	٢١,٧٤٥,٣٦٣	١١٦,٤٠٧,٠٠٩
	٢١,٧٤٥,٣٦٣	١١٦,٤٠٧,٠٠٩
الأفراد والقروض العقارية		
حسابات جارية مدينة	٢٨,٤١٠,٤٨٩	٧,٠٤٨,١٤٥
قروض وسلف	١,٣٢٦,٨١٧,٦٢٣	١,٤٧٩,٠٥٠,٣٧١
	١,٣٥٥,٢٢٨,١١٢	١,٤٨٦,٠٩٨,٥١٦
	٤١,٩٠١,٤٦١,٠١٤	٢٥,٤٢٤,٣٦٩,٥٤٨
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة		
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(٢,٦٤٧,٩٦٩,٣٤٨)	(٢,٥٩١,٩٣٠,٦٣٥)
فوائد معلقة (محفوطة)	(٣,٩١٠,٧٩٧,٣٤٦)	(٣,٢١٢,٩٥٣,٤٢٧)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠	١٩,٦١٩,٤٨٥,٤٨٦

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة ٦,٤٥٨,٠٦٢,٤٦٦ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ أي ما نسبته ١٥,٤١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مقابل ٥,٥٧٩,٧٣٠,٢٨٤ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ أي ما نسبته ٢١,٩٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة بعد تنزيل الفوائد المعلقة ٢,٥٤٧,٢٦٥,١٢٠ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ أي ما نسبته ٦,٧٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (مقابل ٢,٣٦٦,٧٧٦,٨٥٧ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ أي ما نسبته ١٠,٦٦٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير المباشرة غير العاملة ٦,٦٨٧,١٣٤ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وتم حجز مخصصات لها بقيمة ٨٢٣,٩٣٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (مقابل ٤,٦٥٩,٢٨٤ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وتم حجز مخصصات لها بقيمة ٨٢٣,٩٣١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

لا توجد تسهيلات ائتمانية منوطة للحكومة والقطاع العام كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

لا يوجد ديون معدومة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (مقابل ١,٣٣٩,٩٠٠ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	١٤,٢٦٧,٤٦٩,٥٧٣	٥,٥٧٧,١٦٩,٦٩١	٥,٥٧٩,٧٣٠,٢٨٤	٢٥,٤٢٤,٣٦٩,٥٤٨
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٢,٢٣٨,٧٢٤,٢٢٢	(٢,٢٣٨,٧٢٠,٧٢٨)	(٣,٤٩٤)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(١,٤٨٥,٧٢٥,٣٧٤)	١,٤٨٥,٧٢٥,٣٧٤	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٩٧,٠٠٥)	(٢٢٥,٣٢٠,٩٦٢)	٢٢٥,٤١٧,٩٦٧	-
زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في				
أرصدة الزبائن	(٦,٩٥٨,١٦٤,٣٥٢)	(١,٨٣٠,٦٠٣,٤٢٥)	٣١٢,٩٥٣,٦٠٩	(٨,٤٧٥,٨١٤,١٦٨)
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٢٥,٩٧٠,٠٧٨,٦٤٤	٦٠٣,٧٠٠,٤٤٢	١,٥٠٠	٢٦,٥٧٣,٧٨٠,٥٨٦
التسهيلات المسددة خلال السنة	(١,٨٣٤,٨٣٢,٦٦٨)	(١٢٦,٠٢٩,٤٩٥)	(١٣٤,٣٨٤,٠١٥)	(٢,٠٩٥,٢٤٦,١٧٨)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	٢٤,٦١٠	-	٤٧٤,٣٤٦,٦١٦	٤٧٤,٣٧١,٢٢٦
الرصيد كما في نهاية السنة	٣٢,١٩٧,٤٧٧,٦٥٠	٣,٢٤٥,٩٢٠,٨٩٧	٦,٤٥٨,٠٦٢,٤٦٧	٤١,٩٠١,٤٦١,٠١٤

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	١١,٥٧٥,٣٠١,٧٠٥	١٠,٣٣٧,٢٩١,٥٨٨	٣,٦٨٦,٠٦٥,٥٢١	٢٥,٥٩٨,٦٥٨,٨١٤
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٣,٦٦٤,٩٥٩,٢٤٨	(٣,٦٦٤,٩٥٥,٧٤٨)	(٣,٥٠٠)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢,١٧٩,٨٦٢,٨١٥)	٢,٦٠٢,٤١٩,١٢١	(٤٢٢,٥٥٦,٣٠٦)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(٧٩,٥٤٢)	(٤١٧,٩٠٨,٢٨٨)	٤١٧,٩٨٧,٨٣٠	-
الديون المعدومة	-	(١,٣٣٩,٩٠٠)	-	(١,٣٣٩,٩٠٠)
زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في				
أرصدة الزبائن	(٤,٨٧٠,٥٧١,٥٠٣)	(٣,٢٦١,٦١٦,٧٣٩)	٤٠١,٧٧٦,٤٨٩	(٧,٧٣٠,٤١١,٧٥٣)
التسهيلات الجديدة خلال السنة	٧,٧٠٧,٢٥٧,٧٧٠	٣٨٣,٥٥٠	١٠,٠٨٩	٧,٧٠٧,٦٥١,٤٠٩
التسهيلات المسددة خلال السنة	(١,٦٢٩,٦٢٧,٨٤٦)	(١٧,١٠٣,٨٩٣)	(٦٤٢,٩٥٢)	(١,٦٤٧,٣٧٤,٦٩١)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	٩٢,٥٥٦	-	١,٤٩٧,٠٩٣,١١٣	١,٤٩٧,١٨٥,٦٦٩
الرصيد كما في نهاية السنة	١٤,٢٦٧,٤٦٩,٥٧٣	٥,٥٧٧,١٦٩,٦٩١	٥,٥٧٩,٧٣٠,٢٨٤	٢٥,٤٢٤,٣٦٩,٥٤٨

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٢٦,٥٧٤,٠٣٠	٢٦٩,٩٢٣,٥٣٢	٢,٢٤٥,٤٣٣,٠٧٣	٢,٥٩١,٩٣٠,٦٣٥	الرصيد كما في بداية السنة
١٠٢,١٥٠,٠٥٣	(١٠٢,١٣٧,١٤٦)	(١٢,٩٠٧)	(-)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(١٠,٦٨٣,٤٩٠)	١٠,٦٨٦,٢٦٣	(٢,٧٧٣)	(-)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(١,١٠٩)	(٥,٥٢٨,٢٧٣)	٥,٥٢٩,٣٨٢	(-)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(٨٧,٤٥٠,٦٤١)	٤٢,٢٠٢,٧٥٤	٥١,٠٣٩,٩٢٤	٥,٧٩٢,٠٣٧	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
٢٢,٣٨١,٥٣١	(١٢٠,٤٨٤,٣٨٢)	(٩١,١١٧,٥٨٨)	(١٨٩,٢٢٠,٤٣٩)	زيادة (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
٣٥,٢٩٨,٢١٧	٤٢,٣٢٦,٧٧١	١,٥٠٠	٧٧,٦٢٦,٤٨٨	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(١٢,٥٩٥,٤١٥)	(٤,٨١٧,٨٠٣)	(٣١,٨٣٥,٣٩١)	(٤٩,٢٤٨,٦٠٩)	التسهيلات المسددة خلال السنة
٧١	-	٢١١,٠٨٩,١٦٥	٢١١,٠٨٩,٢٣٦	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
١٢٥,٦٧٣,٢٤٧	١٣٢,١٧١,٧١٦	٢,٣٩٠,١٢٤,٣٨٥	٢,٦٤٧,٩٦٩,٣٤٨	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٩٢,١٥٠,٥٠٨	٤٦٧,٤٠١,٢٧٧	١,٥٦٤,١٨١,٧٧٣	٢,١٢٣,٧٣٣,٥٥٨	الرصيد كما في بداية السنة
٢١٩,٣٢٢,٠٧٥	(٢١٩,٣١٨,٣٥٥)	(٣,٧٢٠)	(-)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(١٧,٩٢٢,٣٨٣)	١٨٥,٩٥٣,٩٦١	(١٦٨,٠٣١,٥٧٨)	(-)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(١,١١٠)	(٧,٠٩٥,١٠٧)	٧,٠٩٦,٢١٧	(-)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(٢٠١,٠٥٦,٢٢٥)	٩٢,٠٤٥,٣٣٠	١٦١,٠٨٥,٣٦٤	(١٣٢,٠١٦,١٩١)	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
-	(١,٣٣٩,٩٠٠)	-	(١,٣٣٩,٩٠٠)	الديون المعدومة
(١٨,٩٩٨,٠٢٨)	٣,٩٧٥,٩١٤	(٧٨,٧٤٢,٩٠٤)	(٩٣,٧٦٥,٠١٨)	زيادة (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
١٨,١١٧,٣٤٧	-	٣,٠٠٠	١٨,١٢٠,٣٤٧	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(١٥,٠٣٨,١٥٤)	(٦٧,٦٠٨,٩٢٨)	(٦١٦,٨٣٠)	(٨٣,٢٦٣,٩١٢)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	٧٦٠,٤٦١,٧٥١	٧٦٠,٤٦١,٧٥١	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
٧٦,٥٧٤,٠٣٠	٢٦٩,٩٢٣,٥٣٢	٢,٢٤٥,٤٣٣,٠٧٣	٢,٥٩١,٩٣٠,٦٣٥	الرصيد كما في نهاية السنة

الفوائد المعلقة:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢٢	٢٠٢١	
ل.س.	ل.س.	
٣,٢١٢,٩٥٣,٤٢٧	١,٩٦٠,٩٢٠,٤١٤	الرصيد أول السنة
٦٠٧,٠٣٤,٠٩٣	٥٤٣,٤٣٨,٦٢٢	الفوائد المعلقة خلال السنة
(١٧٢,٤٤٧,٧١٥)	(٢٨,٠٣١,١٩٠)	ينزل الفوائد المحولة للإيرادات
٢٦٣,٢٥٧,٥٤١	٧٣٦,٦٢٥,٥٨١	فروق أسعار صرف
٣,٩١٠,٧٩٧,٣٤٦	٣,٢١٢,٩٥٣,٤٢٧	الرصيد آخر السنة

٩- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢٢	٢٠٢١	
ل.س.	ل.س.	
٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	مساهمات في مؤسسات مالية *
٩٦٤,٨٠٠,٠٠٠	٨٠٣,٨٤٠,٠٠٠	سندات (مصرف لبنان المركزي)**
٢,١١٦,٩٨٠,٦١٨	-	سندات (مصرف سورية المركزي)***
(٩٦٤,٨٠٠,٠٠٠)	(٨٠٣,٨٤٠,٠٠٠)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة***
٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨	٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	

* بتاريخ ٣٠ آب ٢٠٢١ صدرت شهادة ملكية أسهم في مؤسسة ضمان مخاطر القروض لصالح بنك الشرق بملكية ٢,٠٩٥,٩١٥ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد ما يعادل ٤,١٢٪ من رأسمال المؤسسة وقد سددت هذه القيمة كاملة. تم اعتبار القيمة العادلة لهذه الاسهم بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ مطابقة للتكلفة التاريخية.

** تم بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٨ شراء سند من مصرف لبنان المركزي بقيمة ٣٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

وفق المواصفات التالية:

المصدر: مصرف لبنان المركزي.

درجة التصنيف الحالية: CCC.

دورية الفائدة: نصف سنوية.

معدلات الفائدة: ٦,١٥٪

معدلات العائد: ٥,٩٦٪

استحقاقات السند: ١٩ حزيران ٢٠٢٠.

تم استحقاق هذه السندات بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠٢٠. لم يتم الالتزام بدفع قيمة هذه السندات والفوائد المستحقة عليها وعليه قامت إدارة المصرف بتشكيل مؤونة عن كامل قيمة هذه السندات مع الفوائد. إن الزيادة في كل من قيمة السندات ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المقابل لها ناتجة عن تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

*** قام بنك الشرق خلال شهر آب ٢٠٢٢ بشراء ١,٠٥٠ سند من سندات الخزينة والتي تم طرحها للإكتتاب بمزاد الأوراق المالية الحكومية رقم ٢ لعام ٢٠٢٢ بقيمة ٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية لكل عقد وبمعدل عائد مرجح (سعر الكوبون) ٨,٤١٪ لأجل سنتين، مع العلم أن الإكتتاب تم بعلاوة إصدار بما يعادل ٢٠,٦٩١,٧٥٣ ليرة سورية.

١٠- حقوق استخدام الأصول المستأجرة / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢٢	٢٠٢١	
ل.س.	ل.س.	
٧٣٢,٩٠٥,٧٧٢	٧٣٢,٩٠٥,٧٧٢	حقوق استخدام أصول مستأجرة
(٣٠٧,٤٥٦,٩٧٧)	(١٣١,١٨١,٠٠٩)	مجمع استهلاك حقوق استخدام موجودات مستأجرة
٤٢٥,٤٤٨,٧٩٥	٦٠١,٧٢٤,٧٦٣	صافي حقوق استخدام موجودات مستأجرة
١٥٤,٢٩٦,٧٠٧	١٧٢,٨٧٧,٨٣٠	التزامات عقود التأجير

تتوزع حقوق استخدام أصول مستأجرة والتزامات عقود التأجير كما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢٢	٢٠٢١	
ل.س.	ل.س.	
٦٠١,٧٢٤,٧٦٣	٢٠٦,٥٢٢,٢١٣	الرصيد كما في بداية السنة
-	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	زيادة في استخدام أصول مستأجرة
(١٧٦,٢٧٥,٩٦٨)	(٥٤,٧٩٧,٤٥٠)	مصرف الاستهلاك
٤٢٥,٤٤٨,٧٩٥	٦٠١,٧٢٤,٧٦٣	الرصيد كما في نهاية السنة
		تتوزع التزامات عقود التأجير كما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢٢	٢٠٢١	
ل.س.	ل.س.	
١٧٢,٨٧٧,٨٣٠	١٩٠,٦٥٨,٨٠٩	الرصيد كما في بداية السنة
-	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	زيادة في التزامات عقود التأجير
(٢٥,٥٠٠,٠٠٠)	(٤٧٥,٥٠٠,٠٠٠)	مبالغ مسددة
٦,٩١٨,٨٧٧	٧,٧١٩,٠٢١	مصرف الفوائد
١٥٤,٢٩٦,٧٠٧	١٧٢,٨٧٧,٨٣٠	الرصيد كما في نهاية السنة

١١ - موجودات ثابتة

يتكون هذا البند مما يلي:

الكلفة التاريخية:					
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	أراضي ومباني ل.س.	تحسينات المباني ل.س.	معدات وأثاث ووسائل نقل ل.س.	أجهزة الحاسب الآلي ل.س.	المجموع ل.س.
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٣,٠٦٣,٣١٦,٥٧٨	١,٤٩٢,٦٢٨,٦٩٧	١,٢٩٨,٥٨٩,٣٢٣	٧٨,٧٤٢,٠٠٨	٥,٩٣٣,٢٧٦,٦٠٦
إضافات	٤٩,٤٧٣,٠٧٠	٢٦,٥٢٢,١٤٤	٣٥٠,٨٨٧,٥٢٠	٢٤,٥٦٤,٦٣٤	٤٥١,٤٤٧,٣٦٨
تحويلات	-	٢٥,٦٩٢,٨٥٦	٥٥,٧١٣,٩٠٠	-	٨١,٤٠٦,٧٥٦
استيعادات	-	-	-	(٦٤,٥٣٤)	(٦٤,٥٣٤)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣,١١٢,٧٨٩,٦٤٨	١,٥٤٤,٨٤٣,٦٩٧	١,٧٠٥,١٩٠,٧٤٣	١٠٣,٢٤٢,١٠٨	٦,٤٦٦,٠٦٦,١٩٦
إضافات	٥٦,٠٩٧,٥٨٠	٣٨٩,٠٦٩,٦٩٤	٥٨٣,١٧٣,٤٩٣	٤٤,٧٠٥,٠٠٠	١,٠٧٣,٠٤٥,٧٦٧
تحويلات	-	٩٥٨,٠١٧,٠١٤	١٢٧,٩٤١,٩٧٥	-	١,٠٨٥,٩٥٨,٩٨٩
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٣,١٦٨,٨٨٧,٢٢٨	٢,٨٩١,٩٣٠,٤٠٥	٢,٤١٦,٣٠٦,٢١١	١٤٧,٩٤٧,١٠٨	٨,٦٢٥,٠٧٠,٩٥٢
الاستهلاكات المترتبة:					
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	(٢٣٧,٨٥٧,١٧٢)	(٥٣٦,٥٢١,٦٥٣)	(٥٩٨,٥٧٥,٧٤٥)	(٤١,٣٣٠,٣٥٠)	(١,٤١٤,٢٨٤,٩٢٠)
أعباء السنة	(٤٢,١٠٩,٩١٩)	(١٢٩,٤١٦,٠٣٢)	(١٦٧,٦٤٢,٤٩٣)	(١٢,١٠٣,٧٥٤)	(٣٥١,٢٧٢,١٩٨)
استيعادات	-	-	-	٦٤,٥٣٤	٦٤,٥٣٤
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	(٢٧٩,٩٦٧,٠٩١)	(٦٦٥,٩٣٧,٦٨٥)	(٧٦٦,٢١٨,٢٣٨)	(٥٣,٣٦٩,٥٧٠)	(١,٧٦٥,٤٩٢,٥٨٤)
أعباء السنة	(٥٩,٩٧٣,٧١٦)	(١٤١,٨٠٥,٨٨٦)	(١٩٩,٦٢٧,٧٠٧)	(١٥,٦٥٩,٦٨١)	(٤١٧,٠٦٦,٩٩٠)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	(٣٣٩,٩٤٠,٨٠٧)	(٨٠٧,٧٤٣,٥٧١)	(٩٦٥,٨٤٥,٩٤٥)	(٦٩,٠٢٩,٢٥١)	(٢,١٨٢,٥٥٩,٥٧٤)
مشاريع قيد التنفيذ:					
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٢٦٣,٥٨٤,٥٧٦	٢٥,٦٩٢,٨٥٦	٥٥,٧١٣,٩٠٠	-	٣٤٤,٩٩١,٣٣٢
إضافات	٦٩٤,٤٣٢,٤٣٨	-	١٢٧,٩٤١,٩٧٥	-	٨٢٢,٣٧٤,٤١٣
تحويلات	-	(٢٥,٦٩٢,٨٥٦)	(٥٥,٧١٣,٩٠٠)	-	(٨١,٤٠٦,٧٥٦)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٩٥٨,٠١٧,٠١٤	-	١٢٧,٩٤١,٩٧٥	-	١,٠٨٥,٩٥٨,٩٨٩
إضافات	-	٤٤,٣٩٨,٠٠٠	-	-	٤٤,٣٩٨,٠٠٠
تحويلات	(٩٥٨,٠١٧,٠١٤)	-	(١٢٧,٩٤١,٩٧٥)	-	(١,٠٨٥,٩٥٨,٩٨٩)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	-	٤٤,٣٩٨,٠٠٠	-	-	٤٤,٣٩٨,٠٠٠
صافي القيمة الدفترية:					
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٢,٨٢٨,٩٤٦,٤٢١	٢,١٢٨,٥٨٤,٨٣٤	١,٤٥٠,٤٦٠,٢٦٦	٧٨,٩١٧,٨٥٧	٦,٤٨٦,٩٠٩,٣٧٨
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣,٧٩٠,٨٣٩,٥٧١	٨٧٨,٩٠٦,٠١٢	١,٠٦٦,٩١٤,٤٨٠	٤٩,٨٧٢,٥٣٨	٥,٧٨٦,٥٣٢,٦٠١

*تكلفة الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل ولا تزال قيد الاستعمال ٨٢٠,٧١٧,٩٣٨ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢. (مقابل ٥٧٨,٢٤٥,٨٣٧ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

يتكون هذا البند مما يلي:

برامج معلوماتية	القيمة الدفترية:
ل.س.	
٥٨,٧٢٩,٢٨٣	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١
٧٦,٤٥٠,٠٠٠	إضافات
١٣٥,١٧٩,٢٨٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
١٣٥,١٧٩,٢٨٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
	الإطفاءات المتراكمة:
(١٧,٢٧٣,٢٢٨)	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١
(١٦,٨٧١,٠٩٥)	أعباء السنة
(٣٤,١٤٤,٣٢٣)	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
(٣٤,٩١٠,٦٩٦)	أعباء السنة
(٦٩,٠٥٥,٠١٩)	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
	مشاريع قيد التنفيذ:
-	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١
-	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
١٥,٣١٠,٦٥٩	إضافات
١٥,٣١٠,٦٥٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
	صافي القيمة الدفترية:
٨١,٤٣٤,٩٢٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
١٠١,٠٣٤,٩٦٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
-	٦٧,١٨٨,٥٨٧	فوائد محققة غير مستحقة القبض:
١,٠٣٠,٥٧٩	٢,٦٠٥,٧٧٤	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٥٨,٧٨٨,١٧٥	٧٧٤,٥١١,٣٥١	التسهيلات الائتمانية
٥٥٩,٨١٨,٧٥٤	٨٤٤,٣٠٥,٧١٢	حسابات لدى المصارف
١٧٥,١٠٩	٢٠٧,١١٤	طوابع مالية
٢٩,٠٥٧,٧٩٨	٢٢,٣١١,٤٢٨	إيجارات مدفوعة مقدماً
٢٢٥,٦٠٥,٠٧٦	٢٧٤,٢٢٠,٧٤٤	مصاريف مدفوعة مقدماً
٣,٥١٥,١٨٥	٣,٧٥٠,٢٠١	تأمينات مدفوعة
٢,٨٠٩,٩٦٩	٥,٣٤٨,٨٣٢	حسابات مدينة أخرى
-	٨٩٦,٧٣١,٩٦٧	دفعات مقدمة - مالية دمشق*
-	١,٣٩١,٨٥١,٣٣٠	موجودات ثابتة آلت ملكيتها للمصرف
-	٣,٤٣٨,٧٢٧,٣٢٨	وفاء لديون مستحقة (ضمن مزاد علني)**
٨٢٠,٩٨١,٨٩١		

* عبارة عن تكليف بضريبة رواتب وأجور مع غرامات مستحقة عليها، صادر عن مديرية مالية دمشق عن السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٠. حيث قامت إدارة المصرف بتسديد مبلغ التكليف مع الاعتراض على صحته والتأكيد على عدم قبول المصرف به، كما تم الاعتراض إلى لجنة الطعن كون هذا التكليف لا يستند إلى أي حقائق أو أساس واضح ومنطقي، لاحقاً صدر قرار لجنة الطعن برفض هذا الاعتراض، عليه قامت إدارة المصرف برفع اعتراض إلى لجنة إعادة النظر بالتزامن مع اتخاذ إجراءات أخرى لحفظ حقوق المصرف تتمثل برفع دعوى قضائية إلى الجهات المختصة مدعمه بمجموعة من الحقائق والبراهين التي تؤكد على عدم أحقية هذا التكليف وتحفظ المصرف عليه. حتى تاريخ صدور هذه البيانات لم يصدر قرار لجنة إعادة النظر ولا تزال الدعوى منظورة أمام القضاء المختص.

** هي عبارة عن عقارات مملوكة لعملاء متعثرين لمجموعة مصارف من بينها بنك الشرق، ولقد آلت ملكية هذه العقارات لبنك الشرق بنتيجة مشاركته بمزاد علني طرح لبيعها، لاحقاً سيتم تسهيل (بيع) هذه العقارات.

١٤- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة (١٢) للفقرة (ب) من القانون رقم (٢٨) لعام ٢٠٠١ يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز ١٠٪ من رأس مالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف. يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٢	٢٠٢١
ل.س.	ل.س.
٢٧٨,٥٩٨,٠٠٠	٢٧٨,٥٩٨,٠٠٠
٨,٧٢٩,٧٩٠,٤٩٤	٧,٢٧٣,٣٧٧,٦٨٥
٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	٧,٥٥١,٩٧٥,٦٨٥

ليرة سورية

دولار أمريكي

بلغت فروقات أسعار الصرف على الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي ١٢,٨٠٩,٤٥٦,٤ ليرة سورية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (٣,٦٣٦,٦٨٨,٨٤٣ ليرة سورية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

١٥- ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.
١٣٢,٦٢٣,١١٨	-	١٣٢,٦٢٣,١١٨
٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨	-	٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨

حسابات جارية

ودائع مصارف لأجل (تستحق أكثر من ثلاثة أشهر)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.
١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	-	١٥٨,٧٢٥,٥٤٠
-	-	-
١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	-	١٥٨,٧٢٥,٥٤٠

حسابات جارية

ودائع مصارف لأجل (تستحق أكثر من ثلاثة أشهر)

١٦- ودائع الزبائن

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٨٥,٣٩١,٥٩٦,١٧٨	٧٤,٤٥٤,٦٦١,٢٤٤	حسابات جارية وتحت الطلب
١,٧٢٥,٠١٣,٥٣٨	١,٨٠٦,٦٠٦,١٦٠	ودائع التوفير
٤٥,٠٥٩,٨٠٥,٣٦٦	٣١,٢٠٦,٢٤٣,٥٨٩	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٧٣٣,٨٦٢,٧٠٨	٨٨٧,٣٣٧,٩٩٨	الحسابات المجمدة
١٣٢,٩١٠,٢٧٧,٧٩٠	١٠٨,٣٥٤,٨٤٨,٩٩١	

بلغت ودائع القطاع العام السوري ١٥,٨٣٢,٥٥٥,٠٩٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ أي ما نسبته ١٤,٦١ % من إجمالي الودائع (مقابل ١٢,٧٥٩,١٢٩,٨٧٤ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ أي ما نسبته ٩,٦٠ % من إجمالي الودائع).

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد ٧٥,٣٤١,٩٩٩,٢٤١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ أي ما نسبته ٦٩,٥٣ % من إجمالي الودائع (مقابل ٨٦,١٢٥,٤٥٨,٨٨٦ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ أي ما نسبته ٦٤,٨ % من إجمالي الودائع).

بلغت الحسابات المجمدة (مقيدة السحب) ٨٨٧,٣٣٧,٩٩٨ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (مقابل ٧٣٣,٨٦٢,٧٠٨ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

١٧- تأمينات نقدية

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٣٨,٠١٠,٣٢٨	١٠٣,٦٤٩,٩٧٣	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
٨,٠٦٤,٦٠٤,٥٤٦	٦,٤٦٢,٨٠٥,١١٥	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
٢٦١,٠١٠,٣٦٥	٣٩٨,٢٩٧,٣٣٨	تأمينات مقابل تعهدات تصدير
٥٤,٩٨٠,٠٠٠	٨٩,٨٨٠,٠٠٠	تأمينات نقدية أخرى*
٨,٤١٨,٦٠٥,٢٣٩	٧,٠٥٤,٦٣٢,٤٢٦	

* تمثل التأمينات النقدية الأخرى تأمينات مقابل الصناديق الحديدية المؤجرة لعملاء المصرف.

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٥٦٩,١٩٩,٣١٣	٦٦١,١١٢,٥٨٨	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية
		مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية
١,٧٧٩,٤٥٨	١,٤١٠,٨٤٤	غير المباشرة وتسهيلات مباشرة غير مستغلة
١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	مخصص لمواجهة أعباء محتملة
٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٨٤,٠٠٠,٠٠٠	مخصص تقلبات أسعار القطع
٦١٣,٩٧٨,٧٧١	٧٦٦,٥٢٣,٤٣٢	

بناءً على المادة السابعة من القرار رقم ٣٦٢/م/ن/ب ١ يجب على المصارف أن تقوم في نهاية كل شهر بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع تعادل على الأقل نسبة ٥٪ من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي خلال الشهر السابق.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المكون	المستخدم	ما تم	فروقات	رصيد
بداية السنة	خلال السنة	خلال السنة	أسعار الصرف	نهاية السنة
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٨٣,١٢٨	٢,٦٢٩,٧٢٢	(٢,٤٢٨,٤٩٤)	-	٢٨٤,٣٥٦
٨٧٢,٣٩٩	٧٥,١١٢	(٦٤٤,٩٥٤)	-	٣٠٢,٥٥٧
٨٢٣,٩٣١	-	-	-	٨٢٣,٩٣١
١,٧٧٩,٤٥٨	٢,٧٠٤,٨٣٤	(٣,٠٧٣,٤٤٨)	-	١,٤١٠,٨٤٤
٥٦٩,١٩٩,٣١٣	١٨,٨٣٩,٥٠٠	-	٧٣,٠٧٣,٧٧٥	٦٦١,١١٢,٥٨٨
١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٣,٦٤٣,٠٦٢) (١,٣٥٦,٩٣٨)	-	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٣,٠٠٠,٠٠٠	(١٧,٠٠٠,٠٠٠)	-	٨٤,٠٠٠,٠٠٠
٦١٣,٩٧٨,٧٧١	١١٤,٥٤٤,٣٣٤	(١,٣٥٦,٩٣٨) (٣٣,٧١٦,٥١٠)	٧٣,٠٧٣,٧٧٥	٧٦٦,٥٢٣,٤٣٢

مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وتسهيلات غير مباشرة غير مستغلة:

مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الأولى

مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثانية

مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثالثة

مصرف مخصص كفالات خارج الميزانية

مخصص لمواجهة أعباء محتملة

مخصص تقلبات أسعار القطع

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المكون	المستخدم	ما تم	فروقات	رصيد
بداية السنة	خلال السنة	خلال السنة	أسعار الصرف	نهاية السنة
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٦٦٦,٧٠١	-	(٥٨٣,٥٧٣)	-	٨٣,١٢٨
٢٢٢,٣٢٢	٧٥٩,٠٨٧	(١٠٩,٠١٠)	-	٨٧٢,٣٩٩
٨٢٣,٩٣١	-	-	-	٨٢٣,٩٣١
١,٧١٢,٩٥٤	٧٥٩,٠٨٧	(٦٩٢,٥٨٣)	-	١,٧٧٩,٤٥٨
٢٩٣,٠٥٥,٥٩١	٣٩,٠٧٩,٣٠٥	(١٨,٤٥٦,٤١٠)	٢٥٥,٥٧٠,٨٢٧	٥٦٩,١٩٩,٣١٣
٣٨,١٤٧,٨٤٩	١٥,٠٠٠,٠٠٠	(٣٦,٢٠٤,٩٠٦) (١,٩٤٢,٩٤٣)	-	١٥,٠٠٠,٠٠٠
٣٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠١,٥٠٠,٠٠٠	(١٠٦,٠٠٠,٠٠٠)	-	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
٣٦٥,٣٦٦,٣٩٤	١٥٦,٣٣٨,٣٩٢	(١,٩٤٢,٩٤٣) (١٦١,٣٥٣,٨٩٩)	٢٥٥,٥٧٠,٨٢٧	٦١٣,٩٧٨,٧٧١

مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وتسهيلات غير مباشرة غير مستغلة:

مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الأولى

مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثانية

مخصص مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة - المرحلة الثالثة

مصرف مخصص كفالات خارج الميزانية

مخصص لمواجهة أعباء محتملة

مخصص تقلبات أسعار القطع

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	٣٢,٦٢٠,٦١٧	٤,٦٥٩,٢٨٤	٤,٩١٦,٥٥١,٠١٠
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,١٧٠,٨٠٢,٨٧٦	(٥,١٧٠,٨٠٢,٨٧٦)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٤,٨٠١,٠٤٠,١٧٠)	٤,٨٠١,٠٤٠,١٧٠	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٢,٣٣٥,٠٠٠)	٢,٣٣٥,٠٠٠	-
نقص ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن	(٢,٩٥٧,٢٥٠)	(٢١٠,٧٩٦)	-	(٣,١٦٨,٠٤٦)
التسهيلات الجديدة خلال السنة	١,٨٦٨,٦٥٧,٠٠٠	-	-	١,٨٦٨,٦٥٧,٠٠٠
التسهيلات المسددة خلال السنة	(١,٧٥٣,١٢٨,١١٠)	(٤,٢٣٧,٠٠٠)	(٣٠٧,١٥٠)	(١,٧٥٧,٦٧٢,٢٦٠)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	٢٤٤,٤٥٦,٥٤٠	٣٧٨,٠١٨,٧٠٦	-	٦٢٢,٤٧٥,٢٤٦
الرصيد كما في نهاية السنة	٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥	٣٤,٠٩٣,٨٢١	٦,٦٨٧,١٣٤	٥,٦٤٦,٨٤٢,٩٥٠

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	٣,٠٢٢,٩٧٨,٨٢٥	٨,٩٣٣,٣٤٩	٤,٣٥٢,١٣٤	٣,٠٣٦,٢٦٤,٣٠٨
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	٥,٢٣٨,٦١٧,٦٤٠	(٥,٢٣٨,٦١٧,٦٤٠)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(٢,٦٢٣,٥٥٥,٤٦٧)	٢,٦٢٣,٥٥٥,٤٦٧	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(٣٠٧,١٥٠)	٣٠٧,١٥٠	-
نقص ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن	(١٠٠,٣٧٤,١٥٠)	(١٤٦,٥٠٠)	-	(١٠٠,٥٢٠,٦٥٠)
التسهيلات الجديدة خلال السنة	١٧٤,٧٩٠,٠٠٠	-	-	١٧٤,٧٩٠,٠٠٠
التسهيلات المسددة خلال السنة	(٤٢٧,٦٨٢,٩٣٦)	(٦,٢٤٤,٠٥٣)	-	(٤٣٣,٩٢٦,٩٨٩)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(٤٠٥,٥٠٢,٨٠٣)	٢,٦٤٥,٤٤٧,١٤٤	-	٢,٢٣٩,٩٤٤,٣٤١
الرصيد كما في نهاية السنة	٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	٣٢,٦٢٠,٦١٧	٤,٦٥٩,٢٨٤	٤,٩١٦,٥٥١,٠١٠

فيما يلي الحركة على السقوف غير المباشرة الممنوحة غير المستعملة خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في بداية السنة	١٢٤,٠٤٤,١٨٩	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٢٤,٠٤٤,١٨٩
التسهيلات المسددة خلال السنة	(١٢٤,٠٤٤,١٨٩)	-	-	(١٢٤,٠٤٤,١٨٩)
الرصيد كما في نهاية السنة	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٥١٨,٣٤١,٨٩٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٦١٨,٣٤١,٨٩٠
(١٨,٣٤١,٨٩٠)	-	-	-	(١٨,٣٤١,٨٩٠)
١٢٤,٠٤٤,١٨٩	-	-	-	١٢٤,٠٤٤,١٨٩
(٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	(٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠)
١٢٤,٠٤٤,١٨٩	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٢٢٤,٠٤٤,١٨٩

الرصيد كما في بداية السنة

نقص ناتج عن التغيير في

أرصدة الزبائن

التسهيلات الجديدة خلال السنة

التسهيلات المسددة خلال السنة

الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وتسهيلات مباشرة غير مستغلة خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٨٣,١٢٨	٨٧٢,٣٩٩	٨٢٣,٩٣١	١,٧٧٩,٤٥٨	١,٧٧٩,٤٥٨
(١٦,٩٠٥)	١٦,٩٠٥	-	-	-
-	٥٨,٢٠٧	-	٥٨,٢٠٧	٥٨,٢٠٧
(١٦٥,٨٥٠)	(٥٢٤,٧٠٤)	-	(٦٩٠,٥٥٤)	(٦٩٠,٥٥٤)
٢,٦٢٩,٧٢٢	-	-	٢,٦٢٩,٧٢٢	٢,٦٢٩,٧٢٢
(٢,٢٤٥,٧٣٩)	(١٢٠,٢٥٠)	-	(٢,٣٦٥,٩٨٩)	(٢,٣٦٥,٩٨٩)
٢٨٤,٣٥٦	٣٠٢,٥٥٧	٨٢٣,٩٣١	١,٤١٠,٨٤٤	٢,٨٤٤,٦٨٨

الرصيد كما في بداية السنة

ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية

زيادة ناتجة عن التغيير في مخاطر الائتمان

زيادة ناتجة عن التغيير في أرصدة الزبائن

التسهيلات الجديدة خلال السنة

التسهيلات المسددة خلال السنة

الرصيد كما في نهاية السنة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٦٦٦,٧٠١	٢٢٢,٣٢٢	٨٢٣,٩٣١	١,٧١٢,٩٥٤	١,٧١٢,٩٥٤
(٣٧,٩٧٧)	٣٧,٩٧٧	-	-	-
-	٧٢١,١١٠	-	٧٢١,١١٠	٧٢١,١١٠
(٢١٣,٨٥٩)	(٢٦,٠٥٢)	-	(٢٣٩,٩١١)	(٢٣٩,٩١١)
(٣٣١,٧٣٧)	(٨٢,٩٥٨)	-	(٤١٤,٦٩٥)	(٤١٤,٦٩٥)
٨٣,١٢٨	٨٧٢,٣٩٩	٨٢٣,٩٣١	١,٧٧٩,٤٥٨	٢,٨٨٨,٩١٦

الرصيد كما في بداية السنة

ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية

زيادة ناتجة عن التغيير في مخاطر الائتمان

زيادة ناتجة عن التغيير في أرصدة الزبائن

التسهيلات المسددة خلال السنة

الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة كفالات مصارف مالية خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٣٠,٢٠٨,١٢٧,٠٤٢	-	-	٧,٠١٨,٢٤٨	٣٠,٢١٥,١٤٥,٢٩٠
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٣,٨٥٤,٨١٨,٨١٥	-	-	-	٣,٨٥٤,٨١٨,٨١٥
٣٤,٠٦٢,٩٤٥,٨٥٧	-	-	٧,٠١٨,٢٤٨	٣٤,٠٦٩,٩٦٤,١٠٥

الرصيد كما في بداية السنة

ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة

الأرصدة المسددة خلال السنة

تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف

الرصيد كما في نهاية السنة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
١٧,٦١٨,٤١٧,٨١٦	٧,٠١٨,٢٤٨	-	-	١٧,٦٢٥,٤٣٦,٠٦٤
-	(٧,٠١٨,٢٤٨)	(٧,٠١٨,٢٤٨)	٧,٠١٨,٢٤٨	-
(١,٣٠٣,٧٥٠,٩٨١)	-	-	-	(١,٣٠٣,٧٥٠,٩٨١)
١٣,٨٩٣,٤٦٠,٢٠٧	-	-	-	١٣,٨٩٣,٤٦٠,٢٠٧
٣٠,٢٠٨,١٢٧,٠٤٢	-	-	٧,٠١٨,٢٤٨	٣٠,٢١٥,١٤٥,٢٩٠

الرصيد كما في بداية السنة

ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة

الأرصدة المسددة خلال السنة

تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف

الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية خلال السنة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٥٦٧,٧٩٥,٨٠٤	-	-	١,٤٠٣,٥٠٩	٥٦٩,١٩٩,٣١٣
-	-	-	-	-
١٣,٢٢٤,٧٨٠	-	-	٥,٦١٤,٧٢٠	١٨,٨٣٩,٥٠٠
-	-	-	-	-
٧٣,٠٧٣,٧٧٥	-	-	-	٧٣,٠٧٣,٧٧٥
٦٥٤,٠٩٤,٣٥٩	-	-	٧,٠١٨,٢٢٩	٦٦١,١١٢,٥٨٨

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٢٩١,٩٥٢,٨٦٥	١,٠٥٢,٧٢٦	-	-	٢٩٣,٠٠٥,٥٩١
-	(١,٠٥٢,٧٢٦)	(١,٠٥٢,٧٢٦)	-	-
٣٨,٧٢٨,٥٢٢	-	-	٣٥٠,٧٨٣	٣٩,٠٧٩,٣٠٥
(١٨,٤٥٦,٤١٠)	-	-	-	(١٨,٤٥٦,٤١٠)
٢٥٥,٥٧٠,٨٢٧	-	-	-	٢٥٥,٥٧٠,٨٢٧
٥٦٧,٧٩٥,٨٠٤	-	-	١,٤٠٣,٥٠٩	٥٦٩,١٩٩,٣١٣

١٩ - موجودات ضريبية مؤجلة / مخصص ضريبة الدخل

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢١	٢٠٢٢
ل.س.	ل.س.
-	٧٣٨,٢٩٣

موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن خسارة السنة*

كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢١	٢٠٢٢
ل.س.	ل.س.
٨٣,٧٤٧,٢٤٨	١٥٢,٧٨١,١٣١

ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة على فوائد محققة من الخارج

*قام المصرف خلال عام ٢٠٢٢ بتشكيل موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن خسارة السنة وذلك نتيجة تقدير المصرف أن هذه الضريبة المؤجلة سوف يتم الاستفادة منها خلال السنوات الخمس القادمة.

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي واحتساب ايراد ضريبة الدخل المؤجل:

٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٣٧,٧٤٦,٩٣٣,٧٩٤	١٤٥٨٦٨٦٥٠٠٨	صافي الربح قبل الضريبة
		يضاف:
٤٢,١٠٩,٩١٩	٥٩,٩٧٣,٧١٦	استهلاك المباني
١٢٧,٠٥٣,١٩٧	١٤٠,٤٢٩,٦٩٠	استهلاك تحسينات المباني عن فروع مشتراة
-	٩٧٧,٢٦٧,٩٩٦	مصرف مخصص التعرضات الائتمانية المنتجة
-	٥٦,٠٠٠,٠٠٠	فروقات أسعار صرف غير محققة
-	٦,٣٥٦,٩٣٨	مصرف مخصصات متنوعة (إيضاح ١٨)
		ينزل:
(١٥٩,٨١٣,٣٨٧)	-	استرداد مخصص التعرضات الائتمانية المنتجة
(١,٣٣٩,٩٠٠)	-	ديون معدومة
		تحويل مصرف مخصص تعرضات ائتمانية
(٢,٦١٦,٨٦١,٥٨٤)	-	منتجة عن أعوام سابقة إلى تعرضات غير منتجة
(٢٥,٧٠٤,٩٠٦)	-	استرداد مخصصات متنوعة (إيضاح ١٨)
(٨٤,٦٥٢,٤٤٧)	(٨٥١,٦٩٦,١٤٦)	فوائد محققة خارج الجمهورية العربية السورية
(٣٦,٣٦٦,٨٨٨,٤٢٤)	(١٤,٩٧٨,١٥٠,٣٧٥)	أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
(١,٣٣٩,١٦٣,٧٣٨)	(٢,٩٥٣,١٧٣)	خسارة ضريبة الضريبي
%٢٥	%٢٥	معدل الضريبة
-	٧٣٨,٢٩٣	إيراد ضريبة دخل مؤجل
-	-	ضريبة إعادة الإعمار ١٠٪
-	٧٣٨,٢٩٣	ضريبة الدخل
		احتساب ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة على فوائد محققة من الخارج:
٨٤,٦٥٢,٤٤٧	٨٥١,٦٩٦,١٤٦	الفوائد المحققة في الخارج
(٦,٣٤٨,٩٣٤)	(٦٣,٨٧٧,٢١١)	ضريبة ريع رؤوس الأموال في الخارج (٧,٥٪)
(٦٣٤,٨٩٣)	(٦,٣٨٧,٧٢١)	ضريبة إعادة الإعمار ١٠٪
(٦٣٤,٨٩٣)	(٦,٣٨٧,٧٢١)	ضريبة إدارة محلية ١٠٪
(٧,٦١٨,٧٢٠)	(٧٦,٦٥٢,٦٥٣)	إجمالي ضريبة ريع رؤوس الأموال في الخارج
(٧,٦١٨,٧٢٠)	(٧٦,٦٥٢,٦٥٣)	إجمالي الضرائب

إن حركة مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
١,٢٥١,٥٦٥,٨٩٢	٨٣,٧٤٧,٢٤٨	الرصيد بداية السنة
(١,١٧٥,٤٣٧,٣٦٤)	(٧,٦١٨,٧٧٠)	ضريبة مدفوعة
٧,٦١٨,٧٢٠	٧٦,٦٥٢,٦٥٣	ضريبة ربع على فوائد محققة من الخارج*
٨٣,٧٤٧,٢٤٨	١٥٢,٧٨١,١٣١	الرصيد نهاية السنة

* يحتسب المصرف مؤونة ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة على إيرادات المصرف المتحققة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣ والقرار رقم ٣/١٢٣٨ الصادر عن وزارة المالية بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠١٩، والذي حدد الضريبة بمعدل ٧,٥٪ من إجمالي الإيرادات في الخارج بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل ١٠٪ من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل ١٠٪ من قيمة الضريبة ابتداءً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩. لم تصدر التعليمات التنفيذية المتعلقة بتوقيت وكيفية الدفع مستقبلاً.

بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٢٠ صدر قرار لجنة الطعن عن تكاليف الأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، و٢٠١٦ والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذه السنوات، ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة.

بتاريخ ١ شباط ٢٠٢١ صدر قرار لجنة الطعن عن تكاليف عام ٢٠١٧ والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذا العام، ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة.

تاريخ ٧ كانون الأول ٢٠٢١ صدر قرار لجنة الطعن عن تكاليف عام ٢٠١٨، والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذا العام ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة. وبذلك تكون كافة التكاليف الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٨ هي تكاليف قطعية.

٢٠- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
-	٩١,٢٧٣,٩٧٢	فوائد مستحقة لحسابات المصارف
٦٦١,١٩٧,٢٢٧	٥٧٤,٩٢٣,٣٥٢	فوائد محققة غير مستحقة الدفع لحسابات الزبائن
١,٤٤٩,٠٦٧,٥٦٧	٢,٤٨٠,٢٠٥,٥٧٧	شيكات مصرفية وأوامر دفع
٣٥,٦٩٥,٢٧٣	٢٥٤,٦٦٣,٦٩٨	شيكات مصدقة
١٣,٧٤٨,٢٥١	٣٥,٣٦٢,١٦١	اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية المستحقة
٧٦,٨٩٢,٩١١	٢٥٠,٧٦٩,٧٣٣	ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين
٣٠,٤٣٥,٨٤٣	٣٠,٩١٣,٥٢٩	ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة (وضريبة غير مقيم)
١٩,٩٢١,٣٨٠	١٢,١٣٧,٧٠٠	رسوم حكومية مستحقة
٢١,٢٤٠,٠٠٠	٢٦,٤٤٠,٠٠٠	مصاريف كهرباء وهاتف مستحقة الدفع
-	-	أتعاب مهنية استشارية مستحقة
١٧,١٥٧,٧٥٠	٢٥,٩٣٨,٨٠٦	دائنون مختلفون
٣٢,٢١٧,٠٤٠	٢٨,٣٣٥,٥١٠	موردون
٦٦,٧٦١,٨٧٨	٨٧,٦٢٤,٥٥٣	أرصدة دائنة أخرى
٦٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٢٠,١٢٩,٧٠٢	مكافآت
٢٥٢,٢٥٠,٤٦٠	-	نفقات مستحقة الدفع
٣,٢٩٦,٥٨٥,٥٨٠	٤,٤١٨,٧١٨,٢٩٣	

٢١- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	عدد الأسهم	دولار أمريكي	القيمة المعادلة بتاريخ الاكتتاب
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	١١,٧٣٨,٣٠٠	-	١,١٧٣,٨٣٠,٠٠٠ ل.س.
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	١٣,٢٦١,٧٠٠	٢٨,٩٥٤,٥٢٩	١,٣٢٦,١٧٠,٠٠٠
زيادات رأس المال بالليرة السورية	١٢,٤٧١,٩٤٤	-	١,٢٤٧,١٩٤,٤٠٠
زيادات رأس المال بالدولار الأمريكي	١٤٠٩,٥٥٦	١,٠٦٦,٣٣٥	١,٤٠٩,٥٥٦,٠٠٠
	٥١,٥٦٢,٥٠٠	٣٠,٠٢٠,٨٦٤	٥,١٥٦,٢٥٠,٠٠٠

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	عدد الأسهم	دولار أمريكي	القيمة المعادلة بتاريخ الاكتتاب
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	١١,٧٣٨,٣٠٠	-	١,١٧٣,٨٣٠,٠٠٠ ل.س.
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	١٣,٢٦١,٧٠٠	٢٨,٩٥٤,٥٢٩	١,٣٢٦,١٧٠,٠٠٠
زيادات رأس المال بالليرة السورية	٧,٦٢٩,٨٩٥	-	٧٦٢,٩٨٩,٥٠٠
زيادات رأس المال بالدولار الأمريكي	٨,٦٢٠,١٠٥	٨٨٤,٨٩٤	٨٦٢,٠١٠,٥٠٠
	٤١,٢٥٠,٠٠٠	٢٩,٨٣٩,٤٢٣	٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠

تأسس المصرف برأسمال مقداره ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١,٠٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد. بتاريخ ٤ أيلول ٢٠١٢ وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على تعديل القيمة الاسمية لسهم بنك الشرق لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد.

بتاريخ ٤ كانون الثاني ٢٠١٠ صدر القانون رقم ٣ المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ والمرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح ١٠ مليارات ليرة سورية، وقد منحت المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١١.

في عام ٢٠١٣ صدر المرسوم التشريعي رقم ٦٣/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام ٢٠١٤، ومن ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٣/م.و تاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٥ المتضمن تمديد المهلة الممنوحة لزيادة رؤوس أموال المصارف سنة إضافية أخرى بحيث تصبح ست سنوات أي حتى نهاية العام ٢٠١٥. ينتظر المصرف صدور تعليمات جديدة من السلطات الرقابية لاتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص.

قام المصرف خلال عام ٢٠١٧ باثنتي عشر عملية لإعادة ترميم المركز القطع البنوي وذلك وفق نشرة صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ الترميم بإجمالي بلغ ١,٢٩١,٢١١ دولار أمريكي.

بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف وقررت زيادة رأس مال المصرف بمبلغ إجمالي وقدره ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية.

بتاريخ ٣ أيلول ٢٠١٨ وافق مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على الطلب المقدم من قبل المصرف بخصوص اعتماد أسهم زيادة رأسمال المصرف والبالغ عددها ٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إجمالية تبلغ ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية بغرض زيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الاحتياطي الخاص بمبلغ ٧٠,٥٤٩,٥٠٠ ليرة سورية وكامل رصيد الأرباح المدورة بمبلغ ١٧٩,٤٥٠,٥٠٠ ليرة سورية.

تم توزيع الأسهم المذكورة (كأسهم مجانية) على المساهمين المسجلين في نهاية يوم ١٣ آب ٢٠١٨ كل بحسب نسبة مساهمته في رأس المال.

بتاريخ ٨ تموز ٢٠٢٠، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم بمقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره ١,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة بمبلغ ٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٤١,٢٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد. بتاريخ ١٥ أيلول ٢٠٢٠، حصل المصرف على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بزيادة رأس المال وتم تخصيص الأسهم المذكورة (كأسهم مجانية) على المساهمين المسجلين بتاريخ اكتساب الحق المعتمد من الهيئة يوم ٢٩ أيلول ٢٠٢٠ كل بحسب نسبة مساهمته في رأس المال وعليه عدلت المادة رقم ٦/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك.

بلغ رأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي في نهاية عام ٢٠٢١ مبلغ ٢٩,٨٣٩,٤٢٣ حيث قام المصرف خلال عام ٢٠٢١ بعملية ترميم لمركز القطع البنيوي وذلك وفق نشرة العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ الترميم بإجمالي بلغ ٨٨٤,٨٩٤ دولار أمريكي. نتج عن الأخذ بعين الاعتبار حصة غير المقيمين في رأس المال بعد إتمام عملية زيادة رأس المال.

بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠٢٢، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم بمقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المدورة بمبلغ وقدره ١,٠٣١,٢٥٠,٠٠٠ ليرة سورية إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة بمبلغ ٥,١٥٦,٢٥٠,٠٠٠ ليرة سورية موزع على ٥١,٥٦٢,٥٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠٠ ليرة سورية للسهم الواحد. بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢، حصل المصرف على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بزيادة رأس المال وتم تخصيص الأسهم المذكورة (كأسهم مجانية) على المساهمين المسجلين بتاريخ اكتساب الحق المعتمد من الهيئة يوم ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ كل بحسب نسبة مساهمته في رأس المال وعليه عدلت المادة رقم ٦/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك.

بلغ رأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي في نهاية عام ٢٠٢٢ مبلغ ٣٠,٠٢٠,٨٦٤، سوف يقوم المصرف بعملية ترميم لمركز القطع البنيوي بإجمالي مبلغ ١٨١,٤٤١ دولار أمريكي وذلك عند صدور موافق مصرف سورية المركزي على عملية الترميم هذه.

لتاريخ إعداد البيانات المالية، لم يحصل المصرف على موافقة مصرف سورية المركزي على ربط الودعة المجمدة مقابل رأس المال.

٢٢- الاحتياطي القانوني والخاص

حددت المادة ١٩٧ من قانون الشركات رقم ٢٩ تاريخ ٢٤ شباط ٢٠١١ الاحتياطي القانوني بمعدل ١٠ % من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه ٢٥ % من رأس المال.

حددت المادة ٩٧ من قانون النقد الأساسي رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢ الاحتياطي الخاص بمعدل ١٠ % من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه ١٠٠ % من رأس المال.

تم تعريف الأرباح الصافية حسب المادة ٢٠٠ من قانون الشركات رقم ٢٩ تاريخ ٢٤ شباط ٢٠١١ بأنها تشكل الفارق بين مجموع الإيرادات المحققة ومجموع المصروفات والاستهلاك قبل تنزيل مخصص ضريبة الدخل على الأرباح.

بالاستناد إلى ما سبق وبالإشارة إلى التعميمات الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم ٣٦٩/١٠٠/٣ بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ والتعميم رقم ١/١٠٠/٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٢ شباط ٢٠٠٩، تم احتساب الاحتياطي كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٣٧,٧٤٦,٩٣٣,٧٩٤	١٤,٥٨٩,٧٢٥,٠٣٨	الربح قبل الضريبة
(٣٦,٣٦٦,٨٨٨,٤٢٤)	(١٤,٩٧٨,١٥٠,٣٧٥)	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
١,٣٨٠,٠٤٥,٣٧٠	(٣٨٨,٤٢٥,٣٣٧)	
١٣٨,٠٠٤,٥٣٧	-	الاحتياطي القانوني
١٣٨,٠٠٤,٥٣٧	-	الاحتياطي الخاص (١٠٪)

إن حركة الاحتياطي القانوني كما يلي:

٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٨٢٩,٤٦٧,٨٩٧	٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	رصيد بداية السنة
١٣٨,٠٠٤,٥٣٧	-	يضاف احتياطي قانوني
٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	رصيد نهاية السنة

إن حركة الاحتياطي الخاص كما يلي:

٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٧٥٨,٩١٨,٣٩٧	٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	رصيد بداية السنة
١٣٨,٠٠٤,٥٣٧	-	يضاف احتياطي خاص
٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	رصيد نهاية السنة

٢٣- أرباح مدورة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٦٢ م/ن/ ب لعام ٢٠٠٨ والتعميم رقم ١/١٠٠/٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٢ شباط ٢٠٠٩ يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع غير المحققة وهي أرباح غير قابلة للتوزيع وغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح المدورة.

حقق المصرف خسائر محققة صافية بعد الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مبلغ ٤٦٧,١٩٩,٧٢٧ ليرة سورية. وبلغ رصيد الخسائر المتراكمة المحققة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مبلغ ٢١,٧١٠,٨٩٩ ليرة سورية.

تم تخفيض مصاريف المتعلقة بزيادة رأس المال بشكل مباشر من الأرباح المدورة والتي تتضمن ما يلي:

المبلغ	
ل.س.	
٤,٠٠٠,٠٠٠	بدل دراسة طلب إصدار الأسهم لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
٧٢١,٨٧٥	إيداع أسهم الزيادة لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي
٤,٧٤٤,٣٣٠	ضريبة رسم الطابع النسبي على زيادة رأس المال
٣,٠٩٣,٧٥٠	بدل تسجيل أسهم زيادة رأس المال في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
<u>١٢,٥٥٩,٩٥٥</u>	

حقق المصرف صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مبلغ ١٤,٩٧٨,١٥٠,٣٧٥ ليرة سورية، وبذلك بلغ رصيد الأرباح المدورة غير المحققة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مبلغ ٨٣,٩٧٨,٧٠٧,١٣٢ ليرة سورية.

٢٤ - الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند من فوائد ناتجة عن:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢١	٢٠٢٢
ل.س.	ل.س.
١٧,٧٢٠,٦٩٠	٣٦,٩٤٢,٧٦٠
٣,٢٢٨,٦٣٥,٤١٠	٣,٥٤٢,٨٣٢,٧١٦
٣٢,٧٦٠,٩٩٣	١٦٩,٥٧٤,٤٤١
٣,٢٧٩,١١٧,٠٩٣	٣,٧٤٩,٣٤٩,٩١٧
٩٩٤,٩١٦,٧٩٥	٢,٠٤٦,٨٧١,٣٢٧
٢٦,٨٣٧,٠٨٦	٦٣,٤٧٧,٤٤٨
١,٠٢١,٧٥٣,٨٨١	٢,١١٠,٣٤٨,٧٧٥
<u>٤,٣٠٠,٨٧٠,٩٧٤</u>	<u>٥,٨٥٩,٦٩٨,٦٩٢</u>

تسهيلات ائتمانية مباشرة:

حسابات جارية مدينة

قروض وسلف

استردادات من فوائد محفظة

أرصدة وإيداعات لدى مصارف

استثمارات مالية شهادات إيداع لدى مصرف سورية المركزي

٢٥ - الفوائد المدينة

يتكون هذا البند من أعباء فوائد ناتجة عن:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢١	٢٠٢٢
ل.س.	ل.س.
٤٠,٠٣٥	١٤,٢٥٨
١١٦,٤٢٢,٩٠٤	١٥٣,٦٩٣,٤٥٨
٢,٤٧٩,٩٢٣,٤٨٢	٢,٣٦١,٠٨٢,٦٢٧
٢٣,٤٦٣	٢٥,٣٣٤,٧٣٣
٢,٥٩٦,٤٠٩,٨٨٤	٢,٥٤٠,١٢٥,٠٧٦
٤٦,٩٢٨,٧٧٢	١١٧,٢١٣,٧٦٧
٢,٦٤٣,٣٣٨,٦٥٦	٢,٦٥٧,٣٣٨,٨٤٣

ودائع زبائن:

حسابات جارية

ودائع توفير

ودائع لأجل وخاضعة لإشعار

التأمينات النقدية

ودائع مصارف

٢٦ - الرسوم والعمولات الدائنة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢١	٢٠٢٢
ل.س.	ل.س.
٢٠,٨٩٧,١٧٧	٢٦,٢٨٥,٨٣٩
٣٤٨,٤١٩,٣٩٨	٢٩٠,٦٦٣,٤٧٦
١٢٥,٢٧٧,١٧٥	١٦١,١٨٤,٦٦٤
١,٧٤٣,٧٦٧,٠٣٢	٨٨١,٣٤٤,٦٦٢
٣٣,٠٤٣,٩٢٥	٣٤,٠٦٤,٠٠٠
٣٤٥,١٩٧	٣٣٦,٤١٩
٢,٢٧١,٧٤٩,٩٠٤	١,٣٩٣,٨٧٩,٠٦٠

عمولات تسهيلات مباشرة

عمولات تسهيلات غير مباشرة

عمولات إدارة الحسابات وإصدار بطاقات

عمولات التحويلات والشيكات وعمليات نقدية أخرى

عمولات الاشتراكات (صناديق حديدية)

عمولات أخرى

٢٧ - الرسوم والعمولات المدينة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢١	٢٠٢٢
ل.س.	ل.س.
٥١١,٤٩٤,١٢٧	٤٩١,١٨٧,٩٢٥
٥١١,٤٩٤,١٢٧	٤٩١,١٨٧,٩٢٥

عمولات مدفوعة على العمليات بين المصارف

٢٨ - إيرادات تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢١
ل.س.	ل.س.
٤٢,١٧٨,٣٤٨	٣٢,٩١٤,٧٥٥
٤٢,١٧٨,٣٤٨	٣٢,٩١٤,٧٥٥

استرداد مصاريف مستحقة وإيرادات أخرى

٢٩ - نفقات موظفين

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢١
ل.س.	ل.س.
٢,٢٨١,٣٠٣,٤٩٣	٧٥٢,٦٨٧,٠٦٨
٨٣,٩١٥,٧٢٤	٣٠,٧٤٠,٥٠٥
٢٩٠,٣٥٩,٢٢٤	١٠٧,٢٠١,٩٤٢
-	١,٢٣٢,٥٠٠
-	٦,٣٠٠,٠٠٠
٥٦٦,٧٣٠,٧٧٨	١,٠٣١,٣١٧,٢٣٠
٢٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٧٠٩,٨٠٠
١٨,٩٢٢,٩١٩	٩,٦٥٤,٩٣٠
٧٦,٩٣٠,٨٧٦	٩٣,٦٢٥,٨٥٦
١٧,١٨٨,٥٦٨	٧,٣٠٨,٨٩٩
٨٤,٨٠٩,٠٥٦	٤٣,٥٣٥,٤١٢
١٤٠,٣٩٠,٠٠٠	-
٣,٥٨٧,٥٥٠,٦٣٨	٢,١١٠,٣١٤,١٤٢

رواتب الموظفين

نفقات التدريب والتأهيل

مساهمة المصرف في التأمينات الاجتماعية

تعويض التمثيل وأخرى لا تخضع للضريبة

تعويض نهاية الخدمة

مكافآت وعلاوات

ملابس موظفين

نفقات توظيف *

تعويضات خاضعة لضريبة الرواتب **

مزايا عينية خاضعة للضريبة

التأمين الصحي

تنقلات

* يتألف هذا البند من نفقات فحوصات طبية ما قبل التوظيف، رسوم إقامة للموظفين الأجانب وطوابع ورسوم أخرى.

** يتألف هذا البند من تعويض مدارس، إقامة وتنقلات وأتعاب عمل إضافي وتعويض صندوق.

٣٠- مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

يتكون هذا البند مما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠٢٢	٢٠٢١
ل.س.	ل.س.
(٩٧,٥٩٨,٧٣٠)	١٧,٧٣٦,٨٩٨
(٩٧,٥٩٨,٧٣٠)	١٧,٧٣٦,٨٩٨
١,٠٥٩,٥٠٥,٠٩٧	١,٤٢٧,٩٦٠
-	(١٠٣,٣٧١,٩٧٢)
٩,٥٠٨,٧٤١,٧٦٣	٣٢٢,٥٦٤,١١٩
١٠,٥٦٨,٢٤٦,٨٦٠	٢٢٠,٦٢٠,١٠٧
٩١,١٥٨,١٣٣	١٢,٣٩٧,٤٦٢
-	(٣,٤٤١,٩٤٨,٠٤٥)
(١٠,٣٤٢,٨٣٧,٠٢٣)	٥,٤٤١,٧٣٨,٩٤٤
(١٠,٢٥١,٦٧٨,٨٩٠)	٢,٠١٢,١٨٨,٣٦١
١٣,٢٢٤,٧٨٠	٢٠,٢٧٢,١١٢
-	(١,٠٥٢,٧٢٦)
٥,٦١٤,٧٢٠	١,٤٠٣,٥٠٩
١٨,٨٣٩,٥٠٠	٢٠,٦٢٢,٨٩٥
٤٩,٠٩٩,١٤٦	(١٥,٥٧٦,٤٧٨)
(١٣٧,٧٥١,٨١٦)	(١٩٦,١٣٧,٨٤٥)
(٦٦,٣٩٧,٨٥٣)	(٧٩,٢١٠,٤٥١)
(١٥٥,٠٥٠,٥٢٣)	(٢٩٠,٩٢٤,٧٧٤)
٢٠١,٢٢٨	(٥٨٣,٥٧٣)
(٥٦٩,٨٤٢)	٦٥٠,٠٧٧
(٣٦٨,٦١٤)	٦٦,٥٠٤
٨٢,٣٨٩,٦٠٣	١,٩٨٠,٣٠٩,٩٩١

مصروف / (استرداد) مخصص أرصدة لدى مصرف سورية المركزي

المرحلة الأولى

مصروف / (استرداد) مخصص أرصدة لدى المصارف

المرحلة الأولى

المرحلة الثانية

المرحلة الثالثة

مصروف / (استرداد) مخصص إيداعات لدى المصارف

المرحلة الأولى

المرحلة الثانية

المرحلة الثالثة

مصروف / (استرداد) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة- كفالات مصارف مالية

المرحلة الأولى

المرحلة الثانية

المرحلة الثالثة

مصروف / (استرداد) مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة

المرحلة الأولى

المرحلة الثانية

المرحلة الثالثة

مصروف / (استرداد) مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة

المرحلة الأولى

المرحلة الثانية

٣١- مصاريف تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
١٠١,٤٨٧,١٢٢	١٧٨,٦٠٤,١٠٥	نفقات سفر متعلقة بالأنشطة التشغيلية للمصرف
٧٤,٢٠٣,٧٤٥	٧٨,٧٣٠,٣٧٩	الاشتراكات في هيئات
١٢٢,٢٢٧,٧٨٩	٧٤,٤٨٠,٥٨٩	الرسوم والضرائب ونفقات قانونية
٩٠,٧٢٩,١٧٢	٩٩,٨٠٧,١٥٩	الدعاية والإعلان وعلاقات عامة
٢٦,٧٩٥,٦٨٠	٤٤,٢٦١,٠٠٨	نفقات استقبال
٢٢٣,٥٠٥,١٩١	٣٤١,١٣٩,٥٣٢	أتعاب مهنية واستشارية
٤٣٣,٥٣٧,٨٠٦	٧٨٠,٨٢٦,٣٩٠	الصيانة والإصلاح ونفقات حراسة
١١٤,٧٧٦,٦٠٩	٢٠٤,٦٤١,٥٨٦	تأمين ضد الأخطار والحريق
٥١٨,٠٣٧,٠٠٨	١,٤٨٨,٩٦٢,٨٨٢	المياه والكهرباء والتدفئة
٤٨,٥٧٨,٨١٨	١٠٥,١٥٥,٩٢١	نفقات الاتصالات وتقانة المعلومات
٩٧,٧٥٤,٩٢٢	٢٧٨,٩٣٦,٠٠١	المطبوعات والقرطاسية
٢٤١,١١٤,٨٥٨	٧٣,٧٦٦,٥٨٢	مصاريف إيجار
٢١,٠٦٩,٣٩٧	٥٦,٤٠٥,٤٦٨	البريد والشحن
١١٨,٥٨٤,٠٨٧	١٤٣,٩٨٩,٥٦٨	تعويضات مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
٥,٥٩١,٠٧٥	١٣,٨٣٤,٥٠٠	مصاريف السيارات
-	٢١,٨٩٣,٣٧٥	مصاريف البطاقات
٤٢,١٧٣,١٦٠	٣٩,٧٣١,٣١٨	أخرى مختلفة
٢,٢٨٠,١٦٦,٤٣٩	٤,٠٢٥,١٦٦,٣٦٣	

٣٢- ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم احتساب حصة السهم الأساسية والمخفضة كما يلي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
٣٧,٧٣٩,٣١٥,٠٧٤	١٤,٥١٠,٩٥٠,٦٤٨	صافي ربح السنة (ليرة سورية)
٥١,٥٦٢,٥٠٠	٥١,٥٦٢,٥٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
٧٣١,٩١	٢٨١,٤٢	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (ليرة سورية)

تتطابق ربحية السهم الأساسية والمخفضة في القيمة لعدم وجود أدوات أصدرها المصرف ذات تأثير على حصة السهم في الأرباح عند تحويلها.

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٩١,٨٠٤,٩٧٧,٢٢٥	٦٢,٨٤٣,٦٦٠,٦٧٦	النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي *
		يضاف:
٣٣,٤٤٣,٨٨٩,٥٦٤	٨٥,٥٩١,٤٠٤,٧٨٥	أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أو أقل)
		ينزل:
(١٥٨,٧٢٥,٥٤٠)	(١٣٢,٦٢٣,١١٨)	ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ٣ أشهر أو أقل)
<u>١٢٥,٠٩٠,١٤١,٢٤٩</u>	<u>١٤٨,٣٠٢,٤٤٢,٣٤٣</u>	

* لا يستخدم احتياطي الودائع لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

٣٤ - عمليات الأطراف ذات العلاقة

تتضمن الأطراف ذات العلاقة:

١. المساهمين الذين يمتلكون ١٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في المصرف أو الشركة حليفة ويقصد بذلك التعاملات مع الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي.
٢. أعضاء مجلس إدارة المصرف والشركات المرتبطة بهم وأقربائهم من الدرجة الرابعة وأنسابهم حتى الدرجة الثانية.
٣. الإدارة التنفيذية وتشمل المدير العام ومساعديه ومدراء المديرية التنفيذية وغير التنفيذية ورؤساء الوحدات.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢					أ- بنود بيان الوضع المالي / داخل الميزانية
الشركة الأم	الشركات الحليفة	المساهمين وكبار الموظفين	أعضاء مجلس الإدارة وكبار	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	حسابات مدينة
١٥,٣٥٩,٦٥٤,٤٠٨	٦٩,٤٦٥,٧١٠,٣٩٦	-	٨٤,٨٢٥,٣٦٤,٨٠٤	٢٩,٨٠٨,٠٣٧,٥٥٨	أرصدة لدى المصارف المقربة
(١١,٨٦٨,١٧٧,٦٩٦)	(١,٠٦٢,٦٦٤,٨٦٤)	-	(١٢,٩٣٠,٨٤٢,٥٦٠)	(٤١٧,١٣٠,٧٦٣)	مؤونة مكونة على الحسابات الجارية
-	-	-	-	٤٧,٥٨٢,٣٠٤,٠٠٠	ودائع لأجل لدى المصارف المقربة
-	-	-	-	(١٠,١٣٦,١٧٢,٠٣٠)	مؤونات مكونة على ودائع لأجل
-	٢٠٢,٣٨٩,٠٦٦	-	٢٠٢,٣٨٩,٠٦٦	١٨,٦٠١,٩٥١	فوائد مستحقة غير مقبوضة
-	(٣,٢٧٨,٨٥٤)	-	(٣,٢٧٨,٨٥٤)	(٣,٩٦٥,٣٧٣)	مؤونات مكونة على فوائد مستحقة غير محققة
-	-	١١٣,٨٣١,٨٧٢	١١٣,٨٣١,٨٧٢	١٦٦,٨٥٤	قروض كبار الموظفين
٣,٤٩١,٤٧٦,٧١٢	٦٨,٦٠٢,١٥٥,٧٤٤	١١٣,٨٣١,٨٧٢	٧٢,٢٠٧,٤٦٤,٣٢٨	٦٦,٨٥١,٨٤٢,١٩٧	
					حسابات دائنة
-	-	٣٨٣,٥٧٤,٠٤١	٣٨٣,٥٧٤,٠٤١	٥٣,٢٤٣,٠٠٠	حسابات أعضاء مجلس الإدارة
-	-	٣٨٣,٥٧٤,٠٤١	٣٨٣,٥٧٤,٠٤١	٥٣,٢٤٣,٠٠٠	وكبار الموظفين وكبار المساهمين
					ب- بنود خارج الميزانية
٧,٠١٨,٢٤٨	٣٤,٠٦٢,٩٤٥,٨٥٧	٥,٤٨٦,٥٤٤,٩٩٥	٣٩,٥٥٦,٥٠٩,١٠٠	٣٥,٠٧٩,٢١٥,٠٣٩	كفالات مصارف مالية
(٧,٠١٨,٢٤٨)	(٦٥٤,٠٩٤,٣٢١)	(٥,٤٨٦,٥٤٤,٩٩٥)	(٦,١٤٧,٦٥٧,٥٦٤)	(٥,٤٣٣,٢٦٩,٠٦٢)	مؤونات كفالات مصارف مالية
-	٣٣,٤٠٨,٨٥١,٥٣٦	-	٣٣,٤٠٨,٨٥١,٥٣٦	٢٩,٦٤٥,٩٤٥,٩٧٧	

ج- بنود بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢			
	الشركة الأم	الشركات الحليفة	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكبار الموظفين	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٨٧,٣٧٣,٤١١	٧٦٤,٣٢٢,٧٣٥	٨,٥١٠,٩٣١	٨٦٠,٢٠٧,٠٧٧	٨٤,٦٧٤,٧٧٠
(٢٥,٩٣٩,٧٩٥)	-	(٤,٠٤٤,١٨٤)	(٢٩,٩٨٣,٩٧٩)	(٤٧,٣٧٦,٢١٤)
٦١,٤٣٣,٦١٦	٧٦٤,٣٢٢,٧٣٥	٤,٤٦٦,٧٤٧	٨٣٠,٢٢٣,٠٩٨	٣٧,٢٩٨,٥٥٦
١٠٥,٧٥٦	٦٩,١٠٧,٩٦٩	-	٦٩,٢١٣,٧٢٥	(٢٧,١٩٨,٣٤١)
-	(٤٢,٣٣٦,٢٩٧)	-	(٤٢,٣٣٦,٢٩٧)	-
١٠٥,٧٥٦	٢٦,٧٧١,٦٧٢	-	٢٦,٨٧٧,٤٢٨	(٢٧,١٩٨,٣٤١)
٦١,٥٣٩,٣٧٢	٧٩١,٠٩٤,٤٠٧	٤,٤٦٦,٧٤٧	٨٥٧,١٠٠,٥٢٦	١٠,١٠٠,٢١٥

فوائد دائنة

فوائد مدينة

عمولات مدينة

عمولات دائنة

إن جميع التعاملات المسموحة مع الأطراف ذوي العلاقة تتم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات السارية مع الزبائن.

بلغت معدلات الفوائد على القروض الممنوحة لكبار الموظفين بين ٨,٥٪ و ٩٪ في عام ٢٠٢٢ و ٧٪ في عام ٢٠٢١. بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصرف الأم والمصارف الشقيقة بين ٣,٧٪ و ٤,٢٪ على الدولار الأمريكي في عام ٢٠٢٢ (مقابل بين ٠,١٥٪ و ٠,٢١٪ على الدولار الأمريكي في عام ٢٠٢١).

تم تعويض أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين خلال عام ٢٠٢٢ بمبلغ إجمالي قدره ١٣٥,٤٧٩,١١٣ ليرة سورية مقابل تعويض عضوية مجلس إدارة وتحمل المسؤوليات بما فيها مصروف الضريبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى مصاريف الانتقال والإقامة لحضور اجتماعات المجلس ولجانه ومهام الإشراف على عمل إدارة المصرف (مقابل مبلغ ١١٩,٩٧٥,٦٢٦ ليرة سورية عن عام ٢٠٢١).

د-تعويضات الإدارة التنفيذية

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٤٤٠,٩٧٢,١٩٢	١,٢٧٤,٧٥٦,٠٠٥	رواتب الإدارة العليا
٤٢٨,٥١٥,٤٥٩	٤١٣,٩٢٢,٣٢٥	المكافآت
٦,٣٠٠,٠٠٠	-	تعويضات نهاية خدمة
٥,١٥٢,٩١٢	٨٨٧,٥٠٠	إجازات مدفوعة
٨٨٠,٩٤٠,٥٦٣	١,٦٨٩,٥٦٥,٨٣٠	

٣٥ - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أولاً: القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية.

٣١ كانون الأول ٢٠٢١			٣١ كانون الأول ٢٠٢٢			
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة غير المعترف بها	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة غير المعترف بها	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
الموجودات المالية						
٨٥,٣٥٥,٠٢٣,٤٩٤	٨٥,٣٥٥,٠٢٣,٤٩٤	-	١١٦,٢٩٤,٤٧٧,١٦١	١١٦,٢٩٤,٤٧٧,١٦١	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١	-	٣٣,٠١٧,١٩٩,٩٦٠	٣٣,٠١٧,١٩٩,٩٦٠	-	أرصدة لدى المصارف
٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥	-	٣٨,١٣١,٠٤٤,٨٩٩	٣٨,١٣١,٠٤٤,٨٩٩	-	إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠	٤١,٨٤٩,٤١٠,٤٧٦	(٦,٥٠٦,٧١٦,١٥٦)	١٩,٦١٩,٤٨٥,٤٨٦	٢٣,٦٤٥,٠٤٥,٣٥٣	(٤,٠٢٥,٥٥٩,٨٦٧)	التسهيلات الائتمانية المباشرة
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨	-	٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	-	من خلال الدخل الشامل الآخر
٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	-	٧,٥٥١,٩٧٥,٦٨٥	٧,٥٥١,٩٧٥,٦٨٥	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
المطلوبات المالية						
٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨	٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨	-	١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	-	ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية
١٠٨,٣٥٤,٨٤٨,٩٩١	١٠٨,٢٧٢,٧٦٣,٨٠٧	٨٢,٠٨٥,١٨٤	١٣٢,٩١٠,٢٧٧,٧٩٠	١٣٢,٩١٠,٢٧٧,٧٩٠	-	ودائع الزبائن
٧,٠٥٤,٦٣٢,٤٢٦	٧,٠٥٤,٦٣٢,٤٢٦	-	٨,٤١٨,٦٠٥,٢٣٩	٨,٤١٨,٦٠٥,٢٣٩	-	تأمينات نقدية

تم الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ استحقاق دون السنة بالقيمة الدفترية، وبالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ استحقاق أكثر من سنة بالقيمة العادلة، وذلك باحتساب التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة منها باستخدام معدل حسم بلغ ٢١,٣٧٪ للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية و ١٥٪ للودائع بالليرة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (مقابل معدل حسم بلغ ٢٢,٢٨٪ للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية و ٠٪ للودائع بالليرة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

ثانياً: تحديد المستويات الثلاث لقياس القيمة العادلة بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

القيمة العادلة مقاسة من خلال				
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
<u>الموجودات المالية:</u>				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من				
٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨	-	-	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨
خلال الدخل الشامل الآخر				
-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة				

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

القيمة العادلة مقاسة من خلال				
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
<u>الموجودات المالية:</u>				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من				
٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	-	-	٢٠٩,٥٩١,٥٠٠
خلال الدخل الشامل الآخر				
-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة				

تشمل القيمة الدفترية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على القيمة الإسمية للأصل مضافاً إليه صافي العلاوة (بعد تنزيل الإطفاء من تاريخ الشراء لتاريخ الميزانية وفق أسلوب الفائدة الفعالة).

تقنيات التقييم والافتراضات المستعملة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستعمال مستويات التقييم التالية:

المستوى الأول: يمثل القيمة العادلة للأسعار المتداولة (غير المعدلة) لموجودات مماثلة في أسواق فعالة.

المستوى الثاني: يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار).

المستوى الثالث: يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

هي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق أقل من سنة وتكون قيمتها الدفترية مقارنة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر فائدة ثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

تنتج المخاطر من عوامل مالية وغير مالية من المحتمل أن تؤثر على النتائج والأهداف المرتقبة، ويقوم مفهوم إدارة المخاطر على عملية معرفة إدارة الخسائر المتوقعة (Expected Loss) والخسائر غير المتوقعة (Unexpected loss).

يقوم دور إدارة المخاطر على كشف مصادر المخاطر والعمل على تقييم أثاره المحتملة والرقابة المستمرة للمخاطر ومتابعة الحدود الرقابية الداخلية للتعرضات المقبولة من قبل مجلس الإدارة وفق شهية المخاطر (Risk Appetite) المحددة من قبله وقدرته على التحمل (Risk Tolerance)، وعرض تقارير للإدارة العامة ومجلس الإدارة وكافة المديريات ذات الصلة ويشمل هذا العرض كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ائتمانية، سيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف، تشغيلية، سمعة، قانونية، وأي مخاطر أخرى) للمساعدة على رفع التوصيات من قبل لجنة المخاطر و اتخاذ القرارات المناسبة من قبل مجلس الإدارة.

إن عملية إدارة المخاطر هي عمل مشترك و مستمر بين وحدات و دوائر المصرف كل حسب دوره لخلق بيئة ضبط داخلي فعالة وذلك يعتمد على أدوات الضبط الداخلي التي يتم بناؤها على أسس سليمة والاعتماد عليها لتوفير حوكمة مصرفية فعالة.

أنظمة إدارة المخاطر لدى بنك الشرق

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة مخاطر المصرف ويحدد المستويات لكافة أنواع المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف، كما يصادق على استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر بكافة أنواعها ويراجع دورياً تقارير قياس المخاطر لضمان حسن تنفيذ السياسات المعتمدة واتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية المناسبة عند الحاجة.

ويعمل مجلس الإدارة على إدارة المخاطر من خلال اللجان المنبثقة عنه لاسيما لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق والالتزام ولجنة التسليف التي ترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها وتوصياتها.

أما على الصعيد التنفيذي، تتحمل الإدارة العامة التنفيذية مسؤولية إيجاد البنى التحتية اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ووضع السياسات والإجراءات والمخططات التنظيمية التي تساعد على تحديد المسؤوليات بما يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب أي تعارض بين مختلف الأقسام، وتفعيل نظم الضبط الداخلي للتأكد من الالتزام بالسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

استراتيجية إدارة المخاطر

تهدف استراتيجية إدارة المخاطر إلى ما يلي:

- التأكد من اعتماد سياسات وإجراءات عمل لإدارة المخاطر (ائتمانية، سوقية، تشغيلية، سيولة، سمعة، التزام، الخ) بهدف التحقق من قدرة المصرف على تأمين تغطية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف التزاماً بحوكمة المصرف وتوصيات لجنة بازل للإشراف على المصارف والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- اعتماد نظام التقارير الدورية لمختلف المخاطر مرفقة بالتوصيات المناسبة ورفعها إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة.
- التأكد من توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر وضمان استقلالية عمل مديرية المخاطر.
- التأكد من فعالية واستمرارية عمل خطط الطوارئ بهدف ضمان استمرارية العمل ومواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
- وضع معايير وضوابط للعمليات الائتمانية والاستثمارية لضمان الالتزام بالقوانين المرعية الإجراء ضمن سقف المخاطر المقبولة من قبل المصرف بهدف تحديد الوسائل والإجراءات المتوفرة لإدارة وتخفيف المخاطر التي قد تنجم عنها.
- السعي من خلال السياسات الائتمانية والاستثمارية لتحقيق التوازن الأمثل ما بين العائد لصالح المصرف وعوامل المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.

- تنوع مصادر التمويل في المصرف والتأكد من فعالية وكفاية إجراءات إدارة مخاطر السيولة بمهدف المحافظة على سلامة المصرف المالية ومواجهة الظروف الطارئة وتداعياتها السلبية التي تنشأ عن تقلبات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تتكون لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل على ألا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد فقط وعلى أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً، بالإضافة إلى مدير مديرية إدارة المخاطر، وتتم اجتماعاتها بشكل دوري. تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى مساعدة مجلس الإدارة على وضع سياسة إدارة مخاطر المصرف بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله تحمل المخاطر ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة كافة المخاطر المصرفية من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والالتزام والتركز والسمعة وغيرها. وتركز المهام الأساسية للجنة على ما يلي:
- العمل بشكل متواصل مع مديرية إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد ومراجعة سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد، ورفع توصية لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- تحديد صلاحيات إدارة المخاطر ومراجعتها سنوياً، بحيث تتضمن بشكل أساسي استراتيجيات إدارة المخاطر ومستويات وحدود المخاطر المقبولة ورفعها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- إعداد تقرير تقييم لتنفيذ خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي يتم وضعها واختبارها من قبل مديرية الأمن وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة التنفيذية للمصرف.
- مراجعة التقارير الدورية حول المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والمتابعة مع الإدارة التنفيذية لمعالجة التجاوزات التي يتم التقرير عنها، ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة وتقديم الإحصائيات بخصوص كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف مقابل الحدود المعتمدة والتغيرات والتطورات التي قد تطرأ على إدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير اختبار الجهد لكفاية رأس المال ومراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بمعايير ومتطلبات لجنة بازل.
- التأكد من قيام الإدارة العامة التنفيذية باتخاذ الإجراءات المناسبة لتأسيس وإيجاد بنية أساسية ملائمة وكافية (بما فيها الهيكل التنظيمي، العمليات، السياسات والإجراءات، الكادر الكفاء والأنظمة التكنولوجية) التي تكفل وباستمرار إدارة المخاطر لجهة تحديدها وحصرها وقياسها ومتابعتها وضبطها بما ينسجم وحدود وسياسات المخاطر المصادق عليها. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وضمان استقلالية موظفي مديرية المخاطر في المصرف عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.

مسؤولية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تتألف لجنة التدقيق من رئيس مستقل وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وبحضور المدير العام التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي، وتجتمع بشكل دوري أربعة اجتماعات لها خلال السنة بوتيرة اجتماع واحد كل ربع. وتهدف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى مساعدة المجلس على الإشراف على الأمور التالية:
- مراجعة التقارير المالية وتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية بما فيها استقلالية التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وحسن أدائهما.
- مراجعة التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين المعتمدين والتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح القصور التي تمت الإشارة لها ضمن تقارير المهام الرقابية ومهام التدقيق.
- تتأكد اللجنة من التزام المصرف بالتطبيق السليم للقوانين والتعليمات النافذة الصادرة عن السلطات الرقابية، وللسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مساعدة المجلس في تحديد أطر عمل المدقق الخارجي وتنسيق مهامه وتقييم استقلاليته وموضوعيته وقبول خطاب تعيينه وتحديد تعويضاته.

مسؤولية لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتألف لجنة التسليف من ثلاث أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، وتتم اجتماعاتها بشكل دوري. تهدف اللجنة إلى مراجعة وإقرار التسهيلات الائتمانية وفق حدود وسقوف يتم إقرارها ومراجعتها دورياً كما تصادق على قرارات التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل لجنة التسليف الإدارية.

مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

وهي مسؤولة عن متابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة، حيث تقوم بمراجعة السياسات اللازمة للإدارة والحد من مخاطر السيولة ومخاطر السوق المقدمة من قبل مديرية المخاطر. وتعمل اللجنة على مراقبة حسن تطبيق السياسات المعتمدة بهذا الخصوص والالتزام بالسقوف المحددة والنسب الرقابية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

مسؤولية مديرية إدارة المخاطر

تهدف مديرية إدارة المخاطر في المصرف إلى:

- إعداد وتحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر كافة ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- وضع حدود ومقاييس للمخاطر التي يتعرض لها المصرف ومراقبتها بشكل مستمر، ودراسة سيناريوهات اختبارات الجهد وتقييم نتائجها ثم رفع التقارير بشأنها إلى الإدارة العامة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- العمل بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية بهدف التأكد من التقيد بالإجراءات والسياسات المعتمدة لجهة إدارة كافة أنواع المخاطر ضمن جميع أصداء نشاط المصرف.
- إعداد تقارير دورية شاملة لكافة أنواع المخاطر متضمنة مقترحات وتوصيات لمعالجة القصور ورفعها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- متابعة الامتثال بتطبيق أحكام بازل والقوانين والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ذات الصلة وسائر الجهات الرقابية لضمان سلامة المصرف المالية والتشغيلية.
- مواءمة السياسات والإجراءات المطلوبة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ بما يتوافق مع تعليمات المصرف المركزي.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي

وتشمل مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي توفير خدمات تأكيدية واستشارية حول كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وعملية إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة، وذلك من خلال تقديم تقييمات موضوعية ومستقلة إلى كل من مجلس إدارة المصرف عن طريق لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من جهة وإلى الإدارة التنفيذية من جهة أخرى. حيث تهدف هذه التقييمات إلى مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه من خلال تحسين كفاءة مختلف العمليات المصرفية.

ترفع مديرية التدقيق الداخلي تقاريرها وبشكل دوري إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة حول نتائج أنشطة مديرية التدقيق الداخلي المختلفة.

مسؤولية مديرية مراقبة الالتزام

هي مديرية إشرافية رقابية مستقلة تهدف لنشر ثقافة الالتزام و التخفيف من المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام، تعنى بمراقبة التزام مختلف أنشطة المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة ولا سيما الناطمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف ولجنة إدارة هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات وضوابط العمل المعتمدة لدى المصرف وبالتشريعات والضوابط الدولية، بما في ذلك التقيد بأحكام قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا). وتقوم هذه المديرية بإعداد ورفع تقاريرها حول مخاطر الالتزام بهذا الشأن لكل من مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حسب الاختصاص).

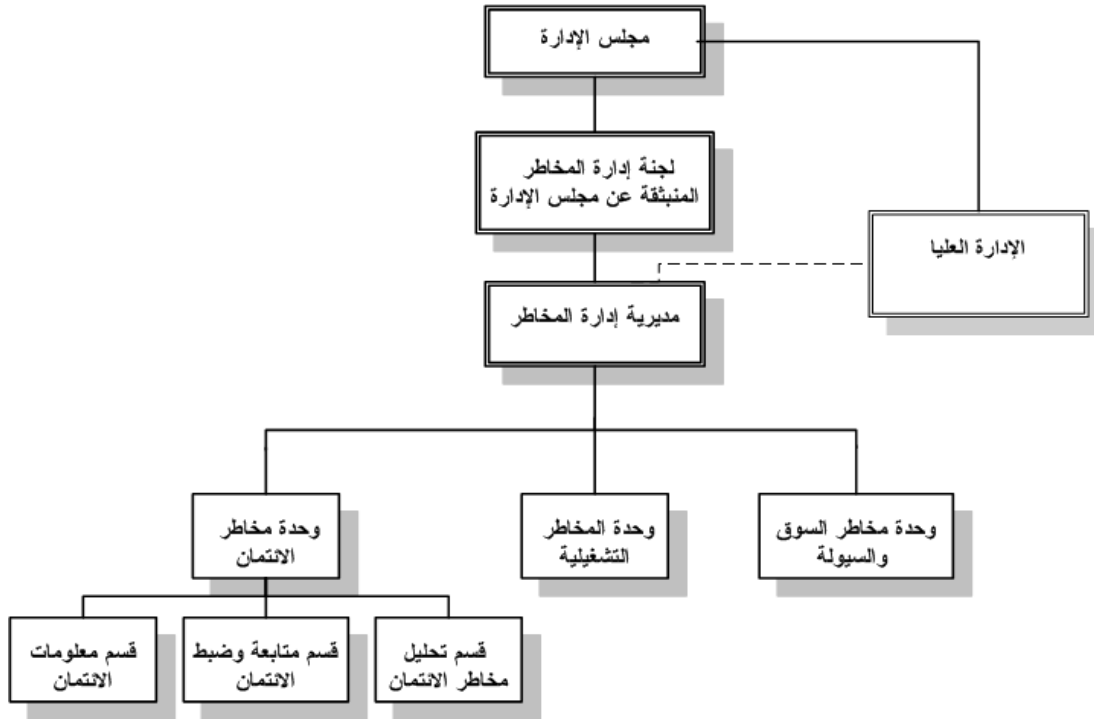
أنظمة تقارير وقياس المخاطر

تقوم مديريةية المخاطر بتأدية عملها بشكل مستقل لكنه يتبع مباشرةً للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تقوم بأداء مهامها وواجباتها وإعداد تقارير متابعة رقابية ليتم إرسالها إلى كل من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديريات ذات الصلة.

يلتزم المصرف بمعايير بازل ٢ لقياس كافة المخاطر التي يتعرض لها وهي:

- بالنسبة لمخاطر السوق، يعتمد المصرف طريقة القياس المعيارية.
- بالنسبة للمخاطر التشغيلية، يعتمد المصرف طريقة المؤشر الأساسي.
- بالنسبة للمخاطر الائتمانية، يعتمد المصرف طريقة المنهج الأساسي للتصنيف الداخلي (Internal Rating-Based Approach) كبديل عن المنهج المعياري (Standardized Approach).

الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر



فيما يتعلق باستقلالية وظائف مديريةية إدارة المخاطر وعمليات المساءلة المتعلقة بها فإن عمليات التعويضات والصرف والعزل تتم عن طريق لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة بناءً على اقتراح الإدارة التنفيذية كونها تتابع إدارياً وفنياً عمل مديريةية إدارة المخاطر، هذا وإن صلاحيات التعيين والعزل لكوادر الإدارة العليا ومديرية المخاطر لا تتم إلا من خلال لجنة الترشيحات والتعويضات وموافقة مجلس الإدارة.

المخاطر الائتمانية

حرص المصرف على جودة عملية التسليف والتعامل مع العملاء المتميزين عن طريق السيطرة على المخاطر الائتمانية والعمل على تخفيض احتمالات التعثر وذلك بإجراء الدراسة الائتمانية المعمقة وتحديد نقاط القوة والضعف ومدى قدرة العميل على السداد. يتم اعتماد إجراءات رقابة ومتابعة مستمرة للتسهيلات الممنوحة والتي ستمنع بما يكفل حماية مصلحة المصرف لجهة إدارة مخاطر الائتمان والحرص على أن تكون نسبة (المخاطرة على العائد) هي ضمن النسب المثلى بالنسبة للمصرف.

تتألف وحدة إدارة المخاطر الائتمانية من ثلاث أقسام:

- قسم تحليل مخاطر الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدراسة مخاطر تعثر طلبات التسهيلات الائتمانية ومتابعة جودة المحفظة الائتمانية وتحضير تقارير دورية للجنة التسليف المبثقة عن مجلس الإدارة والتأكد من ملائمة الطلب الائتماني للقوانين والتشريعات السارية إضافة لاستراتيجية المصرف وسياساته.
 - قسم متابعة وضبط الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدور أساسي في ضمان حسن سير العملية الائتمانية ومنح التسهيلات من خلال قيامه بضمان صحة تنفيذ موافقات لجان التسليف على الملفات الائتمانية. وهذا يتضمن:
 - 0 إنشاء ملف مركزي متكامل يحوي جميع الثبوتيات والمستندات والبيانات المالية والضمانات، ومراقبتها وتحديثها بشكل دوري.
 - 0 عملية منح التسهيلات الائتمانية على النظام المصرفي بما يتوافق مع القوانين والتعاميم الصادرة.
 - 0 عملية المراجعة الرقابية للملف الائتماني، الخطوط الائتمانية، الاستخدامات والتجاوزات، تركزات المخاطر الائتمانية، التصنيف الائتماني، وذلك من خلال إصدار تقارير دورية للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - قسم معلومات الائتمان: تعمل على تأمين معلومات متعلقة عن العملاء المدينين، تؤمن هذه الوحدة معلومات حديثة لجهة حجم ونوع وعملة التسهيلات ومدى التزام العميل بالشروط التعاقدية، حيث تساهم في التحقق من مدى موثوقية المعلومات التي يزودنا بها العميل بالإضافة لعملية تقاطع هذه المعلومات مع بيانات قسم الأخطار المصرفية في مصرف سورية المركزي.
- اعتمد مجلس إدارة المصرف سياسة منح التسهيلات الائتمانية المقترحة من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه بناءً على الضوابط التالية:

توصيات سياسة التسليف

القيام بعملية المراجعة الدورية لقيمة سقوف محافظ التسهيلات الائتمانية والاستثمارية وفقاً لكل عملة وتحديد ما يتناسب مع خطة وتوجه المصرف خلال كل ربع إضافة لذلك تم السماح بتمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع الإنتاجية الصناعية والخدمية. من جهة أخرى تم السماح أيضاً بتمويل قروض استهلاكية وقروض سكنية وتحديد حجم المحفظة المطلوب.

وللحد من المخاطر المرتبطة بعمليات المنح تم تحديد التمويل بالمناطق الآمنة مع الأخذ بعين الاعتبار توزع فروع المصرف وانتشار قاعدة عملائه، إضافة إلى عدم منح تسهيلات لعملاء كان المصرف قد قام بشطب جزئي أو كلي لمديونيتهم السابقة دون اتفاق مسبق موثق أصولاً مع المصرف، إلا إذا قام هذا العميل بسداد المبلغ المشطوب.

أما بالنسبة للضمانات فيتم قبول التأمينات على الأصول العقارية ضمن المناطق الآمنة.

توصيات سياسة التصنيف الائتماني ومتابعة القروض المتعثرة:

التقيد بأحكام ومتطلبات القرارات والتعاميم المرعية الإجراء وخاصة قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤ / م ن) تاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ المتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ (IFRS 9) الخاص بالأدوات المالية (Financial Instruments)، التأكيد على عملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي على الأقل والاعتراف بما دون أي تأخير، تُقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي، بحيث تعكس مبلغاً مُقدراً باحتمال مبني على المعلومات التاريخية والحالية ومرجح بكافة المعلومات المعقولة والمتاحة عن الظروف المستقبلية (Probability-Weighted Amount) ، ويجب أن يكون هذا التقدير غير متحيز (Unbiased) من خلال استخدام سيناريوهات لا تأخذ بالاعتبار الحالة الأفضل (The Best Case Scenario) ولا الحالة الأسوأ (The Worst Case Scenario)، متابعة الديون ضمن المرحلة الثانية والتي تتضمن التعرضات الائتمانية التي شهدت زيادة هامة في مخاطر الائتمان (Significant Increase In Credit Risk) والديون ضمن المرحلة الثالثة وتتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية التي ينطبق عليها تعريف التعثر، للتوصل إلى تسويات مع العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار قيام المصرف بمباشرة الإجراءات القضائية والتنفيذ على كافة الضمانات المتخذة لقاء الديون المتعثرة.

توصيات حول تركيز المخاطر الائتمانية:

العمل على الحد من التركيز في زبائن التسليف من حيث حجم التسهيلات بما يتوافق مع القرارات والأنظمة النافذة، إضافة إلى القيام بالتنوع على مستوى محفظة الائتمان من حيث القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والضمانات المقدمة بما يتوافق مع الظروف الراهنة.

تخفيف المخاطر الائتمانية

هي المخاطر التي تنشأ من احتمال عدم قدرة الملتزمين تجاه المصرف على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند الاستحقاق، وعليه تقضي سياسة المصرف للتخفيف من التعرض إلى المخاطر الائتمانية بالعمل على تحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال وضع سقف لها على مستوى العميل الواحد، ومجموعة من العملاء وتحديد القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية ونوع التسهيلات والسقوف الممنوحة حسب العملة ويتم كل ذلك وفق التعليمات والحدود الرقابية لقرارات وتعاميم مصرف سورية المركزي بالإضافة إلى الحدود الرقابية الداخلية ومراقبة مؤشرات الإنذار المبكر التي تهدف لوضع الإجراءات العلاجية الضرورية قبل التعرض للمخاطر. ويتم إعداد تقارير دورية بالتعرضات الائتمانية إلى لجنة إدارة المخاطر حيث توضع التوصيات وفق تطور الظروف السوقية، ومن ثم يصادق مجلس الإدارة على سياسة واستراتيجية التسليف الرامية إلى الحفاظ على محفظة التسهيلات المثلى المنشودة.

ويعتمد المصرف إجراءات للتخفيف من مخاطر الائتمان على مستويات مختلفة وهي:

- على مستوى التحليل الائتماني: تضمن إجراءات عمل قسم التحليل الائتماني تقيماً موضوعياً ودقيقاً لكل عميل على حدة، وقدرته المالية ومصادر السداد ومصادقية التزامه. كما ويقوم هذا القسم بتحليل وضع القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية التي يقع نشاط العميل ضمنها. ويعتمد اتخاذ قرارات الإقراض لدى قسم التحليل الائتماني وإجراءات العمل على مبدأ تنوع المحفظة الائتمانية والتأكد من الالتزام بحدود التركزات المعتمدة من قبل المصرف من جهة وعلى قرارات مجلس النقد والتسليف على مستوى العميل ومجموعة مترابطة من العملاء ولكل قطاع أو منطقة جغرافية من جهة أخرى.

- الضمانات المقبولة: تقضي إجراءات المصرف للتخفيف من مخاطر الائتمان بالحصول على ضمانات مقبولة، وأهمها:

- بالنسبة للتمويل التجاري والاستثماري: الرهونات على الأصول العقارية و/أو الألات و/أو المخزون ضمن المناطق الآمنة والضمانات النقدية.
- بالنسبة للقروض الشخصية: رهن الأصول ضمن المناطق الآمنة بالإضافة إلى الضمانات النقدية وتتضمن تحويل الرواتب لجهة المصرف.

تراقب الإدارة القيمة السوقية لكافة الضمانات المقبولة بشكل دوري وخاصة عند تجديد ملف التسهيلات الممنوحة الذي يجري مرة على الأقل خلال العام. ومن الممكن أيضاً طلب ضمانات إضافية كالكفالات الشخصية و/أو بوالص التأمين على الحياة أو بوليصة التأمين ضد الحريق و/أو أي أخطار أخرى محتملة ممكن أن تؤثر على القدرة التشغيلية واستمرارية العمل وذلك بالاتفاق مع العميل. كما تتم دراسة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤/م.ن) لعام ٢٠١٩.

- إعداد التقارير الدورية لمراقبة نوعية وكمية محفظة التسليف وتطورها، والتركيزات المختلفة، وجودة المحفظة، ومدى كفاية المخصصات والضمانات المقبولة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي متدني ائتمانياً (Credit-Impaired Financial Asset) عند وقوع أو ظهور حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. وعلى سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- صعوبات مالية قد تواجه المقرض أو مُصدر الأداة المالية،

- عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، كتجاوز موعد الاستحقاق أو التعثر في السداد،
- قيام المصرف بمنح المقرض تنازل أو تعديل بالشروط التعاقدية تعود لأسباب اقتصادية أو صعوبات مالية للمقرض،
- التغيرات السلبية الهامة في مؤشرات السوق الخاصة بالأصل المالي والناجمة عن الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان لهذه الأداة،
- شراء أو طرح أداة مالية بسعر خصم كبير أو ارتفاع التسعير بشكل ملحوظ بما يعكس حجم المخاطر الائتمانية،
- مؤشرات على عدم قدرة العميل بالسداد واحتمال الإفلاس أو إعادة التنظيم المالي

الأصول المالية المشتراة أو التي منحت أساساً مع تدني في قيمتها الائتمانية

لا يتم إدراج الأصول والالتزامات المالية المشتراة أو تلك التي منحت أساساً مع تدني في قيمتها الائتمانية ضمن المرحلة الأولى. (Purchased or Originated Credit Impaired Financial Assets) ويتم مراجعة هذه الأصول وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى العمر المتوقع لها وبشكل أكثر دورية، وتتضمن الأدلة على أن الأصل المالي يعاني من ضعف ائتماني بتاريخ الشراء أو المنح عند توفر بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- الزيادة في هامش الفائدة/العائد (Credit Spread) على التعرضات الائتمانية التي يمكن منحها أو الاستثمار بها والمشابهة لتعرضات قائمة من حيث الشروط والطرف المقابل نتيجة زيادة في مخاطر الائتمان؛
- التغير الهام في شروط منح تعرضات ائتمانية مشابهة لتعرضات قائمة، وقد يشمل ذلك زيادة قيمة الضمانات والكفالات أو طلب تغطية أكبر لدخل العملاء أو أية شروط أخرى أكثر تشدداً؛
- التغير الهام في مؤشرات السوق الخاصة بأداة دين معينة أو أدوات دين مشابهة والناجمة عن الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان لهذه الأداة/الأدوات، وقد تشمل التغيرات السلبية الهامة في الأسعار السوقية لأدوات الدين أو حقوق الملكية الصادرة عن أحد العملاء، أو أية مؤشرات أخرى من هذا القبيل؛
- إذا كان (للمقرض/المصدر) تصنيف ائتماني داخلي أو خارجي منخفض؛

تعريف التعثر (Definition of Default)

- تتضمن الأصول المالية التي لديها دليل موضوعي للتدهور (التعثر) في تاريخ التقرير، وباختصار عند ظهور أحد هذه المؤشرات:
- إذا تبين للمصرف، عدم رغبة المدين أو قدرته على الوفاء بأي من التزاماته تجاه المصرف حتى ولو لم يلجأ هذا الأخير لملاحقة العميل باستعمال حقه القانوني في تملك أو تصفية أو تنفيذ الضمانات أو الكفالات أو التعهدات المقدمة من المدين عند منحه القرض.
 - احتمال قيام العميل بإعلان إفلاسه أو عدم قدرته على السداد.
 - إذا تأخر المدين فترة من ٩٠ يوم فأكثر عن موعد تسديد التزاماته المتوجبة تجاه المصرف.
 - عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.
 - فقدان الاتصال مع العميل لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً.
 - تكبد العميل خسائر لمدة ٣ سنوات متتالية، وعدم وجود مصادر دخل أخرى مما يؤثر على قدرة العميل للوفاء بالتزاماته.
 - اعتماد المصرف على تسهيل الضمانات المقدمة لسداد الدين، في حال كان مصدر التسديد الوحيد يعتمد على تسهيل هذه الضمانات.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي في البنك

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية (الشركات):

تم تصميم نماذج تصنيف ائتماني داخلي تتضمن معايير نوعية وكمية لكل من:

• نموذج تصنيف ائتماني للشركات القائمة.

• المشاريع الجديدة.

• المشاريع الجديدة لغايات تمويل شركات التطوير العقارية.

حيث يقوم نموذج التصنيف الائتماني باستخراج درجة التصنيف الائتماني للشركة عن طريق تقييم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، بتصنيف الجهة المقرضة ضمن أحد درجات التصنيف المعتمدة وهي ١٠ درجات تصنيف رئيسية (Grades) سبع درجات للتعرضات الائتمانية غير المتعثرة (Non-Defaulted) حيث يوجد ثلاث درجات فرعية في كل درجة رئيسية باستثناء الدرجة الأولى، وثلاث درجات للتعرضات الائتمانية المتعثرة (Defaulted)، حيث تم تحديد وتعريف داخلي لكل مستوى مخاطر تعكسه كل درجة، وبالنتيجة تتضمن كافة الدرجات الرئيسية ٢٢ درجة فرعية/فئة (Rates). وكل فئة من الفئات مربوطة باحتمالية تعثر العميل (Probability of Default).

التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية (الأفراد):

حيث يتم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء الأفراد بناءً على معايير وشروط محددة مسبقاً، وبالتالي يتم حساب احتمال التعثر لتعرضات التجزئة على مستوى كل مجموعة من التعرضات (Pool) وذلك لأن هذه التعرضات متجانسة ولها نفس صفات المخاطر الائتمانية.

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمؤسسات المالية:

تم تصميم نموذج تصنيف ائتماني داخلي يتضمن معايير نوعية وكمية للمصارف من خلال دراسة (الربحية، السيولة، الملاءة المالية، الأخطار المرتبطة بالسوق والمتاجرة والعملاء)، إضافة إلى التثقيف الأكبر المرجح لدرجة تصنيف المؤسسات المالية خارجياً.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL (Expected Credit Loss)

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمال التعثر X الخسارة عند التعثر X التعرض الائتماني عند التعثر

Expected Credit Loss = Probability of Default X Loss Given Default X Exposure at Default

ECL = PD X LGD X EAD

محفظة التسهيلات الائتمانية

احتمال التعثر (Probability of Default)

تم استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية منذ عام ٢٠١١ وذلك لغاية احتساب معدل التعثر (Default Rate) التاريخي كنقطة بداية لحساب احتمال التعثر على مستوى كل فئة من فئات التصنيف الائتماني الداخلي كما تم معايرة هذه البيانات بالمعلومات المعقولة وذات الصلة المتوفرة ولا سيما ذات النظرة المستقبلية من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة ولا سيما معدل النمو للناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (Real GDP Growth rate) وبالتالي تحويل احتمال التعثر من TTC (Through the Cycle) إلى PIT (Point-in-Time) وذلك بالنسبة لفئات التصنيف ضمن المرحلة الأولى والثانية، تقدير احتمال التعثر في نقطة زمنية (Point-in-Time) ولمدة ١٢ شهر بالنسبة للتعرضات المصنفة في المرحلة الأولى (Stage 1) أو على مدى العمر المتبقي (Remaining lifetime PD) للتعرضات المصنفة في المرحلة الثانية (Stage 2) ويتم تطبيق احتمال تعثر بنسبة ١٠٠٪ على فئات التصنيف ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3).

الخسارة عند التعثر (LGD) :

تم استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية منذ عام ٢٠١١ وذلك لغاية احتساب معدل الاسترداد التاريخي (Historical Recovery Rate) على مستوى كل تعرض من التعرضات المضمونة وغير المضمونة، ونظراً لانخفاض حالات التعثر وحالات لجوء المصرف لتسييل الضمانات، مما يؤثر على نتائج تقدير معامل الخسارة عند التعثر وبالتالي تم الاعتماد على تعليمات القرار (٤ / م ن) لعام ٢٠١٩ لجهة اعتماد نسب خسارة عند التعثر لا تقل عن الحدود الدنيا ضمن تعليمات تطبيق القرار. بناءً على نوع المحفظة (تجزئة-شركات) نوع الضمانة وعدد أيام التأخر عن السداد. وبالتالي النسب المحددة أعلاه لا تقل عن النسب المحدد في التعليمات التنفيذية القرار (٤ / م ن) وهي متوافقة مع البيانات التاريخية للمصرف بالرغم من انخفاض الحالات ضمن عينة الديون المتعثرة.

نوع الضمانة على الجزء المغطى من التعرض *	نسبة الخسارة عند التعثر تأخير لغاية ١٧٩ يوم		نسبة الخسارة عند التعثر تأخير بين ١٨٠ - ٣٥٩ يوم	نسبة الخسارة عند التعثر تأخير ٣٦٠ يوم فأكثر
	تجزئة	شركات		
الضمانة النقدية (غير عملة)	٢٠٪	٢٠٪	٥٠٪	١٠٠٪
الرهن العقاري	٢٥٪	٢٥٪	٥٠٪	١٠٠٪
وكالة بالرهن العقاري	٥٠٪	٤٠٪	٥٠٪	١٠٠٪
الكفالة الشخصية	٥٠٪	٤٥٪	٥٠٪	١٠٠٪
الكفالات المصرفية	٢٠٪	٢٠٪	٥٠٪	١٠٠٪
كفالة مؤسسة ضمان مخاطر القروض	٢٠٪	٢٠٪	٥٠٪	١٠٠٪
أوراق مالية (أسهم)	٢٥٪	٢٥٪	٥٠٪	١٠٠٪
*على التسهيلات بدون ضمانة والجزء غير المغطى بضمانة	٥٠٪	٤٥٪	٥٠٪	١٠٠٪

التعرض الائتماني عند التعثر (EAD) :

بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل) (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (Stage 1 & 2) فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخية موثقة مع مراعاة المعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة، ويُراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتماني (Credit Conversion Factors) بالنسبة للتعرضات الائتمانية غير المباشرة.

تتضمن عملية قياس قيمة المبالغ المستعملة من الأدوات المالية الممنوحة على شكل تسهيلات مباشرة و/أو غير مباشرة، بالإضافة لقيمة التسهيلات الممنوحة وغير المستخدمة من السقوف الائتمانية للتسهيلات المباشرة وفق ما يلي:

- التسهيلات المباشرة المستخدمة: القروض القصيرة والطويلة الأجل والمبالغ المستخدمة من الحساب الجاري المدين بنسبة تثقيف ١٠٠٪.
- التسهيلات غير المباشرة المستخدمة: المبالغ المستخدمة من التسهيلات غير المباشرة بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان (CCF Credit Conversion Factor) وفق النسب المعتمدة من بازل أو النسب الرقابية.

١. تُعطى كفالات الأداء (Performance Bonds) والكفالات الأولية لقاء الدخول في العطاءات والمناقصات (Bid Bonds) معامل تحويل ائتماني بنسبة ٥٠٪، بما في ذلك كفالات حسن التنفيذ وجودة الأداء والصيانة والشحن وأية التزامات أخرى تعمل عمل هذه الالتزامات، كما تُعامل نفس المعاملة تعهدات تغطية أو تمويل شراء الجزء غير المكتتب به من إصدارات الأوراق المالية؛

٢. تُعطى الكفالات الصادرة مقابل كفالات واردة (Counter Guarantee) معامل تحويل ائتماني بحسب نوعها وفق المنصوص عنه في هذه المادة؛

٣. تُعطى السقوف الائتمانية الممنوحة غير المستغلة (Credit Commitments) غير القابلة للإلغاء وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتماني بنسبة ٤٠٪؛

٤. تُعطى الاعتمادات المستندية (للاستيراد) غب الاطلاع التي لا يزيد أجلها عن ١٨٠ يوماً والتي تكون ذاتية التصفية (لا ترتبط بتعهد تمويل) ومضمونة بالبضائع معامل تحويل ائتماني بنسبة ٢٠٪، ويُعامل تعزيز هذه الاعتمادات ذات المعاملة؛

٥. تُعطى السقوف الائتمانية الممنوحة غير المستغلة (Credit Commitments) القابلة للإلغاء بدون أي إشعار مسبق وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٪.

ويتم تجميد كافة السقوف الممنوحة غير المستغلة لأي عميل (مقترض/مصدر) تم تصنيف تعرضات المصرف الائتمانية اتجاهه ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3)، ولا يجوز تجديد أو زيادة تعرضاته الائتمانية القائمة أو منحه تسهيلات ائتمانية جديدة مباشرة أو غير مباشرة.

المؤسسات المالية

احتمال التعثر (Probability of Default)

يتم استخراج واعتماد مصفوفات الانتقال للتعثر للمؤسسات المالية، المصدرة من قبل وكالة التصنيف (Standard and Poors) وتم اعتماد المصفوفات للتعرضات الائتمانية ذات المدد (١٢ شهر و ٣ سنوات) للفترة ما بين ١٩٨١ - ٢٠١٨، ومن ثم تم احتساب معدلات التعثر حسب المعادلات الإحصائية المعتمدة لدى المصرف.

كما تم معايرة هذه البيانات بالمعلومات المعقولة وذات الصلة المتوفرة ولا سيما ذات النظرة المستقبلية من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة ولا سيما معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي (Real GDP Growth rate) وكذلك تم اعتماد معامل ارتباط الأصول (Asset correlation) المتعلق بالمؤسسات المالية حسب بازل ٣، وبالتالي تحويل احتمال التعثر من TTC (Through the Cycle) إلى PIT (Point-in-Time).

وقد تم تعديل احتمالية التعثر لكل إصدار باستخدام سقف احتمالية تعثر بلد التعرض له كحد أدنى لغايات احتساب احتمالية التعثر بحيث لا تكون احتمالية التعثر لأي إصدار أقل من احتمالية تعثر بلد التعرض له.

وفي حال عدم توفر احتمالية التعثر للمصدر يتم اعتماد احتمالية التعثر لبلد التعرض كاحتمالية التعثر للمصدر.

علماً بأنه يتم احتساب احتمالية التعثر للتعرضات ضمن لبنان لمدة ٣٦٥ يوماً.

أما بالنسبة للتعرضات بالليرة السورية تجاه الحكومة السورية اعتمدنا نسبة ٠.٠٪ حسب المادة ١-١-٨ من القرار ٤ م ن تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٩، ونسبة ٤,٥ ٪ للتعرضات بالعملة الأجنبية مع مصرف سورية المركزي حسب التعميم رقم ص/٥١٨١/٠.

أما بالنسبة للتعرضات بالليرة السورية تجاه المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية فقد تم اعتماد نسبة ٠,٥ ٪ حسب القرار ٤ م ن تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٩.

الخسارة عند التعثر (LGD)

تم استخدام بيانات المؤسسات المالية، والتوظيفات المالية الأخرى وذلك لغاية احتساب معدل الاسترداد التاريخي (Historical Recovery Rate) على مستوى كل تعرض من التعرضات الائتمانية، ونظراً لعدم وجود حالات تعثر، لم نستطع اعتماد أو تقدير معامل الخسارة عند التعثر وبالتالي تم الاعتماد على تعليمات القرار (٤ / م ن) لعام ٢٠١٩ لجهة اعتماد نسب خسارة عند التعثر لا تقل عن الحدود الدنيا ضمن تعليمات تطبيق القرار والتي تبلغ للبنوك والحكومات ما يلي:

التعرض الائتماني	البنوك والحكومات	الحدود الدنيا
مساند	٧٥٪	
غير مغطى بضمانة مقبولة	٤٥٪	
في حال مضي ٩٠ فأكثر		٢٠٪
في حال مضي ١٨٠ فأكثر		٥٠٪
في حال مضي ٣٦٠ فأكثر		١٠٠٪

التعرض الائتماني عند التعثر (EAD)

بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل) (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (Stage 1 & 2) فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخية موثقة مع مراعاة المعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة، ويُراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتماني (Credit Conversion Factors) بالنسبة للتعرضات الائتمانية غير المباشرة.

متطلبات الحوكمة في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

لجنة تطبيق المعيار IFRS 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (٤/م ن)

تم تشكيل لجنة تتضمن الإدارة التنفيذية العليا ومسؤولي إدارة الائتمان ومراجعة الائتمان والمخاطر والمالية وتكنولوجيا المعلومات.

مسؤولية اللجنة:

- تطوير وتدريب الكادر المسؤول عن التطبيق
- إعداد أدلة السياسات والإجراءات
- التحقق من جودة نتائج الأنظمة
- كفاية المؤونات واجبة التكوين
- الإفصاحات المطلوبة

- البت بكافة الآراء الحكمية
- رفع تقارير دورية للجنة التدقيق والمخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة ووضع دائرة التدقيق الداخلي بصورة كافة المجريات
- التنسيق مع مديرية مفوضية الحكومة في كافة الموضوع ذات الصلة.

مسؤولية مديرية المخاطر:

- اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بموائمة السياسات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان مع متطلبات تطبيق المعيار رقم ٩.
- إصدار التوصيات اللازمة لضمان حسن سير وفعالية المنهجيات والأنظمة المستخدمة ومتابعة تطويرها وجودة مخرجاتها ومدى انعكاس مستوى مخاطر الائتمان في حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تأمين الاتصال الأفقي اللازم مع دائرة الإدارة المالية والدوائر المسؤولة عن الأنشطة التشغيلية مثل إدارة الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان والتمويل التجاري والخزينة والمؤسسات المالية المراسلة.

مسؤولية مديرية الالتزام:

- التأكد من التزام المصرف بتعليمات القرار (٤/م ن) لعام ٢٠١٩ ومتطلبات المعيار رقم ٩ وكافة الأنظمة والتعليمات النافذة ذات الصلة.
- التأكد من إعداد أدلة السياسات والإجراءات المنصوص عنها في تطبيق القرار رقم (٤/م ن)، وتوزيع الصلاحيات المناطة بها على المستويات الإدارية ذات الصلة.
- تقييم مدى جدية المصرف في تصميم بناء متين للتطبيق واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومتابعة تطوير هذا التصميم والتحقق من صحته وفعاليته.
- التأكد من كفاية المؤونات بشكل دوري.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي:

- إجراء تقييم مستقل لمدى التزام الإدارة التنفيذية والأقسام المختلفة ولاسيما إدارة المخاطر بالسياسات والإجراءات التي يعتمد عليها مجلس إدارة المصرف والمنصوص عنها بموجب تعليمات تطبيق القرار رقم (٤/م ن).
- تقييم أنظمة الضبط الداخلي المتعلقة بألية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ولاسيما فيما يخص تقدير الآراء الحكمية وتوثيقها.
- اختبار فعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي وأنظمة تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وصلاحيات النماذج والأنظمة المستخدمة وتقيّد المصرف بمخرجاتها مرة كل سنة على الأقل.

مسؤولية مديرية المالية:

- تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بالنماذج التي ستقوم بوضعها بناءً على تعليمات تطبيق القرار رقم (٤/م ن)، بشكل ربعي وضمن المهل التي يتم تحديدها بهذا الخصوص، مصادق عليها من قبل مدقق الحسابات الخارجي ومرفقة بتقرير التدقيق/ المراجعة (حسب الحال).
- تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بنسخة من تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول صحة عمليات التصنيف والقياس وكفاية الإفصاحات ومدى ملائمة السياسات والإجراءات التي أعدها المصرف لغاية تطبيق متطلبات المعيار ٩ وتعليمات تطبيق القرار رقم (٤/م ن)، ومدى صلاحية وفعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي والمنهجيات والأنظمة والنماذج الأخرى المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك لدى التطبيق الأولي (مرة واحدة) وعندما تقوم مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بطلب مثل هذا التقرير.
- تدقيق البيانات ونتائج الاحتساب والتسجيل المحاسبي لكل هذه النتائج على النظام المحاسبي.
- تصنيف المؤسسات المالية، والعمل على تحديث البيانات المستخدمة للتصنيف بالتنسيق مع مديرية الخزينة.
- احتساب معدل التعثر للمؤسسات المالية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات المالية بالتنسيق مع وموافقة مديرية المخاطر.

- تعزيز دور الدوائر المسؤولة عن مراجعة الائتمان والتي تقابل وحدة تحليل المخاطر الائتمانية ووحدة إدارة وضبط الائتمان، وضمان فعاليتهم وحياديتهم وموضوعية أحكامهم وتوصياتهم وتأمين اتصالهم المباشر مع مدير إدارة المخاطر.
- تلافي حالات التحيز أو تضارب المصالح التي قد تنشأ لدى المسؤولين المباشرين عن منح الائتمان في إطار تقديمهم للمعلومات الخاصة بالتعرضات الائتمانية.
- ضمان هيكل الحوكمة الملائم لتطبيق متطلبات المعيار ٩ وتعليمات تطبيق القرار رقم (٤/م ن).
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز وتطوير البنى التحتية اللازمة لتلبية متطلبات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء وتطوير نماذج لأغراض تفعيل نظام التصنيف الائتماني الداخلي واحتساب معاملات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المنهجيات التي يعتمد عليها المصرف بهذا الخصوص.
- المصادقة على كافة السياسات والإجراءات الهامة ذات الصلة.
- ضمان كفاية المؤونات الخاصة واحتسابها بما يتسق مع السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (٤/م ن)، ويكون مجلس الإدارة المسؤول الأخير عن ملائمة وحصافة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصرف ومتانة وفعالية بيئة الضبط الداخلي ذات العلاقة لديه.
- التأكد من قيام الوظائف المستقلة بكل تدقيق وتقييم وخبرة للتأكد من صلاحية وفعالية الأنظمة والنماذج المستخدمة ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
- يمارس مجلس الإدارة دوره الإشرافي ويطلع على كافة المخرجات عن كذب ويُقيّم النتائج والمخرجات من خلال:
 - لجنة المخاطر المنبثقة عنه: وفق المسؤوليات التالية:
 - القيام بالاجتماعات الدورية مع اللجنة المشكّلة المعنية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 واستلام تقاريرها بما يتعلق بممارسة مسؤولياتها.
 - استلام التقارير التي تردّها عن طريق دائرة إدارة المخاطر بما يتعلق بممارسة مسؤولياتها وتقييم أدائها ومعالجة أوجه القصور حال وجودها،
 - لجنة التدقيق المنبثقة عنه: التي تمارس دورها من خلال:
 - معالجة مخرجات عمليات التدقيق الداخلي والخارجي
 - مسؤولية عن التحقق من كفاية المؤونات الخاصة وفقاً لمتطلبات تعليمات تطبيق القرار رقم (٤/م ن) الخاص بتطبيق المعيار
 - الدولي للتقارير المالية IFRS 9 الأدوات المالية (Financial instruments).

الإفصاحات الكمية:

مخاطر الائتمان:

(١) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد محخص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
		أ- بنود داخل الميزانية:
١٠٤,٢٨٥,٣١٢,٧٦٥	٧٤,٩٦٧,١٢٠,٤٩٣	أرصدة لدى بنوك مركزية
٣٣,٠١٧,١٩٩,٩٦٠	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١	أرصدة لدى المصارف
٣٨,١٣١,٠٤٤,٨٩٩	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥	إبداعات لدى المصارف
١٧٥,٤٣٣,٥٥٧,٦٢٤	١٥١,٥١٣,٢٤٩,٠٤٩	
		التسهيلات الائتمانية المباشرة:
١,٤٧٨,٣٨١,٥٨٢	١,٣٤٨,٦٨٥,١٩٥	الأفراد
		الشركات:
١٨,١٤١,٠٥٢,٧٦١	٣٣,٩٩٤,٠٠٩,١٢٥	الشركات الكبرى
٥١,١٤٣	-	الشركات الصغيرة والمتوسطة
١٩,٦١٩,٤٨٥,٤٨٦	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠	
		سندات إسناد وأذونات:
٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٥٩,٨١٨,٧٥٤	٨٤٤,٣٠٥,٧١٢	الموجودات الأخرى
٧,٥٥١,٩٧٥,٦٨٥	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
٨,٣٢١,٣٨٥,٩٣٩	١٢,١٧٩,٢٦٦,٣٢٤	
٢٠٣,٣٧٤,٤٢٩,٠٤٩	١٩٩,٠٣٥,٢٠٩,٦٩٣	
		ب- بنود خارج الميزانية:
٢,٦١٠,١٠٣,٦٤٨	٣,٩٨٥,٢٣٨,١٥٦	تعهدات تصدير
٤,٩١٥,٥٧٨,٤٧٧	٥,٦٤٥,٦٥٩,٥٥٢	كفالات زبائن
٢٩,٦٤٥,٩٤٥,٩٦١	٣٣,٤٠٨,٨٥١,٥٣٦	كفالات مالية مصرفية
٢٢٤,٠٤٤,١٨٩	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	سقف تسهيلات غير مباشرة (غير مستعملة)
٢٤٠,٧٧٠,١٠١,٣٢٤	٢٤٢,١٧٤,٩٥٨,٩٣٧	

(٢) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩/ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وفق الجدول التالي:

الشركات					تسهيلات مباشرة
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	والمتوسطة	الشركات الصغيرة	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
٣٧٢,٠٥٤,١١٢	٩٨١,٠٨٧,٠٠٠	٣٠,٨٤٤,٣٣٦,٥٣٨	–	٣٢,١٩٧,٤٧٧,٦٥٠	المرحلة الأولى
١١٤,٠٠٠	–	٣,٢٤٥,٨٠٦,٨٩٧	–	٣,٢٤٥,٩٢٠,٨٩٧	المرحلة الثانية
١,٩٧٣,٠٠٠	–	٦,٤٣٤,٣٤٤,١٠٤	٢١,٧٤٥,٣٦٣	٦,٤٥٨,٠٦٢,٤٦٧	المرحلة الثالثة
٣٧٤,١٤١,١١٢	٩٨١,٠٨٧,٠٠٠	٤٠,٥٢٤,٤٨٧,٥٣٩	٢١,٧٤٥,٣٦٣	٤١,٩٠١,٤٦١,٠١٤	المجموع
(٦,٠٠٠)	–	(٣,٨٩٥,٠٣٧,٠٠٠)	(١٥,٧٥٤,٣٤٦)	(٣,٩١٠,٧٩٧,٣٤٦)	يطرح: فوائد معلقة
(١,٠٠٠,٠٠٠)	(٣,٥٩٦,٠٠٠)	(٢,٦٣٧,٣٨٢,٣٣١)	(٥,٩٩١,٠١٧)	(٢,٦٤٧,٩٦٩,٣٤٨)	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
٣٧٣,١٣٥,١١٢	٩٧٧,٤٩١,٠٠٠	٣٣,٩٩٢,٠٦٨,٢٠٨	–	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩/ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وفق الجدول التالي:

الشركات					تسهيلات مباشرة
الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	والمتوسطة	الشركات الصغيرة	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
١,٤٨٤,٥٧١,٣١٣	–	١٢,٧٨٢,٨٤٦,٣١٥	٥١,٩٤٥	١٤,٢٦٧,٤٦٩,٥٧٣	المرحلة الأولى
١٧,٩٠٨	–	٥,٥٧٧,١٥١,٧٨٣	–	٥,٥٧٧,١٦٩,٦٩١	المرحلة الثانية
١,٥٠٩,٢٩٥	–	٥,٤٦١,٨٦٥,٩٢٥	١١٦,٣٥٥,٠٦٤	٥,٥٧٩,٧٣٠,٢٨٤	المرحلة الثالثة
١,٤٨٦,٠٩٨,٥١٦	–	٢٣,٨٢١,٨٦٤,٠٢٣	١١٦,٤٠٧,٠٠٩	٢٥,٤٢٤,٣٦٩,٥٤٨	المجموع
(٦,٠٠٦)	–	(٣,٠٩٧,١١٢,٦٥٥)	(١١٥,٨٣٤,٧٦٦)	(٣,٢١٢,٩٥٣,٤٢٧)	يطرح: فوائد معلقة
(٧,٧١٠,٩٢٨)	–	(٢,٥٨٣,٦٩٨,٦٠٧)	(٥٢١,١٠٠)	(٢,٥٩١,٩٣٠,٦٣٥)	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
١,٤٧٨,٣٨١,٥٨٢	–	١٨,١٤١,٠٥٢,٧٦١	٥١,١٤٣	١٩,٦١٩,٤٨٥,٤٨٦	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩/ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وفق الجدول التالي:

المجموع	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	تسهيلات غير مباشرة
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى			
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥	٨٦٠,٠٠٠	٥,٦٠٥,٢٠١,٩٩٥	-	-	المرحلة الأولى
٣٤,٠٩٣,٨٢١	-	٣٤,٠٩٣,٨٢١	-	-	المرحلة الثانية
٦,٦٨٧,١٣٤	٢,٣٣٥,٠٠٠	٤,٣٥٢,١٣٤	-	-	المرحلة الثالثة
٥,٦٤٦,٨٤٢,٩٥٠	٣,١٩٥,٠٠٠	٥,٦٤٣,٦٤٧,٩٥٠	-	-	المجموع
(١,٤١٠,٨٤٤)	(٥,٠٠٠)	(١,٤٠٥,٨٤٤)	-	-	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
٥,٦٤٥,٤٣٢,١٠٦	٣,١٩٠,٠٠٠	٥,٦٤٢,٢٤٢,١٠٦	-	-	صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩/ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وفق الجدول التالي:

المجموع	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	تسهيلات غير مباشرة
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى			
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	٨٦٠,٠٠٠	٤,٨٧٨,٤١١,١٠٩	-	-	المرحلة الأولى
٣٢,٦٢٠,٦١٧	٦,١٨٢,٧٩٦	٢٦,٤٣٧,٨٢١	-	-	المرحلة الثانية
٤,٦٥٩,٢٨٤	-	٤,٦٥٩,٢٨٤	-	-	المرحلة الثالثة
٤,٩١٦,٥٥١,٠١٠	٧,٠٤٢,٧٩٦	٤,٩٠٩,٥٠٨,٢١٤	-	-	المجموع
(١,٧٧٩,٤٥٨)	(١١٨,١٤٠)	(١,٦٦١,٣١٨)	-	-	يطرح: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
٤,٩١٤,٧٧١,٥٥٢	٦,٩٢٤,٦٥٦	٤,٩٠٧,٨٤٦,٨٩٦	-	-	صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤/م ن والصادر بتاريخ ١٤ شباط ٢٠١٩ وتعليمات مصرف سورية المركزي الخاصة بتطبيق معيار التقارير الدولية، معيار رقم ٩ يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى عشر درجات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه وتوزع التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

أ. توزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة للشركات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وفق الجدول التالي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

إجمالي التعرض الائتماني				الخسائر الائتمانية المتوقعة				احتمال التعثر
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%
٧٢٢,٢١٢,٠٥٠	-	-	٧٢٢,٢١٢,٠٥٠	١,٠٨٨,٢٤٣	-	-	١,٠٨٨,٢٤٣	الدرجة من ١-٢ مرتفع الجودة الائتمانية ٨,٩٥-٠,٥
٣٠,١٢٢,١٢٣,٩٣٥	-	-	٣٠,١٢٢,١٢٣,٩٣٥	١٢٠,٠٢٤,٢٩٦	-	-	١٢٠,٠٢٤,٢٩٦	الدرجة ٣-٤ متوسط الجودة الائتمانية ٢,٨٦-١,٠٩
-	-	-	-	-	-	-	-	الدرجة من ٥-٧ منخفض الجودة
٣,٢٤٥,٨٠٧,٠٤١	-	-	٣,٢٤٥,٨٠٧,٠٤١	١٣٢,١٦٢,٦٣٩	-	-	١٣٢,١٦٢,٦٣٩	الائتمانية ١٦,١٤-٣,٤٨
-	-	-	-	٢,٣٨٨,١٥٧,٢٦٠	-	-	٢,٣٨٨,١٥٧,٢٦٠	الدرجة ٨-١٠ ديون متعثرة ١٠٠
٣,٢٤٥,٨٠٧,٠٤١	٦,٤٥٦,٠٨٩,٥٣٧	٦,٤٥٦,٠٨٩,٥٣٧	١٦,١١٢,٥٣٩	٢,٣٨٨,١٥٧,٢٦٠	١٣٢,١٦٢,٦٣٩	٢,٣٨٨,١٥٧,٢٦٠	٢,٦٤١,٤٣٢,٤٣٨	

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

إجمالي التعرض الائتماني				الخسائر الائتمانية المتوقعة				احتمال التعثر
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%
٣٤٨,٣٧٥,٧٣٥	-	-	٣٤٨,٣٧٥,٧٣٥	٥٢٦,٥٣٣	-	-	٥٢٦,٥٣٣	الدرجة من ١-٢ مرتفع الجودة الائتمانية ٨,٩٥-٠,٥
١٢,٤٣٣,٩٩٥,٦٤٢	-	-	١٢,٤٣٣,٩٩٥,٦٤٢	٦٩,٨٨٤,٩٧٣	-	-	٦٩,٨٨٤,٩٧٣	الدرجة ٣-٤ متوسط الجودة الائتمانية ٢,٨٦-١,٠٩
-	-	-	-	-	-	-	-	الدرجة من ٥-٧ منخفض الجودة
٥,٥٧٧,١٥١,٧٨٣	-	-	٥,٥٧٧,١٥١,٧٨٣	٢٦٩,٩٢١,٩٨٥	-	-	٢٦٩,٩٢١,٩٨٥	الائتمانية ١٦,١٤-٣,٤٨
-	-	-	-	٢,٢٤٣,١١٦,٣٥٢	-	-	٢,٢٤٣,١١٦,٣٥٢	الدرجة ٨-١٠ ديون متعثرة ١٠٠
٥,٥٧٧,١٥١,٧٨٣	٥,٥٧٧,٤٠٧,٧٥٨	٥,٥٧٧,٤٠٧,٧٥٨	١٢,٧٨٢,٣٧١,٣٧٧	٢,٢٤٣,١١٦,٣٥٢	٢٦٩,٩٢١,٩٨٥	٢,٢٤٣,١١٦,٣٥٢	٢,٥٨٣,٤٤٩,٨٤٣	

تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة للأفراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وفق الجدول التالي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الخسائر الائتمانية المتوقعة				إجمالي التعرض الائتماني				احتمال التعثر
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%
١,٣٥٣,٩٣٠	-	-	١,٣٥٣,٩٣٠	٥٥٩,٩١٢,٣٣٩	-	-	٥٥٩,٩١٢,٣٣٩	٨,٩٥٠-٠,٥
٣,٢٠٦,٧٦٨	-	-	٣,٢٠٦,٧٦٨	٧٩٣,٢٢٩,٣٢٦	-	-	٧٩٣,٢٢٩,٣٢٦	٢,٨٦-١,٠٩
الدرجة من ٧-٥ منخفض الجودة								
٩,٠٧٧	-	٩,٠٧٧	-	١١٣,٨٥٦	-	١١٣,٨٥٦	-	١٦,١٤-٣,٤٨
١,٩٦٧,١٢٥	١,٩٦٧,١٢٥	-	-	١,٩٧٢,٩٣٠	١,٩٧٢,٩٣٠	-	-	١٠٠
٦,٥٣٦,٩٠٠	١,٩٦٧,١٢٥	٩,٠٧٧	٤,٥٦٠,٦٩٨	١,٣٥٥,٢٢٨,٤٥١	١,٩٧٢,٩٣٠	١١٣,٨٥٦	١,٣٥٣,١٤١,٦٦٥	

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

الخسائر الائتمانية المتوقعة				إجمالي التعرض الائتماني				احتمال التعثر
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%
٥٦٦,١٧٠	-	-	٥٦٦,١٧٠	٢٥٤,٦٠٧,٥٠٤	-	-	٢٥٤,٦٠٧,٥٠٤	٨,٩٥٠-٠,٥
٥,٥٩٦,٣٥٤	-	-	٥,٥٩٦,٣٥٤	١,٢٣٠,٤٩٠,٦٩٢	-	-	١,٢٣٠,٤٩٠,٦٩٢	٢,٨٦-١,٠٩
الدرجة من ٧-٥ منخفض الجودة								
١,٥٤٧	-	١,٥٤٧	-	١٧,٩٠٨	-	١٧,٩٠٨	-	١٦,١٤-٣,٤٨
٢,٣١٦,٧٢١	٢,٣١٦,٧٢١	-	-	٢,٣٢٢,٥٢٦	٢,٣٢٢,٥٢٦	-	-	١٠٠
٨,٤٨٠,٧٩٢	٢,٣١٦,٧٢١	١,٥٤٧	٦,١٦٢,٥٢٤	١,٤٨٧,٤٣٨,٦٣٠	٢,٣٢٢,٥٢٦	١٧,٩٠٨	١,٤٨٥,٠٩٨,١٩٦	

تتوزع التعرضات الائتمانية الغير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وفق الجدول التالي:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الخسائر الائتمانية المتوقعة				إجمالي التعرض الائتماني				احتمال التعثر
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%
-	-	-	-	-	-	-	-	الدرجة من ١-٢ مرتفع الجودة الائتمانية ٨,٩٥٠-٠,٥
٢٨٤,٣٥٦	-	-	٢٨٤,٣٥٦	٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥	-	-	٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥	الدرجة ٣-٤ متوسط الجودة الائتمانية ٢,٨٦-١,٠٩
-	-	-	-	-	-	-	-	الدرجة من ٥-٧ منخفض الجودة
٣٠٢,٥٥٧	-	٣٠٢,٥٥٧	-	٣٤,٠٩٣,٨٢١	-	٣٤,٠٩٣,٨٢١	-	الائتمانية ١٦,١٤-٣,٤٨
٨٢٣,٩٣١	٨٢٣,٩٣١	-	-	٦,٦٨٧,١٣٤	٦,٦٨٧,١٣٤	-	-	الدرجة ٨-١٠ ديون متعثر ١٠٠
١,٤١٠,٨٤٤	٨٢٣,٩٣١	٣٠٢,٥٥٧	٢٨٤,٣٥٦	٥,٦٤٦,٨٤٢,٩٥٠	٦,٦٨٧,١٣٤	٣٤,٠٩٣,٨٢١	٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥	

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

الخسائر الائتمانية المتوقعة				إجمالي التعرض الائتماني				احتمال التعثر
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	%
-	-	-	-	-	-	-	-	الدرجة من ١-٢ مرتفع الجودة الائتمانية ٨,٩٥٠-٠,٥
٨٣,١٢٨	-	-	٨٣,١٢٨	٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	-	-	٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	الدرجة ٣-٤ متوسط الجودة الائتمانية ٢,٨٦-١,٠٩
-	-	-	-	-	-	-	-	الدرجة من ٥-٧ منخفض الجودة
٨٧٢,٣٩٩	-	٨٧٢,٣٩٩	-	٣٢,٩٢٧,٦١٧	-	٣٢,٩٢٧,٦١٧	-	الائتمانية ١٦,١٤-٣,٤٨
٨٢٣,٩٣٣	٨٢٣,٩٣٣	-	-	٤,٣٥٢,٢٨٤	٤,٣٥٢,٢٨٤	-	-	الدرجة ٨-١٠ ديون متعثر ١٠٠
١,٧٧٩,٤٦٠	٨٢٣,٩٣٣	٨٧٢,٣٩٩	٨٣,١٢٨	٤,٩١٦,٥٥١,٠١٠	٤,٣٥٢,٢٨٤	٣٢,٩٢٧,٦١٧	٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	

ب. توزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى ١٢ شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:				
الدرجات من ١ إلى ٢ مستوى				
٧٥,٣٥٧,٢٨٥,٠٥٤	-	-	-	٧٥,٣٥٧,٢٨٥,٠٥٤
مرتفع الجودة الائتمانية				
الدرجات من ٣ إلى ٤ مستوى				
-	-	-	-	-
متوسط الجودة الائتمانية				
الدرجات من ٥ إلى ٧ مستوى				
-	-	-	-	-
منخفض الجودة الائتمانية				
الدرجات من ٨ إلى ١٠ التعرضات				
-	-	-	-	-
الائتمانية المتعثرة				
٧٥,٣٥٧,٢٨٥,٠٥٤	-	-	-	٧٥,٣٥٧,٢٨٥,٠٥٤
(٣٩٠,١٦٤,٥٦١)	-	-	-	(٣٩٠,١٦٤,٥٦١)
٧٤,٩٦٧,١٢٠,٤٩٣	-	-	-	٧٤,٩٦٧,١٢٠,٤٩٣
٠,٥٢	-	-	-	٠,٥٢
نسبة التغطية (%)				
إجمالي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي				
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة				
صافي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي				
أرصدة لدى المصارف:				
الدرجات من ١ إلى ٢ مستوى				
٦٩,٤٦٥,٧١١,٢١٢	-	-	-	٦٩,٤٦٥,٧١١,٢١٢
مرتفع الجودة الائتمانية				
الدرجات من ٣ إلى ٤ مستوى				
٧٦٦,٠٣٩,٩٨٢	-	-	-	٧٦٦,٠٣٩,٩٨٢
متوسط الجودة الائتمانية				
الدرجات من ٥ إلى ٧ مستوى				
-	-	-	-	-
منخفض الجودة الائتمانية				
الدرجات من ٨ إلى ١٠ التعرضات				
-	-	-	-	-
الائتمانية المتعثرة				
١٥,٣٥٩,٦٥٣,٥٩١	١٥,٣٥٩,٦٥٣,٥٩١	-	-	١٥,٣٥٩,٦٥٣,٥٩١
٨٥,٥٩١,٤٠٤,٧٨٥	١٥,٣٥٩,٦٥٣,٥٩١	-	-	٨٥,٥٩١,٤٠٤,٧٨٥
(١٢,٩٣٥,٩٢٧,٣٥٤)	(١١,٨٦٨,١٧٣,٩٥٢)	-	-	(١٢,٩٣٥,٩٢٧,٣٥٤)
٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١	٣,٤٩١,٤٧٩,٦٣٩	-	-	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١
١٥,١١	٧٧,٢٧	-	-	١٥,١١
نسبة التغطية (%)				
إجمالي أرصدة لدى المصارف				
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة				
صافي أرصدة لدى المصارف				
نسبة التغطية (%)				

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى ١٢ شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
-	-	-	-
٤,٠١١,٩٨٥,٠٠٠	-	-	٤,٠١١,٩٨٥,٠٠٠
-	-	-	-
-	-	-	-
٤,٠١١,٩٨٥,٠٠٠	-	-	٤,٠١١,٩٨٥,٠٠٠
(١٢١,٣٣٣,٨٧٦)	-	-	(١٢١,٣٣٣,٨٧٦)
٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥	-	-	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥
٣,٠٢	-	-	٣,٠٢
-	-	-	-
٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥	-	-	٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥
٣٤,٠٩٣,٨٢١	-	٣٤,٠٩٣,٨٢١	-
٦,٦٨٧,١٣٤	٦,٦٨٧,١٣٤	-	-
٥,٦٤٦,٨٤٢,٩٥٠	٦,٦٨٧,١٣٤	٣٤,٠٩٣,٨٢١	٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥
(١,٤١٠,٨٤٤)	(٨٢٣,٩٣١)	(٣٠٢,٥٥٧)	(٢٨٤,٣٥٦)
٥,٦٤٥,٤٣٢,١٠٦	٥,٨٦٣,٢٠٣	٣٣,٧٩١,٢٦٤	٥,٦٠٥,٧٧٧,٦٣٩
٠,٠٢	١٢,٣٢	٠,٨٩	٠,٠٠٥

إيداعات لدى المصارف:

الدرجات من ١ إلى ٢ مستوى
مرتفع الجودة الائتمانية
الدرجات من ٣ إلى ٤ مستوى
متوسط الجودة الائتمانية
الدرجات من ٥ إلى ٧ مستوى
منخفض الجودة الائتمانية
الدرجات من ٨ إلى ١٠ التعرضات
الائتمانية المتعثرة
إجمالي إيداعات لدى المصارف
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
صافي إيداعات لدى المصارف
نسبة التغطية (%)

تسهيلات ائتمانية غير مباشرة:

الدرجات من ١ إلى ٢ مستوى
مرتفع الجودة الائتمانية
الدرجات من ٣ إلى ٤ مستوى
متوسط الجودة الائتمانية
الدرجات من ٥ إلى ٧ مستوى
منخفض الجودة الائتمانية
الدرجات من ٨ إلى ١٠ التعرضات
الائتمانية المتعثرة
إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
نسبة التغطية (%)

تتوزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الثالثة	
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	
على مدى ١٢ شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
				أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
١٠٤,٦٩٣,٨٩٨,٩٦٩	-	-	-	الدرجات من ١ إلى ٢ مستوى
				مرتفع الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من ٣ إلى ٤ مستوى
				متوسط الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من ٥ إلى ٧ مستوى
				منخفض الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من ٨ إلى ١٠ التعرضات
				الائتمانية المتعثرة
١٠٤,٦٩٣,٨٩٨,٩٦٩	-	-	-	إجمالي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
(٤٠٨,٥٨٦,٢٠٤)	-	-	-	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٠٤,٢٨٥,٣١٢,٧٦٥	-	-	-	صافي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
٠,٣٩	-	-	-	نسبة التغطية (%)
				أرصدة لدى المصارف:
١٠,٧١٠,٠٧٥,٠٢٠	-	-	-	الدرجات من ١ إلى ٢ مستوى
				مرتفع الجودة الائتمانية
١,١٢٦,٣٥١,٤٤٦	-	-	-	الدرجات من ٣ إلى ٤ مستوى
				متوسط الجودة الائتمانية
٢,٥٠٩,٥٠٠,٥٦٠	-	-	-	الدرجات من ٥ إلى ٧ مستوى
				منخفض الجودة الائتمانية
١٩,٠٩٧,٩٦٢,٥٣٨	١٩,٠٩٧,٩٦٢,٥٣٨	-	-	الدرجات من ٨ إلى ١٠ التعرضات
				الائتمانية المتعثرة
١٤,٣٤٥,٩٢٧,٠٢٦	١٩,٠٩٧,٩٦٢,٥٣٨	-	-	إجمالي أرصدة لدى المصارف
(١٦,٦٥٢,٣٥٠)	(٤١٠,٠٣٧,٢٥٤)	-	-	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٤,٣٢٩,٢٧٤,٦٧٦	١٨,٦٨٧,٩٢٥,٢٨٤	-	-	صافي أرصدة لدى المصارف
٠,١٢	٢,١٥	-	-	نسبة التغطية (%)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى ١٢ شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
١,٦٤٥,٣٦٠,٠٠٥	-	-	١,٦٤٥,٣٦٠,٠٠٥
٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
-	-	-	-
-	٤٥,٩٣٦,٩٤٣,٩٩٥	-	٤٥,٩٣٦,٩٤٣,٩٩٥
٢,٣٤٥,٣٦٠,٠٠٥	٤٥,٩٣٦,٩٤٣,٩٩٥	-	٤٨,٢٨٢,٣٠٤,٠٠٠
(١٧,٦٣٩,٠٧٣)	(١٠,١٣٣,٦٢٠,٠٢٨)	-	(١٠,١٥١,٢٥٩,١٠١)
٢,٣٢٧,٧٢٠,٩٣٢	٣٥,٨٠٣,٣٢٣,٩٦٧	-	٣٨,١٣١,٠٤٤,٨٩٩
٠,٨	٢٢	-	٢١

إيداعات لدى المصارف:

الدرجات من ١ إلى ٢ مستوى	مرتفع الجودة الائتمانية	الدرجات من ٣ إلى ٤ مستوى	متوسط الجودة الائتمانية	الدرجات من ٥ إلى ٧ مستوى	منخفض الجودة الائتمانية	الدرجات من ٨ إلى ١٠ التعرضات	الائتمانية المتعثرة	إجمالي إيداعات لدى المصارف	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	صافي إيداعات لدى المصارف	نسبة التغطية (%)
١,٦٤٥,٣٦٠,٠٠٥		٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠		-	-	-	-	٢,٣٤٥,٣٦٠,٠٠٥	(١٧,٦٣٩,٠٧٣)	٢,٣٢٧,٧٢٠,٩٣٢	٠,٨

تسهيلات ائتمانية غير مباشرة:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى ١٢ شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
-	-	-	-
٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	-	-	٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩
-	-	٣٢,٦٢٠,٦١٧	٣٢,٦٢٠,٦١٧
-	٤,٦٥٩,٢٨٤	-	٤,٦٥٩,٢٨٤
٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	٤,٦٥٩,٢٨٤	٣٢,٦٢٠,٦١٧	٤,٩١٦,٥٥١,٠١٠
(٨٣,١٢٨)	(٨٢٣,٩٣١)	(٨٧٢,٣٩٩)	(١,٧٧٩,٤٥٨)
٤,٨٧٩,١٨٧,٩٨١	٣,٨٣٥,٣٥٣	٣١,٧٤٨,٢١٨	٤,٩١٤,٧٧١,٥٥٢
٠,٠٠٢	١٨	٣	٠,٠٤

الدرجات من ١ إلى ٢ مستوى	مرتفع الجودة الائتمانية	الدرجات من ٣ إلى ٤ مستوى	متوسط الجودة الائتمانية	الدرجات من ٥ إلى ٧ مستوى	منخفض الجودة الائتمانية	الدرجات من ٨ إلى ١٠ التعرضات	الائتمانية المتعثرة	إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	نسبة التغطية (%)
-		٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩		-	-	-	-	٤,٨٧٩,٢٧١,١٠٩	(٨٣,١٢٨)	٤,٨٧٩,١٨٧,٩٨١	٠,٠٠٢

(٣) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات:

(أ) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات المباشرة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢				
الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
١,١١٩,٢٧٤,٥٣٩	٢٩,٧٦٠,٥٦٤,٤٦٥	—	٣٠,٨٧٩,٨٣٩,٠٠٤	مرحلة أولى
—	٣,٠٩١,٣٩٢,٧٢٩	—	٣,٠٩١,٣٩٢,٧٢٩	مرحلة ثانية
—	٣٦٤,٦٠٥,٦١٩	٢١,٧٠٤,٠٠٠	٣٨٦,٣٠٩,٦١٩	مرحلة ثالثة
١,١١٩,٢٧٤,٥٣٩	٣٣,٢١٦,٥٦٢,٨١٣	٢١,٧٠٤,٠٠٠	٣٤,٣٥٧,٥٤١,٣٥٢	المجموع
منها:				
—	٨٨,٥١٥,٧١٤	—	٨٨,٥١٥,٧١٤	تأمينات نقدية
١,٠٥٠,١٣٥,٤٤١	٣١,٤٩٧,٠١٦,٢٩٧	٢١,٧٠٤,٠٠٠	٣٢,٥٦٨,٨٥٥,٧٣٨	رهن عقاري
٦٩,١٣٩,٠٩٨	١,٦٣١,٠٣٠,٨٠٢	—	١,٧٠٠,١٦٩,٩٠٠	كفالة أشخاص طبيعيين
—	—	—	—	كفالة أشخاص اعتباريين
١,١١٩,٢٧٤,٥٣٩	٣٣,٢١٦,٥٦٢,٨١٣	٢١,٧٠٤,٠٠٠	٣٤,٣٥٧,٥٤١,٣٥٢	المجموع

إن قيمة الضمانات لا تزيد عن قيمة الدين لكل زبون.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١				
الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	
١٦٤,٢٥٤,٣٨٦	١٢,٤٠٥,٢٠١,٢٥١	—	١٢,٥٦٩,٤٥٥,٦٣٧	مرحلة أولى
—	٤,٦٤٧,١٧٥,٩١٩	—	٤,٦٤٧,١٧٥,٩١٩	مرحلة ثانية
—	٣٨٧,٥٠٨,٨١٦	٥٧,١٨٢,٠٠٠	٤٤٤,٦٩٠,٨١٦	مرحلة ثالثة
١٦٤,٢٥٤,٣٨٦	١٧,٤٣٩,٨٨٥,٩٨٦	٥٧,١٨٢,٠٠٠	١٧,٦٦١,٣٢٢,٣٧٢	المجموع
منها:				
١٥٨,٣٤٧,١٦٧	١٤,٧١٢,٧٩٢,٣٣٨	٥٧,١٨٢,٠٠٠	١٤,٩٢٨,٣٢١,٥٠٥	رهن عقاري
٥,٩٠٧,٢١٩	٢,٦٥٢,٥٨٤,٨٣٢	—	٢,٦٥٨,٤٩٢,٠٥١	كفالة أشخاص طبيعيين
—	٧٤,٥٠٨,٨١٦	—	٧٤,٥٠٨,٨١٦	كفالة أشخاص اعتباريين
١٦٤,٢٥٤,٣٨٦	١٧,٤٣٩,٨٨٥,٩٨٦	٥٧,١٨٢,٠٠٠	١٧,٦٦١,٣٢٢,٣٧٢	المجموع

إن قيمة الضمانات لا تزيد عن قيمة الدين لكل زبون.

(ب) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات غير المباشرة:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الضمانات مقابل ديون:			
مرحلة أولى	٥,٦٠٥,٢٠١,٩٩٥	٨٦٠,٠٠٠	٥,٦٠٦,٠٦١,٩٩٥
مرحلة ثانية	٣٤,٠٩٣,٨٢١	—	٣٤,٠٩٣,٨٢١
مرحلة ثالثة	١,٣٥٢,١٣٤	٢,٣٣٥,٠٠٠	٣,٦٨٧,١٣٤
المجموع	٥,٦٤٠,٦٤٧,٩٥٠	٣,١٩٥,٠٠٠	٥,٦٤٣,٨٤٢,٩٥٠
منها:			
تأمينات نقدية	٥,٥٢٦,٤٢٦,٢٥٠	٢,٣٣٥,٠٠٠	٥,٥٢٨,٧٦١,٢٥٠
رهن عقاري	١٠٦,٧٩١,٣٠٠	—	١٠٦,٧٩١,٣٠٠
كفالة أشخاص طبيعيين	٧,٤٣٠,٤٠٠	٨٦٠,٠٠٠	٨,٢٩٠,٤٠٠
المجموع	٥,٦٤٠,٦٤٧,٩٥٠	٣,١٩٥,٠٠٠	٥,٦٤٣,٨٤٢,٩٥٠

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الضمانات مقابل ديون:			
مرحلة أولى	٤,٨٧٩,٠١١,١٠٩	٨٦٠,٠٠٠	٤,٨٧٩,٨٧١,١٠٩
مرحلة ثانية	٢٥,٨٣٧,٨٢١	٥,٩٨٧,١٩٩	٣١,٨٢٥,٠٢٠
مرحلة ثالثة	١,٦٥٩,٢٨٤	—	١,٦٥٩,٢٨٤
المجموع	٤,٩٠٦,٥٠٨,٢١٤	٦,٨٤٧,١٩٩	٤,٩١٣,٣٥٥,٤١٣
منها:			
تأمينات نقدية	٤,٨٩٢,٥٥٩,٢٤٥	٢,٤٠٠,١٩٩	٤,٨٩٤,٩٥٩,٤٤٤
رهن عقاري	٥,٩٢١,٣٦٠	٣,٥٨٧,٠٠٠	٩,٥٠٨,٣٦٠
كفالة أشخاص طبيعيين	٨,٠٢٧,٦٠٩	٨٦٠,٠٠٠	٨,٨٨٧,٦٠٩
المجموع	٤,٩٠٦,٥٠٨,٢١٤	٦,٨٤٧,١٩٩	٤,٩١٣,٣٥٥,٤١٣

تم توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات غير المباشرة فقط، حيث أن باقي الأصول المالية بدون ضمانات.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة (المرحلة الثالثة) وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب إعادة جدولة أصولية يبلغ رصيدها ٦٧,٠٧٢,٠٩٣ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (مقابل ٢٦٥,٢٥١,٦٥١ ليرة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح يبلغ رصيدها ٥,١٨٠,٩٦١,٥٤٨ ليرة سورية بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (مقابل ٧,٨٩٤,١٥١,٨٩١ ليرة سورية بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢١).

(١) التركيز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

البند / المنطقة الجغرافية	داخل الجمهورية العربية السورية	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٤,٩٦٧,١٢٠,٤٩٣	—	—	—	٧٤,٩٦٧,١٢٠,٤٩٣
أرصدة لدى مصارف	٧٦٤,٢٣٤,٠٤٢	٣,٤٩١,٤٨٠,٤٨٤	٦٨,٣٩٩,٧٦٢,٩٠٥	—	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١
إيداعات لدى مصارف	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥	—	—	—	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠	—	—	—	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠
للأفراد	١,٣٤٨,٦٨٥,١٩٥	—	—	—	١,٣٤٨,٦٨٥,١٩٥
للشركات الكبرى	٣٣,٩٩٤,٠٠٩,١٢٥	—	—	—	٣٣,٩٩٤,٠٠٩,١٢٥
للشركات الصغيرة والمتوسطة	—	—	—	—	—
موجودات مالية بالقيمة العادلة من					
خلال الدخل الشامل الآخر	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨	—	—	—	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨
الموجودات الأخرى	٦٤١,٩١٦,٦٤٦	—	٢٠٢,٣٨٩,٠٦٦	—	٨٤٤,٣٠٥,٧١٢
وديعة مجمدة لدى					
مصرف سورية المركزي	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	—	—	—	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤
الإجمالي	١٢٦,٩٤١,٥٧٧,٢٣٨	٣,٤٩١,٤٨٠,٤٨٤	٦٨,٦٠٢,١٥١,٩٧١	—	١٩٩,٠٣٥,٢٠٩,٦٩٣
الإجمالي كما في					
٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١٣٦,٥٢٢,٧٥٣,٧٢٠	٥٤,٥٠٩,٢٢٠,٨٣٧	١٢,٣٤٢,٤٥٤,٤٩٢	—	٢٠٣,٣٧٤,٤٢٩,٠٤٩

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وفق مراحل التصنيف، تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) كما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المنطقة الجغرافية / المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
داخل الجمهورية العربية السورية	١٢٣,٦٧٠,٦٨٧,٠٥٦	٣,١١٣,٧٤٩,٢٤٥	١٥٧,١٤٠,٩٣٧	١٢٦,٩٤١,٥٧٧,٢٣٨
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	٣,٤٩١,٤٨٠,٤٨٤	٣,٤٩١,٤٨٠,٤٨٤
أوروبا	٦٨,٦٠٢,١٥١,٩٧١	-	-	٦٨,٦٠٢,١٥١,٩٧١
آسيا	-	-	-	-
الإجمالي	١٩٢,٢٧٢,٨٣٩,٠٢٧	٣,١١٣,٧٤٩,٢٤٥	٣,٦٤٨,٦٢١,٤٢١	١٩٩,٠٣٥,٢٠٩,٦٩٣

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

المنطقة الجغرافية / المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
داخل الجمهورية العربية السورية	١٣١,٠٩٤,١٦٣,٥١٤	٥,٣٠٧,٢٤٦,٢٢٣	١٢١,٣٤٣,٩٨٣	١٣٦,٥٢٢,٧٥٣,٧٢٠
دول الشرق الأوسط الأخرى	-	-	٥٤,٥٠٩,٢٢٠,٨٣٧	٥٤,٥٠٩,٢٢٠,٨٣٧
أوروبا	١٢,٣٤٢,٤٥٤,٤٩٢	-	-	١٢,٣٤٢,٤٥٤,٤٩٢
آسيا	-	-	-	-
الإجمالي	١٤٣,٤٣٦,٦١٨,٠٠٦	٥,٣٠٧,٢٤٦,٢٢٣	٥٤,٦٣٠,٥٦٤,٨٢٠	٢٠٣,٣٧٤,٤٢٩,٠٤٩

٢) التركز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

مالي	صناعة	تجارة	عقارات	حكومي	زراعي	أفراد	خدمات	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
٧٤,٩٦٧,١٢٠,٤٩٣	-	-	-	-	-	-	-	٧٤,٩٦٧,١٢٠,٤٩٣
٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١	-	-	-	-	-	-	-	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١
٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥	-	-	-	-	-	-	-	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥
-	٢٢,٢٧٢,٣١٣,٦٧٣	٣,٩٠١,٢١١,٨٢٤	٩٧٧,٤٩٠,٧١٢	-	٥,٠٠٨,٤٧٨,٤٥٣	٣٠٩,٣٠٥,١٤١	٢,٨٧٣,٨٩٤,٥١٧	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠
٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	-	-	-	٢,١١٦,٩٨٠,٦١٨	-	-	-	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨
٨٤١,٦٩٩,٩٣٨	-	-	-	-	-	٢,٦٠٥,٧٧٤	-	٨٤٤,٣٠٥,٧١٢
٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	-	-	-	-	-	-	-	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤
١٦١,٥٧٢,٩٢٨,٩٨١	٢٢,٢٧٢,٣١٣,٦٧٣	٣,٩٠١,٢١١,٨٢٤	٩٧٧,٤٩٠,٧١٢	٢,١١٦,٩٨٠,٦١٨	٥,٠٠٨,٤٧٨,٤٥٣	٣١١,٩١٠,٩١٥	٢,٨٧٣,٨٩٤,٥١٧	١٩٩,٠٣٥,٢٠٩,٦٩٣
١٨٣,٧٥٣,٩١٢,٩٨٤	٨,٢٠٩,١٦١,٥٨١	٣,٤٥٠,٧١٨,٩٢٥	١,٢٣٠,٨٢٤,٧٤١	-	٢,٨٥٢,٨٠١,٥٦٥	١٥١,٤٦٢,٣٤٤	٣,٧٢٥,٥٤٦,٩٠٩	٢٠٣,٣٧٤,٤٢٩,٠٤٩

الإجمالي

الإجمالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وفق مراحل التصنيف، تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) كما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

القطاع الاقتصادي / المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
مالي	١٥٤,٠٤٠,٥٣٧,٨٦٢	-	٧,٥٣٢,٣٩١,١١٩	١٦١,٥٧٢,٩٢٨,٩٨١
صناعة	١٩,٥٣٤,٣٥٩,٣٨٠	٢,٦٦٥,٢٧٥,١٧٠	٧٢,٦٧٩,١٢٣	٢٢,٢٧٢,٣١٣,٦٧٣
تجارة	٣,٤٥٢,٨٤٢,٥٩٣	٤٤٨,٣٦٩,٢٣١	-	٣,٩٠١,٢١١,٨٢٤
عقارات	٩٧٨,٠٢٠,٢٦٦	-	-	٩٧٨,٠٢٠,٢٦٦
حكومي	٢,١١٦,٩٨٠,٦١٨	-	-	٢,١١٦,٩٨٠,٦١٨
زراعي	٤,٩٢٤,٠١٦,٦٣٩	-	٨٤,٤٦١,٨١٥	٥,٠٠٨,٤٧٨,٤٥٤
أفراد	٣١١,٣٨١,٣٥٨	-	-	٣١١,٣٨١,٣٥٨
خدمات	٢,٨٧٣,٧٨٩,٦٧٥	١٠٤,٨٤٤	-	٢,٨٧٣,٨٩٤,٥١٩
الإجمالي	١٨٨,٢٣١,٩٢٨,٣٩١	٣,١١٣,٧٤٩,٢٤٥	٧,٦٨٩,٥٣٢,٠٥٧	١٩٩,٠٣٥,٢٠٩,٦٩٣

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

القطاع الاقتصادي / المرحلة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
مالي	١٢٩,٢٤٤,٦٩٢,١٤٧	-	٥٤,٥٠٩,٢٢٠,٨٣٧	١٨٣,٧٥٣,٩١٢,٩٨٤
صناعة	٤,٩٥٥,٣٠١,١٧٦	٣,١٣٢,٥١٦,٤٢٢	١٢١,٣٤٣,٩٨٣	٨,٢٠٩,١٦١,٥٨١
تجارة	١,٧٣٣,٥٤١,٤١٠	١,٧١٧,١٧٧,٥١٥	-	٣,٤٥٠,٧١٨,٩٢٥
عقارات	١,٢٣٠,٨٢٤,٧٤١	-	-	١,٢٣٠,٨٢٤,٧٤١
حكومي	-	-	-	-
زراعي	٢,٣٩٥,٢٦٥,٧٠٤	٤٥٧,٥٣٥,٨٦١	-	٢,٨٥٢,٨٠١,٥٦٥
أفراد	١٥١,٤٦٢,٣٤٤	-	-	١٥١,٤٦٢,٣٤٤
خدمات	٣,٧٢٥,٥٣٠,٤٨٤	١٦,٤٢٥	-	٣,٧٢٥,٥٤٦,٩٠٩
الإجمالي	١٤٣,٤٣٦,٦١٨,٠٠٦	٥,٣٠٧,٢٤٦,٢٢٣	٥٤,٦٣٠,٥٦٤,٨٢٠	٢٠٣,٣٧٤,٤٢٩,٠٤٩

ب- مخاطر السوق:

هي مخاطر ترتب خسارة في الإيرادات وحقوق المساهمين نتيجة حدوث تقلبات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو تأثير القيمة السوقية أو التصنيف الائتماني أو التدفقات النقدية لأداة مالية.

- إدارة مخاطر السوق:

يعمل قسم إدارة مخاطر السوق والسيولة على مراقبة المخاطر التي قد تواجه المصرف فيما يتعلق بمخاطر السوق بشقيه مخاطر أسعار الفوائد وأسعار الصرف ومدى تأثيرها على الوضع المالي للمصرف، تقوم هذه الوحدة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية بمراقبة جميع مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة المصرف، وتقوم بفحوصات ضاغطة لاختبار قدرة المصرف على مواجهة ظروف غير اعتيادية وفق سيناريوهات محتملة. يتم ذلك عن طريق إصدار تقارير من وإلى لجنة الموجودات والمطلوبات حيث أن إدارة مخاطر السوق هي جزء أساسي من مسؤولياتها لاتباع ذلك رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة تحت مظلة متطلبات الحوكمة.

– أساليب تخفيف مخاطر السوق:

إن المراقبة الدورية المستمرة للتقارير الداخلية والخارجية والمتابعة اليومية لأخبار البنوك التي يتعامل معها المصرف وخاصة الصادرة عن وكالات التصنيف العالمية كفيلة بأن تبين احتمالية حدوث خطر ما وبالتالي العمل على تجنبه. هذا بالإضافة إلى بذل العناية اللازمة في تجنب كافة أنواع التكررات سواء في العملات أو بلدان أو بنوك معينة وذلك وفقاً لمعايير وسقوف محددة مسبقاً بحسب السياسات والإجراءات.

(١) مخاطر أسعار الفائدة:

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف المستقبلية أو على القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين بالإضافة لأثرها على القيمة السوقية للأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومعايرة حجم القروض إلى الودائع للوصول للمستوى الأمثل الذي يخفف من تعرض المصرف لتقلبات أسعار الفائدة.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدوداً لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية كما وتتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة – التغير بسعر الفائدة:

زيادة بسعر الفائدة (٢٪)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية ٧٥٪
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	٢٤,١١٧,٣١٧,٤٣٤	٤٨٢,٣٤٦,٣٤٩	٣٦١,٧٥٩,٧٦٢
يورو	٩,٧٢٨,١٤٩,٩٦١	١٩٤,٥٦٢,٩٩٩	١٤٥,٩٢٢,٢٤٩
جنيه استرليني	–	–	–
ليرة سورية	(٥٠,٥٤٥,٢٣١,٨٧٠)	(١,٠١٠,٩٠٤,٦٣٧)	(٧٥٨,١٧٨,٤٧٨)
فرنك سويسري	٢٦٩,٢٥٨	٥,٣٨٥	٤,٠٣٩
درهم اماراتي	٦٣,٩٨٦,٩٧٠,٩٢٢	١,٢٧٩,٧٣٩,٤١٨	٩٥٩,٨٠٤,٥٦٤

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية ٧٥٪
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	٧٠,٦٠٥,٦١٩,٩١٧	١,٤١٢,١١٢,٣٩٨	١,٠٥٩,٠٨٤,٢٩٩
يورو	٣,٦٦٤,٦٠٣,٠٧٢	٧٣,٢٩٢,٠٦١	٥٤,٩٦٩,٠٤٦
جنيه استرليني	٣٣٩,٣٠٣	٦,٧٨٦	٥,٠٩٠
ليرة سورية	(٢٤,٠٩٦,٨٩٩,٩٦٥)	(٤٨١,٩٣٧,٩٩٩)	(٣٦١,٤٥٣,٤٩٩)
فرنك سويسري	٢٠٩,٣١٣	٤,١٨٦	٣,١٤٠
درهم اماراتي	١,٥٦٩,٦١٩	٣١,٣٩٢	٢٣,٥٤٤

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية ٧٥٪
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	٢٤,١١٧,٣١٧,٤٣٤	(٤٨٢,٣٤٦,٣٤٩)	(٣٦١,٧٥٩,٧٦٢)
يورو	٩,٧٢٨,١٤٩,٩٦١	(١٩٤,٥٦٢,٩٩٩)	(١٤٥,٩٢٢,٢٤٩)
جنيه استرليني	-	-	-
ليرة سورية	(٥٠,٥٤٥,٢٣١,٨٧٠)	١,٠١٠,٩٠٤,٦٣٧	٧٥٨,١٧٨,٤٧٨
فرنك سويسري	٢٦٩,٢٥٨	(٥,٣٨٥)	(٤,٠٣٩)
درهم اماراتي	٦٣,٩٨٦,٩٧٠,٩٢٢	(١,٢٧٩,٧٣٩,٤١٨)	(٩٥٩,٨٠٤,٥٦٤)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية ٧٥٪
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي	٧٠,٦٠٥,٦١٩,٩١٧	(١,٤١٢,١١٢,٣٩٨)	(١,٠٥٩,٠٨٤,٢٩٩)
يورو	٣,٦٦٤,٦٠٣,٠٧٢	(٧٣,٢٩٢,٠٦١)	(٥٤,٩٦٩,٠٤٦)
جنيه استرليني	٣٣٩,٣٠٣	(٦,٧٨٦)	(٥,٠٩٠)
ليرة سورية	(٢٤,٠٩٦,٨٩٩,٩٦٥)	٤٨١,٩٣٧,٩٩٩	٣٦١,٤٥٣,٤٩٩
فرنك سويسري	٢٠٩,٣١٣	(٤,١٨٦)	(٣,١٤٠)
درهم اماراتي	١,٥٦٩,٦١٩	(٣١,٣٩٢)	(٢٣,٥٤٤)

(٢) مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر الناجمة عن تغير قيمة العملات الأجنبية قياساً بالعملة المحلية وما ينتج عن هذه التغيرات من خسائر بالأرباح أو قيمة أصول ومطالب المصرف.

يعتبر المصرف الليرة السورية العملة الرئيسية له.

يقوم بنك الشرق بضبط مخاطر تغير أسعار الصرف عن طريق:

١. تبني سياسة متحفظة في إدارته لعملياته بالعملة الأجنبية بما يساهم في تجنب التقلبات الكبيرة.

٢. الحفاظ على مركز القطع البنوي وفق التعليمات النازمة لمصرف سورية المركزي.

٣. المحافظة على نسبة سيولة مرتفعة بالعملات الأجنبية.

٤. تنفيذ اختبار جهد بدراسة أثر تغير نسبة ١٠ ٪ في أسعار الصرف على ربحية وأداء المصرف.

يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف.

زيادة (١٠٪) في سعر الصرف

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(٢٥٤٦٠٠٧١٦٨)	(٢٥٤٦٠٠٧١٧)	(١٩٠٩٥٠٥٣٨)
دولار أمريكي-بنوي	٢٦,٤٨٤,٨٠٦,٢٠٥	٢,٦٤٨,٤٨٠,٦٢١	٢,٦٤٨,٤٨٠,٦٢١
يورو	٤,٤٧٤,٩٧٠,٤٤٠	٤٤٧,٤٩٧,٠٤٤	٣٣٥,٦٢٢,٧٨٣
درهم اماراتي-تشغيلي	(٢٩٢,٤٢٨,٦٩٨)	(٢٩,٢٤٢,٨٧٠)	(٢١,٩٣٢,١٥٢)
درهم اماراتي-بنوي	٦٣,٤٤٩,٩٧٤,٧٤٥	٦,٣٤٤,٩٩٧,٤٧٥	٦,٣٤٤,٩٩٧,٤٧٥
عملات أخرى	١,٠٦٣,٠٧٧	١٠٦,٣٠٨	٧٩,٧٣١

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(٢٧٠,٨١٠,١١٤)	(٢٧,٠٨١,٠١١)	(٢٠,٣١٠,٧٥٩)
دولار أمريكي-بنوي	٧٤,٩٥٦,٦٣٠,٥٧٦	٧,٤٩٥,٦٦٣,٠٥٨	٧,٤٩٥,٦٦٣,٠٥٨
يورو	٣٦٣,٠٧٩,٣٢٦	٣٦,٣٠٧,٩٣٣	٢٧,٢٣٠,٩٤٩
درهم اماراتي-تشغيلي	(٨٥,٥٧٠)	(٨,٥٥٧)	(٦,٤١٨)
عملات أخرى	١٤,٨١٤,٨٦٥	١,٤٨١,٤٨٧	١,١١١,١١٥

نقص (١٠٪) في سعر الصرف

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي-تشغيلي	(٢٥٤٦٠٠٧١٦٨)	٢٥٤٦٠٠٧١٧	١٩٠٩٥٠٥٣٨
دولار أمريكي-بنوي	٢٦,٤٨٤,٨٠٦,٢٠٥	(٢,٦٤٨,٤٨٠,٦٢١)	(٢,٦٤٨,٤٨٠,٦٢١)
يورو	٤,٤٧٤,٩٧٠,٤٤٠	(٤٤٧,٤٩٧,٠٤٤)	(٣٣٥,٦٢٢,٧٨٣)
درهم اماراتي-تشغيلي	(٢٩٢,٤٢٨,٦٩٨)	٢٩,٢٤٢,٨٧٠	٢١,٩٣٢,١٥٢
درهم اماراتي-بنوي	٦٣,٤٤٩,٩٧٤,٧٤٥	(٦,٣٤٤,٩٩٧,٤٧٥)	(٦,٣٤٤,٩٩٧,٤٧٥)
عملات أخرى	١,٠٦٣,٠٧٧	(١٠٦,٣٠٨)	(٧٩,٧٣١)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
دولار أمريكي - تشغيلي	(٢٧٠,٨١٠,١١٤)	٢٧,٠٨١,٠١١	٢٠,٣١٠,٧٥٩
دولار أمريكي - بنوي	٧٤,٩٥٦,٦٣٠,٥٧٦	(٧,٤٩٥,٦٦٣,٠٥٨)	(٧,٤٩٥,٦٦٣,٠٥٨)
يورو	(٣٦٣,٠٧٩,٣٢٦)	٣٦,٣٠٧,٩٣٣	٢٧,٢٣٠,٩٤٩
درهم اماراتي	(٨٥,٥٧٠)	٨,٥٥٧	٦,٤١٨
عملات أخرى	١٤,٨١٤,٨٦٥	(١,٤٨١,٤٨٧)	(١,١١١,١١٥)

(٣) فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	دون الشهر	من شهر حتى ٣ أشهر	من ثلاثة حتى ٦ أشهر	من سنة حتى ٩ أشهر	من تسعة أشهر إلى سنة	من سنة إلى سنتين
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٦٦,١٦٥,٩٩٥,٦٠٦	٣,٣١١,٧٧٢,٣٩٠	٣,٣٣٧,٣٦٣,٦٧٩	٣,٣٤٣,٨٣٥,٤٣٧	٣,٥٢٥,٦٦٨,٨٢١	-
أرصدة لدى مصارف	٢٢,١٤١,٤٣٠,٠٤٠	٦٢,٤١٨,٧٦٢,٦٠٣	-	-	-	-
إيداعات لدى مصارف	-	١,٠٣١,٢١٢,١٤٢	٣,٠١١,٩٨٥,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من	-	-	-	-	-	-
خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	٢,١١٦,٩٨٠,٦١٨
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	١٤٤,٩٨٩,٩٣٠	٩٨٢,٨٢١,١٨٤	٥٢٤,٩٦٥,٥٢٨	١,١٩١,٦٢٦,١٩٤	٥١٩,٦٤٤,٥٧٥	٨,٣٣٧,٨٧٩,٧٦٦
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-
وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	٨٨,٤٥٢,٤١٥,٥٧٦	٦٧,٧٤٤,٥٦٨,٣٢٠	٦,٨٧٤,٣١٤,٢٠٧	٥,٥٣٥,٤٦١,٦٣١	٤,٠٤٥,٣١٣,٣٩٦	١٠,٤٥٤,٨٦٠,٣٨٤
المطلوبات:						
ودائع المصارف	١٣٢,٦٢٣,١١٨	-	٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-
ودائع الزبائن	٩٠,٣٢٨,٩٧٨,٩٠١	٧,٣٧١,٧١٦,٦٠١	٥,١٧٢,٠٣٥,٤٣٠	٢,١١٢,٤٦٤,١٢٣	٢,٧٥٤,٦٥٣,٩٣٦	٦١٥,٠٠٠,٠٠٠
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
التزامات عقود الآجار	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	٩٠,٤٦١,٦٠٢,٠١٩	٧,٣٧١,٧١٦,٦٠١	١٢,١٧٢,٠٣٥,٤٣٠	٢,١١٢,٤٦٤,١٢٣	٢,٧٥٤,٦٥٣,٩٣٦	٦١٥,٠٠٠,٠٠٠
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(٢,٠٠٩,١٨٦,٤٤٣)	٦٠,٣٧٢,٨٥١,٧١٩	(٥,٢٩٧,٧٢١,٢٢٣)	٣,٤٢٢,٩٩٧,٥٠٨	١,٢٩٠,٦٥٩,٤٦٠	٩,٨٣٩,٨٦٠,٣٨٤

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ / (تابع)

من سنتين إلى ثلاثة ل.س.	من ثلاثة إلى أربعة ل.س.	من أربعة إلى خمسة ل.س.	أكثر من خمس سنوات ل.س.	بنود غير حساسة ل.س.	المجموع ل.س.
—	—	—	—	٥,٦٧٠,٣٨٧,٥٦١	٨٥,٣٥٥,٠٢٣,٤٩٤
—	—	—	—	(١١,٩٠٤,٧١٥,٢١٢)	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١
—	—	—	—	(١,١٥٢,٥٤٦,٠١٧)	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥
—	—	—	—	٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨
—	—	—	—	٤٢٥,٤٤٨,٧٩٥	٤٢٥,٤٤٨,٧٩٥
٨,٤٨٣,٠٠٥,١٧٢	٧,٨٢٠,٠٢٣,٥٥٢	٧,٢٩٨,٩٧٩,٣٨٧	١٣٩,٤٦٣,٣٣٣	(١٠٠,٧٠٤,٣٠١)	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠
—	—	—	—	٦,٤٨٦,٩٠٩,٣٧٨	٦,٤٨٦,٩٠٩,٣٧٨
—	—	—	—	٨١,٤٣٤,٩٢٣	٨١,٤٣٤,٩٢٣
—	—	—	—	٣,٤٣٨,٧٢٧,٣٢٨	٣,٤٣٨,٧٢٧,٣٢٨
—	—	—	—	٧٣٨,٢٩٣	٧٣٨,٢٩٣
—	—	—	—	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤
٨,٤٨٣,٠٠٥,١٧٢	٧,٨٢٠,٠٢٣,٥٥٢	٧,٢٩٨,٩٧٩,٣٨٧	١٣٩,٤٦٣,٣٣٣	١٢,١٦٣,٦٦٠,٧٤٢	١٢٨,٠٣٤,٤٢٤,٠٩٨
—	—	—	—	—	٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨
—	—	—	—	—	١٠٨,٣٥٤,٨٤٨,٩٩١
—	—	—	—	٧,٠٥٤,٦٣٢,٤٢٦	٧,٠٥٤,٦٣٢,٤٢٦
—	—	—	—	٧٦٦,٥٢٣,٤٣٢	٧٦٦,٥٢٣,٤٣٢
—	—	—	—	١٥٢,٧٨١,١٣١	١٥٢,٧٨١,١٣١
—	—	—	—	١٥٤,٢٩٦,٧٠٧	١٥٤,٢٩٦,٧٠٧
—	—	—	—	٤,٤١٨,٧١٨,٢٩٣	٤,٤١٨,٧١٨,٢٩٣
—	—	—	—	١٢,٥٤٦,٩٥١,٩٨٩	١٢٨,٠٣٤,٤٢٤,٠٩٨
٨,٤٨٣,٠٠٥,١٧٢	٧,٨٢٠,٠٢٣,٥٥٢	٧,٢٩٨,٩٧٩,٣٨٧	١٣٩,٤٦٣,٣٣٣	(٣٨٣,٢٩١,٢٤٧)	٩٠,٩٧٧,٦٤١,٦٠١

الموجودات:

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

أرصدة لدى مصارف

إيداعات لدى مصارف

موجودات مالية بالقيمة العادلة من

خلال الدخل الشامل الآخر

حقوق استخدام الأصول المستأجرة

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

موجودات ثابتة

موجودات غير ملموسة

موجودات أخرى

موجودات ضريبية مؤجلة

وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية

مجموع الموجودات

المطلوبات:

ودائع المصارف

ودائع الزبائن

تأمينات نقدية

مخصصات متنوعة

مخصص ضريبة الدخل

التزامات عقود الآجار

مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

فجوة إعادة تسعير الفائدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١					
دون الشهر ل.س.	من شهر حتى ٣ أشهر ل.س.	من ثلاثة حتى ٦ أشهر ل.س.	من ستة حتى ٩ أشهر ل.س.	من تسعة أشهر إلى سنة ل.س.	من سنة إلى سنتين ل.س.
٨٢,٥٦٣,٨٧٤,٣٠٢	٢,٧٥٩,٢٦١,١٠٩	٥,٥٦٦,٥٥٧,٩٣٧	-	٥,٧٦٠,١٠٥,٧٧٩	-
٣٣,٤٤٣,٨٨٩,٥٦٤	-	-	-	-	-
-	٢٣,٧٦٦,٠٣٢,٠٠٠	٢٤,٥١٦,٢٧٢,٠٠٠	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
١٧٣,٤٧٢,٨٤١	٧٨١,٢٤٩,٢٢٢	٢,١٧٦,١٩٥,٩٥٣	١,٥٦٢,٨٠١,٩٣١	٢٣٠,٤٤٤,٩٣٢	١,٤٦٣,٤٩٩,١٢٨
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
١١٦,١٨١,٢٣٦,٧٠٧	٢٧,٣٠٦,٥٤٢,٣٣١	٣٢,٢٥٩,٠٢٥,٨٩٠	١,٥٦٢,٨٠١,٩٣١	٥,٩٩٠,٥٥٠,٧١١	١,٤٦٣,٤٩٩,١٢٨
١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	-	-	-	-	-
١١١,٥٧١,٦١٦,٨٦١	٩,٧٠٨,٩٧٢,٧٦٦	٣,٩٨٨,٨١٨,٥٣٧	٢,٣٦٨,٣٣٨,١٤٨	٥,٢٧٢,٥٣١,٤٧٨	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
١١١,٧٣٠,٣٤٢,٤٠١	٩,٧٠٨,٩٧٢,٧٦٦	٣,٩٨٨,٨١٨,٥٣٧	٢,٣٦٨,٣٣٨,١٤٨	٥,٢٧٢,٥٣١,٤٧٨	-
٤,٤٥٠,٨٩٤,٣٠٦	١٧,٥٩٧,٥٦٩,٥٦٥	٢٨,٢٧٠,٢٠٧,٣٥٣	(٨٠,٥٣٦,٢١٧)	٧١٨,٠١٩,٢٣٣	١,٤٦٣,٤٩٩,١٢٨

الموجودات:

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

أرصدة لدى مصارف

إيداعات لدى مصارف

موجودات مالية بالقيمة العادلة من

خلال الدخل الشامل الآخر

حقوق استخدام الأصول المستأجرة

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

موجودات ثابتة

موجودات غير ملموسة

موجودات أخرى

وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية

مجموع الموجودات

المطلوبات:

ودائع المصارف

ودائع الزبائن

تأمينات نقدية

مخصصات متنوعة

مخصص ضريبة الدخل

التزامات عقود الآجار

مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

فجوة إعادة تسعير الفائدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ / (تابع)

المجموع	بنود غير حساسة	أكثر من خمس سنوات	من أربعة إلى خمسة	من ثلاثة إلى أربعة	من سنتين إلى ثلاثة
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
١١٦,٢٩٤,٤٧٧,١٦١	١٩,٦٤٤,٦٧٨,٠٣٤	-	-	-	-
٣٣,٠١٧,١٩٩,٩٦٠	(٤٢٦,٦٨٩,٦٠٤)	-	-	-	-
٣٨,١٣١,٠٤٤,٨٩٩	(١٠,١٥١,٢٥٩,١٠١)	-	-	-	-
٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	٢٠٩,٥٩١,٥٠٠	-	-	-	-
٦٠١,٧٢٤,٧٦٣	٦٠١,٧٢٤,٧٦٣	-	-	-	-
١٩,٦١٩,٤٨٥,٤٨٦	(٢٢٥,١٥٣,٧٧٩)	٢٠١,١٧٩,٣٩٦	٣٥٢,١٤٤,٨٣٣	٦,٥١٤,٢٠١,٩٣٠	٦,٣٨٩,٤٤٩,٠٩٩
٥,٧٨٦,٥٣٢,٦٠١	٥,٧٨٦,٥٣٢,٦٠١	-	-	-	-
١٠١,٠٣٤,٩٦٠	١٠١,٠٣٤,٩٦٠	-	-	-	-
٨٢٠,٩٨١,٨٩١	٨٢٠,٩٨١,٨٩١	-	-	-	-
٧,٥٥١,٩٧٥,٦٨٥	٧,٥٥١,٩٧٥,٦٨٥	-	-	-	-
٢٢٢,١٣٤,٠٤٨,٩٠٦	٢٣,٩١٣,٤١٦,٩٥٠	٢٠١,١٧٩,٣٩٦	٣٥٢,١٤٤,٨٣٣	٦,٥١٤,٢٠١,٩٣٠	٦,٣٨٩,٤٤٩,٠٩٩
١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	-	-	-	-	-
١٣٢,٩١٠,٢٧٧,٧٩٠	-	-	-	-	-
٨,٤١٨,٦٠٥,٢٣٩	٨,٤١٨,٦٠٥,٢٣٩	-	-	-	-
٦١٣,٩٧٨,٧٧١	٦١٣,٩٧٨,٧٧١	-	-	-	-
٨٣,٧٤٧,٢٤٨	٨٣,٧٤٧,٢٤٨	-	-	-	-
١٧٢,٨٧٧,٨٣٠	١٧٢,٨٧٧,٨٣٠	-	-	-	-
٣,٢٩٦,٥٨٥,٥٨٠	٣,٢٩٦,٥٨٥,٥٨٠	-	-	-	-
١٤٥,٦٥٤,٧٩٧,٩٩٨	١٢,٥٨٥,٧٩٤,٦٦٨	-	-	-	-
٧٦,٤٧٩,٢٥٠,٩٠٨	١١,٣٢٧,٦٢٢,٢٨٢	٢٠١,١٧٩,٣٩٦	٣٥٢,١٤٤,٨٣٣	٦,٥١٤,٢٠١,٩٣٠	٦,٣٨٩,٤٤٩,٠٩٩

الموجودات:

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

أرصدة لدى مصارف

إيداعات لدى مصارف

موجودات مالية بالقيمة العادلة من

خلال الدخل الشامل الآخر

حقوق استخدام الأصول المستأجرة

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

موجودات ثابتة

موجودات غير ملموسة

موجودات أخرى

وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية

مجموع الموجودات

المطلوبات:

ودائع المصارف

ودائع الزبائن

تأمينات نقدية

مخصصات متنوعة

مخصص ضريبة الدخل

التزامات عقود الآجار

مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

فجوة إعادة تسعير الفائدة

(٤) التركيز في مخاطر العملات الأجنبية:

المجموع ل.س.	أخرى ل.س.	درهم إماراتي ل.س.	يورو ل.س.	دولار أمريكي ل.س.	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
الموجودات:					
٦٣,٦٣١,٩٥٧,٧١٣	٢٧٤,١٣١	-	١٥,٠٦٩,٠٧٠,٢٣٠	٤٨,٥٦٢,٦١٣,٣٥٢	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٧٢,٢٥٣,٤٧٩,٦٢٥	٧٧,٩٢١,٧٩٨	٦٢,٩٦٤,٤٧٧,٥٠٢	١١,٦٠٥,٤٧٣,٥٢٩	(٢,٣٩٤,٣٩٣,٢٠٤)	أرصدة لدى المصارف
٢,٩٢٩,٢٥٨,٨٦٠	-	-	-	٢,٩٢٩,٢٥٨,٨٦٠	إيداعات لدى المصارف
٩١,٩٧٧	-	-	٩١,٥٣٤	٤٤٣	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٧٣٩,٥٦٠,٨٤٦	-	٢٠٢,١٥٨,٦٦٨	٤,٨٣٠,٣١٧	٥٣٢,٥٧١,٨٦١	موجودات أخرى
٨,٧٢٩,٧٩٠,٤٩٤	-	-	-	٨,٧٢٩,٧٩٠,٤٩٤	وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية
١٤٨,٢٨٤,١٣٩,٥١٥	٧٨,١٩٥,٩٢٩	٦٣,١٦٦,٦٣٦,١٧٠	٢٦,٦٧٩,٤٦٥,٦١٠	٥٨,٣٥٩,٨٤١,٨٠٦	إجمالي الموجودات
المطلوبات:					
٤٤,٧٦٣,٥١٢	-	-	٤٠,٢٣٦,٥٨٠	٤,٥٢٦,٩٣٢	ودائع المصارف
٤٩,٠٩٧,٤٥٣,١٨٢	٧٧,١٣٢,٨٤٣	٩,٠٩٠,١٢١	١٤,٦٣٣,٦١٥,٢٧٨	٣٤,٣٧٧,٦١٤,٩٤٠	ودائع الزبائن
٥,٤٨٦,٥٤٤,٩٩٥	-	-	٥,٤٨٦,٥٤٤,٩٩٥	-	تأمينات نقدية
٦٥٢,١٨٥,٩٠٤	-	-	٦٥٢,١٨٥,٩٠٤	-	مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء محتملة
-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
١,٤٣٠,٨١٣,٣١٧	٨	-	١,٣٩١,٩١٢,٤١٣	٣٨,٩٠٠,٨٩٦	مطلوبات أخرى
٥٦,٧١١,٧٦٠,٩١٠	٧٧,١٣٢,٨٥١	٩,٠٩٠,١٢١	٢٢,٢٠٤,٤٩٥,١٧٠	٣٤,٤٢١,٠٤٢,٧٦٨	إجمالي المطلوبات
٩١,٥٧٢,٣٧٨,٦٠٥	١,٠٦٣,٠٧٨	٦٣,١٥٧,٥٤٦,٠٤٩	٤,٤٧٤,٩٧٠,٤٤٠	٢٣,٩٣٨,٧٩٩,٠٣٨	صافي التركيز داخل الميزانية

المجموع ل.س.	أخرى ل.س.	درهم إماراتي ل.س.	يورو ل.س.	دولار أمريكي ل.س.	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١
الموجودات:					
٨٧,٥٣٩,٥٠٩,٦٦٩	٢٥٤,٠٢٠	-	١٢,٨٣٩,٨٧٨,٦٦٦	٧٤,٦٩٩,٣٧٦,٩٨٣	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣٢,٢٠٢,٦٤٠,١٨٥	١٦,٠٠٥,٤٠٠	٧,٤٨٧,٥٠١	١٩,٤٥٤,٨٧٥,١٣٣	١٢,٧٢٤,٢٧٢,١٥١	أرصدة لدى المصارف
٣٧,٤٤٢,١٦٦,٥٩٧	-	-	-	٣٧,٤٤٢,١٦٦,٥٩٧	إيداعات لدى المصارف
١٨٠,٥٥٨	-	-	١٤٠,٤٧٤	٤٠,٠٨٤	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من
-	-	-	-	-	خلال الدخل الشامل الآخر
٥٥٩,٥١٦,٤٣٧	-	-	١١,٨٦٥,٠٦٨	٥٤٧,٦٥١,٣٦٩	موجودات أخرى
٧,٢٧٣,٣٧٧,٦٨٥	-	-	-	٧,٢٧٣,٣٧٧,٦٨٥	وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية
١٦٥,٠١٧,٣٩١,١٣١	١٦,٢٥٩,٤٢٠	٧,٤٨٧,٥٠١	٣٢,٣٠٦,٧٥٩,٣٤١	١٣٢,٦٨٦,٨٨٤,٨٦٩	إجمالي الموجودات
المطلوبات:					
٣٩,٤٤٣,٢٣٧	-	-	٣٥,٦٧١,٥٤٤	٣,٧٧١,٦٩٣	ودائع المصارف
٨٣,٩٣٩,٥٣٦,١٣٩	١,٤٤٤,٥٥٥	٧,٥٧٣,٠٧١	٢٦,٠١٥,٤٠٥,٥٦١	٥٧,٩١٥,١١٢,٩٥٢	ودائع الزبائن
٤,٩٠٤,٥٦٨,٤١٤	-	-	٤,٩٠٢,٠٨٠,٠٧٧	٢,٤٨٨,٣٣٧	تأمينات نقدية
٥٦٥,٩٢٦,٧١٦	-	-	٥٦٥,٩٢٦,٧١٦	-	مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء محتملة
-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
١,٢٣٠,٤٤٦,١٩٤	-	-	١,١٥٠,٧٥٤,٧٦٩	٧٩,٦٩١,٤٢٥	مطلوبات أخرى
٩٠,٦٧٩,٩٢٠,٧٠٠	١,٤٤٤,٥٥٥	٧,٥٧٣,٠٧١	٣٢,٦٦٩,٨٣٨,٦٦٧	٥٨,٠٠١,٠٦٤,٤٠٧	إجمالي المطلوبات
٧٤,٣٣٧,٤٧٠,٤٣١	١٤,٨١٤,٨٦٥	(٨٥,٥٧٠)	(٣٦٣,٠٧٩,٣٢٦)	٧٤,٦٨٥,٨٢٠,٤٦٢	صافي التركز داخل الميزانية

- مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة المصرف بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثرها على نتائج الأعمال والوضع المالي للمصرف.

- مخاطر الدفع المسبق

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض المصرف إلى خسائر مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة. إن عوامل السوق الأخرى التي تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل بها المصرف. وبالتالي، فإن المصرف يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري، بعد الأخذ بعين الاعتبار أية غرامات تعاقدية مقبوضة قد تنتج عن الدفع المسبق.

ج- مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة في احتمال عدم قدرة المصرف على تلبية التزامات مالية معينة عند استحقاقها أو أن يتكبد المصرف خسائراً مالية من أجل تلبية التزاماته.

إدارة مخاطر السيولة جزء أساسي من مسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تم تبني سياسة لإدارة السيولة والموجودات المتداولة للحد من هذه المخاطر وذلك ضمن عملية تقييم التدفقات النقدية في ظل ظروف طبيعية وضغطية تبعاً لسيناريوهات محتملة الحدوث، وقام المصرف بتطوير إجراءات وحدود رقابة داخلية وخطة طوارئ للسيولة حيث تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

وتعتمد إجراءات إدارة مخاطر السيولة في المصرف على قياس ومراقبة السيولة اليومية وقياس مخاطر التركيز وفجوات الاستحقاق ووضع التوصيات بما يتناسب مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ويحافظ المصرف على نسب سيولة وافرة وخاصة بالعملاء الأجنبية آخذين بالاعتبار الظروف الحالية التي يمر بها السوق السوري.

ويؤكد مجلس إدارة المصرف على مبدأ أهمية اعتبار ودائع العملاء مصدر تمويل رئيسي للنشاط الائتماني، وعليه يعتمد سياسة تهدف إلى تخفيف الودائع لأجل مختلفة وتوسيع قاعدة العملاء بهدف الحد من مخاطر التركيز في الودائع. وتتم الرقابة على هذا المبدأ عن طريق مراقبة حجم التسهيلات على ودائع العملاء بالعملة المحلية والعملاء الأجانب والسعي الدؤوب لتطبيق نسب الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

يسعى المصرف بشكل عام إلى تنويع مصادر التمويل المتوفرة لديه في السوق المصرفية ولأجل متوسطة وطويلة وذلك لمواجهة أي نقص مفاجئ في مصادر التمويل من جهة، وللحد من فجوات الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات كما والحد من مخاطر الفوائد من جهة أخرى.

يحتفظ المصرف أيضاً بموجودات ذات قابلية عالية للبيع يمكن تسيلها بسهولة في حال حدوث أي نقص غير متوقع في السيولة، ومنها الاحتياطي الإلزامي على الودائع بنسبة ٥% منها، وفق ضوابط قانون الشركات الصادر وفق المرسوم ٢٩ لعام ٢٠١١، إضافة إلى اعتماد سياسة توظيف السيولة المتوفرة لدى المصارف المراسلة لأجل قصيرة.

تخفيف مخاطر السيولة:

اعتمد المصرف في سعيه لتخفيف مخاطر السيولة خطة طوارئ معتمدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لمواجهة مشاكل السيولة. توضح هذه الخطة في بنودها الوسائل التي يلجأ إليها المصرف في حالات الطوارئ مثل: الحد من التسليف و/أو العمل على استرداد بعض التسهيلات دون تجديدها، التوجه إلى الشركات الكبيرة، توظيف ودائع من مصارف أخرى، وتنفيذ عمليات مقايضة مع مصرف سورية المركزي.

أما فيما يتعلق بمخاطر التركيز في الودائع ومخاطره المحتملة على حركة السيولة في المصرف ومن أجل استقطاب شريحة أوسع من الزبائن، يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطائرة وتم حساب نسبة السيولة بناء على قرار مجلس النقد والتسليف رقم /٥٨٨/ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

والجدول التالي يظهر نسبة السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام:

٢٠٢١	٢٠٢٢	
٪١٣٤	٪١٤٩	المتوسط
٪١٤٣	٪١٥٧	الحد الأعلى
٪١١٧	٪١٤٠	الحد الأدنى

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	عند الطلب وأقل من ٨ أيام	بين ثمانية أيام وشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	من ثلاثة أشهر حتى ٦ أشهر	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر	من تسعة أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات:									
النقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٦٢,٨٤٣,٦٦٠,٦٧٦	٣,٣٢٢,٣٣٤,٩٣٠	٣,٣١١,٧٧٢,٣٩٠	٣,٣٣٧,٣٦٣,٦٧٩	٣,٣٤٣,٨٣٥,٤٣٧	٣,٥٢٥,٦٦٨,٨٢١	-	٥,٦٧٠,٣٨٧,٥٦١	٨٥,٣٥٥,٠٢٣,٤٩٤
أرصدة لدى المصارف	٢٠,١٦٦,٦٠٥,٠٤١	١,٩٧٤,٨٢٥,٠٠٠	٦٣,٤٤٩,٩٧٤,٧٤٥	-	-	-	-	(١٢,٩٣٥,٩٢٧,٣٥٥)	٧٢,٦٥٥,٤٧٧,٤٣١
إيداعات لدى المصارف	-	-	٣,٠١١,٩٨٥,٠٠١	-	-	-	-	(١٢١,٣٣٣,٨٧٦)	٣,٨٩٠,٦٥١,١٢٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠٩,٥٩١,٥٠٠	٢,٣٢٦,٥٧٢,١١٨
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	٤٢,٠٨٠,٣٩٠	١٠٢,٩٠٩,٥٤٠	٩٨٢,٨٢١,١٨٤	٥٢٤,٩٦٥,٥٢٨	١,١٩١,٦٢٦,١٩٤	٥١٩,٦٤٤,٥٧٥	٣٢,٠٧٩,٣٥١,٢١٠	(١٠٠,٧٠٤,٣٠١)	٣٥,٣٤٢,٦٩٤,٣٢٠
حقوق استخدام الأصول المستأجرة	-	-	-	-	-	-	-	٤٢٥,٤٤٨,٧٩٥	٤٢٥,٤٤٨,٧٩٥
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	٦,٤٨٦,٩٠٩,٣٧٨	٦,٥٠٢,٢٢٠,٠٣٧
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	٨١,٤٣٤,٩٢٢	٦٦,١٢٤,٢٦٤
موجودات أخرى	٩٠٢,٣١١,٢٠٦	١٨٩,٠٢٦,٤٨٢	٧٣٩,٨٢٦,٨٦٤	١٤٣,٨٨٧,٥٠٣	٧٠,٠٦١,١١٠	١,٧٦٢,٨٣٦	-	١,٣٩١,٨٥١,٣٢٧	٣,٤٣٨,٧٢٧,٣٢٨
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	٧٣٨,٢٩٣	-	٧٣٨,٢٩٣
وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤	٩,٠٠٨,٣٨٨,٤٩٤
مجموع الموجودات	٨٣,٩٥٤,٦٥٧,٣١٣	٥,٥٨٩,٠٩٥,٩٥٢	٧٢,٤٩٦,٣٨٠,١٨٤	٤,٠٠٦,٢١٦,٧١٠	٥,٦٠٥,٥٢٢,٧٤١	٤,٠٤٧,٠٧٦,٢٣٢	٣٤,١٩٧,٠٧٠,١٢١	١٠,١١٦,٠٤٦,٤٤٦	٢١٩,٠١٢,٠٦٥,٦٩٩
المطلوبات:									
ودائع المصارف	١٣٢,٦٢٣,١١٨	-	-	٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨
ودائع الزبائن	٧٨,١٧٥,٦٠٣,٠٢٧	١٢,١٤٩,٣٧٥,٨٧٤	٧,٣٧١,٧١٦,٦٠١	٥,١٧٦,٠٣٥,٤٣٠	٢,١١٢,٤٦٤,١٢٣	٢,٧٥٤,٦٥٣,٩٣٦	٦١٥,٠٠٠,٠٠٠	-	١٠٨,٣٥٤,٨٤٨,٩٩١
تأمينات نقدية	٥,٥٤٥,٣٩٨,٥٢٢	١,١٥٨,٨٣٢,٦٤٦	٣١١,٨٧٢,١٣٧	٣٨,٥٢٩,١٢١	-	-	-	-	٧,٠٥٤,٦٣٢,٤٢٦
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	٧٦٦,٥٢٣,٤٣٢	٧٦٦,٥٢٣,٤٣٢
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	١٥٢,٧٨١,١٣١	١٥٢,٧٨١,١٣١
التزامات عقود الأجار	-	-	-	١٥٤,٢٩٦,٧٠٧	-	-	-	-	١٥٤,٢٩٦,٧٠٧
مطلوبات أخرى	٣,٣٧٢,٢٩٦,٦٠٢	١٨٧,٢٧٩,٣٣٦	٣٤٤,٤٢٠,٦٩١	٤٢٤,٧٧٢,٨٣٦	٦٣,١٩٨,٢٥١	١١,٣٣٠,٥١٤	٣,١٥٣,٢٧٤	١٢,٢٦٦,٧٨٩	٤,٤١٨,٧١٨,٢٩٣
مجموع المطلوبات	٨٧,٢٢٥,٩٢١,٢٦٩	١٣,٤٩٥,٤٨٧,٨٥٦	٨,٠٢٨,٠٠٩,٤٢٩	١٢,٧٩٣,٦٣٤,٠٩٤	٢,١٧٥,٦٦٢,٣٧٤	٢,٧٦٥,٩٨٤,٤٥٠	٦١٨,١٥٣,٢٧٤	٩٣١,٥٧١,٣٥٢	١٢٨,٠٣٤,٤٢٤,٠٩٨
فجوة الاستحقاقات	(٣,٢٧١,٢٦٣,٩٥٦)	(٧,٩٠٦,٣٩١,٩٠٤)	٦٤,٤٦٨,٣٧٠,٧٥٥	(٨,٧٨٧,٤١٧,٣٨٤)	٣,٤٢٩,٨٦٠,٣٦٧	١,٢٨١,٠٩١,٧٨٢	٣٣,٥٧٨,٩١٦,٨٤٧	٩,١٨٤,٤٧٥,٠٩٤	٩٠,٩٧٧,٦٤١,٦٠١

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١									
عند الطلب	بين ثمانية أيام	من شهر	من ثلاثة أشهر	من ستة أشهر	من تسعة أشهر	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع	
وأقل من ٨ أيام	وشهر	إلى ٣ أشهر	حتى ٦ أشهر	إلى تسعة أشهر	إلى سنة	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الموجودات:									
٩١,٨٠٤,٩٧٧,٢٢٤	٢,٧٦٨,٠٦١,٤٧٤	٢,٧٥٩,٢٦١,١٠٩	٥,٥٦٦,٥٥٧,٩٣٧	-	٥,٧٦٠,١٠٥,٧٧٩	-	٧,٦٣٥,٥١٣,٦٣٨	١١٦,٢٩٤,٤٧٧,١٦١	النقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣٣,٤٤٣,٨٨٩,٥٦٤	-	-	-	-	-	-	(٤٢٦,٦٨٩,٦٠٤)	٣٣,٠١٧,١٩٩,٩٦٠	أرصدة لدى المصارف
-	-	٢٣,٧٦٦,٠٣٢,٠٠٠	٢٤,٥١٦,٢٧٢,٠٠٠	-	-	-	(١٠,١٥١,٢٥٩,١٠١)	٣٨,١٣١,٠٤٤,٨٩٩	إيداعات لدى المصارف
-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من
-	-	-	-	-	-	-	-	-	خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٢٠,٢١١,٠٨٣	١٥٣,٢٦١,٧٥٨	٧٨١,٢٤٩,٢٢٢	٢,١٧٦,١٩٥,٩٥٣	١,٥٦٢,٨٠١,٩٣١	٢٣٠,٤٤٤,٩٣٢	١٤,٩٢٠,٤٧٤,٣٨٦	(٢٢٥,١٥٣,٧٧٩)	١٩,٦١٩,٤٨٥,٤٨٦	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	-	٦٠١,٧٢٤,٧٦٣	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
-	-	-	-	-	-	-	-	٥,٧٨٦,٥٣٢,٦٠١	موجودات ثابتة
-	-	-	-	-	-	-	-	١٠١,٠٣٤,٩٦٠	موجودات غير ملموسة
٢,٨٠٩,٩٦٩	١٥٧,٤٩٣,٢٦٩	٤٠٩,٠٤٢,٢٣٩	٢٢٧,٤٩٠,٩١٣	-	٢٤,١٤٥,٥٠١	-	-	٨٢,٠٩٨١,٨٩١	موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	٧,٥٥١,٩٧٥,٦٨٥	وديعة مجمدة لدى بنوك مركزية
١٢٥,٢٧١,٨٨٧,٨٤٠	٣,٠٧٨,٨١٦,٥٠١	٢٧,٧١٥,٥٨٤,٥٧٠	٣٢,٤٨٦,٥١٦,٨٠٣	١,٥٦٢,٨٠١,٩٣١	٦,٠١٤,٦٩٦,٢١٢	١٤,٩٢٠,٤٧٤,٣٨٦	١١,٠٨٣,٢٧٠,٦٦٣	٢٢٢,١٣٤,٠٤٨,٩٠٦	مجموع الموجودات
المطلوبات:									
١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	-	-	-	-	-	-	-	١٥٨,٧٢٥,٥٤٠	ودائع المصارف
٩٣,٢٥٥,٢٥٦,١٥١	١٧,٧٥١,٩٩٨,٠٠٢	٩,٧٠٨,٩٧٢,٧٦٦	٤,٥٥٣,١٨١,٢٤٥	٢,٣٦٨,٣٣٨,١٤٨	٥,٢٧٢,٥٣١,٤٧٨	-	-	١٣٢,٩١٠,٢٧٧,٧٩٠	ودائع الزبائن
٤,٨٧١,١١٥,٩٦٠	٣,٢٨٠,١٦٨,٨٣٤	٢٠٣,٤٤٣,٣٩٦	٦٠,٢٥٢,٠٤٩	-	٣,٦٢٥,٠٠٠	-	-	٨,٤١٨,٦٠٥,٢٣٩	تأمينات نقدية
-	-	-	-	-	-	-	-	٦١٣,٩٧٨,٧٧١	مخصصات متنوعة
-	-	-	-	-	-	-	-	٨٣,٧٤٧,٢٤٨	مخصص ضريبة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	١٧٢,٨٧٧,٨٣٠	التزامات عقود الآجار
٢,٤٧٩,٢٤٦,١٥٧	٢١٣,٦٢٨,٣٣٠	٤٥٩,٥٥٢,٦٤٤	٦٣,٠٥٢,٠٥٤	٥٣,١٢٥,١٩٢	٢٧,٩٨١,٢٠٣	-	-	٣,٢٩٦,٥٨٥,٥٨٠	مطلوبات أخرى
١٠٠,٧٦٤,٣٤٣,٨٠٨	٢١,٢٤٥,٧٩٥,١٦٦	١٠,٣٧١,٩٦٨,٨٠٦	٤,٦٧٦,٤٨٥,٣٤٨	٢,٤٢١,٤٦٣,٣٤٠	٥,٣٠٤,١٣٧,٦٨١	-	٨٧,٠٦٣,٨٤٩	١٤٥,٦٥٤,٧٩٧,٩٩٨	مجموع المطلوبات
٢٤,٥٠٧,٥٤٤,٠٣٢	(١٨,١٦٦,٩٧٨,٦٦٥)	١٧,٣٤٣,٦١٥,٧٦٤	٢٧,٨١٠,٠٣١,٤٥٥	(٨٥٨,٦٦١,٤٠٩)	٧١,٠٥٥,٥٣١	١٤,٩٢٠,٤٧٤,٣٨٦	١٠,٢١٢,٦٦٦,٨١٤	٧٦,٤٧٩,٢٥٠,٩٠٨	فجوة الاستحقاقات

ثانياً: بنود خارج الميزانية:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	لغاية سنة ل.س.	من سنة لغاية خمس سنوات ل.س.	أكثر من خمس سنوات ل.س.	المجموع ل.س.
تعهدات تصدير	٣,٩٨٥,٢٣٨,١٥٦	-	-	٣,٩٨٥,٢٣٨,١٥٦
كفالات زبائن	٥,٦٤٥,٦٥٩,٥٥٢	-	-	٥,٦٤٥,٦٥٩,٥٥٢
كفالات مالية مصرفية	٣٣,٤٠٨,٨٥١,٥٣٦	-	-	٣٣,٤٠٨,٨٥١,٥٣٦
السقوف غير المباشرة				
المنوحة غير المستعملة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
	٤٣,١٣٩,٧٤٩,٢٤٤	-	-	٤٣,١٣٩,٧٤٩,٢٤٤

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	لغاية سنة ل.س.	من سنة لغاية خمس سنوات ل.س.	أكثر من خمس سنوات ل.س.	المجموع ل.س.
تعهدات تصدير	٢,٦١٠,١٠٣,٦٤٨	-	-	٢,٦١٠,١٠٣,٦٤٨
كفالات زبائن	٤,٩١٥,٥٧٨,٤٧٧	-	-	٤,٩١٥,٥٧٨,٤٧٧
كفالات مالية مصرفية	٢٩,٦٤٥,٩٤٥,٩٦١	-	-	٢٩,٦٤٥,٩٤٥,٩٦١
السقوف غير المباشرة				
المنوحة غير المستعملة	٢٢٤,٠٤٤,١٨٩	-	-	٢٢٤,٠٤٤,١٨٩
	٣٧,٣٩٥,٦٧٢,٢٧٥	-	-	٣٧,٣٩٥,٦٧٢,٢٧٥

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات ومختلف المنتجات المصرفية التي تنشأ نتيجة لوجود قصور أو فشل في (الإجراءات المتعلقة بالعمليات الداخلية أو أنظمة التشغيل أو الأشخاص أو من الأحداث الخارجية)، وذلك عند عدم كفاية تغطية كل أسباب الحوادث من قبل الضوابط المعتمدة، حيث تؤثر المخاطر التشغيلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة المعرضة للمخاطر (كالنقد والسمعة والمعلومات والالتزام). يعتمد المصرف أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) حسب مقررات اتفاقية بازل ٢، وذلك بأن تغطي الأموال الخاصة للمصرف كحد أدنى نسبة مئوية ثابتة مقدارها ١٥ ٪ من متوسط إجمالي الإيراد خلال السنوات الثلاث السابقة وعدم الأخذ بعين الاعتبار السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل سالبا والاستعاضة عنها بإجمالي الدخل الإيجابي للسنة التي تسبقها.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

- تعمل إدارة المخاطر التشغيلية كأداة لتحسين مستوى وفعالية أنظمة الرقابة للوصول إلى توافق المصرف مع كل من: التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للإشراف على المصارف، وقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي الخاصة بالمخاطر التشغيلية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم ١٠٦ /ن.ب/ ٤ بتاريخ ٢٠٠٥/٠٢/١٣. كما تعمل على التأكد من أن المخاطر يتم السيطرة عليها للدرجة أو المستوى الذي يعتبره مجلس الإدارة مقبولاً، وبالتالي إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالمخاطر التشغيلية التي تحتاج تعزيز بيئتها الرقابية.
- وتلعب إدارة المخاطر التشغيلية الدور الرئيسي في ذلك من خلال:

- التحقق من السياسات والإجراءات والعقود وأدوات الرقابة الداخلية: من خلال متابعة تطبيق سياسة المخاطر التشغيلية لدى دوائر المصرف، ومراجعة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من مراعاتها لمبادئ الرقابة الداخلية كالفصل في المهام والرقابة الثنائية، ومراعاة العقود المبرمة مع الجهات الخارجية والتوصية وفق الآليات المعتمدة للحد من المخاطر وهي:

١. تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يتحمله المصرف حيث تكون عادة كلفة معالجة الحدث أكبر من الضرر الذي تسبب به.

٢. تخفيف احتمالية وأثر وقوع الحدث التشغيلي عن طريق معالجة الأسباب أو الوقاية منها.
 ٣. تجميع المخاطر التي لا يمكن التحكم بها إما بعقود مقاولات مع أطراف خارجية أو باللجوء إلى شركات التأمين
 ٤. تجنب مصدر الخطر في حال عدم القدرة على التحكم به عن طريق إلغاء النشاط المتعلق به.
- إدارة ورش العمل الخاصة بتعريف ملفات المخاطر في البنك: حيث يتضمن ملف المخاطر تعريفاً للمخاطر والقدرة على التحمل والإجراءات الرقابية على مستوى كل وحدة، كما يتضمن تحديد مستويات التأثير المعتمدة، وينتج عن تعريف ملف المخاطر قياس مدى تعرض هذه الوحدة للمخاطر وبالتالي تحديد نقاط الضعف واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها.
 - مراقبة فعالية خطة استمرارية العمل ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر.
 - متابعة "خطة عمل المصرف لتنفيذ متطلبات بازل ٢" وتقديم التقارير الخاصة بذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة وإلى مصرف سورية المركزي: من خلال متابعة البنود مع الدوائر المعنية من حيث نسبة الإنجاز والمدة المتوقعة للإنجاز.
 - مراجعة حساب قيمة مخاطر التشغيل في نسبة كفاية رأس المال.
 - نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة المتعلقة بمخاطر العمليات: من خلال نشرات التوعية المرسلة للعاملين أو الدورات التدريبية ومن خلال التواصل المباشر مع الموظفين والزيارات الميدانية الهادفة إلى تعريف الموظفين بالمخاطر وأنواعها وكيفية الحد منها وتوعية الموظفين بأهمية الإجراءات الرقابية وتشجيعهم على ممارستها (بناء ثقافة رقابية لإدارة المخاطر في البنك).
 - تحليل الأحداث التشغيلية التي يتم الإبلاغ عنها من خلال تقارير الحوادث (Event Reports) التي يتم إرسالها إلى إدارة المخاطر التشغيلية عند وقوع أي حدث تشغيلي حيث يُعتبر مسؤولو الوحدات ومدراء الأقسام مسؤولين عن عملية الإبلاغ عن أي حدث تشغيلي واقتراح إجراءات تصحيحية وتوصيات من شأنها تعزيز البيئة الرقابية للمخاطر ذات العلاقة بالتنسيق مع الأقسام المعنية والإدارة العامة وذلك لتلافي هذه الحوادث أو التخفيف من آثارها في المستقبل.
 - تلقي تقارير الجهات الرقابية الداخلية والخارجية المتعلقة بالوحدات والعمليات، والعمل على استخراج الأحداث التشغيلية ونقاط الضعف المتعلقة بأدوات الرقابة الداخلية من خلالها، واستخدامها في تعزيز البيئة الرقابية للوحدة أو العمليات المعنية.

خطط الطوارئ وتأمين استمرارية العمل

التزاماً بمبادئ بازل وقراري مجلس النقد والتسليف رقم (٣٩١ م / ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ ورقم (١٠٦ م / ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣، تم وضع خطط طوارئ تتضمن استمرارية العمل في المصرف وذلك في مواجهة أي مخاطر تشغيلية محتملة وذلك من خلال تحديد أماكن عمل رديفة يتم الانتقال إليها في حالات الطوارئ حيث يتم تجهيز موقعين محددين بكافة الوسائل التقنية مع إمكانية الاتصال بمركز المعلومات الرئيسي أو بمركز معلومات بديل ضمان استمرارية العمل بالنظام المصرفي المعتمد والربط الشبكي لفروع المصرف وتأمين وسائل اتصال بديلة للتواصل، أما فيما يعود للموارد البشرية فقد تم تحديد فريق عمل أساسي لإدارة الأنشطة الرئيسية والحيوية خلال حالات الطوارئ حيث أجرى هذا الفريق اختبارات دورية ضمن موقع العمل البديل وفق سيناريوهات مختلفة وتم من خلالها تجربة جميع العمليات والبرامج وفق ظروف متعددة وتم وضع التوصيات وتطوير الإجراءات وفق نتائج الاختبار.

السيناريوهات المطبقة لتنفيذ اختبارات الضغط وفق المخاطر الائتمانية والسيولة والسوقية والتشغيلية

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد بشكل شهري على محفظة المصرف الائتمانية وتوظيفاته بشكل عام لتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها من جراء حدوث فرضيات تؤثر سلباً على نشاط المصرف، وتحديد حجم المخصصات المتوجب تشكيلها لتغطية الخسائر التي قد تنتج في حال تحققت هذه الفرضيات.

وفيما يعود لمخاطر السيولة، تقوم وحدة مخاطر السيولة بإجراء فحوصات ضاغطة بشكل مستمر تقوم على دراسة العديد من العوامل ومنها حجم السيولة غير المستقرة وتركيزات السيولة بالنسبة للقطاعات والمودعين بالإضافة لحجم الطلبات المستقبلية على السيولة، ويتم رفع النتائج للجنة الموجودات والمطالب ولجنة إدارة المخاطر لوضع الإجراءات المناسبة.

أما في ما يتعلق بمخاطر السوق والتشغيل فيقوم المصرف باعتماد اختبارات جهد وفقاً لنماذج مصرف سورية المركزي يحسب من خلالها أثر هذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى أثرها على الأرباح / الخسائر بالنسبة إلى مخاطر السوق.

كما يقوم المصرف بتنفيذ اختبارات جهد على خطط الطوارئ واستمرارية العمل حسب سيناريوهات متوقعة ومعتمدة في المصرف تراعي: توقف المخدمات المسؤولة عن تنفيذ وإدارة العمليات في موقع إدارة بنك الشرق الرئيسي والعمل على تشغيل المخدمات الاحتياطية، وانقطاع الاتصال الرئيسي بين الإدارة والفروع وتشغيل خطوط الاتصال البديلة، وسيناريو عدم قدرة الموظفين على الوصول إلى مقر الإدارة العامة الرئيسي، واللجوء إلى موقع العمل البديل.

٣٧- التحليل القطاعي

أ. معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون والخدمات الأخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	(٦٢٨,١٣٢,٠٢٤)	٢,٧٨٢,٢٢٦,٣٤٩	٢٠,٨١٨,٤٨٧,٨٧٩	-	٢٢,٩٧٢,٥٨٢,٢٠٤
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	١٣,٨٧٨,٢٩٨	١٣١,١٤٠,٥٠٢	(٢٢٧,٤٠٨,٤٠٣)	-	(٨٢,٣٨٩,٦٠٣)
نتائج أعمال القطاع	(٦١٤,٢٥٣,٧٢٦)	٢,٩١٣,٣٦٦,٨٥١	٢٠,٥٩١,٠٧٩,٤٧٦	-	٢٢,٨٩٠,١٩٢,٦٠١
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(٨,٣٠٣,٣٢٧,٥٩٣)	(٨,٣٠٣,٣٢٧,٥٩٣)
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	١٤,٥٨٦,٨٦٥,٠٠٨
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-	(٧٥,٩١٤,٣٦٠)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	١٤,٥١٠,٩٥٠,٦٤٨
موجودات القطاع	٣١١,٩١٠,٩١٥	٣٧,١٥٠,٣٦٩,٧٩٧	١٦٢,٩٥٢,٤٤٣,٤٨٨	-	٢٠٠,٤١٤,٧٢٤,٢٠٠
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	١٨,٥٩٧,٣٤١,٤٩٩	١٨,٥٩٧,٣٤١,٤٩٩
مجموع الموجودات	٣١١,٩١٠,٩١٥	٣٧,١٥٠,٣٦٩,٧٩٧	١٦٢,٩٥٢,٤٤٣,٤٨٨	١٨,٥٩٧,٣٤١,٤٩٩	٢١٩,٠١٢,٠٦٥,٦٩٩
مطلوبات القطاع	٩٩,٤٢٧,٤٦٥,٠٧٧	١٥,٩٨٢,٠١٦,٣٤٠	٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨	-	١٢٢,٥٤٢,١٠٤,٥٣٥
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	٥,٤٩٢,٣١٩,٥٦٣	٥,٤٩٢,٣١٩,٥٦٣
مجموع المطلوبات	٩٩,٤٢٧,٤٦٥,٠٧٧	١٥,٩٨٢,٠١٦,٣٤٠	٧,١٣٢,٦٢٣,١١٨	٥,٤٩٢,٣١٩,٥٦٣	١٢٨,٠٣٤,٤٢٤,٠٩٨
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	٩٥٦,٤٧٨,٤٥٧
استهلاكات وإطفاءات	-	-	-	-	٤٥١,٩٧٧,٦٨٦

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	(٨٨٣,٥٧٠,٧٣٧)	٣,٣٩٩,٥٧٨,٠٩٦	٤١,٩٩٨,٩٥٢,٨٤٤	-	٤٤,٥١٤,٩٦٠,٢٠٣
مصروف مخصص الحسائر الائتمانية	٢,٩٠٨,٥٨٣	٢٨٧,٩٤٩,٧٣٠	(٢,٢٧١,١٦٨,٣٠٤)	-	(١,٩٨٠,٣٠٩,٩٩١)
نتائج أعمال القطاع	(٨٨٠,٦٦٢,١٥٤)	٣,٦٨٧,٥٢٧,٨٢٦	٣٩,٧٢٧,٧٨٤,٥٤٠	-	٤٢,٥٣٤,٦٥٠,٢١٢
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	(٤,٧٨٧,٧١٦,٤١٨)	(٤,٧٨٧,٧١٦,٤١٨)
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	٣٧,٧٤٦,٩٣٣,٧٩٤
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-	(٧,٦١٨,٧٢٠)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	٣٧,٧٣٩,٣١٥,٠٧٤
موجودات القطاع	١٥١,٤٦٢,٣٤٤	١٩,٤٦٩,٠٥٣,٧٢١	١٨٨,٢١١,١٠١,٦٩٦	-	٢٠٧,٨٣١,٦١٧,٧٦١
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	١٤,٣٠٢,٤٣١,١٤٥	١٤,٣٠٢,٤٣١,١٤٥
مجموع الموجودات	١٥١,٤٦٢,٣٤٤	١٩,٤٦٩,٠٥٣,٧٢١	١٨٨,٢١١,١٠١,٦٩٦	١٤,٣٠٢,٤٣١,١٤٥	٢٢٢,١٣٤,٠٤٨,٩٠٦
مطلوبات القطاع	١٢٤,٦٦٦,٣٤٩,٠٣٤	١٦,٦٦٢,٥٣٣,٩٩٥	١٥٨,٧٢٥,٥٤١	-	١٤١,٤٨٧,٦٠٨,٥٧٠
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	٤,١٦٧,١٨٩,٤٢٨	٤,١٦٧,١٨٩,٤٢٨
مجموع المطلوبات	١٢٤,٦٦٦,٣٤٩,٠٣٤	١٦,٦٦٢,٥٣٣,٩٩٥	١٥٨,٧٢٥,٥٤١	٤,١٦٧,١٨٩,٤٢٨	١٤٥,٦٥٤,٧٩٧,٩٩٨
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	١,٣٥٠,٢٧١,٧٨١
استهلاكات وإطفاءات	-	-	-	-	٣٦٨,١٤٣,٢٩٣

ب. معلومات التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في القطر ولا يوجد لديه فروع أو مساهمات في الخارج

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	٢٣,٣٥٦,٥٢٤,٩٣٩	(٣٨٣,٩٤٢,٧٣٥)	٢٢,٩٧٢,٥٨٢,٢٠٤
مجموع الموجودات	١٤٧,١٢٠,٨٢٢,٣٠٩	٧١,٨٩١,٢٤٣,٣٩٠	٢١٩,٠١٢,٠٦٥,٦٩٩
المصرفوات الرأسمالية	٩٥٦,٤٧٨,٤٥٧	-	٩٥٦,٤٧٨,٤٥٧

٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س.	ل.س.	ل.س.
إجمالي الدخل التشغيلي	٤٤,٩٣٩,٥٨٤,٩١٢	(٤٢٤,٦٢٤,٧٠٩)	٤٤,٥١٤,٩٦٠,٢٠٣
مجموع الموجودات	١٥٥,٣٠٠,٩٧٥,٥١٤	٦٦,٨٣٣,٠٧٣,٣٩٢	٢٢٢,١٣٤,٠٤٨,٩٠٦
المصرفوات الرأسمالية	١,٣٥٠,٢٧١,٧٨١	-	١,٣٥٠,٢٧١,٧٨١

٣٨- إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ٨٪ حسب تعليمات مصرف سورية المركزي (٨٪ حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات. يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

كفاية رأس المال:

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	
٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,١٥٦,٢٥٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	٩٦٧,٤٧٢,٤٣٤	الاحتياطي القانوني
٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	٨٩٦,٩٢٢,٩٣٤	الاحتياطي الخاص
١,٤٨٩,٢٩٨,٧٨٣ (	٢١,٧١٠,٨٩٩)	(خسائر متراكمة) / أرباح مدورة محققة
٦٩,٠٠٠,٥٥٦,٧٥٧	٨٣,٩٧٨,٧٠٧,١٣٢	أرباح مدورة غير محققة*
(٢٠٩,٥٩١,٥٠٠)	(٢٠٩,٥٩١,٥٠٠)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٠١,٠٣٤,٩٦٠)	(٨١,٤٣٤,٩٢٣)	صافي الموجودات الثابتة غير ملموسة
(٤,٨٦٤,٠٦٩,٧٤٩)	(٥,٤٨٦,٥٤٤,٩٩٥)	مبالغ ممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة
٧١,٣٠٤,٥٥٤,٦٩٩	٨٥,٢٠٠,٠٧٠,١٨٣	أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر)
		صافي الأموال الخاصة الأساسية
		بنود رأس المال المساعد:
١,٥٠١,٤٦١,٥٢٦	٩١٤,٧٢١,٦٩٨	مخصصات لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة**
١,٥٠١,٤٦١,٥٢٦	٩١٤,٧٢١,٦٩٨	الأموال الخاصة المساعدة
٧٢,٨٠٦,٠١٦,٢٢٥	٨٦,١١٤,٧٩١,٨٨١	صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
١١٤,٤٠٥,٦٩٢,٥٠٠	٦٦,٦٩١,٤٢٧,٣٥٠	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
٥,٧١١,٢٢٩,٥٤٠	٦,٤٨٦,٣٠٨,٤٦٠	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
(٤,٦٦٧,٥٤٤,٠٠٠)	٤,٤٧٦,٠٨٥,٠٠٠	مخاطر السوق
٣,٣٧٣,٨٣٧,٠٧٦	٣,٥١٩,٢٠٣,٧٢٣	المخاطر التشغيلية
١١٨,٨٢٣,٢١٥,١١٦	٨١,١٧٣,٠٢٤,٥٣٣	مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
%٦١,٢٧	%١٠٦,٠٩	نسبة كفاية رأس المال (%)
%٦٠,٠١	%١٠٤,٩٦	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
%٩٣,٢٣	%٩٣,٦٥	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الحقوق الملكية

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٠٨٨/م/ن/ب/٤ تاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٤، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٦٢/م/ن/ب/١ تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٢٥٣/م/ن/ب/٤ لعام ٢٠٠٧.

** بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤/م ن) يتم الاعتراف بالمخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة، وذلك على ألا تتجاوز قيمة المخصصات المعترف بها ضمن هذه الأموال، مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (في حال وجوده)، ما نسبته ١,٢٥٪ من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان المحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية.

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٢٥٣ / م / ن / ب ٤ تاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن ٨٪ مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

٣٩- ارتباطات والتزامات محتملة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في ٣١ كانون الأول		
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ل.س.	ل.س.	ارتباطات والتزامات ائتمانية
		كفالات زبائن:
٤,٩١٥,٥٧٨,٤٧٧	٥,٦٤٥,٦٥٩,٥٥٢	حسن تنفيذ
٢,٦١٠,١٠٣,٦٤٨	٣,٩٨٥,٢٣٨,١٥٦	تعهدات تصدير
٧,٥٢٥,٦٨٢,١٢٥	٩,٦٣٠,٨٩٧,٧٠٨	
٢٩,٦٤٥,٩٤٥,٩٦١	٣٣,٤٠٨,٨٥١,٥٣٦	كفالات بنوك
٢٢٤,٠٤٤,١٨٩	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستعملة
٣٧,٣٩٥,٦٧٢,٢٧٥	٤٣,١٣٩,٧٤٩,٢٤٤	

٤٠- القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد على المصرف أية دعاوى كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، كما يوجد مجموعة من دعاوى تحصيل الديون مرفوعة من قبل المصرف على الزبائن.



سرجيلا

موقع أثري هام يقع إلى الجنوب من إدلب، في منطقة جبل الزاوية، وإحدى المدن المنسية المنتشرة في المنطقة المسماة بالكتلة الكلسية. حيث تشير الدلائل على أن الاستقرار والاستيطان في هذه المنطقة قد بدأ منذ القرون الأولى للميلاد، وبلغت قمة تطورها وازدهارها مع انتشار الديانة المسيحية بين القرنين الخامس والسادس الميلاديين، وتنوعت المخلفات المادية بين البيوت والمعابد، والحمامات، القاعات العامة، ومعاصر الزيت، والمدافن. والمدينة اليوم خالية من السكان، ولكن بقايا أبنيتها في حالة حفظ رائعة، وأهمها الحمامات، التي يعود تاريخ بنائها إلى نهاية القرن الخامس الميلادي.

عناوين بنك الشرق ش.م.س.

الإدارة العامة

الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، مبنى بنك الشرق

صندوق البريد: 7732- دمشق، سورية

هاتف: +963 11 66 80 30 00

فاكس: +963 11 66 80 33 00

سويفت: SHRQSYDA

بريد إلكتروني: info@bankalsharq.com

موقع إلكتروني: www.bankalsharq.com

الفروع

• دمشق

فرع الشعلان (الفرع الرئيسي)

الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، مبنى بنك الشرق

صندوق البريد: 7732- دمشق، سورية

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

فاكس: +963 (11) 66 80 3310

مدير الفرع: سامر هروش

فرع المالكي

المالكي، شارع عبد المنعم رياض، جانب مالكي مول

صندوق البريد: 7732- دمشق، سورية

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (11) 33 5 40 21

فاكس: +963 (11) 33 5 40 22

مدير الفرع: لؤي جرجس

فرع الحريقة

الحريقة، شارع طارق بن زياد

صندوق البريد: 7732- دمشق، سورية

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (11) 22 17 490

فاكس: +963 (11) 22 17 545

مدير الفرع: وجدي اليافي

فرع الغساني

شارع ابن قتيبة (شارع حلب)

صندوق البريد: 7732- دمشق، سورية

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (11) 44 76 861

فاكس: +963 (11) 44 76 864

مدير الفرع: وسيم عريش

فرع جرمانا

جرمانا، شارع الباسل، جانب مشفى جرمانا الجراحي

صندوق البريد: 7732- دمشق، سورية

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (11) 56 10 130

فاكس: +963 (11) 56 10 191

مدير الفرع: ربيع الزيلع

• حمص

فرع حمص - المحافظة

مقفّل مؤقتاً بسبب الأزمة، ويعمل حالياً من خلال

فرع المالكي في دمشق

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (11) 33 5 40 21

فاكس: +963 (11) 33 5 40 22

• حلب

فرع حلب - مركز المدينة

العزيزية، شارع الشهداء، مجمع سيتي ستار التجاري، حلب، سورية

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (21) 21 17 860

فاكس: +963 (21) 21 17 870

مدير الفرع: جورج شاهان

• اللاذقية

فرع اللاذقية

شارع بغداد، مقابل الإدارة العامة لمرفأ اللاذقية

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (41) 48 62 16

فاكس: +963 (41) 48 62 17

مدير الفرع: سابا بدر

• طرطوس

فرع طرطوس - المينا

شارع الميناء، برج الميناء التجاري

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (43) 23 30 60

فاكس: +963 (43) 23 30 65

مدير الفرع: باسم الخوري

مكتب مرفأ اللاذقية - صالة النافذة الواحدة

مرفأ اللاذقية، سورية

هاتف: +963 (11) 66 80 3000

+963 (41) 37 70 73

فاكس: +963 (41) 48 62 17

مسؤول العمليات: يامن جبيلي

